جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز- فاس

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان
تكوين الدكتوراه: Interface Ressources Sociétés et dynamiques territoriales

تخصص: الجغرافيا

التحولات السوسيومجالية والتنمية بالجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إعداد الطالب الباحث: خالد بقالي
ر.و.ط: 0624753329

تحت إشراف الأستاذ: بوشتى الخزان

السنة الجامعية: 2020/2019

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما؛

وأخي وأخواتي؛

وكل أساتذتي الأعزاء؛

وكل الأصدقاء؛

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل،

إلى أستاذي الفاضل بوشتى الخزان الذي أشرف على هذا العمل، ولم يدخر جهدا في مساعدتي بتوجيهاته ونصائحة القيمة؛

إلى الأساتذة الأجلاء، لحسن جنان،واحمد المولودي، ومصطفى كنكورة

على دعمهم وتوجيههم ؛

إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل،

إلى الأصدقاء الأعزاء: محمد أوشرو،وأسام كناش، ويسرى الهدار،وغزلان الصنهاجي، وعادل الأزمي، ومحمد زريق، ومحمد أوعلا؛

إلى أساتذة شعبة الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، ومختبر الدراسات الحضرية، الذين ساهموا في تأطيرنا وتكويننا معرفيا ومنهجيا؛

Abstract :

It can be asserted that the sphere of study was greatly influenced by the field and social transformations that defined the city of Meknes in general and the surrounding soil groups in particular. If the relationship between them was based on functional integration for a long period of time, then today it lives in decline in favor of the dominance of the urban pattern and its extension to the suburb

The colonial intervention had a great impact on this field, through the policy it pursued and its acquisition of the finest lands and its marginalization of the local population. This has produced different production and social systems, as the series of transformations continued after independence through the state's interventions. It had fundamental repercussions that led to the creation of a new real estate system (cooperative lands), as well as administrative cuts that mainly concerned the breaking of the tribal system and the dismantling of the traditional structure. These transformations had repercussions on the demographic level and the sociological composition of the population, of whom a large part of them turned into hired persons, either within the field of study or in the city of Meknes.

As for the level of the field transformation, the importance of agricultural activity in the field of study in particular and public policy has declined, and new activities (industry, trade, ...) have been competing in it, which led to the launch of new dynamics that contributed to the devotion of the area to the city, which has become revolving in its orbit.

The influence of the city did not stop there, but rather extended to various forms of land use, especially after the growing of housing crisis in the city, which led to the emergence of under-equipped neighborhoods, which constituted a refuge for the vulnerable social groups. As the situation will be further aggravated with the intensification of competition and real estate speculation with the entry of new actors in the field of real estate and construction, in which the adoption of the exclusion rule has contributed, which established the indications to involve the field of study in solving the housing crisis that has come to know the city of Meknes.

In this regard, it is necessary to work to make the rural surroundings of the city a strategic depth in the policy of planning and management through consultation and contracting between the various stakeholders, especially with regard to rural real estate, and the control of the suburb is a strong input and bet in preparing an integrated field policy based on enhancing privacy and independence in the role and function. A break with the exceptional and exceptional reconstruction and the development of collective strategies as an alternative to the closed-management measure governed by narrow administrative segmentation must be achieved, and achieving this is mainly based on achieving convergence as the effective tool for good governance among the various actors, which imposes the creation of an institutional framework entrusted with the task of coordination and communication centrally and regionally.

مقدمة عامة

تشكل دراسة التحولات السوسيومجالية أحد الموضوعات التي تحظى باهتمام خاص من قبل الباحثين والمهتمين، نظرا لما تعرفه المجالات من تحولات عميقة ومستمرة، وارتباطها بالتنمية لاسيما في بعدها المندمج والمستدام، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بتشخيص وفهم وتحليل مختلف عناصر ومكونات التراب، ومحاولة فهم التفاعلات بينها.

إن دراستنا لموضوع التحولات لا تنطلق من المقاربة المعيارية التي تروم وصف التحولات بالسلب أو الايجاب، وإنما تنطلق من مقاربة تعتبر التحول الذي يخضع له المجال والمجتمع يستدعي الكشف عن مظاهره وآلياته. باعتبار أن المجتمع يواجه تحديات الحاضر وينخرط في حركة التحول، التي مست بنياته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمجالية، وخاصة منذ تسرب نمط رأسمالي جديد مع بداية القرن 20م، الذي عمل على تفكيك الهياكل القديمة والتقليدية لصالح هياكل جديدة عصرية.

وفي هذا السياق، عرفت الأرياف المغربية تحولات بنيوية متلاحقة أفضت إلى بروز اختلالات سوسيواقتصادية ومجالية، لاسيما ما بين المجالات المحظوظة وغير المحظوظة، وهو ما عمق الفوارق السوسيو اقتصادية والمجالية على الصعيدين الجهوي والمحلي.

لا يخرج مجال سايس عن هذا الإطار، فنظرا لموقعه المتميز وسط البلاد كحلقة وصل بين مختلف الاتجاهات، وأهمية حضوره في تاريخ المغرب، وهو يشكل بذلك مجالا جغرافيا يمتد من مقدمة الريف شمالا إلى الأطلس المتوسط جنوبا، كما يحظى بمقومات متكاملة ويحتضن موارد غنية وتراثا محليا في حاجة إلى التثمين من أجل الرفع من أدائه الاقتصادي، كما أنه يعاني من مواطن ضعف تتمثل في اختلالات مجالية وإكراهات شتى تكبح دينامية التنمية به.

ولتقريب الموضوع من القارئ، سنحاول التقيد بدراسة الجماعات الترابية بضاحية مكناس، هذه الجماعات تشكل وحدات ترابية تخضع لتحولات متواصلة تحت تأثير عوامل داخلية وخارجية، وما دام المجال يحتضن قطبين حضريين متميزين بديناميتهما، فإن تأثيرهما وإشعاعهما ما فتئ يؤثران على محيطهما الجهوي والمحلي.

هذا المجال يعرف تطورا كبيرا في العلاقات ما بين الأرياف والمدن، وتوسعا في الهوامش الحضرية للمدن الكبرى، إلى جانب نمو المدن الصغرى والمراكز الصاعدة، هذا في الوقت الذي يشكل فيه السايس بدون منازع مجالا لتنزيل اختيارات وتوجهات سياسة إعداد التراب الوطني، وكذا مقتضيات ما جاء به التصميم الجهوي لإعداد التراب لجهة فاس-مكناس، والذي يرتكز على عصرنة القطاع الفلاحي وإنعاش المراكز الحضرية، ودعم الصناعة الاستهلاكية، وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي.

إشكالية البحث

أدت التحولات التي تعرفها الأرياف المغربية عامة والقريبة من المدن الكبرى خاصة إلى بروز اختلالات شتى تهم توزيع السكان والخدمات الاجتماعية والاقتصادية، كانت لها انعكاسات على تنظيم المجال والمجتمع. وهذه التحولات غالبا ما تتم خارج ضوابط التعمير وأسس إعداد التراب.

يدخل مجال الدراسة ضمن المجالات التي تحيط مباشرة بمدينة مكناس الكبرى، ويتكون من الجماعات الترابية: الدخيسة، مجاط، سيدي سليمان مول الكيفان، دار أم سلطان، ايت ولال وواد الجديدة، وهي مجالات عرفت تحولات اجتماعية واقتصادية ومجالية وبيئية سريعة، لاسيما في العقدين الأخيرين، ولقد كان لعامل الاقتصاد الفلاحي والقرب من المدينة دورا حاسما في ذلك.

في سياق هذه الديناميات التي تشهدها الجماعات الترابية اليوم، فإنها لم تحظ بتدخلات تسمح لها بمسايرة هذه الديناميات، وذلك بالنظر إلى محدوديتها وضعف التقائيتها، وهو ما أفرز عدة اختلالات على مستوى إعداد وتنظيم المجال.

وعليه، فإن الإشكالية المحورية لموضوع البحث تقوم على دراسة التحولات السوسيومجالية وإشكالية التنمية بضاحية مدينة مكناس، والتي يمكن تفريعها من خلال الأسئلة التالية:

- ما هي مظاهر وآليات التحولات بأرياف ضاحية مدينة مكناس الكبرى؟
- إلى أي حد حافظت الضاحية على وظائفها التقليدية؟
- كيف يمكن تبني استراتيجية مندمجة لتنمية وتأهيل المجال الضاحوي لمدينة مكناس الكبرى في سياق الديناميات الراهنة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، سننطلق من الفرضيات التالية:

- التحولات السوسيومجالية التي تشهدها الجماعات الترابية الضاحوية لمدينة مكناس الكبرى لها تأثير على مستوى تنظيم وهيكلة المجال، الشيء الذي نتج عنه تفكك البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛
- عرفت الجماعات الترابية لضاحية مكناس تحولات كبيرة، أدت إلى تغيير وظائفها وتجاهل خصوصياتها؛ وظهور ديناميات معاكسة لاختيارات التهيئة والتنمية بها؛
- تحقيق التنمية بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس، يقوم على تقوية قدرات الفاعليين المحليين والالتقائية في المشاريع والبرامج، حتى يتسنى لها تجاوز الخلل، وربح رهان التنمية الترابية وكسب القدرة على تأطير وتدبير شؤونها.

أهداف الدراسة

إن دراسة التحولات السوسيومجالية والتنمية الترابية من أهم الأسئلة المحورية للدراسات الجغرافية المعاصرة وخاصة بالمجالات الضاحوية، لاسيما أن بحثنا ينتمي عمقه للعلاقات بين الأرياف والمدن، على اعتبار أن تحولات المجالات القروية المحيطة بالمدن ترتبت عنها نتائج مجالية واقتصادية واجتماعية وتقطيعات ترابية، عمقت التمايزات بين المركز والهامش، كما أن الدراسات المنجزة غالبا ما تناولت الموضوع كمجال منعزل عن محيطه سواء الجهوي والمحلي. ولهذا، فإن هذا العمل نتوخى من خلاله التطرق إلى الموضوع في إطاره الشمولي، عبر رصد مختلف مراحل تحول المجال، وتحديد علاقاته مع المحيط، وتحليل بنياته الداخلية، انطلاقا من مسلمة أن مستقبل مدينة مكناس مرتبط بمستقبل ضاحيتها.

وقد جاء اختيارنا للجماعات الترابية المحيطة بمدينة مكناس باعتبارها المعنية مباشرة بالتوسع الحضري، على حساب المجال الزراعي، وهذا التوسع تعكسها مجاليا سلوكات الفاعلين المحليين- رغم الإكراه المرتبط بالعقار- فقد أدت المضاربة العقارية إلى إنتاج السكن غير القانوني، وتمركز أنشطة غير فلاحية أغلبها غير مهيكل، واستقرار فئات اجتماعية تنتقل يوميا ما بين السكن بالجماعة والعمل بالمدينة[1].

ونظرا لما تثيره الحدود الجغرافية من مشاكل على مستوى دراسة الضاحية، والتي يمكن أن تتشكل من جزء تراب جماعة أو جماعات، كما يمكن أن تغطي جماعات بأكملها وأجزاء من الجماعات المجاورة. فإن اختيارنا للحدود الإدراية نابع من خصوصية المجال الذي ساهمت فيه مجموعة من العوامل ترتبط أساسا بالاستعمار الفلاحي، والقرب الجغرافي من المدينة، وتوطين مؤسسات صناعية،....

ويكمن الهدف الرئيس لهذا الموضوع في استقراء الديناميات والتطورات والنتائج المترتبة عنها مجاليا، فقد تحدث تغيرات محلية أو جهوية تبين نتائج الدينامية من خلال تأثيراتها السوسيواقتصادية التي ترسم على صفحة الحيز الترابي[2]، فالتحديد لهذه التحولات التي يعرفها المجال والمجتمع تعد شرطا أساسيا لصياغة المشروع التنموي بخصوصياته وميكانيزماته التي تختلف باختلاف طبيعة الوحدات الترابية.

حيث يمكن أن نشير إلى أن الدراسات حول التحولات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجالات الريفية المحادية للمدن غيبت هوية هذه المجالات الريفية باعتبارها انتقالية، لاسيما أن مظاهر هيمنة المدن على ظهيرها الريفي، جعلتها تفقد تدريجيا هويتها الريفية كمناطق للإنتاج، وتتحول إلى ضاحية،

---

[1]. عبد الرحيم فراح (2006): "إعداد المجال والتنمية المحلية بضـــاحية فاس الجنوبية حالة الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشـــكاك" بحث دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة. ص. 11

[2] . Bernadette Merenne-Schoumaker (1994) : Les disparités et les dynamiques territoriales Introduction méthodologique Bulletin de la société géographique de liège.30, p. 6

وهذا ما يستدعي تشخيص واقع الحال في أفق بناء استراتيجيات تنموية كفيلة بالحفاظ على الخصوصيات المحلية وتجاوز وضعية الخلل الذي تعرفه.

منهجية البحث

يعتبر المنهج مكونا أساسيا في أي بنية أو نسق معرفي، كما يعني المنهج مجموعة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى حقيقة في العلم[3]، ومن هنا تبدو أهمية المنهج العلمي، إذ لا وجود للعلم ولا للبحث العلمي بدونه. بل قد تتوقف عليه صحة نتائج بحث على سلامة المنهج المتبع فيه[4]، أي أنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد والأدوات والخطوات. وبذلك فإن المنهج هو سيرورة عامة للبحث من البداية إلى النهاية. أما الوسائل والتقنيات والأدوات، فتحيلنا على مرحلة من مراحل تلك السيرورة[5].

لذا فالمنهج هو الطريقة والأسلوب المتبع في البحث الذي يسلكه كل باحث لدراسة موضوع معين، قصد الوصول إلى الكشف عن طبيعته وحقيقة تطوره، مستخدما في ذلك قدراته في وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، ومن خلال المنهج يمكن تحديد الإشكالية بشكل دقيق، تمكن من وضع الفرضيات المبدئية التي تساعد على حل الإشكالية، كما يمكن المنهج كذلك من تحديد الاجراءات اللازمة لاختبار الفرضيات والوصول إلى حل التساؤلات والتحقق منها، ويسمح بفهم بناء خطوات البحث، ويساعد على فهم نتائج الدراسة.

في هذه الدراسة سنعتمد على المنهج التاريخي من خلال رصد التاريخ المحلي لمجال الدراسة قصد فهم الآليات التي ساهمت في تحوله وتطوره، ثم المنهج الاستنباطي الذي يقوم على الانتقال من الكل إلى الجزء في فهم بعض الظواهر، ثم المنهج الاستقرائي الذي ينطلق من الأحداث القابلة للملاحظة، فيبدأ من العناصر الخاصة لاستنتاج ما هو عام، بالإضافة إلى المناهج المعروفة كالمنهج الوصفي والإحصائي،..

أدوات وتقنيات البحث

يقصد بأدوات وتقنيات البحث كل الوسائل والمعدات التي يوظفها الباحث لتجميع البيانات والمعطيات الفعلية من مصادرها[6]، علما أن الطفرة التقنية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة، نتج عنها ظهور أدوات جديدة مثل تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، والتي تعتبر من التقنيات الحديثة التي توفر

---

[3]. بدوي عبد الرحمان (1977): مناهج البحث العلمي. الكويت، ص.3.

[4]. كرزازي موسى (2004): مناهج البجث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة، في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص.41

[5]. غريب عبد الكريم (1997): منهج وتقنيات البحث العلمي مقاربة ابستمولوجية. مطبعة النجاح الجديدة، ص:31-32.

[6] . بلفقيه محمد (2002): "الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستيمولوجية"، دار نشر المعرفة، الرباط، ص. 561.

للباحثين الجغرافيين طرقا مهمة للتعامل مع أبحاثهم وحل المشكلات الأساسية التي تعترضهم في كل مراحل التحليل، وتكمن أهمية نظم المعلومات الجغرافية في قدرتها على التعامل مع كم هائل من المعطيات الجغرافية وتدبيرها بطريقة علمية دقيقة، وربطها ببيانات مكانية ووصفية خاصة، وفق أبعادها الحقيقية، وفي إطار العلاقات والترابطات الموجودة بين المركب الجغرافي، ويمكن لهذه التقنية بفضل الأجهزة والبرامج المستعملة، تتبع ورصد كل التغيرات التي تحدث على مستوى المنظومة بكاملها[7].

ولقد اعتمدنا في إنجاز هذه الدراسة على ما يلي:

* **العمل البيبليوغرافي والوثائقي**: وذلك من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والأطروحات والوثائق ذات الصلة بموضوع البحث، لاسيما ما يتعلق منها بمواضيع مثل الديناميات المجالية والاجتماعية، التمدين والتعمير، والتنمية القروية، تنظيم الأوساط القروية والتخطيط المجالي، والمراكز الناشئة وعلاقتها بمحيطها، وسوسيولوجيا المجتمعات القروية، وذلك قصد الاستفادة من النظريات والنماذج والتجارب المفيدة في تحليل هذه الديناميات كمدخل نظري يغني البحث ويثريه، بالإضافة إلى السعي في الحصول على مجمل المعطيات والمعلومات التي تنجزها مختلف المصالح الإدارية (إحصاءات رسمية، تقارير، دراسات مونوغرافية،....).

* **الدراسة الميدانية**، والذي تهم شقين أساسيين:

- الملاحظة الميدانية وهي أداة مكنتنا من التمييز بين الظواهر والعوامل ذات التأثيرات الثانوية وبين الظواهر والعوامل ذات التأثيرات الأساسية، وبالتالي تحديد المجالات المتجانسة وغير المتجانسة من حيث الخصـوصـيات الجغرافية (المشـاهد الفلاحية) والاجتماعية (التركيبة الاجتماعية) التي يتميز بها مجال الدراسـة، وهي خطوة هامة في اختيار العينة وبناء الاسـتمارة، وبعد الاحتكاك الميداني، عملنا على انتقاء دواوير دون غيرها اعتمادا على عدة مؤشرات ديمغرافية، مستوى التجهيزات، القرب من الطريق، القرب من المدينة،.... وهذه الدواوير هي التي مكنتنا من رصـد أهم التحولات المجالية، خاصـة على مسـتوى استعمالات الأرض، وطبيعة الزراعات والأنشطة المزاولة.

وبعد زيارة المجال قيد الدراسة، عملنا على توطين مجموعة من مكونات المجال، باعتماد جهاز (GPS) الذي مكننا من تحديد مواقع المؤسسات التعليمية حسب إحداثياتها (XوY)، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية والمراكز الصحية...، حيث ساعدنا البرنامج الخرائطي (ARCGIS) في تمثيل الظواهر بشكل دقيق.

---

[7] . محمد جنان (2010): المنهاج الجغرافي وتطور أدوات البحث في الجغرافية: حالة التعبير الكرطغرافي في ديداكتيك الجغرافيا، دفاتر جغرافية، كلية الاداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز –فاس، العدد 7، ص.155.

كما فرضت علينا طبيعة إشكالية البحث، الاعتماد على خرائط استغلال الأراضي لرصد التحولات المجالية التي عرفها مجال الدراسة، بناء على تحليل وتقييم تطور أنماط استخدامات الأراضي، وكذلك كيفية توزيعها داخل المجال وفهم أهم العوامل المؤثرة في التحولات التي يعرفها.

وقد تطلب إنجاز هذه الدراسة معرفة معمقة للمجال وضبط توظيف التقنيات الحديثة التي تتيحها مختلف برامج نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، وكذلك نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

ومن أجل بناء قاعدة بيانات مجالية تم الاعتماد على مختلف المصادر الممكنة والمتاحة والتي تتمثل في:

*الخرائط الطبوغرافية: حيث استعنا بها من خلال تحديد بعض الخصائص المجالية التي ميزت المجال خلال الفترات السابقة والتي تمثلت في الخرائط الطبوغرافية ل سبع عيون ومكناس وسوق الأربعاء، ذات مقياس 1/50000.

*الصور التي يتيحها موقع Google Earth، والذي مكننا هو الاخر من العودة لمراحل سابقة من تطور المجال والتي أتاحت لنا رصد التحولات التي طبعت المجال.

*العمل الميداني: وذلك من خلال القيام بالعديد من الزيارات المتتالية إلى مجال الدراسة رفقة فريق من الطلبة الباحثين، بهدف جمع المعطيات اعتمادا على جهاز GPS والتأكد من تصنيف استعمالات الأرض.

*المركبات الفضائية (Landsat) لسنتي (1985-2018) بدقة وضوح تصل إلى 30*30 متر.

- <u>ملء الاستمارة</u>، والتي شملت فئتين بمجال الدراسة:

الأسر، عملنا على توزيع 600 استمارة على الأسر القاطنة بالجماعات الترابية المدروسة، منها 100 استمارة لكل جماعة ترابية، رغم الاختلافات الموجودة بين الجماعات على المستوى الديمغرافي، إذ اعتمدنا على عينة تعتمد طريقة الحصص(Méthode des quotas)، التي تقوم على نسخ بنية مجتمع البحث دون اللجوء إلى الطرق الاحتمالية، كما ساهمت اللقاءات الأولية والخرجات الميدانية إلى معرفة بنية المجتمع المدروس والخصائص المميزة له، وذلك في انسجام مع مبدأ تحقيق التمثيلية (Représentativité) حتى تكون العينة صورة صادقة لمجتمع الدراسة وممثلة لجميع خصائصه.

ونظرا لطبيعة إشكالية البحث التي يصعب حصرها في عناصر محدودة ومضبوطة، وتعدد دواوير المجال (153 دوارا) وشساعة الجماعات الترابية المدروسة(380كلم^2)، والذي يستحيل معه التدقيق في كل العناصر، بالنظر إلى إمكاناتنا الذاتية المحدودة. ارتأينا اختيار ثلاثة دواوير في كل جماعة ترابية تستجيب لبعض المعايير منها على سبيل الحصر مستوى التجهيزات الجماعية، تحولات على مستوى السكن، القرب من الشبكة الطرقية، والقرب من المدينة.

جدول رقم 1: عدد الأسر والعينة المستجوبة في كل دوار

الجماعات الترابية	الدواوير المدروسة	عدد الأسر سنة 2014	عدد الأسر المستجوبة	%
الدخيسة	زطوطن	356	50	14,04
	أولاد رحو	225	25	11,11
	تامسنا	256	25	9,76
واد الجديدة	واد الجديدة لاكار	416	50	12,01
	الرزيكات	73	20	27,39
	تجزئة اليسر	114	30	26,31
س س مول الكيفان	تعاونية النصر	45	20	44,44
	تعاونية السعادة 1	60	25	41,66
	عين خروبة	482	55	11,41
دار أم سلطان	قصبة حرطان	377	40	10,61
	دار أم سلطان	311	40	12,86
	آيت عبا	131	20	15,26
ايت ولال	دوار آيت ولال	76	25	32,89
	تعاونية الساقية الحمراء	36	20	55,55
	تعاونية المسيرة	212	55	25,94
مجاط	تعاونية آيت شعو	63	40	63,49
	تعاونية الأمل	48	35	72,91
	ارسكالن	36	25	69,44
المجموع	3024		600	

المصدر: إنجاز شخصي

الخريطة رقم 1: التوزيع الجغرافي للدواوير التي شملتها عينة البحث الخاصة بالأسر

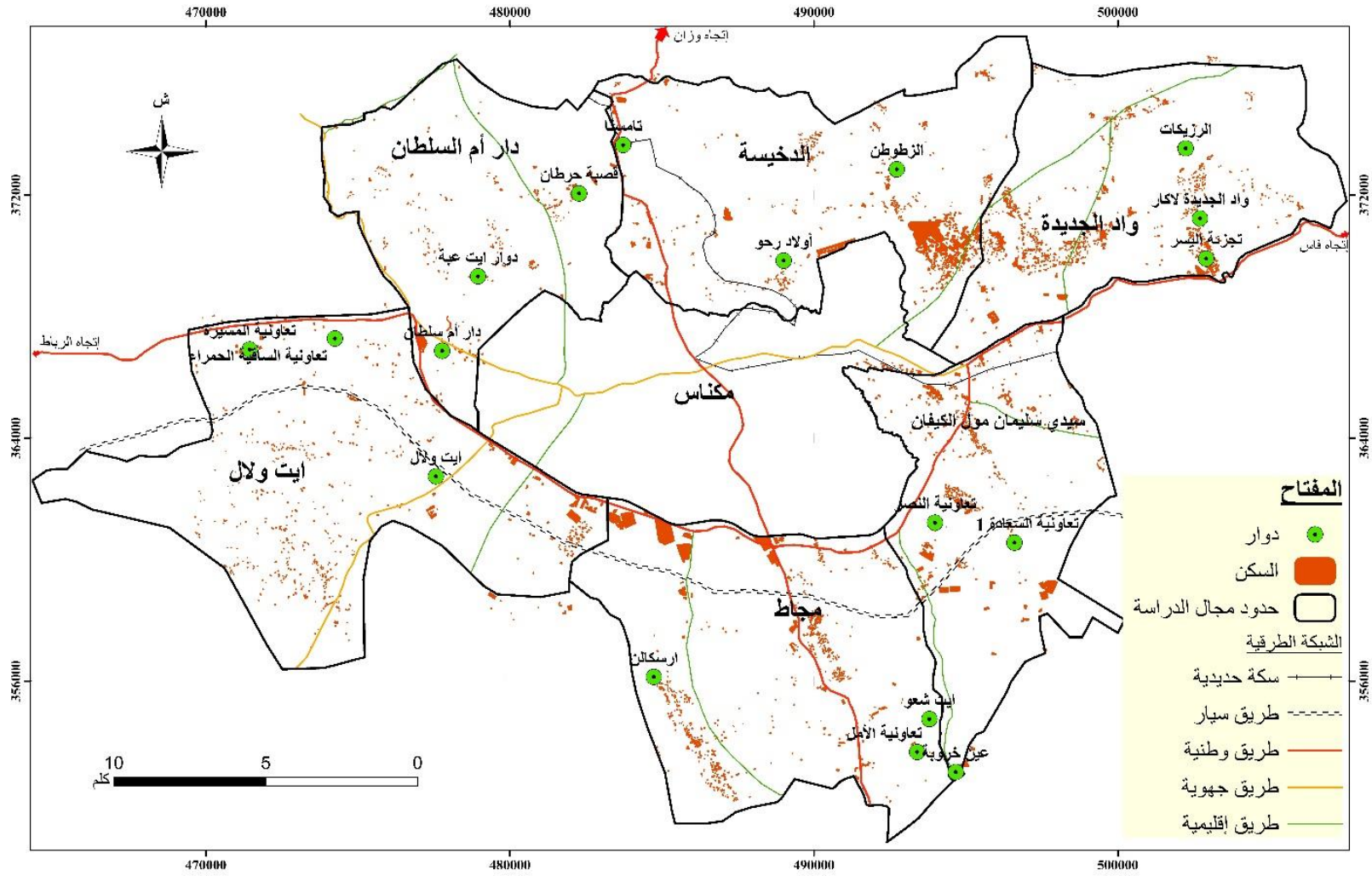

الفاعلون، وجهنا استمارة خاصة لمجالس الجماعات الترابية الست، رغم ضعف تجاوب البعض والتدرع بمسألة عدم التوفر على الوقت الكافي لذلك، مما جعلنا نستعين ببعض الموظفين وأعوان السلطة. هذا بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع العديد من الفاعلين والتي همت بالأساس:

- رؤساء الجماعات الترابية المدروسة؛
- مديرو المصالح الإدارية بالجماعات المعنية؛
- بعض المنتخبين المحليين؛
- الأطر التقنية؛
- أعوان السلطة المحلية؛

كما تمت تعبئة 35 استمارة وجهت للجمعيات والتعاونيات (25 للجمعيات، و10 للتعاونيات)، والتي اعتمدنا فيها أن تكون الجمعية أو التعاونية فاعلة بالمجال، فعملنا على استغلال فرصة مشاركة العديد من الجمعيات والتعاونيات في المعرض الجهوي للاقتصاد التضامني بجهة فاس مكناس، كما مكن الدور الذي قامت به الشبكة الجمعوية بمكناس من تيسير ربط الاتصال بمجموعة من الجمعيات والتعاونيات بالمجال، بالإضافة إلى المجهودات التي قدمها لنا مديرو المصالح الإدارية بالجماعات المعنية، حيث تم الاعتماد في تفريغ هذه الاستمارات على برنامج (SPSS).

الدراسات والأبحاث التي تناولت إشكالية البحث

رغم الأهمية التي تحتلها الضاحية كمجال للبحث، فإنها لم تنل النصيب الأوفر من الدراسات الجامعية، نظرا لاستمرار الغموض لمفهوم الضاحية من جهة أولى، وانكباب معظم الدراسات على ما هو حضري واعتبار الضاحية كمجال هامشي وكحزام للبؤس والفقر من جهة ثانية، أو دراسة الأرياف بمعزل عن تأثيرات المدينة من جهة أخرى.

بدأ الاهتمام بالمجالات الضاحوية بالمغرب من طرف الباحثين الجغرافيين مع دخول المعمر الفرنسي للمغرب وبسط سيطرته على المجالات الفلاحية المحادية للمدن الكبرى[8]. وهنا سيتطور النقاش حول تحديد مفهوم الضاحية[9] وستبدأ البوادر الأولى للاهتمام بهذا الموضوع، وستحظى من خلاله مدينة الدار البيضاء بنصيب أوفر في هذا المجال[10].

---

[8]. M'hamed Belfquih(1972): L'évolution de l'espace géographique, au sud-ouest de rabat, (L'influence d'une capitale), D.E.S, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed 5. Rabat.

[9] . عياد مصطفى (2003): مادة الضاحية، معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء 17، ص. 5647-5649

[10] . الشويكي مصطفى (1996): إنتاج وهيكلة المجال الحضري بالدار البيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط

وتبرز دلالات ورهانات الاهتمام بالضاحية من خلال البحث عن تحقيق أهداف التنمية الترابية[11]، وذلك من خلال الوقوف على التحولات الوظيفية التي تشهدها الضاحية والتي أفرزت واقعا غير متحكم فيه[12] والذي يرتبط أساسا بالتوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي[13].

ولم يسلم مجال الدراسة من هذه الديناميات التي غيرت من معالمه وجعلته يدخل في رهانات متعددة الأبعاد، مما تطلب منا الكشف عن سيرورة هذه التحولات والوقوف على مختلف أشكال التنظيم الاجتماعي والمجالي الذي ميز تشكل هذا المجال الاستراتيجي[14]، خاصة وأنه شكل مجالا للاستعمار الفلاحي بامتياز، وتأثيراته ماتزال بادية إلى اليوم مع مار رافقها من تدخلات للدولة وخاصة ما يسمى بالإصلاح الزراعي[15].

تطلب هذا البحث مقاربة متدرجة في الزمان وفي المجال بأبعاد متعددة، تشخص مؤهلات وإكراهات المجال الريفي وقضايا التنمية والتهيئة المجالية[16] وذلك باستحضار البعد التاريخي[17]، خاصة بمجال ظل يستقطب أعدادا من الساكنة والذي صاحبه تزايد متنامي للأنشطة غير الفلاحية[18].

وبناء عليه، فإن الدراسات بأحواز مكناس ظلت محدودة، باستثناء بعض الدراسات الجامعية المعدودة، كالدراسة التي قام بها الباحث الطيب الشقار[19]، حيث قام بجرد مختلف مراحل التحول الذي عرفته ضاحية مكناس وطبيعة السياسات التي خضعت لها وسياقات تطورها والتي أخلت بالتوازن الذي ميزها، حيث اعتبر أن بداية الاختلالات ارتبطت بتدخل الاستعمار وما لحقه من تغييرات اجتماعية ومجالية، بالإضافة إلى السياسات التي عرفها المجال في ظل المغرب المستقل، والتي تميزت بغياب رؤية شمولية لتأهيل الضاحية وتنميتها.

---

[11] . جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال (مداخلة غير منشورة)

[12] . دوحد المفضل (2000): ضاحية فاس: دراسة جغرافية، دبلوم لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس–أكدال

[13] . ازمو عبد المجيد (2006): التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة، حالات بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة القاضي عياض

[14]. Atika-El haouli.Mimouna (1993): thèse de doctorat en géographie, Le Sais de Meknès et ses bordures, Mutations Récentes d'une Société Rurale, Universite Paul Valery, Montpellier III.

[15]. Mohamed Yazghi moubachir (1983): Les terres récupérés dans le Sais de Meknès, Etude de géographie agricole, Doctorat de 3ème Cycle, Université Francois Rebelais- Tours

[16] . الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، ص.11

[17]. اكنينح العربي (2005): انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس، مطبعة أنفو برينت فاس الطبعة الأولى.

[18]. تالحوت سالم (2012): الأنشطة غير الفلاحية ودورها في التنمية الريفية بضاحية الدار البيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال

[19] . الشقار الطيب (1997):"ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس، الرباط

بالإضافة إلى تلك، هناك دراسة أخرى قامت بها الباحثة آمال أخداداش[20] التي تطرقت إلى التوسع الذي تعرفه مدينة مكناس على حساب المجال الضاحوي وما ينتج عنه من أخطار بيئية، مما يفرض وضع سياسات عمومية حضرية تدمج مبدأ الاستدامة في التدبير الحضري والريفي.

نشير هنا كذلك إلى بعض الدراسات التاريخية التي تناولت المجال من خلال أشكال التنظيم الاجتماعي والاقتصادي[21] عبر سيرورة تاريخية ساهمت في تشكله، والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها.

إن تناولنا لموضوع التحولات السوسيومجالية والتنمية الترابية بضاحية مدينة مكناس الكبرى تتجلى أهميته في دراسة الإشكالية من خلال المقاربة النسقية، من خلال إبراز التطور التاريخي الذي مرمنه، والتحولات التي مست سلوكات القرويين والتغير الذي طرأ من مجال يستقبل السكان لممارسة العمل المأجور بالضيعات الفلاحية للمعمرين، إلى مجال للاستقرار فئات مختلفة، هدفها تملك السكن والشغل، مما جعل المجال في مهب التحولات.

محاور البحث

بناء على الإشكالية المؤطرة للبحث، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة أبواب:

- **الباب الأول**: الإطار النظري والجغرافي للبحث: حيث خصصنا الفصل الأول لوضع البحث في إطاره النظري والمفاهيمي لدراسة التحولات السوسيومجالية والتنمية بضاحية مكناس، عبر تحديد ميكانيزمات التحول بالأرياف المغربية عامة، وللمدن الكبرى خاصة، والتي أفرزت لنا مجالا في وضع ضاحية، ثم عملنا في الفصل الثاني على دراسة المحددات الجغرافية والتاريخية، والتي سمحت لنا، برصد الخصائص الطبيعية للمجال، وسيرورة التحول.

- **الباب الثاني:** التحولات السوسيوديمغرافية والأسس الاقتصادية للجماعات الترابية بضاحية مكناس الكبرى، ويضم فصلين، إذ حاولنا من خلال الفصل الأول التطرق للدينامية الديمغرافية التي شهدها المجال، في علاقتها بمستويات تأهيله، أما الفصل الثاني من هذا الباب، فإنه تضمن الأسس الاقتصادية، ومدى تأثرها بالدينامية التي يعرفها المجال.

- **الباب الثالث:** التهيئة الحضرية ورهانات التنمية بضاحية مدينة مكناس الكبرى، رصدنا من خلال الفصل الأول إشكالية التعمير والتهيئة، باعتبار أن المجال يشهد حركة تمدين مستمر، جعلته يخضع لرهانات جديدة، في حين يتضمن الفصل الثاني رهانات التنمية وإعداد التراب بالجماعات الترابية لضاحية مكناس.

---

[20]. Amal Akhdadache (2016) : Impacts de L'urbanisation sur les Terres agricoles de Meknès : Approche Diagnostic Territoriale, these de doctorat en Biologie, université Moulay Ismail, Faculté des Sciences

[21]. Aziz Taghbaloute (1996) : L'arrière-pays de Meknès : exploitation d l'espace et organisation administrative, du XIX[e] siècle jusqu'à nos jours, Université Jean Monnet-Saint-Etienne

الباب الأول: الإطار النظري والجغرافي للبحث

مقدمة الباب الأول

شهدت الأرياف المغربية عامة، والقريبة من المدن الكبرى خاصة تحولات كبيرة، أدت إلى ظهور تباينات على مستوى الدينامية المجالية والاجتماعية، أضحى من الصعب التحكم فيها. مما جعلها تخضع لرهانات جديدة، الشيء الذي يستدعي رصد هذه التحولات، ومحاولة فهم العوامل المفسرة لها، خاصة وأن ظروف التحول تتميز في الكثير من جوانبها بالتعدد والتداخل.

يبرز التحليل المعمق لدراسة هذه الديناميات أن كل مجال يقوم على مميزات خاصة، يتهيكل من خلالها وتجعله يعرف مسارا خاصا، لاسيما وأن مجال الدراسة يعرف تحولا على مستوى أشكال التنظيم، وعلى مستوى البنيات والوظائف.

لقد ظل إلى عهد قريب المجال الريفي تتحكم في تنظيمه وهيكلته القبيلة وفق نظام اجتماعي واقتصادي خاص، لكن خلال مرحلة الاستعمار سيعرف تحولات جدرية اجتماعية واقتصادية وديمغرافية انعكست بشكل واضح على المجال والمجتمع، كما أدى استحواذ المعمرين على أجود الأراضي الفلاحية وانتشار الفلاحة الرأسمالية إلى تعميق هذه التحولات.

كما أن السياسات التي نهجتها الدولة فيما بعد الحماية كان لها بالغ الأثرعلى دينامية المجال، ذلك أن عملية إعادة توزيع الأراضي على صغار الفلاحين لم تتمكن من تخفيف حدة التباينات على المستوى الاجتماعي، ولم تستطع تلبية حاجات الأسر الريفية الراغبة في الحصول على أرض لاستغلالها، مما أدى إلى هجرة قروية نحو المراكز الحضرية المجاورة وخاصة مدينة مكناس، فما هي أبرز التحولات التي أفرزها هذا التطور؟ وما هي الخصائص الجغرافية التي يتميز بها مجال الدراسة؟

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التحولات السوسيومجالية والتنمية بضاحية مكناس

مقدمة الفصل الأول

يطرح البحث في موضوع التحولات السوسيومجالية وإشكالية التنمية بضاحية مدينة مكناس، مجموعة من القضايا المعرفية المرتبطة أساسا بالتحديد المفاهيمي وعلاقتها بموضوع الدراسة، لذا فالضرورة المنهجية تستوجب الوقوف على المفاهيم المهيكلة لموضوع البحث وذلك في إطار نسقي مركب.

إن الدراسات التي اهتمت بالمجال القروي المحيط بالمدينة غالبا ما تناولته في إطار مقاربة قروية صرفة، وبالتالي غفلت خصوصية المجال والتحولات التي يعرفها، أو تناولته من زاوية الدراسات الحضرية، فاعتبرته هامشا للمدينة، وعنصرا ثانويا ضمن المنظومة الترابية.

ومدينة مكناس قامت منذ القدم بربط علاقات وطيدة مع محيطها القروي، بالرغم من تأرجح هذه العلاقات بين الإخاء والعداء بين القبائل والسلطة المركزية، فإنها انصبت في مجملها على التضامن والتكامل في إطار من التخصص الوظيفي، الذي سمح بربط المجال لعلاقات تكامل مع المدينة، إلا أن هذا الوضع عرف تغيرا مع دخول المستعمر، مما جعله يعرف تحولا وتطورا مستمرين.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال تحليل مظاهر وآليات التحول التي عرفتها المجالات القروية عامة ومجال الدراسة بشكل خاص، ومعالجتها في إطار شمولي، من خلال التطرق للتحولات التي شهدها المجال وأكسبته شروط التمدن، وأصبح في وضع الضاحية.

I. التحولات: مقاربة نظرية للمفهوم

في كل بحث تدعو الضرورة إلى تحديد المفاهيم والمصطلحات لتوضيح مفاتيح إشكالية البحث وما ترمي إليه حتى يتعرف القارئ منذ البداية على عمقها، درءا لكل التباس أو غموض[22]، ذلك أن تحديد المفاهيم وضبطها ضرورة علمية تسهل نقلها من المحسوس إلى الملموس لتصبح وسيلة من وسائل المعالجة الإجرائية تترجم سياق البحث[23].

1. مفهوم التحول

يرمز فعل تحول "transformer" إلى الانتقال الذي يحدث داخل نفس المجال، وفي العلم البيولوجي أو علوم الحياة، ينظر إليه transformisme باعتباره كنظرية بمقتضاها" كل الكائنات الحية، بعيدا عن كونها ثابتة وجامدة، تشتق إحداها من الأخرى انطلاقا من أشكال أو أجسام بسيطة[24]. وبمقتضى هذه الدلالة الاشتقاقية يظهر التحول وكأنه عملية ذاتية مرتبطة بالنوع في ذاته بعيدا عن أي تأثير خارجي أو من خارج النوع[25].

أما نظيرتها الكلمة الفرنسية Mutation والتي عادة ما نترجمها هي الأخرى بكلمة تحول، فهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Mutatio والفعل de mutare بمعنى تغيرchanger، وتعني التغير والتبدل والتقلب والاختلاف، ونجدها هي الأخرى مستعملة بشكل كبير في مجال البيولوجيا، حيث تعني"التغير المفاجئ داخل النوع، لخاصية وراثية " أي ذلك التحول الذي يأخذ شكل طفرة، وقد جعل هذا الغنى المفاهيمي العديد من الباحثين يتساءلون عن مدى مشروعية استعمال مفاهيم صيغت وتبلورت في مجال معرفي معين هو المجال البيولوجي، في مقاربة ظواهر يعرفها المجتمع.

والتحول يقصد به جميع التغيرات التي تطرأ على الوسط الطبيعي والبشري وتطبع الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي والثقافي والسياسي[26].

وتعني دينامية التحول الانتقال من حالة إلى أخرى في هيأة خطية أو دورية أو تصاعدية أو تراجعية...مما يقتضي مجالا يتحرك فيه ذلك التحول والانتقال، ومن ثمة يمكن اعتبار الدينامية في العلوم

---

[22] . موسى كرزازي (2004): مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة، ورد في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص. 41

[23] . أحمد الناوي (1989): ساحل تطوان دينامية مجال متعدد الوظائف، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص جغرافية بشرية، جامعة محمد الخامس، كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص.3

[24]. محمد شرقي (2009): التحولات الإجتماعية بالمغرب، من التضامن القبلي إلى الفردانية، مطبعة أفريقيا الشرق مرجع سابق، ص. 27

[25] . محمد شرقي (2009): مرجع سابق، ص. 27

[26] . محمد بوداح (2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافية، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص.163

الاجتماعية سيرورة لها بداية، ومراحل تطور تعتبر الفترة الراهنة إحداها وتؤشر لتوجهات التطور المستقبلي[27].

2. مفهوم التغير الاجتماعي

يقصد بالتغير انتقال أي شيء أو ظاهرة من حالة إلى حالة أخرى، أو هو ذلك التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون أو هيكل شيء أو ظاهرة، أما مصطلح التغير الاجتماعي فيقصد به تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات أو تعديلات معينة في العلاقات الإنسانية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[28] .

ويعني التحول الاختلاف ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن. وعندما نضيف مصطلح الاجتماعي، الذي يعني ما يتعلق بالمجتمع يصبح التغير هو التحول الاجتماعي، أي التغير الذي يحدث داخل المجتمع أو التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن[29] وفي رقعة جغرافية محددة. وهذا لا يعني أننا أمام علاقات متصلة ومترابطة نحو تحقيق غاية معينة، فالتحولات تبقى في تعقدها محكومة بالاتصالات والانفصالات مما يجعلها مستعصية على كل توجه غائي، لهذا السبب فهي لا تقبل الاختزال، فعبارة "من إلى" لا تضمن أي اتصال، أو بالأحرى، لا ينبغي أن نفهم منها أنها تفيد الاتصال المحكوم بغاية توجهه نحو المآل المعلوم والمحدد سلفا، بل ينبغي أن نفهم منها أنها تفيد استرجاعا، في التحليل ومن خلال سيرورة تاريخية واجتماعية معقدة اتصالاتها لا تلغي انفصالاتها[30]،حيث يقول " لازاريف" أنه عندما نتحدث عن التغير الاجتماعي، فإننا "نحلل المجتمع المدروس بمقارنته بحالته الاجتماعية السابقة"[31].

والمجتمع هو مجموعة معقدة من العلاقات الاجتماعية لا يبقى كما هو، أي في حالة استقرار أو ثبات، ولكنه في حالة دائمة من الحركة والتطور المستمر ويعني التحول الاجتماعي كل التغيرات التي تحدث في طبيعة ومضمون وتركيب الجماعات والنظام، وكذا العلاقات بين الأفراد والجماعات، والتغيرات التي تحدث في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية[32].

---

[27]. المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.10

[28]. الطنوبي محمد عمر (1996): التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الاسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا، ص 52.

[29]. محمد الدقس (1987): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان. ص 15.

[30]. زرنين محمد (2002): من منطق القسم إلى منطق اللف، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، ص.55

[31]. مهدان امحمد (2017): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية، ص. 132

[32]. الطنوبي محمد عمر (1996): مرجع سابق، ص52.

إن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، وهو ينصب على كل تغير في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي، أو نظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها[33].

ويعتبر التغير الاجتماعي من أبرز الظواهر التي لازمت تطور المجتمعات البشرية، كما أن معالجة، التحولات الاجتماعية والمجالية لا يمكن فهمها إلا من خلال الوقوف على مفهوم التغير الاجتماعي والأسباب المؤدية إلى إحداث هذه التحولات.

3. عوامل التحول

صـحيح أن كل مجتمع يعرف نوعا من التوازن والانسـجام بين مختلف بنياته، لكن إدراك عملية التحول تقتضـي أن نسـلم مبدئيا أن ذلك التوازن ليس إلا توازنا مؤقتا، لأنه في كل لحظة تتدخل قوى إما داخلية أو خارجية تحدث خلخلة في الوضع القائم، وقد يكون من نتائج هذه الخلخلة بروز تحولات[34].

وهكذا ترجع التحولات التي يشهدها المجال القروي المغربي إلى عدة عومل داخلية متمثلة بالأساس في النمو الديمغرافي وتفتت البنيات الزراعية، وإدراج الأرض ضمن قنوات التبادل وديناميات الهجرة، وتراجع القيم والعلاقات التضامنية، وكذا إلى عوامل خارجية متمثلة في تسرب قيم السوق واتساع نطاق التقنية والعمل المأجور والمكننة وظهور "المقاولة الزراعية" وتزايد قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، وتراجع دور الدولة بالعالم القروي وبالمقابل ظهور منظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي في التنمية[35].

ويمكن أن نشير إلا أن هناك مركبان يعتبران من العوامل المساعدة على فهم آليات تحول واشتغال المجالات القروية، والتي تميزهما الخصائص التالية:

- مركب خارجي: وهو نابع من حاجيات جديدة أملتها ظروف عامة تتجاوز نطاق المجال المدروس، بل والحدود الإقليمية والوطنية للبلدان، أهمها: نظام السوق، وتطور المواصلات، والتأثر بأنماط السكن والاستهلاك الحضرية، وتنقيد البوادي، والهجرة وانتشار التمدرس، والانفتاح المتزايد على الخارج،.....ويسمح هذا المركب بفهم الأسباب والعوامل والمظاهر العامة لعملية التحول، ووضعها في سياقها العام. وهذا أمر ضروري تفرضه المنهجية العلمية والتحليل النسقي الذي يحول دون إبقاء الظاهرة معزولة، بل يجعلها لبنة من لبنات البناء المعرفي.

---

[33]. بدوي أحمد زكي (1982): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت، ص.382.

[34] . Grigori Lazarev (1971) : Changement social dans les campagnes marocaines, Etudes Sociologiques sur le Maroc, p.129-143

[35]. الهراس المختار وبن سعيد ادريس واخرون (2002): التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 102، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء, الطبعة الاولى. ص.7

- مركب داخلي: ويتجسد في الخصوصيات الطبيعية للوسط المحلي، وطبيعة النظام العقاري، وعلاقات الإنتاج، والبنية الاجتماعية التي تولدت عنها (وما يترتب عنها بدورها من مظاهر تنظيم وتدبير المجال)، والتاريخ المحلي، والتراث والمعارف المحلية والذاكرة الجماعية، والموارد ذات الخصوصية التي يتوفر عليها الحيز الترابي المعني، وسلوك المجموعة البشرية التي تستغله. وهذا المركب الداخلي-في نظرنا – أكثر أهمية بالنسبة لفهم آليات التحول، ومختلف الديناميات التي تخترق المجال القروي، واستراتيجيات الفاعلين فيه. لكن دراسته أكثر تعقيدا، وتفرض معرفة دقيقة للوحدة السوسيوترابية المعنية، كما تستلزم التكييف المستمر لأدوات العمل من طرف الباحث الجغرافي تفكيرا ومنهجا وتحليلا[36].

وهذا المركب الداخلي أكثر فاعلية بالنسبة لفهم ميكانيزمات التحول وديناميةالمجال لكن دراسته أكثر تعقيدا وتفرض معرفة دقيقة بالعالم القروي وبالميدان المدروس على الخصوص، كما تستلزم التكييف المستمر لأدوات العمل من طرف الباحث تفكيرا ومنهجا وسلوكا[37].

والمقصود بمفهوم التحولات هنا ليس فقط الترجمة الجغرافية للتغيرات المجالية على مستوى المشاهد، ولكن أيضا محاولة فهم التفاعلات بين ما هو مجالي وما هو اجتماعي في صيرورة التحولات[38]، حيث يعد المجال في حركيته وتاريخيته، مدخلا لقراءة الفعل الاجتماعي، فليس هناك مجال محايد أو جامد، ثمة تفاعلات وتأثيرات متواصلة تكاد تنسحب على مجموع النسق، خصوصا عندما يكون هذا المجال من الناحية الجغرافية مفتوحا على التعدد والتركيب، أو موضع رهانات وصراعات وتنافسات مستمرة[39]، فبقدر ما يتحول المجتمع والمجال والاقتصاد، بقدر ما تظهر دائما الحاجة إلى ضبط هذه التحولات والتحكم فيها لتصحيح الاختلالات الحاصلة وتنمية الموارد المتوفرة[40] كالمجال الذي نحن بصدد دراسته.

II.الأرياف المغربية: الديناميات ومظاهر التحول

إن الحديث عن التحولات السوسيومجالية بالأرياف المغربية قد يبدو ضربا من التعميم، لأن واقع حال كل منطقة لها قيمتها الثقافية الخاصة، ومن الواضح أن هذه الخصوصيات الضيقة وتلك التمايزات

---

[36]. جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز–فاس، العدد 7، ص. 11،12.

[37]. جنان لحسن (1985): ميكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال ندوة)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، عدد خاص1، شعبة الجغرافيا، ص.144

[38]. بوشلخة محمد (2007): أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة والديناميات السوسيومجالية، الجزء الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، سلسلة شهادات، ص.12

[39]. العطري عبد الرحيم (2015): قبيلة الرحامنة من الصحراء إلى الحوز بحث في دينامية الإنسان والمجال، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة الخرائطية. فاس، رقم السلسلة 35. ص. 193

[40]. حسني المصطفى (2009): إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة–المجلد الأول– أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص.126

العميقة ترتد في نهاية المطاف إلى شكل ثقافي عام ومشترك هو الثقافة القروية، التي نسجل أنها تعرف تغيرا -هي الأخرى- شأنها في ذلك شأن سائر البنى التي يحكمها منطق التحول، الذي يعتبر ظاهرة كلية تمس المجتمع ككل[41]. ويستمد تطرقنا لدينامية الأرياف المغربية خلال هذا المدخل النظري في علاقته بإشكالية البحث إلى كون مجال الدراسة كان إلى عهد قريب مجالا ريفيا بامتياز، وبالتالي كان الأجدى بنا التطرق إلى بعض الآليات التي أدت إلى تطوره وتغييره مقارنة بوضعيات سابقة، فهو مسلسل مكون من عدة حلقات ومراحل يمس جوانب متعددة بعضها اجتماعي وآخر مجالي ثم ثقافي وسياسي واقتصادي....، ومن هنا يأخذ موضوع التحولات راهنيته باعتباره يهم المجتمع ككل، لأنها هي التي ستؤثر على طبيعة الحاضر والمستقبل، وستنتج لنا مظاهر نعيشها اليوم وتفسر سيرورة تطورها مستقبلا.

1. الظروف التاريخية والسياسية

يعتبر كل من المعطى التاريخي والسياسي ذا أهمية بالغة لفهم بنية وتشكل المجتمع المغربي. ولعل أبرزها أن التاريخ المغربي هو تاريخ بادية بالأساس، بمعنى أن العالم القروي بكل مقوماته لعب دورا طلائعيا جعل البادية تتمتع بوزن هام داخل الحياة العامة [42]، وبما أن المجتمع المغربي كان مجتمعا فلاحيا في الأصل وذو جذور وتقاليد قروية راسخة عبر التاريخ، فإن حجم التحولات الاقتصادية والمجالية والاجتماعية سرعان ما زعزعت هياكل المجتمع القروي بفعل تركات المستعمر وانفتاح المجال القروي على العولمة الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.

فإلى حدود الثلاثينات من القرن الماضي، ظل النصيب الأوفر من الوقائع والأحداث تجري أطوارها داخل المجال القروي. فالحركات السياسية الكبرى التي عاشها المغرب كانت نقط انطلاقها من البادية، والأسر المغربية التي تقلدت زمام الحكم بدأت حركاتها من المجال القروي، حيث كانت تتمتع بالعصبية القبلية، فقد شكلت القبيلة الكيان الاجتماعي الذي يقتسم حيزا ترابيا مشتركا بين أعضائه، يشتركون في نفس الثقافة المنتجة لنظام اجتماعي موحد، مما يولد لديهم الشعور بالانتماء والتضامن ضد كل التهديدات الخارجية.

فاجماعة تشكل الأساس الميكرواجتماعي للمجتمع ولتنظيمه، في شكل أنساق محلية، على اعتبار أنها الإطار التقليدي للقبيلة، ولممارسة وجودها وأنشطتها على جزء من المجال الجغرافي في المغرب ما قبل كولونيالي، في حين أن "الجماعة المحلية" تشكل إحدى البنيات المؤسساتية الحداثية للتنظيم والمراقبة[43].

---

[41]. Guy Rocher (1968) : Le changement Social, Edition, HMH, p.20

[42]. حواش محمد (1999): البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينات، البادية المغربية عبر التاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم77، ص.177

[43]. المودني عبد اللطيف (2013): الديناميات المحلية وحكامة الدولة، مطبعة افريقيا الشرق، ص 122

كانت تستمد مؤسسة اجماعة تشريعاتها وأحكامها من الأعراف والتقاليد، وكانت تدير الشؤون اليومية للسكان، بما في ذلك إصلاح السواقي والطرق، وتنظيم الأعمال الزراعية والمبادلات. وتتخذ الإجراءات الزجرية والعقابية ضد كل من تجاسر على مصلحة الجماعة، وفق ما تقتضيه أعراف الجماعة ومعاييرها[44].

2. الديناميات الاجتماعية والاقتصادية

تميزت العلاقات الاجتماعية للتنظيمات القبلية بسيادة علاقات التعاون والتآزر وذلك بالنظر إلى ما تتطلبه الأرض والزراعة من أشغال تفرض التكافل في الإنتاج واستغلال المجال، وما تستلزمه فترات الفساد وانعدام الأمن والاستقرار من توثيق للبنية الاجتماعية، وحماية للأراضي وحقوق الماء. كما فرضت الوظيفة المخزنية التكافل للمشاركة في الحركات السلطانية، دون إغفال التكافل الاجتماعي خلال المواسم العجاف، وخلال الأعراس والمناسبات بتقديم الهبات والهدايا.

إلا أن هذا التنظيم بدأ يعرف نوعا من التلاشي إثر تراجع قيم التضامن وحدوث تغيرات عميقة في علاقة الفرد بالجماعة. ذلك أن الوسط القروي لم يعد يشكل استثناء فيما يشهده المجتمع المغربي على العموم من تقلص لسلطة الجماعة على الفرد، وانفتاح متنام على عوالم فكرية وقيمية غير معهودة، وبروز أنماط تنشئوية وتضامنية وتعاقدية تفسح مجالا أرحب أمام نزعات الاستقلال الذاتي[45].

غير أن هذا الوضع لا يمكن تعميمه، فلازالت بعض إشارات التعاضد القبلي قائمة، حيث لازالت الأرض والسياسة، أو بمعنى أخر موسم الانتخاب وموسم الحراثة في الأرض الجماعية، يمثلان أهم فرص لاستنهاض الهوية القبلية في الأرياف المغربية[46]، ورغم انتشار العلاقات الفردانية فإنه لا يمكن أن نلغي الهياكل الاجتماعية التقليدية بشكل نهائي، فلايزال الفرد رغم تغير وضعيته في التعليم والعمل والمكانة الاجتماعية محكوما بسلطة الجماعة الأولية[47]، فغياب القبيلة كمؤسسة اجتماعية اقتصادية ليس معناه غيابها كإطار للانتماء وللهوية المحلية[48].

وما تزال مظاهر التعاضد والتضامن بادية من خلال مجموعة من التمظهرات يمكن إحياؤها، وتسخيرها بشكل إيجابي في تفعيل دينامية محلية تخدم المصلحة الجماعية وتقوية المجموعات البشرية بمجالاتها

---

[44]. المودني عبد اللطيف (2013): مرجع سابق، ص.127

[45] . الهراس المختار وبن سعيد ادريس واخرون (2002): التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 102، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، ص.9

[46]. بوطالب محمد نجيب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 41، الطبعة الأولى، ص.157

[47] . بوطالب محمد نجيب (2002): مرجع سابق، ص. 14

[48] . بورقية رحمة (1991): الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، الطبعة الأولى، ص.

الترابية وتعزيز ارتباطها بهويتها والبحث عن التفرد، من خلال تثمين مواردها المحلية بما يضمن لها القدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

ساهمت تدخلات الدولة كذلك في إحداث تحولات جوهرية من خلال مجموعة من المؤسسات، ومنها المدرسة التي لم تعمل على محاربة الأمية فقط، بل ساهمت في خلق نموذج وآفاق جديدة بالنسبة للتلاميذ المتمدرسين وأسرهم، حيث انعكس تزايد نسبة التمدرس على مستوى السلوك والطموح والوعي بضرورة التطور والتغيير. ويتسبب كذلك في هذا النوع من الشعور كل احتكاك بالعالم الخارجي (المدينة، بلد أجنبي) والذي يوحي للنازح بمشاريع خاصة من شأنها الإسهام في تغيير معالم المجال القروي متى حولها إلى واقع في موطنه الأصلي: بناء سكن بأسلوب معماري مستورد، تحديث وسائل الإنتاج، إيجاد غراسة أو زراعة تحت أسلوب جديد، تطوير نمط الاستهلاك (شراء سيارة، تلفزة، استعمال وسائل الطبخ الحديثة: غاز، أدوات الطهي، ...)[49].

بالإضافة إلى ذلك تم إحداث المستوصف القروي، فرغم محدودية خدماته فإنه لعب دورا أساسيا في التخطيط العائلي والتوعية، خاصة فيما يتعلق بصحة الأم والطفل، إلى جانب إحداث الشبكة الطرقية التي لعبت دورا مهما في التحول العام بالعديد من القرى، فلقد كان التنقل سابقا يعتبر إشكالية حقيقية يواجهها ساكنة العالم القروي، أما اليوم فبفضل هذه الشبكة الطرقية ورغم عدم تعميمها على كل الأرياف فإنها خلقت انفتاحا على العالم الخارجي وكانت عاملا في التحولات الكبرى كتحديد نوع السكن والتجهيزات.

أما الديناميات الاقتصادية فتجلت في الانفتاح المتزايد على الأسواق وتوفر وسائل النقل مما زاد من مؤشر الاندماج في منظومة السوق بمفهومها الرأسمالي من خلال التحولات التي عرفها القطاع الفلاحي والتي تتجلى فيما يلي:

- **تراجع النشاط الرعوي التقليدي والتحول المتزايد نحو الزراعة**

تقلصت المساحات الرعوية بالمغرب نتيجة توسيع الرقعة الزراعية والانتقال من النشاط الرعوي كنشاط أساسي إلى الزراعة كنشاط مهيمن، فظاهرة الترحال التي عاشها جزء من السكان القرويين سواء طوال السنة أو لفترة معينة عرفت تراجعا، وتم الارتباط بالأرض من أجل الاستقرار خوفا من انتزاع أراضيهم والدفاع عنها وحمايتها.

لقد تم الانتقال من مجتمع يرتكز على الرعي إلى مجتمع يهتم بالزراعة، فالرعاة أصبحوا يهتمون بالكيف أكثر من الكم، أي الانتقال من كثرة عدد الرؤوس إلى كيفية حمايتها من الظروف المناخية القاسية.

---

[49]. جنان لحسن (1985): ميكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال ندوة)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، عدد خاص1، شعبة الجغرافيا، ص.129.

كما أن التحول الذي عرفته تربية الماشية يظهر في الانتقال من الاستهلاك الذاتي إلى الاستهلاك التسويقي، ومن المبيت في الهواء الطلق إلى الاصطبلات، ومن الرعي إلى إدخال الأعلاف.

❖ **تراجع بعض المنتوجات التقليدية وانتشار أخرى جديدة**

إن المزروعات الأساسية التي عرفها المغرب تتمثل بالأساس في الحبوب، فقد حدث تغير جوهري مع إدخال منتوجات جديدة، خصوصا القمح الطري، وذلك لملاءمته مع الظروف الطبيعية (مناخ، تربة)، ولكونه يعطي مردودا أكبر، وأصبح أكثر استهلاكا شأنه شأن الذرة الصفراء. وبالمقابل تراجعت أنواع نباتية كالشعير، والذرة البيضاء، في حين تم إدخال منتوجات جديدة من طرف المعمر (كالكروم، والورديات، والموز، والكرز، وتوت الأرض، وزراعة الورود).

❖ **تحولات على المستوى التقني**

وتكمن في اللجوء المتزايد نحو المكننة، وذلك من خلال إدخال الجرار لاستغلال المنطقة الزراعية، وبالخصوص في منطقة سايس، وأيضا الاستصلاحات الكبرى لمجموع الأراضي الزراعية.

كان للدولة دور رئيسي في انتشار المكننة، حيث عملت على تشجيع الفلاح على إدخال الوسائل والتقنيات الفلاحية الحديثة بمنح قروض، إلا أن استعمالها بقي محدودا بسبب ثمنها المرتفع.

ولقد أدى تزايد اقتناء وسائل الري الصغيرة وخصوصا المضخات لجلب المياه من الفرشات المائية إلى انتشارها في العديد من مناطق المغرب، وتعلم الشباب طرق استعمالها مما أدى إلى الضغط على الفرشات المائية السطحية.

ولم تكن العديد من المجالات باستطاعتها القيام بزراعة مسقية، لكن بفضل المضخات تحولت الكثير من الأراضي من بورية إلى مسقية. ومثال ذلك المحيط القروي لمدينة مكناس الذي نحن بصدد دراسته. فإلى أي حد تأثر مجال دراستنا بهذه الديناميات والتحولات، وهل حافظ على هويته الترابية وخصوصياته المجالية والاجتماعية؟

III. الأرياف وإشكالية الهوية الترابية

1. الوظائف التقليدية للأرياف المحيطة بالمدن

تنسج المدن الكبرى، علاقات متنوعة مع الأرياف المحيطة بها. وقد نتج عن ذلك تشكل مجالات متميزة، فتشكل نتيجة هذه العلاقات تكاملا متميزا إنتاجا ووظيفة.

أ. الوظيفة الإنتاجية: تزويد المدينة بالمنتجات الفلاحية

يشكل الإنتاج الفلاحي أهم الوظائف بمحيط المدينة، فهو يزود الأسواق الحضرية بمدينة مكناس وغيرها بمختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية (القمح والقطاني والبقليات والدواجن،...)، وهذا الإنتاج

المتنوع عوض الزراعات البعلية بنوعيها البكري والمازوزي والمغارس (الكروم والزيتون)، حيث يتم في إطار نظام استغلال رأسمالي قوي، حيازاته كبرى ومستوى تجهيزاته عالية، ويوجه للتسويق[50].

في المقابل كان الأهالي ينتجون نفس المنتجات، لكن في حيازات صغيرة ونظام استغلال تقليدي هدفه الاكتفاء الذاتي. أما البقليات فمجال إنتاجها كان محدودا جدا، ينحصر في أشرطة تمتد في سافلة بعض العيون المنحبسة من هضبة سايس مكناس.

استمر هذا الوضع حتى نهاية عقد السبعينات- رغم التغييرات التي لحقت تنظيم أجزاء مهمة من المشهد الزراعي- ومنها استرجاع الأراضي وتنظيم جزء منها في إطار تعاونيات فلاحية، حيث بدأت ملامح تحولات يعرفها هذا المجال والمتمثل في انتشار زراعة البقليات والمغارس.

إن الانتشار المتزايد لهذه المنتوجات هو مؤشر على نوع التحول الذي عرفه المجال، وذلك في تواز مع ارتفاع حاجات ساكنة المدينة- التي تعرف نموا ديمغرافيا كبيرا- إلى المزيد من المنتوجات الفلاحية، كما أن هذه البقليات لم تعد تغطي الطلب المتزايد، بسبب تراجع مساحتها جراء زحف البناء، وقد زاد من تعميق هذا سنوات الجفاف التي عرفها المجال منذ بداية الثمانينات، فتراجع صبيب العيون والأودية، بل هناك من نضب ماؤها مثل عين الديك وعين أكرا وعين طوطو وعين الصوير...

أمام هذا الوضع لجأ الفلاح إلى السديمة التي أصبحت مصدرا جديدا لري مساحات أكبر، فغزت البقليات مساحات مهمة، كانت معدة لزراعة القمح سلفا، والذي تتخلله مشارات مستريحة أو أصناف من القطاني.

يسوق جل الإنتاج بمدينة مكناس إذ تصل حصة هذا التسويق 75.83% من مجموع الإنتاج، وتصل هذه النسبة إلى 85.85% من البقليات فيما يباع الجزء الباقي منها (14.15%) بعين المكان لتجار الجملة الذين يفدون إلى الأرياف الضاحوية من مناطق مختلفة وخاصة من مكناس، حيث يصل إشعاع تسويق بعض المنتوجات – البصل خاصة- حتى أكادير[51].

ب. الوظيفة الترفيهية

يتميز مجال الدراسة بموارد ومشاهد جغرافية متميزة منها: وفرة المغارس ووفرة المياه مما جعلها فضاء للترفيه والتنزه. تعتبر هذه العادة متجدرة في المجتمع المغربي إلى حد ما، والمكناسي على وجه

---

[50]. الشقار الطيب (1997):"ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، ص.35

[51]. الشقار الطيب (1997):"مرجع سابق، ص.37

الخصوص، إذ تنظم نزهات إلى البساتين، والمناظر الطبيعية والتي عادة ما تقام ظهر يوم الجمعة، وتدوم عدة أيام من فصل الربيع، عندما تكون الأرض مكسوة بالخضرة والأزهار.

من المعروف أن الحوز كان منذ القديم مجالا للترفيه والتنزه خاصة أيام الجمعة والأعياد لسكان المدينة، وزادت رغبة السكان وحاجاتهم في الانفلات والهروب من المدينة آخر الأسبوع مع تضخم المدينة واكتظاظها وتلوثها المتعدد الأوجه والمصادر[52].

ج. الوظيفة الدفاعية

نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، ووقوعها وسط شبكة المحاور الطرقية التي تربط بين مختلف أطراف البلاد، فإن ذلك أعطى أهمية بالغة لمجال الدراسة على المستوى الأمني، وخاصة خلال العهد الإسماعيلي، حينما أصبحت مكناس عاصمة للبلاد، فقد تم بناء الأسوار والقصبات (قصبة حرطان، قصبة أجانا، قصبة بوفكران،...) وأبراج المراقبة، كما عمل المخزن على تثبيت مجموعة من القبائل على مداخل المدينة لتأمينها من التهديدات الخارجية، فشكلت طوقا حقيقيا (مضرب لمان)، كما تشير لذلك مواقع استيطان قبائل مجال الدراسة.

إن التحولات التي عرفها المجال بصفة عامة فرضت عليه الدخول في علاقات جديدة مع المدينة، مما جعل تصنيفه يكتنفه الغموض، وجعلنا نتساءل عن هويته من حيث الانتماء المجالي ونوع السكن والممارسات الثقافية والعلاقات الاجتماعية والعلاقة بالمؤسسات السياسية والإدارية..[53]. ومن هنا نتساءل عن مجال الدراسة، هل مازال الطابع الريفي هو المهيمن؟ أم أن تأثيرات التحولات القوية التي شهدها غيرت من معالمه الريفية؟، أم أضحت هذه المجالات تشكل جبهة للتمدين ومجالا احتياطيا لمدينة مكناس في إطار الضاحية[54].

يتضح أن مجال الدراسة هو مجال مركب، يتوفر على خصائص ريفية محلية، وأخرى ذات خاصيات حضرية، إنه مجال انتقالي في الزمان والمكان[55]، وبالتالي فالبحث عن مصير هذا المجال في ظل التحولات والتطورات الراهنة هي ضرورة علمية تستوجب منا سبر أغوارها لملامسة طبيعة الإشكاليات المطروحة ومحاولة إيجاد أجوبة لها.

---

[52]. أزهار محمد وآيت موسى وأخرون (2016): عقود من البحث الجغرافي في المجالات الضاحوية بالمغرب، حالة ضاحية الدار البيضاء: مقاربة منهجية واستنتاجية أولية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مئوية الجغرافيا المغربية، حضور متواصل في التنمية الترابية، ص. 77

[53]. Brigitte Bertoncello et Bénédicte de lataulade (1995) : Banlieue : une identité Territoriale, In Travaux de l'Institut de Géographie de Reins, n°91-92, p.87

[54]. على اعتبار أن الضاحية هي الحيز الجغرافي المحيط بالمدينة الخاضع لتأثيراتها، الملبي لحاجاتها، تتميز عن الريف بجمعها بين تلقي تأثيرات دينامية المدينة الكبيرة والتحول الكبير للريف، إنها نظام استعمال المكان، فهي ظاهرة جغرافية: أي مركبة من جوانب متعددة سياسية واجتماعية واقتصادية وطبيعية، إنها وحدة مكانية متميزة عن المدينة والريف، إنها مجال ثالث

[55] . Frank Leeming et Jhon Soussan, Les structures a la périphérie des villes, in Revue Internationale des Sciences Sociales, vol. 41, 1979, n°2, p. 297.

2. نحو تشكل المجال الضاحوي

لم يكن للمدينة المغربية قبيل دخول الاستعمار دور محدد على مستوى هيكلة المجال، ذلك أنها كانت محصورة داخل أسوار تفصلها عن محيطها الخارجي، ...ولم تكن المدن لتمارس أي إشعاع على محيطها، كما أن شكلها المورفولوجي المحاط بأسوار كان يجعلها حبيسة علاقات تؤطرها الإرادة السياسية للحاكم، أكثر مما تؤطرها الميكانيزمات الاقتصادية والتحولات التقنية[56]، حيث كانت تعتبر مجالا مغلقا يرمز إلى المقاومة والدفاع عن بنيتها السوسيو-اقتصادية اتجاه الاستعمار[57].

لكن، المرحلة الاستعمارية شكلت نقلة نوعية في إعادة تنظيم وهيكلة المجال الحضري المغربي، فطبيعة التنظيم الحضري السائد قبل الحماية والذي كان يرتكز على الفضاء الداخلي للمدن، لم يعد يستجيب لمتطلبات الإدارة الفرنسية التي كانت تراهن على خلق بنيات تحتية، تساعد وتسهل تصدير الخيرات المغربية نحو الخارج، ...وبموازاة ذلك، بدأ الشكل المورفولوجي للمدن يتغير، فلم تعد المدينة قابعة داخل أسوارها التقليدية، بل انفتحت على محيطها الخارجي، وأضحت أكثر تفاعلا مع الأرياف المحيطة بها[58].

وإذا كانت الدينامية السابقة تميزت بالتلقائية في غالب الأحيان ولم تتوسع المدينة بشكل كبير، فإنها اليوم تتميز بالانفتاح والطموح غير المبرر تحت وازع واحد هو القضاء على أزمة السكن، مما جعل المدينة تنمو في جميع الاتجاهات، ويلتهم الإسمنت كل الأراضي الزراعية الخصبة، غير مكترث بمآل الفلاحة الضاحوية التي كانت تمون إلى وقت قريب السوق الحضرية[59].

عرف تراب الجماعات المدروسة استقرارا مستمرا لعدد كبير من الأسر المهاجرة والتي لا تربطها أية علاقة سواء على مستوى النسب أو الأصل الجغرافي (دوار اريافة، دوار جبالة،...) أو الوضعية الاجتماعية والاقتصادية، مما جعل الدواوير بالمجالات الريفية عبارة عن خليط سكني_اجتماعي بدون هوية مجالية واجتماعية وثقافية واضحة. فأصبحت الدور والتجمعات الصفيحية، المنتشرة عشوائيا وبشكل متداخل مع الدور الصلبة هي الطاغية على المشهد السكني[60]، معلنة بذلك بروز بوادر تشكل مجال ضاحوي.

أصبحت الضاحية تنمو بوتيرة متزايدة، ومجال جذب لتيارات الهجرة والأنشطة الاقتصادية، وبؤرة للرهانات العقارية (احتياطي عقاري لتوسع المدينة) وفضاء للتفاعل بين مختلف المتدخلين والفاعلين ووسطا

---

[56] . الدكاري عبد الرحمان (2012): سياسة المدينة بين إكراهات السياسات الحضرية المتعاقبة والرغبة في تجاوز مظاهر الأزمة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل، الدورة الثالثة والعشرون، ص.5_7

[57] . كوال أحمد (2012): التحضر، التحديث الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق، ص. 83

[58] . الدكاري عبد الرحمان (2012): مرجع سابق، ص.9

[59]. الخزان بوشتى (2013): الدينامية الحضرية وأزمة العقار بمدينة فاس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس، العدد 19، ص.304

[60]. الأكحل المختار (2005): التحولات المعاصرة للمسكن الريفي، حالة هضبة بنسليمان، كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، ص.56

مواتيا لتبلور السلطة والسلطة المضادة، كما أضحت وسطا للفقر والصراعات الاجتماعية وانعدام الاستقرار، وتحديا في وجه التنظيم والتخطيط المجاليين.

هذه الدينامية الديمغرافية والمجالية لم تواكبها سياسة حضرية واضحة المعالم تعالج المشاكل الآنية وتستشرف المستقبل. فاستقراء الحاضر اليوم يؤكد هشاشة التصور وصعوبة التحكم في سوق عقارية غير خاضعة للمنطق، وبالرغم من ذلك فهي تشهد دينامية كبيرة في ظل غياب دينامية اقتصادية شاملة[61]. كما ساهمت هذه التحولات في ظهور فوارق اجتماعية ومجالية داخل المدن عامة، وفي الحواضر الكبرى خاصة، مما ساعد على بروز مجالات هامشية تشكو ندرة المرافق الضرورية، وضعف البنيات التحتية، وعدم تأمين الخدمات الحضرية الأساسية، مما يهدد التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري[62].

إن هذه الوضعية جعلت المدينة تواجه مصيرا مجهولا مع الجماعات الترابية المحيطة بها، والتي لا تتوانى في التشكل وإعادة التشكل في تفاعل مع عوامل متعددة، وفي مسار تطوري يمس كل جوانب أنماط العيش، بل ويمتد هذا المسار بعيدا ليشمل المجال الريفي الواسع، لاسيما وأن المدينة لم تقم بالدور الذي كان منتظرا منها، وهو الدفع بتنمية العالم القروي، وفي ذات الآن، شكلت بنية استقبال للهجرة من المجالات القروية، فبدل أن تستجيب المدينة لمقتضيات التحديث والتنمية وتحقق ما أنيط بها من مهام الإشعاع والشراكة مع الوسط القروي، نجدها بخلاف ذلك تتحول إلى قطب للتهميش وعامل إعاقة أمام المساعي الرامية إلى الرفع من المستوى المعيشي للقرويين، الأمر الذي عرض هؤلاء الأخيرين لتحمل الانعكاسات السلبية لتحولات عشوائية أخلت إلى حد كبير باستقرارهم الاجتماعي وبتوازن نسقهم الثقافي، وغيرت بشكل عميق صلاتهم بمجتمعهم الأصلي وتمثلهم لهويتهم المحلية[63]، وعملت على استغلال المدينة للبادية عبر تراكم الرأسمال المادي والبشري والرمزي في المدينة واستيلاء هذه الأخيرة على فائض القيمة على حساب البادية[64]. هذا في الوقت الذي يعتبر فيه العديد من الباحثين أنه يمكن تجاوز هذا الوضع من خلال قيام المدينة بدور المنعش للتنمية في محيطها الريفي إذا توفرت لها إمكانيات ذلك. فباعتبار المدينة سوقا استهلاكية للأرياف، فإنها تعمل على تحريك عجلة التحولات داخلها ونشر التنمية الاقتصادية فيها[65].

---

[61]. الخزان بوشتى (2013): مرجع سابق، ص.297

[62]. مقتطف من الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال المنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية بتاريخ 21 دجنبر 2017 بالرباط

[63]. الهراس المختار (2002): التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، ص.8

[64]. مرزوق ورياشي قيس (1988): التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في العالم العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10، ص. 69

[65] . Santos Milton (1971) : L'économie pauvre des villes des pays sous- développés, Les Cahiers d'Outre- Mer. N⁰94, pp.105-122

أ. مفهوم الضاحية

تربط العديد من الدراسات ظهور الضاحية بالثورة الصناعية التي عرفتها أوربا خلال القرن 19، نتيجة توسع المدينة ونمو علاقاتها مع محيطها، حيث تشكلت هالة من المصانع التي عوضت المانيفاكتورات، وواكب ذلك بروز تجمعات سكنية بعد أن اتخذت الضاحية طابعا سكنيا نتيجة امتداد أحياء المدن، وكتعبير عن أزمة السكن التي فجرها النمو الديمغرافي.

وإذا كانت ظاهرة الضاحية وليدة الثورة الصناعية في أروبا، فإنها تمثل واقعا حديثا في المغرب، مازال يكتنفه الكثير من الغموض، فالكتابات التاريخية تبرز أن بعض مدن المغرب عرفت منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي ظاهرة الحوز، ومازالت بعضها تتوفر على قبائل متاخمة أو جماعات إدارية حوزية (مراكش، تطوان، فاس، مكناس، الرباط، سلا، طنجة، وجدة، ...)، وجلها عواصم سلطانية ومن كبريات المدن حاليا[66].

يصطدم تحديد الضاحية كمفهوم بالعديد من الإشكالات، من أبرزها الافتقار إلى تعريف دقيق ومتفق عليه، نظرا لتعدد المعايير والمقاييس المعتمدة في كل دراسة، وعدم اعتماد منهجية -موحدة من لدن الباحثين، واختلاف مرجعياتهم. كما أن اختلاف الحالات المدروسة لا يسمح بتعميم النتائج والنظريات وفي نطاق محدود[67].

هذا، ويرتكز تعريف الضاحية على ثلاثة عناصر هي: الجوار والاستقلال الإداري والتبعية، وهي عناصر ترتبط بنقطة مرجعية هي المدينة[68]، ويلعب عنصر الجوار أهمية بالغة باعتبار أن الضاحية تشكل مجالا احتياطيا للمدينة تحقق فيه حاجات متعددة، حيث تصدر إليه كل ما لم تعد قادرة على احتوائه داخل نسيجها، فبعد أن كانت ضاحية فلاحية (حليب،خضر، فواكه ...)، وترفيهية (نزاهة، قنص،..)، أصبحت أيضا ضاحية صناعية وسكنية تخضع لعلاقات جديدة مع حاضرتها (العمل، الهجرة اليومية، التبادل، إعادة انتشار الأنشطة ...)، وقد اعتبرها المؤتمر الدولي الرابع للعمارة المعاصرة المنعقد بأثينا سنة 1933 بأنها " حجرة الانتظار البائسة للمدينة".

كما يعرف معجم le petite Larousse الضاحية أنها مجموعة من الجماعات التي تحيط بمدينة كبيرة، ورغم استقلالها الإداري فهي ذات علاقة وطيدة معها، أي المدينة[69]، كما أن مصطلح"banlieue" أصبح متجاوزا لصالح مصطلح périurbain حيث تتداخل الحياة الريفية والحضرية مشكلة ما يسمى بالضاحية

---

[66]. عياد مصطفى (2003): مادة الضاحية، معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء 17، ص. 5647

[67]. دوحد المفضل (2000): ضاحية فاس: دراسة جغرافية، دبلوم لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس–أكدال، ص.7

[68]. الشقار الطيب (1997): مرجع سابق، ص.6

[69] . Le petite Larousse (2002) : sous la direction d'Alain Rey, p. 117

الجديدة "la nouvelle banlieue "[70] وإن كان هذا المصطلح يطلق في كثير من الأحيان بطريقة اعتباطية على النطاقات المحيطة بالمدن بصفة عامة، فإن "الضاحية" كمفهوم جغرافي _ تحكمه مجموعة من المعايير والضوابط_ ظاهرة تخص المدن الكبرى دون سواها، حيث إن تحديدها يرتبط أساسا من خلال اندماجها في الحياة الحضرية، على مستوى نوعية الشغل الذي يرتبط به سكانها والأنشطة التي تحتضنها وبالتالي تكون عبارة عن مجال تتلاشى به باستمرار معظم الحياة القروية أمام اكتساحه من طرف بعض مظاهر الحياة الحضرية، أي إن الضاحية لا تتحدد معالمها انطلاقا من ذاتها، بل انطلاقا من تشعب ارتباطاتها بالمجال الحضري[71]، وهذا ما يجعل دراسة الضاحية كمجال مستقل مسلكا قاصرا، نظرا لخضوعها لتأثرات المجالات الحضرية القريبة منها، والتي تشكل معها نظاما مجتمعيا معقدا، مما جعلها مجالا حساسا للتمدين ينطلق من المدينة من أجل ملاءمته لمعالجة مشاكل المدينة، فكان لهذه العلاقة الجدلية بين الوسطين أن أنتجت ضواحي بأشكال متعددة وبوظائف مختلفة[72].

فهي مجال ثالث من حيث الشكل والمضمون وفضاء انتقالي يربط بين المجال الحضري والمجال الريفي ويعيش تحت نفوذ المدينة الأم وفي تبعية لها[73]، وبهذا نستنتج أن الضاحية هي الحيز الجغرافي المتصل مباشرة بالمدينة الكبيرة، والذي تجري فيه تطورات عميقة وسريعة، وهو مجال خاص، نظرا لما يعرفه من تفاعلات على مستوى: المشهد والمرفولوجية، الوظائف والأنشطة، الثقافة والسلوك والممارسة المجالية[74].

وكان من نتائج هذا الوضع هو انتقال هذه المجالات إلى وضع مركب لا قروي ولا حضري، مما يجعلنا نتساءل حول الهوية الترابية لهذه المجالات، والدور الذي يمكن أن تضطلع به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ضعف الحكامة والتحكم في تدبير هذا المجال ومواكبة التحولات الجارية في إطار من التخطيط الاستباقي والاستشرافي.

---

[70] . Brunet Roger, Ferras Robert - Hevré Thery (1993) : Les motes de la géographie, dictionnaire critique, troisième édition revue augmentée, collection dynamique du Territoire, RECLUS, la documentation Francaise, Paris, p.151

[71]. الشويكي مصطفى (1996): الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق– الدار البيضاء، ص. 224

[72]. الجرماطي عبد العالي (2014): أثر التدفق السكاني على تمدين ضواحي الدار البيضاء، حالة بلدتي تيط مليل ومديونة، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، ص. 14

[73]. عياد مصطفى (1989): مرجع سابق، ص. 5647

[74]. جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال (مداخلة غير منشورة)

ب. المجال الضاحوي: مسرح للمنافسة بين الاستهلاكين الحضري والقروي

شكلت الضاحية على الدوام عمقا استراتيجيا للمدينة، وإن كان تطور الضاحية ارتبط بالتحول الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوربية خلال الثورة الصناعية التي واكبها نمو ديمغرافي بالمدن الأوربية، فإن تطورها بدول العالم النامي ارتبط بأزمة السكن التي شهدتها مدنه.

هذا وتختلف التنظيمات المجالية للضاحية لاعتبارات متعددة، والتي ترتبط في غالب الأحيان بحجم المدينة وديناميتها وقوة تأثيرها، مما يؤدي إلى تحضر محيطها عن طريق تبدل استعمالات الأرض ونسج علاقات جديدة وخلق حركية تزداد كثافة مع تزايد الأنشطة وتطور المجال المبني[75]، وهو ما يجعل المحيط القروي للمدينة يعرف قوة جدب كبيرة فاتحا الباب أمام تشكل جبهة للتمدين تحتدم المنافسة فيها بين البناء والفلاحة، خاصة أن في الضاحية تظهر رهانات المدينة، بالنظر إلى كونها:

- أولا، مجالا للتوسع الحضري: تحتضن التجزئات الجديدة، والمدن الجديدة.
- ثانيا، خزانا عقاريا للمدينة: يتمتع التعمير بالأولوية في إسناد العقار.
- ثالثا، مجالا لتجريب السياسات الحضرية الجديدة على مستوى التخطيط والتدبير[76].

وتبعا لهذه التحولات يجب على البحث الجغرافي أن يجدد أدواته ومناهجه، وتوسيع مجال المواضيع لتشمل إشكاليات جديدة، حيث أفرز تأخر نضج الوعي بخصوصية الضاحية عدم حصول تراكم معرفي، يمكن من إعطاء هذه المجالات حظها في الاستفادة من البحث والتنظير، واستخراج القوانين المهيكلة لها، ومن تم الإجهاز على حقها في التخطيط والتأطير للإسراع ببلوغ رهانات التنمية[77]، وذلك بالاعتماد على ما استجد من مقاربات وأدوات إذ لم يعد من الممكن تطبيق مناهج قديمة في دراسة أوضاع جديدة خاصة بمجال قروي نشيط يعرف تراجعا لمظاهر الحياة القروية، وتتأسس فيه مظاهر الحياة الحضرية[78].

تعتبر الضاحية اليوم من الموضوعات المتجددة من الناحية العلمية أولا والاقتصادية ثانيا نظرا لطابع التحول والتطور المستمرين[79] والتي يستحيل دراستها بشكل مستقل، لأن الظروف والآليات التي صنعتها

---

[75]. دوحد المفضل (2000): مرجع سابق، ص.20

[76]. جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال (مداخلة غير منشورة)

[77] . تالحوت سالم، مرجع سابق، ص. 4

[78]. فراح عبد الرحيم (2006)، إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية حالة الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشكاك، بحث دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة.ص.10

[79]. الأكحل المختار وفاتح عبد العالي (2008): الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متفردة وسريعة التحول، حالة المجال الريفي بمدينة المحمدية، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة، ص. 397

والمؤثرات التي تتفاعل بداخلها هي وليدة المدينة أو الحاضرة، وهما مجالان يشكلان نظاما إداريا واقتصاديا واجتماعيا مترابطان وشديدي التعقد[80].

IV.التهيئة والتدبير الجماعي أهم تحديات المجالات الضاحوية

1. الأهمية الاستراتيجية للتهيئة وإعداد المجال بالضاحية

1.1. التهيئة بالمجالات الضاحوية

تعتبر التهيئة أو الإعداد (aménagement) عملية إرادية لجماعة على ترابها[81]، سواء كان محليا (حضرياً أو قروياً)، أم جهوياً، أم وطنيا (إعداد التراب الوطني)، وذلك بهدف تحقيق توزيع جيد للأنشطة والساكنة على امتداد التراب، والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتحسين شروط استقرار السكان.

إن "التهيئة" هي كل فعل يقوم به الفرد في ترابه بهدف استعماله وامتلاكه، أو التصرف فيه، أو حتى تركه والرحيل عنه، هو في طبيعته فعل "التهيئة الترابية" [82]، إنها مجموعة من العمليات المبنية على التشاور، هدفها الترتيب المنظم للسكان والأنشطة، والمباني والتجهيزات، ووسائل النقل والاتصال، على امتداد التراب، ولذلك فإن التهيئة أصبحت سياسة بنيوية موجهة لإنتاج وتوزيع أمثل للثروات على مجموع التراب[83]، إن هذه السياسة تقوم على تعديل التوترات بين رغبات الساكنة وحاجيات التنمية (وكأن إعداد التراب أو تهيئته هي سياسة كلاسيكية هدفها إعادة التوزيع). فيتم تنظيم التراب على أساس "أحواض العيش" و"أحواض الشغل"، رغم أنهما يتخطيان الحدود السياسية للجماعات الترابية، إذن فالإعداد أو التهيئة عمل سياسي، قد يهم المستوى الوطني، أو المستوى المحلي، فهو أداة في خدمة التحليل الماكرو-اقتصادي[84]، أي إنه وسيلة للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

أما تعريف "مفهوم التهيئة" حسب "قانون التعمير" فيعتبرها "مجموعة من العمليات الهادفة إلى إقامة سياسة محلية للسكن، وتنظيم ودعم وتوسيع واستقبال الأنشطة الاقتصادية، وتنمية أنشطة الترفيه والسياحة، وحماية التراث المبني والمجالات الطبيعية"[85]، ليصبح إعداد التراب هو موازنة الخلل واللاتوازنات في التنمية بين الجهات بالمعنى الجغرافي، وليس بالمعنى الإداري للمفهوم.

---

[80]. أزهار محمد وآيت موسى وآخرون (2016): عقود من البحث الجغرافي في المجالات الضاحوية بالمغرب، حالة ضاحية الدار البيضاء: مقاربة منهجية واستنتاجية أولية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مئوية الجغرافيا المغربية، حضور متواصل في التنمية الترابية، ص. 67

[81]. Chapuin P (1995) : Concept de la géographie humaine. In A. Bailly et al. Ed Masson. p : 151-164

[82]. Maness Jacques (1998) : L'Aménagement du territoire. Ed.L.G.D.J p: 24-25

[83]. Montricher Nicole (1995) : L'aménagement du territoire. Éd. La déconte, p. 4

[84]. Montricher Nicole (1995) : op. cit. P : 30

[85]. Casteigts Michel (1999) : L'aménagement de l'espace, Editions de la librairie Générale de Droit et de jurisprudence, p. 1 et 2.

وبناء عليه فإن تهيئة الضاحية أضحت تكتسي أهمية خاصة، علما أن أزمة المدينة المغربية ينبغي فهمها قبل كل شيء في إطار أزمة العلاقة بين المدينة ومحيطها، وهذه الأزمة تتضاعف بفعل أزمة المحيط القروي الذي أصبح جزءا من الذات الحضرية إلى درجة تهتز معها مرجعيات الهوية الثقافية والتاريخية والرمزية للمدينة، وينتفي معها أحيانا المعنى الحضري ذاته، بين ما يمكن أن نعتبره "متمدنا" وما ليس كذلك، فتكون البيئة الحضرية بهذا المعنى مصدر تساؤلات عدة حول مصدر الأزمات أكثر مما هي أداة علمية أو أجوبة دقيقة عن هذه التساؤلات[86].

2.1 أهمية التهيئة في تحقيق التوازنات السوسيومجالية بالضاحية

لقد صارت الدولة واعية بأن إعداد وتهيئة المدن وضواحيها يعتبر من دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخطط وتبرمج لها، وهذا الاهتمام له ما يبرره، ذلك أن المغرب ورث سلبيات الإرث الاستعماري لسياسة التعمير التي نهجتها سلطات الحماية وكيفية تعاملها مع المجال، حيث كان لهذه السياسة الاستعمارية نتائج مباشرة على المجال المغربي أثرت في بنيته وفي التوازن الذي كان سائدا في فترة ما قبل الحماية[87]، بل إن أبرز ما رسخه عهد الاستعمار في المغرب يتمثل في جعل التمدين أداة رئيسية لتوجيه تطور المجتمع، ولتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي، كما ساهم في تحنيط معالم المدينة التقليدية[88].

وشكل التمدين، بدون شك أبرز مظاهر التحولات الاجتماعية المجالية الكبرى التي عرفها التراب الوطني خلال القرن الماضي، فالنمو الحضري الناجم عن نمو ديمغرافي متزايد، عرف بدايته المباشرة بعد فرض الحماية على المغرب، تميز بوتيرته المتسارعة[89]، فقد انتقل معدل التمدين من 8% سنة 1900 ليصل إلى60.3% سنة 2014. كما تعتبر المدن المغربية في وقتنا الحاضر، مجالا يعكس العديد من الاختلالات التي تجد تفسيرها جزئيا في استمرار تيار الهجرة من الأرياف والزيادة الطبيعية المرتفعة نسبيا بهذه المجالات؛ حيث إن الهجرة القروية نحو المراكز الحضرية لم يكن الدافع إليها وجود فائض سكاني أصبحت تعاني منه البادية، أو بسبب ثورة فلاحية، ذلك أن مجموع السكان القرويين كان يقدر سنة 1926 وهي السنة التي أخذ فيها تيار الهجرة يتأكد بصفة واضحة بحوالي 4.200.000 نسمة وهي نسبة ضعيفة إذا ما قيست

---

[86]. أنفلوس محمد (2000): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرون بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، سلسلة الندوات رقم 12، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. 119

[87]. بلزراق عبد الإله (2008): سياسة التعمير بين متطلبات التنمية وإكراهات الواقع، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة القانون العام، وحدة الإدارة والتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، ص. 11

[88]. كوال أحمد (2012): التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، ص. 148

[89]. تقرير الخمسينية (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص.208

بالإمكانيات الفلاحية الواسعة وكذا المساحة الكلية القابلة للاستغلال الفلاحي والتي لم تكن تقل عن سبعة ملايين هكتار[90].

وهكذا أصبح مظهر التمدين علامة على التخلف، ويمكن تشبيهه بسيل جارف، ولتفاديه ينبغي معرفة منبعه للتحكم فيه وتغيير مجراه والعمل على إنقاذه، والتسلح باليقظة في كل حين[91]، وهو يشكل أحد مظاهر التحولات العميقة التي عرفها المجتمع ككل، نظرا لآثاره على التنظيم المجالي للبلاد، كما يعبر عن مدى التحديات التي كان ولايزال على المغرب أن يواجهها إذا أراد التحكم في هذا التوسع الحضري، ومواكبة حاجياته وخاصة في ظروف اقتصادية واجتماعية لبلد في طور النمو، فهو مدعو لبذل مجهودات إضافية ليس فقط من أجل القضاء على الخصاص الكمي المتراكم في مختلف الميادين (البنيات التحتية، التجهيزات العمومية، السكن،...)، ولكن أيضا من أجل تقليص الخصاص على المستوى النوعي، وذلك من خلال تحسين ظروف عيش السكان (التوزيع الأمثل للمجال وللتجهيزات والبنيات التحتية والإسكان وامتصاص الخصاص في مجال تدبير البيئة، ...)[92]، إن هذه الديناميات أدت إلى توزيع مجالي يتسم بالتشتت وانعدام التوازن، والذي سيقابله حتما تشتت اجتماعي، مع انقطاع التواصل، فلا حدود لثقافة مشتركة ولا اندماج حضري وبالتالي نكون أمام مجتمع يفتقر إلى الانسجام[93].

وهكذا أضحى إعداد الضاحية وفق".. رؤية شمولية، تستهدف استباق أبعاد التوسع العمراني والتحكم فيه، وفتح مناطق جديدة للتعمير، وخلق توازن بين المدينة والمراكز القروية المجاورة لها"[94] رهانا وتحديا استراتيجيا يمر عبر تهيئة مندمجة، تقوم على مصالحة النظام الاجتماعي مع النظام المجالي، عبر إشراك المواطن من خلال جمعيات المجتمع المدني، في تدبير شؤون المجال لأن إقصاء المواطن، يؤدي حتما إلى نفق مسدود[95].

2. التدبير الجماعي مدخل أساسي لتحقيق الحكامة الترابية

1.2. التدبير الجماعي وتطور مسلسل اللامركزية

تكاد تجمع مختلف التعريفات التي تطرقت لمفهوم الحكامة" la Gouvernance " أنها الطريقة التي تباشرها السلطة السياسية والإدارية في تدبير شؤون المجتمع وموارده، ويمكن اعتبارها فن تدبير الشأن العام، ويعد مفهوم الحكامة من المصطلحات التي تم تداولها في الحقل التنموي خلال العقود الأخيرة نظرا

---

[90]. حواش محمد (1999): البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينات ضمن البادية المغربية عبر التاريخ. ص.181

[91]. أحمد كوال (2012): التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، مطبعة أفريقيا الشرق، ص. 153

[92]. اليعقوبي راضية (2012): المدينة المغربية من السياسات القطاعية إلى سياسة المدينة، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، ماستر القانون والعلوم الإدارية للتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة، ص. 34.35

[93]. كوال أحمد (2012): مرجع سابق، ص. 186

[94]. مقطتف من نص الرسالة الملكية بتاريخ 6 دجنبر 2006، إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية.

[95]. Josée Landrieau (1999): L'aménagement urbain, une affaire collective. Op cité.p.27

لأهميتها في تحقيق التدبير الرشيد القائم على التنسيق والتشاور بين مختلف الفاعلين، حيث يتدرج مفهوم الحكامة ضمن شبكة مفاهيمية متشعبة لكونه يرتبط ارتباطا عميقا بمجموعة من المفاهيم من قبيل مفهوم التنمية، مفهوم المجتمع المدني، مفهوم المواطنة، مفهوم دولة الحق والقانون،... ولذلك أصبح لفظ حكامة يفيد معنى الرقابة والوصاية والتدبير، وأصبح منظرو الليبيرالية الجديدة يلحون على أن المقصود بالحكامة هو الجمع بين الرقابة من الأعلى، الدولة، والرقابة من الأسفل، المجتمع المدني[96].

وقد جاء هذا التصور بعدما فشلت الدولة الممركزة في تحقيق أهدافها التنموية، وسياسيا لم تعد الدولة بمفهومها المركزي قادرة على إرساء قواعد الديمقراطية، التي تقتضي القرب من المواطن وإشراكه في تسيير شؤونه بنفسه[97]، بل أضحى تشجيع وتقوية الإدارة المحلية بشقيها المعينة في إطار التبعية واللاتمركز والمنتخبة في إطار اللامركزية خيارا لا محيد عنه، ولتحقيق التنمية الشمولية المستدامة والمنشودة أصبحت المراهنة أكثر من أي وقت مضى على المستوى الترابي أو ما يسمى بالمقاربة الترابية للإشكال التنموي[98].

عرف المغرب منذ الاستقلال إعداد إطار مؤسساتي لتحقيق مقومات الحكامة الجيدة، من خلال وضع اللبنات الأساسية للامركزية، حيث أعلن بتاريخ 23 يونيو 1960 اعتماد أول ميثاق جماعي تزامن مع أول دستور للمملكة سنة 1962 الذي أقر بوجود الجماعات المحلية وفتح آفاق نظام اللامركزية. إلا أن هذا الميثاق شابته العديد من مظاهر القصور تتمثل في: جعل الجماعات المحلية مجرد وحدات إدارية تخضع لوصاية مشددة من طرف ممثلي السلطة، مما أفرغ هذه المجالس من دورها التمثيلي.

ووعيا بأهمية الجماعات المحلية ودورها في ممارسة ديمقراطية القرب تم سنة 1976 تبني ميثاق جماعي جديد من خلال تعزيز وسائل اللامركزية وتحويلات الضريبة على القيمة المضافة، واعتماد نظام جبائي محلي وتخلي الدولة عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية.

وفي سنة 2002 تم تعديل الميثاق الجماعي، الذي شكل منعطفا بارزا في سياق التحولات التي عرفها المغرب (حكومة التناوب) والتي همت:

- إدخال تحسينات على النظام الأساسي للمنتخب المحلي؛
- إعادة تموقع لجان المجلس وتحديد مهامها وعلاقاتها؛
- تخفيف سلطة الوصاية والرجوع إلى نظام وحدة المدينة؛

---

[96]. أبركان عماد (2016): النموذج المغربي للتنمية المحلية ومتطلبات الحكامة الترابية، ضمن أشغال الندوة العلمية الوطنية: المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية العدد السادس، ص.8

[97]. الغمري العرابي (2004): تحديث الإدارة الترابية للدولة في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية وجدة، ص.51

[98]. أبركان عماد (2016): النموذج المغربي للتنمية المحلية ومتطلبات الحكامة الترابية، ضمن أشغال الندوة العلمية الوطنية: المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية العدد السادس، ص.7

وتعزيزا لهذا المسار عرف الميثاق الجماعي تعديلا جديدا سنة 2009 سعى إلى تحسين الحكامة المحلية وعصرنة التدبير المالي للجماعات المحلية من خلال ممارسة المجلس الجماعي لاختصاصات ذاتية واختصاصات تنقلها إليه الدولة[99].

وأمام التحولات الخارجية والتطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، جاء دستور 2011 والذي أعطى لسياسة اللامركزية بعدا متقدما، حيث أقر أن "يرتكز التنظيم الجهوي والترابي على مبادئ التدبير الحر، وعلى التعاون والتضامن، ويؤمن مشاركة السكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة[100]، كما تم تحديد صلاحيات الجماعات الترابية بناء على مبدإ التفريع باختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة[101]، كما تم إصدار القوانين التنظيمية المرتبطة بالجماعات الترابية حيز التطبيق (القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، والقانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات).

وقد أفرز هذا التطور الذي عرفه مسلسل اللامركزية بالمغرب الاقتناع بفاعل أساسي على مستوى التنمية الترابية ألا وهو المجلس الجماعي، الذي أصبح الممثل الرئيسي للسكان ومتطلباتهم، والمجسد الفعلي لتصوراتهم والأداة الفاعلة في إبلاغها ونقلها إلى السلطات المركزية، وهذا يكرس الطابع السياسي والتدبيري والقوة الاقتراحية والتنفيذية في تفعيل الإدارة والحكم المحليين[102].

لكن رغم غنى النصوص القانونية الرامية إلى تحقيق شروط الحكامة الجيدة، فإن إشكالية تجسيدها على أرض الواقع تصطدم بمجموعة من العراقيل التي ترتبط بنزوع الإدارة نحو التصلب والتنميط المفرط بتخطيط لازال يخضع للمركز، مما جعل المواطن يشعر ببعض التحفظ إزاء السياسات العمومية وفقدانه الثقة وتشكيكه الناتج عن الهوة الملاحظة في الميدان بين جودة القوانين الصادرة وبين محدودية تنفيذها[103]، والذي انعكس سلبا على تدبير وإعداد المجال.

2.2. أهمية الحكامة الترابية في التدبير الجماعي

تعتبر الحكامة أحد أبرز الآليات التي تشكل مدخلا لتحقيق التنمية وتخليق الحياة العامة، لذا نجد أن دستور 2011 خصص بابا كاملا للحكامة الجيدة من 17 فصلا (الفصول 154 إلى 171)، فقد جاء ضمن

---

[99]. أنظر المادتين 36 و43 من الميثاق الجماعي 2009

[100] . الفصل 136 من دستور 2011

[101] . الفصل 140 من دستور 2011

[102]. أعيسا نورالدين (2016): المجالس الجماعية ومسألة التنمية الترابية: حالة المجلس الجماعي لمدينة مارتيل، ضمن أشغال الندوة العلمية الوطنية: المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية العدد السادس، ص.32

[103]. المغرب الممكن، تقرير الخمسينية 2006، ص. 89

الفقرة الثانية أن الأسس التي يقوم عليها النظام الدستوري المغربي هي فصل السلط، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، ومبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وكرس دستور 2011 دينامية ترابية جديدة من خلال نصه في الفصل الأول أن " التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة...والجهة يجب أن تشكل قطبا للتنمية المندمجة، في إطار التوازن والتكامل بين مناطقها، وبين مدنها وقراها، بما يساهم في الحد من الهجرة إلى المدن..."[104].

ظلت هذه المبادئ تتردد في الخطابات الرسمية وغير الرسمية دون أن تجد طريقها نحو الأجرأة والتفعيل بشكل عملي ومنهجي، مما يطرح إشكالية تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة في ظل الإكراهات التي تواجهها والتي ترتبط أساسا بضعف الشفافية وطغيان التدبير البيروقراطي وتعقد المساطر الإدارية، ناهيك عن الضعف الكبير الذي نجده على مستوى الموارد البشرية سواء من الناحية الكمية أو نوعية التكوين والتأطير، وغياب التنسيق والتعاون البيجماعي وبين المصالح الخارجية، مما دفع بأعلى سلطة في البلاد تدعو إلى ضرورة انتداب "...نخبة جديدة من الكفاءات، في مختلف المسؤوليات، وضخ دماء جديدة، على مستوى المؤسسات والهيئات السياسية والاقتصادية والإدارية، بما فيها الحكومة.....، قادرة على الارتقاء بمستوى العمل، وعلى تحقيق التحول الجوهري..."[105].

بالإضافة إلى ذلك، نجد الإكراهات المالية التي تتسم بضعفها وارتباطها بشكل كبير بإمدادات الدولة وارتفاع مصاريف التسيير مما يحول دون ممارسة المجالس للصلاحيات والاختصاصات المخولة لها بمقتضى النصوص التنظيمية، مما زاد من تدهور ظروف العيش خاصة بالمجال القروي وضواحي المدن.

أمام هذا الوضع أضحى التفكير في صياغة نموذج تنموي جديد لمسايرة التحولات الراهنة مطلبا ملحا، في أفق الحد من الفوارق الاجتماعية والاختلالات المجالية، باعتباره سيشكل"... قاعدة صلبة لانبثاق عقد اجتماعي جديد، ينخرط فيه الجميع، الدولة ومؤسساتها، والقوى الحية للأمة، من قطاع خاص، وهيئات سياسية ونقابية، ومنظمات جمعوية، وعموم المواطنين"[106]

---

[104]. من نص الخطاب الملكي يوم الخميس 30 يوليوز 2015، بمناسبة الذكرى السادسة عشرة لعيد العرش

[105]. مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى العشرون لعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2019

[106]. مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب بتاريخ 20 غشت 2019

خاتمة الفصل الأول

شكل المحيط القروي للمدينة على الدوام عمقا استراتيجيا للمدينة، حيث نسجت معه علاقات تفاعلية تقوم على تزويدها بما تحتاجه من منتوجات فلاحية، ومجالا ترفيهيا لساكنتها، في إطار من التوازن والتعايش والتكامل، إذ تميز المجال قبل الحماية بنظام اجتماعي واقتصادي تقليدي، يقوم على القبيلة التي لعبت فيه "اجماعة" دورا بارزا في التأطير والتنظيم، وبفعل التحولات التي شهدها المجال ستعرف العلاقات التقليدية تفككا، وستجعل المجال القروي المحيط بالمدينة ينتقل من طابعه الريفي إلى مجال مركب، إذ سيدخل في علاقات جديدة مع المدينة (السكن، العمل، إعادة انتشار الأنشطة،...)، وستبدأ ملامح مجال ضاحوي مشكلا جبهة للتمدين خاضع لتأثيرات المدينة، وبالتالي ستعمل على تصدير ما لم تعد قادرة على استيعابه، خاصة حل مشكل أزمة السكن.

ساهم هذا الوضع في الإخلال بالتنظيم المجالي للضواحي، وزاد من حدة تبعيتها إن على مستوى التدبير والتحكم في مواردها، فماهي الخصائص الطبيعية للمجال الضاحوي لمدينة مكناس الكبرى؟ وماهي مراحل التطور والتحول التي شهدها؟ وما هي مظاهر وآليات هذا التحول؟ وما انعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والمجالية؟

الفصل الثاني: المجال الضاحوي لمدينة مكناس الكبرى:

المحددات الجغرافية والتاريخية

مقدمة الفصل الثاني

تقتضي دراسة المجال الجغرافي وضعه في إطاره الطبيعي، عبر تحديد خصوصياته ومميزاته، والتي من خلالها سنتمكن من إعطاء صورة عامة على إمكاناته ومؤهلاته، بالإضافة إلى دراسة المحددات التاريخية، التي تكتسي أهمية بالغة في تحديد سيرورة التحول وتحليل إشكالية التنمية، فمعرفة التاريخ المحلي تشكل عنصرا أساسيا لتحديد معالم المجال، وتشكيل هويته التي تميزه عن باقي المجالات، والتي ستساعدنا على فهم العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إذ أن التاريخ الفلاحي للمجال، الذي ارتبط بغناه الفلاحي (الانبساط، التربة الخصبة، الموارد المائية،...) جعله يشهد توافد مجموعات بشرية من أصول مختلفة، عاشت ضمن نظام اجتماعي واقتصادي بسيط، لكن متوازن، يحاول من خلاله الإنسان التكيف مع بيئته لضمان احتياجاته الأساسية.

لكن مع دخول الاستعمار، سيعرف المجال والمجتمع نظاما جديدا، تأسس على تلبية أطماعه ومصالحه، جعلت المستعمر يصنفه ضمن المغرب النافع في إطار الاستعمار الفلاحي، وبالتالي ظل المجال مسرحا لتحولات كبيرة، مما أنتج بنيات اجتماعية واقتصادية دخيلة ترتب عنها تحولات كبيرة.

نهجت الدولة منذ الحصول على الاستقلال اختيارات سياسية واقتصادية كرست من خلالها البنيات الاقتصادية الموروثة، وزادت من تفاقم الوضع جراء اتسام السياسات المتبعة بالانتقائية، مما نتج عنها تفاقم الاختلالات المجالية وارتفاع الهجرة القروية وتزايد وتيرة التمدين.

I. خصائص الوسط الطبيعي لمجال الدراسة

1.موقع جغرافي متميز

تمتد هضبة سايس بين الريف وسلسلة الاطلس المتوسط من الشرق إلى الغرب[107]، وتشمل هضبة مكناس النصف الغربي، حيث تحتل ما بين الريف شمالا والاطلس المتوسط جنوبا مساحة 3995 كلم[1082]. يحد هضبة سايس مكناس من الجنوب والجنوب الشرقي دير الحاجب، ومن الغرب والجنوب الغربي جبل تيزيتين، في الشمال والشمال الغربي الشريط الكلسي حيث الانحدارات الصلصالية الممتدة من واد بهت والردم، وفي الشمال جبل زرهون وقنوفة، أما في الشمال الشرقي فنجد سايس فاس أو السايس الشرقي[109].

وقد اكتسى موقع سايس أهمية استراتيجية واقتصادية هامة، كما جاء في قول عبد الرحمان بن زيدان في كتابه " العز والصولة في معالم نظم الدولة" الجزء الأول " سايس بسيط فسيح يقع بين فاس ومكناس وصفرو وجبل زرهون، من أخصب بلاد المغرب، وأمرحها سواء ما كان منه مسقيا أو بعليا، ويقترن ذكر هذا البسيط بجل الأحداث والوقائع التاريخية منذ الفتح الإسلامي للمغرب، لقربه من الحواضر والعواصم الكبرى.. ووقوعه في طريق الرائح والغادي بين شرق المغرب وغربه، وشماله وجنوبه"[110].

وتحد مجال الدراسة من ناحية الغرب: الجماعة الترابية عين كرمة وادي الرمان والجماعة الترابية عين عرمة، والجماعة الترابية المغاصيين شمالا، والجماعة الترابية المهاية في الشمال الشرقي، وكل من جماعات سبع عيون وآيت يعزم وبوفكران، وجيري وايت عزم جنوبا. وتنتمي الجماعات الترابية (الدخيسة، واد الجديدة، مجاط، سيدي سليمان مول الكيفان) لدائرة أحواز مكناس، في حين تنتمي كل من الجماعتين الترابيتين (دار أم سلطان، آيت ولال) لدائرة عين عرمة، وهي جماعات تابعة لعمالة مكناس، جهة فاس مكناس.

ومن العناصر التي تبقى ذات أهمية هو القرب من حاضرتين كبيرتين (فاس ومكناس). وتتموقع الجماعات المدروسة على محاور طرقية وازنة والتي يمكن أن تساهم في تيسير الولوجية والإسهام في تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من المشاريع الكبرى المهيكلة التي من شأنها أن تشكل رافدا من روافد التنمية المحلية والجهوية.

---

[107]. Haloui Mimoun Atik- Le Sais de Meknès et ses bordures : Mutations récentes d'une société rurale, Thèse de doctorat en géographie de l'aménagement- Université PAUL VALERY, Montpellier III .P.6

[108]. Etude de Schéma régionale d'aménagement du territoire, Meknès-tafilalet, rapport du diagnostic.2008, p.48

[109] El Haoui Mimoun Atik-. Op.cit, p.4

[110]. العربي اكنينح (1984): آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن: قبيلة بني مطير 1873 – 1912، أطروحة السلك الثالث في التاريخ الرباط، ص: 41.

شكل رقم 2: توطين مجال الدراسة

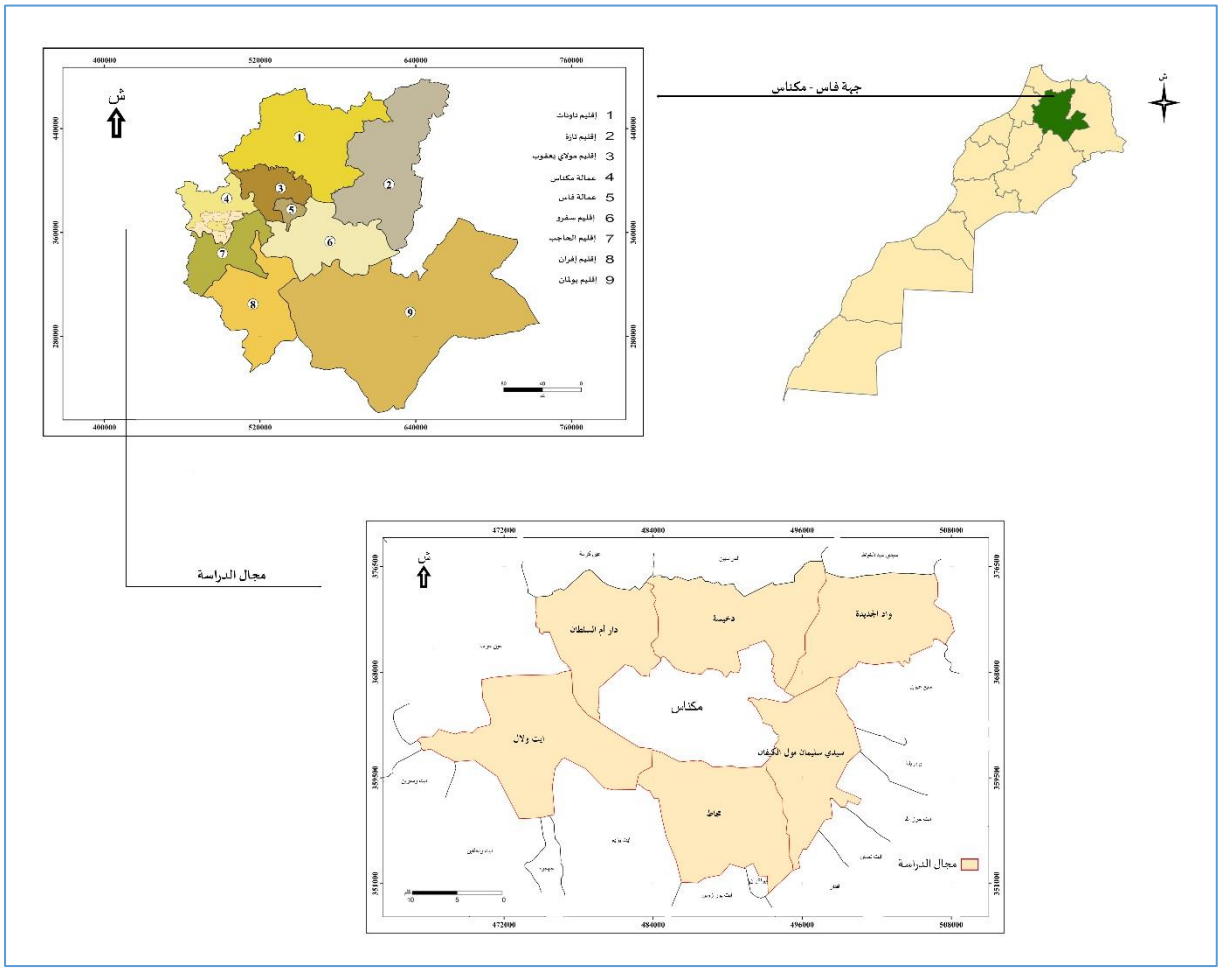

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على خريطة التقسيم الإداري للمغرب

2.الوحدات التضاريسية: هيمنة الطابع الهضبي

2-1 الطبوغرافية

يهيمن على مجال الدراسة وحدة هضبية تتراوح ارتفاعاتها فيها بين 500 و 680 متر، وتخترقها شبكة هيدروغرافية ساهمت في نحت ورسم معالم سطح الأرض، وتظهر بالمجال خدات عميقة تكونت بفعل نشاط التعرية ببعض المجاري الرئيسية بواد بوفكران وواد ويسلان، واللذان عملا على تقسيم المجال إلى ثلاثة أجزاء، فمن خلال التوزيع المجالي لفئات الارتفاع، يلاحظ أن هذا الأخير يتراجع تدريجيا من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي، حيث تسجل حوالي 230 متر بشمال جماعة دار أم السلطان، بالمقابل يصل الارتفاع إلى 718 متر بأقصى جنوب جماعة مجاط، كما يتجه الانحدار بالنسبة لهذه الوحدة الهضبية من الجنوب نحو الشمال، ويحد عند السفوح الجنوبية لكتلة زرهون بأقصى الجنوب ذات انحدارات تميل من الشمال نحو الجنوب.

2-2 فئات الانحدار

لم تعد استعمالات خريطة فئات الانحدار مقتصرة على الجغرافيين فقط، بل امتدت استعمالاتها لتشمل مجالات عدة كإعداد التراب والتعمير والسياحة والفلاحة[111]، ونظرا للأهمية التي يكتسيها عامل الانحدار باعتباره من العوامل الأساسية المؤثرة والموجهة للأنشطة البشرية وانطلاقا من النموذج الرقمي للأراضي، وعبر اتباع مجموعة من الخطوات عملنا على تقسيم خريطة فئات الانحدار إلى خمس فئات، وهي:

- الانحدارات الضعيفة جدا: أقل من 3 درجات
- الانحدارات الضعيفة: بين 3 و8 درجات
- الانحدارات المتوسطة: بين 8 و13 درجة
- الانحدارات القوية: بين 13 و20 درجة
- الانحدارات القوية جدا: أكثر من 20 درجة

[111]. Jean Raveneau. et Jean-Luc Lemieux (1974) : La carte pentes de la région Québec, cahier de géographie Québec, Vol 18 N° 45

شكل رقم 3: خريطة فئات الارتفاع

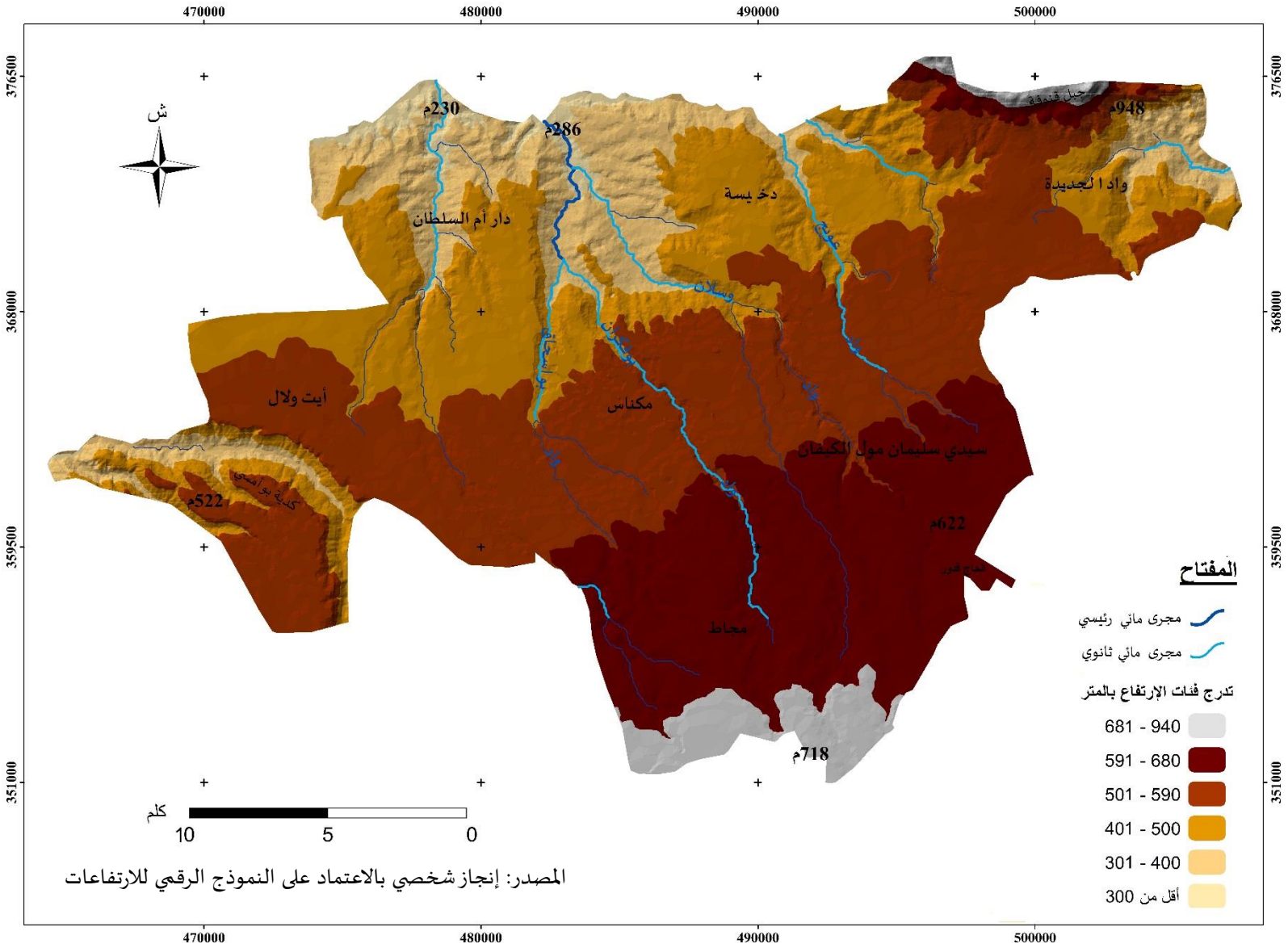

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على النموذج الرقمي للارتفاعات

يتضح من خلال الخريطة (شكل رقم 4)، سيادة المجالات ذات الانحدار الضعيف جدا الأقل من 3 درجات، ثم المجالات ضعيفة الانحدار بين 3 و8 درجات، تليها المجالات المتوسطة الارتفاع بين 8 و13 درجة، في حين أن المجالات قوية الارتفاع والقوية جدا فنجدها بأقصى الشمال الشرقي لمجال الدراسة (جبل قنوفة) وبالجنوب الغربي (كدية أبو أمسي).

شكل رقم 4: خريطة فئات الانحدار بالدرجة

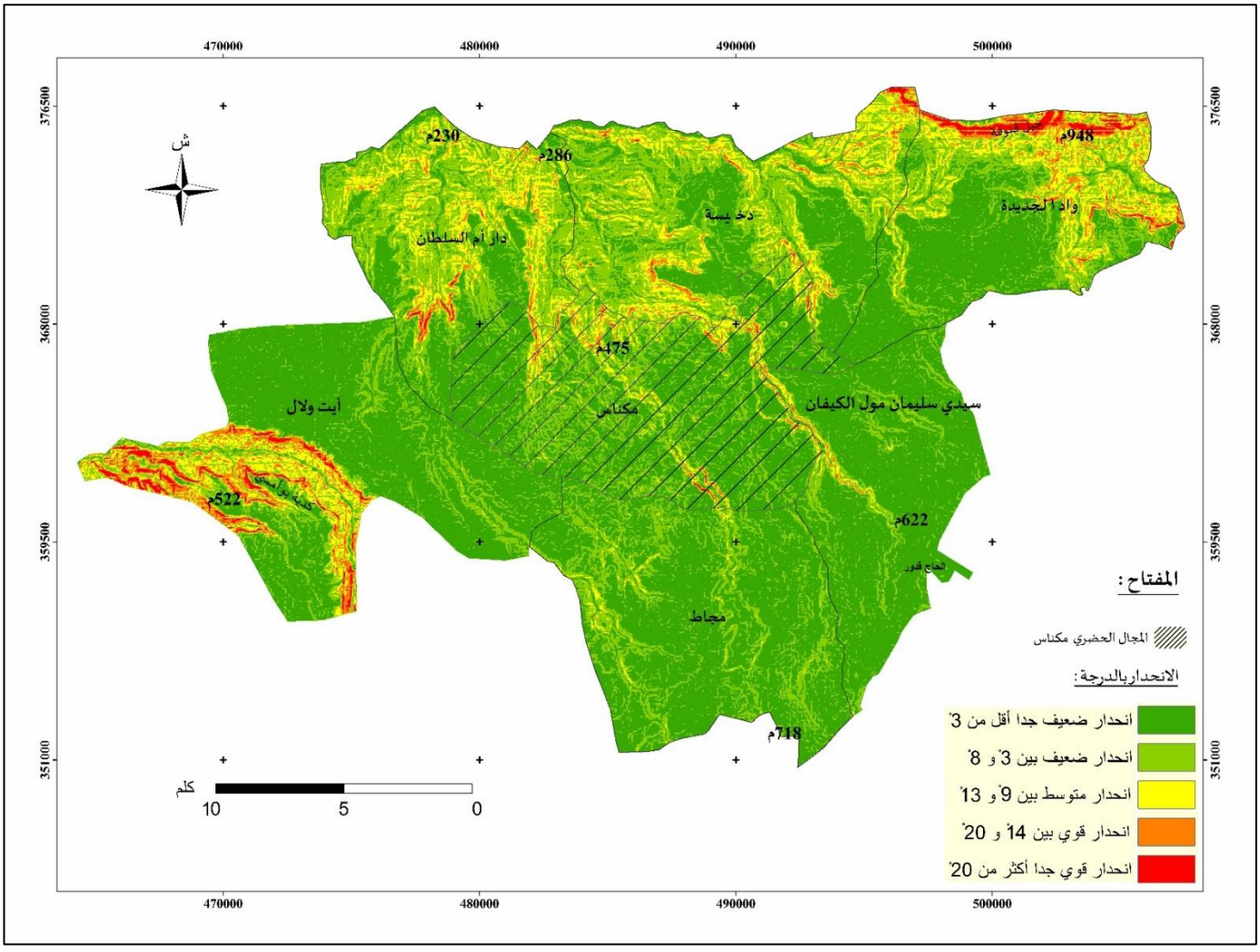

المصدر: إنجاز شخصي بالاعتماد على النموذج الرقمي لارتفاعات الارض

3.المناخ

تساهم دراسة المناخ في تحديد أنواع التدخلات، والمناطق المؤهلة لذلك خاصة منها التدخلات المرتبطة بالموارد المائية، حيث يمكن أن تساهم الخصائص المناخية للمنطقة في الكشف عن حدود أي تدخل، ومدى تطابقه مع الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية للمنطقة، فكثيرا ما يشكل نظام التساقطات عائقا أمام تنمية المجال الريفي، ويشكل عاملا من عوامل الطرد[112].

ينتمي مجال الدراسة إلى المناخ المتوسطي عموما. فنظرا لانفتاحه على تيارات هوائية غربية محملة بكتل رطبة، تساهم بشكل أساسي في رفع معدل التساقطات المطرية وانخفاض درجة الحرارة في فصل الشتاء. وبالمقابل تؤدي التيارات الهوائية الشرقية الجافة خلال فصل الصيف إلى الرفع من درجة الحرارة وانخفاض معدل التساقطات الذي لا يتجاوز 2 ملم خلال الفترة الجافة، كما أن طبيعة المناخ السائد بالمجال ساهم إلى حد كبير في الاعتماد على زراعة بورية تقوم على زراعة الحبوب.

أ. التساقطات المطرية

يتراوح كمية التساقطات المطرية السنوية في مجال الدراسة ما بين 500 و750 ملم. وتتضاعف كمية التساقطات تدريجيا كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب، إذ يتركز معدل التساقطات أقل من 500 ملم بأجزاء محدودة في أقصى الشمال الشرقي وبمجال ضيق في الجهة الغربية. في حين تسجل أكثر من 700 ملم بالمجالات التي تقع بالجنوب، والتي توافق كل من جماعة مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان. ويلاحظ أن طبيعة التوزيع المجالي للتساقطات لا يتأثر بالعامل الطبوغرافي. فرغم الارتفاع المهم بجبل قنوفة 998 مترا بأقصى الشمال الشرقي للمجال، إلا أن حجم التساقطات لا يتجاوز 450 ملم في السنة (الشكل رقم5).

يعرف التوزيع الشهري للتساقطات المطرية تذبذبا وتباينا، حيث يتجاوز معدل التساقطات الشهري 81 ملم في الفترة الرطبة التي تمتد من بداية شهر نونبر إل نهاية شهر فبراير، في حين لا تتجاوز 3 ملم خلال فصل الصيف في شهري يوليوز وغشت (مبيان رقم1).

---

[112]. الصدق عبد الحق (2013): المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال–شرق المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، وجدة 2013، ص 41

مبيان رقم1: متوسط التساقطات الشهرية خلال 30 سنة الأخيرة

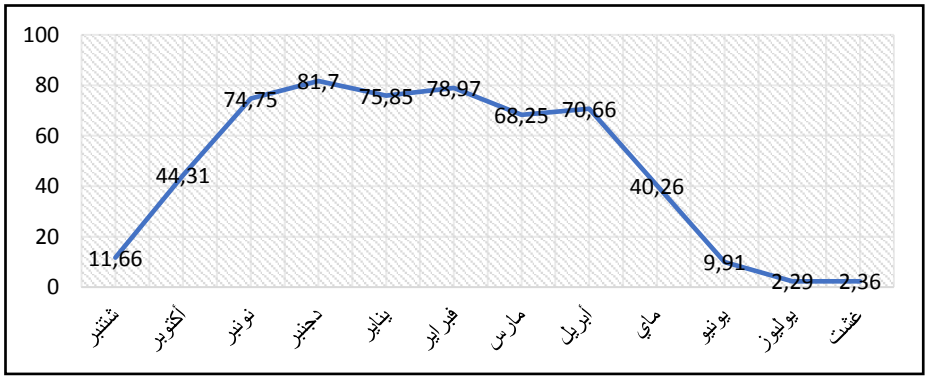

Source : Station climatique météorologique de Meknès. Indicatifs : 60150, GMFM

شكل رقم 5: خريطة التوزيع المجالي للتساقطات المطرية

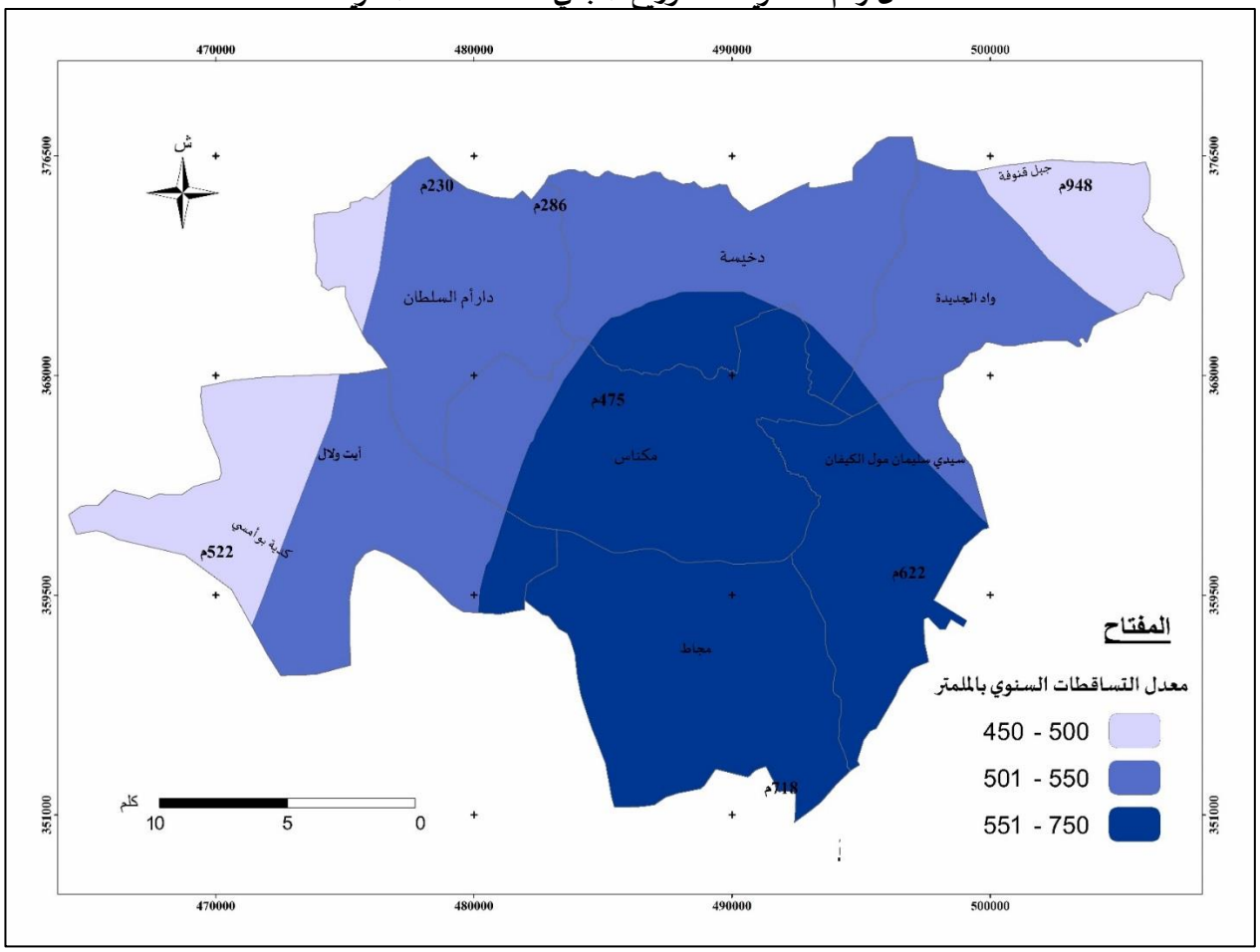

Source : Station climatique météorologique de Meknès. Indicatifs : 60150, GMFM

يتميز مجال الدراسة بدرجات حرارة شهرية متباينة بين فصل رطب وبارد وفصل جاف وحار، إذ تنخفض درجة الحرارة تدريجيا من بداية شهر نونبر إلى حدود شهر فبراير بالفترة الرطبة خلال فصل الشتاء، لترتفع بشكل مضطرد مع بداية شهر أبريل لتصل إلى أقصى معدل لها في شهري يوليوز وغشت حيث لا تقل عن 32 درجة (مبيان رقم2).

مبيان رقم 2: متوسط الحرارة الشهرية خلال 30 سنة الأخيرة

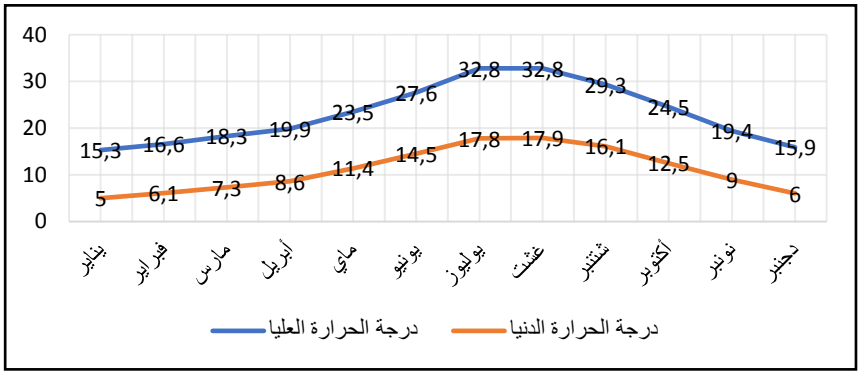

Source : Station climatique météorologique de Meknès. Indicatifs : 60150, GMFM

يتراوح المعدل السنوي لدرجة الحرارة بين 15 و 17 درجة مما يفسر طبيعة المناخ المعتدل بمجال الدراسة، والذي ساهم في الاستقرار البشري، ويلاحظ من خلال التوزيع المجالي للمتوسط السنوي لدرجة الحرارة أن هذه الأخيرة تتراجع تدريجيا كلما اتجهنا من الشمال نحو الجنوب، حيث تسجل حوالي 17 درجة بالأجزاء الشمالية الشرقية للمجال والتي توافق كل من جماعة دار أم السلطان و حيز ضيق لكل من جماعة آيت ولال وواد الجديدة، في حين تسجل حوالي 15 درجة بالمناطق الجنوبية والتي توافق امتداد كل من جماعة مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان (الشكل رقم6)

شكل رقم 6: خريطة التوزيع المجالي لدرجة الحرارة

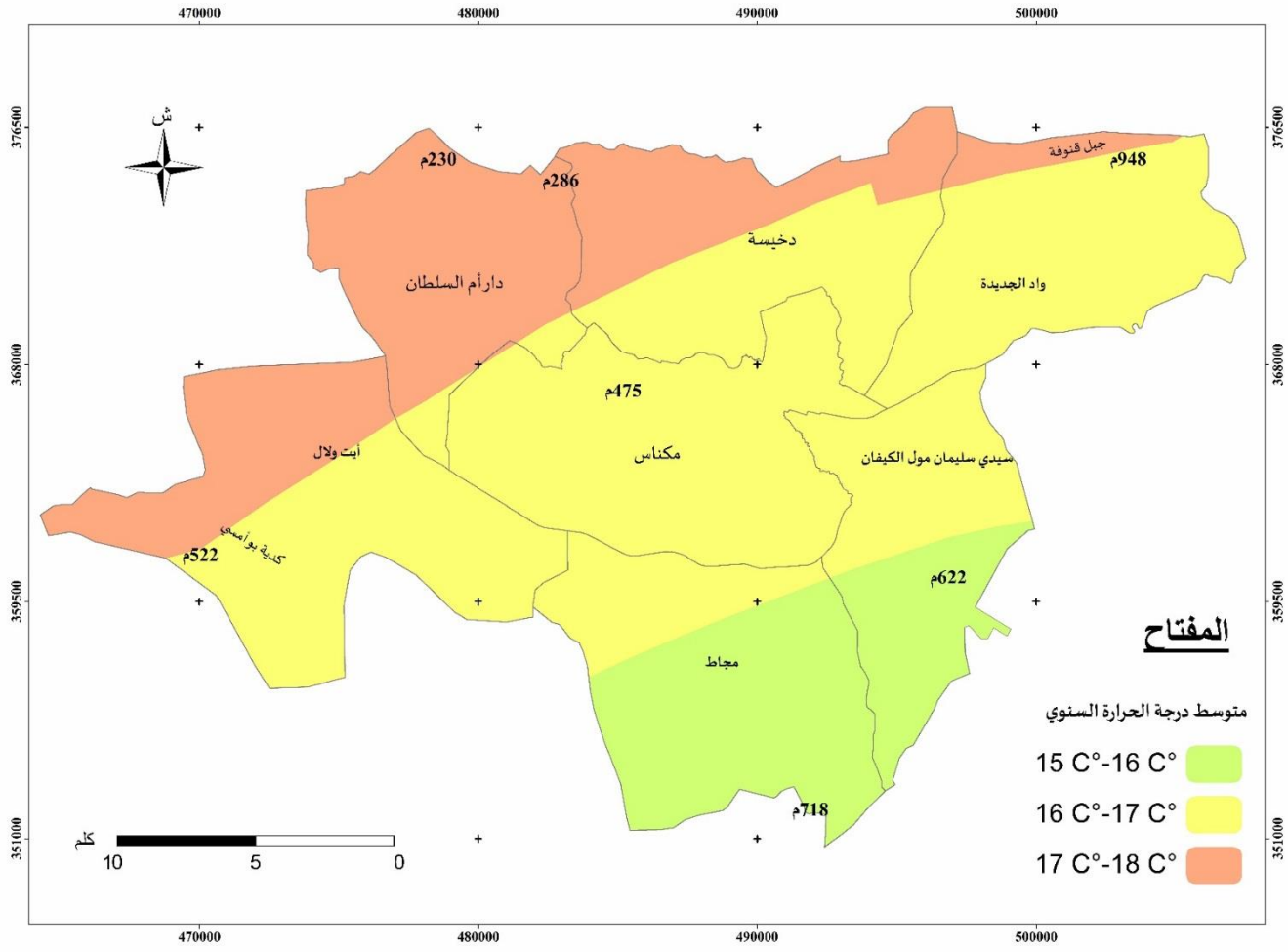

Source : Station climatique météorologique de Meknès. Indicatifs : 60150, GMFM

4. تراجع الموارد المائية وسوء استغلالها

تشكل الموارد المائية عنصرا مهما في تحديد المؤهلات الطبيعية لمجال الدراسة، فتحديد الثروة المائية يعتبر ضروريا لتتبع وفهم التحولات التي يعرفها مجال الدراسة. فأهمية ومستوى هذه الموارد يرتبط بمجموعة من العوامل كالموقع، والأشكال التضاريسية، وحجم التساقطات وتوزيعها زمانيا ومكانيا.

- المياه السطحية

تتوفر المنطقة على شبكة هيدروغرافية تخترقها مجموعة من الأنهار الدائمة الجريان منها واد ويسلان في الشرق، وواد أبي إسحاق في الغرب، إضافة إلى واد بوفكران وواد الردم.

- واد الردم: وهو الواد الأكثر أهمية في المنطقة، نظرا لتلقيه مياه أودية ويسلان وواد الدفالي وواد الشجرة وواد بوفكران.

- واد بوفكران: من أهم الأودية بسايس مكناس، حيث يصل صبيبه إلى 310 لتر في الثانية، ينبع من عين معروف بالقرب من الحاجب، ويخترق المجال الحضري لمدينة مكناس.
- واد ويسلان: ينبع من الأطلس المتوسط، ويخترق مجال سايس مكناس بين سبع عيون والحاج قدور، يبلغ صبيبه 210 لتر في الثانية.

إلا أن هذه الموارد المائية تعرف استغلالا مكثفا وتلوثا مستمرا، مما يفرض القيام بتدخلات لحماية هذه الموارد المائية والمحافظة عليها، خاصة وأن الظرفية الراهنة تتسم بندرة الماء والتقلبات المناخية.

الصورة رقم 1 و2: حالة واد ويسلان بسيدي سليمان مول الكيفان

المصدر: تصوير شخصي 2017

الشكل رقم 7: الشبكة المائية بالجماعات الترابية الضاحوية لمدينة مكناس

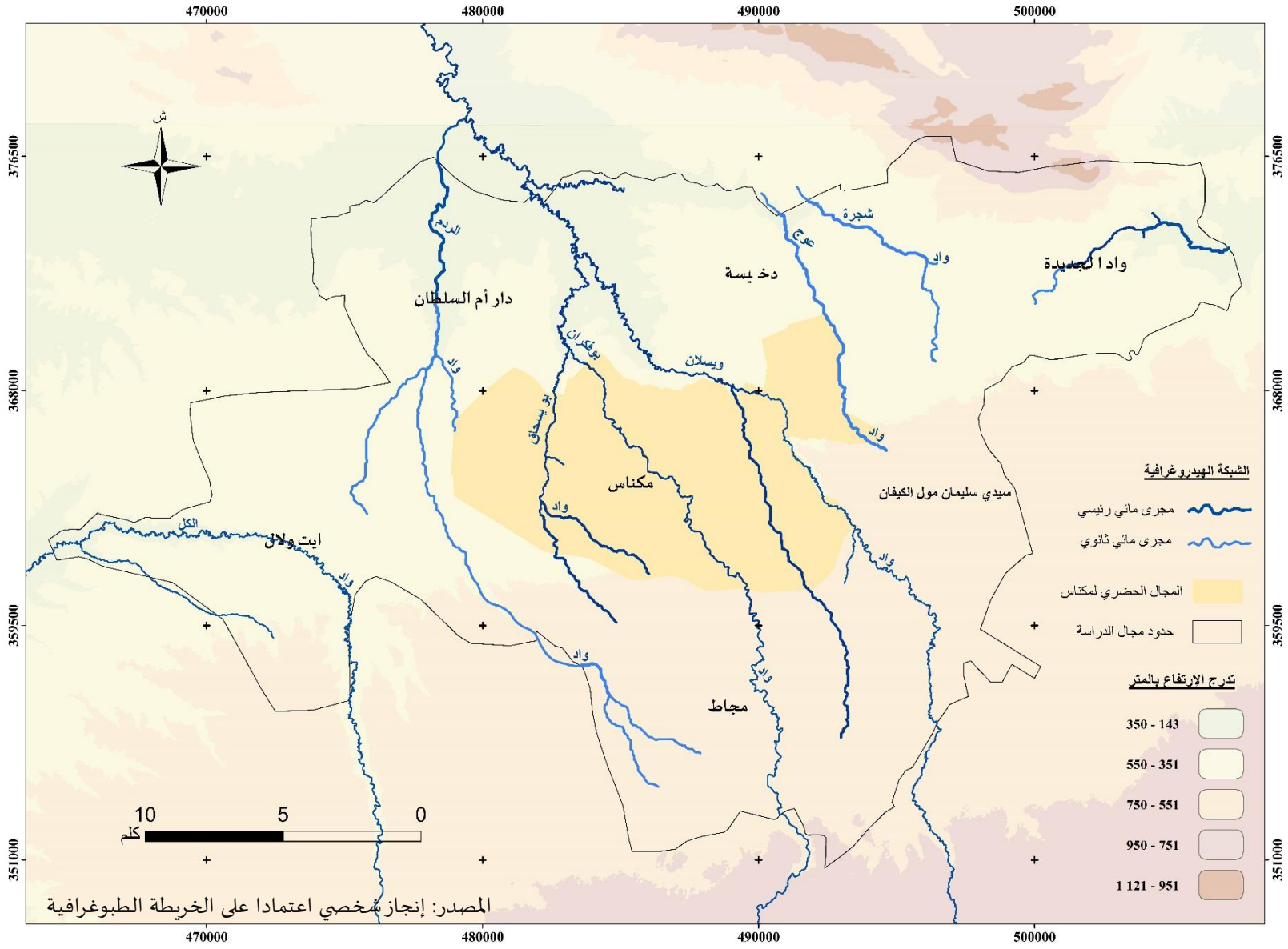

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية

- المياه الجوفية

تتشكل الموارد الجوفية بمجال الدراسة من فرشتين:

- الفرشة المائية السطحية التي تمتد على مجال سايس مكناس، وهي فرشة يتراوح عمقها ما بين 10 و30 متر، وصبيبها يرتبط بكمية التساقطات المسجلة كل سنة.
- والفرشة الجوفية الباطنية التي تغذيها المياه الجوفية للأطلس المتوسط (الكارستي).

هذه الموارد المائية لم تعد تلبي الحاجات المتزايدة للسكان والقطاعات الاقتصادية رغم أن الموقع يوحي بغنى الموارد المائية نظرا لقربه من الأطلس المتوسط، الذي يعتبر خزانا مائيا بالمغرب، فمستوى عمق الفرشة المائية يعرف تراجعا يصل في المتوسط إلى 2 متر سنويا[113]نتيجة الطلب المتزايد لتلبية الحاجيات المتعددة سواء في مجال الفلاحة وأيضا لتلبية التطور الحضري المضطرد. وتصل مدخلات الفرشة المائية من المياه 240 مليون متر مكعب، في حين أن المخرجات من الفرشة تصل إلى 340 مليون متر مكعب، مما يجعل متوسط العجز السنوي يصل إلى 100 مليون متر مكعب، وهذ ما دفع الجهات المسؤولة إلى إعلان مشروع إنقاذ سهل "سايس" السقوي.

5. الإطار الجيولوجي

ينتمي مجال الدراسة من حيث البنية الجيولوجية إلى منطقة مكناس-سايس. وقد كانت في الزمن الجيولوجي الثالث عبارة عن بحيرة قديمة. وتمتد هذه المنطقة على طول 60 كلم من الشرق إلى الغرب و30 كلم من الشمال إلى الجنوب؛ ذات انحدار قوي في اتجاه الشمال وتتميز هذه المنطقة بتشعب الإرسابات الكلسية التي تكونها.

[113] . Ministère de l'agriculture et de pêche maritime (Juillet 2012) : Rapport Mission 1 : Diagnostic de la situation actuelle irriguée au niveau de la plaine de sais, p. 112

شكل رقم 8: نوع التكوينات الجيولوجية لمجال الدراسة

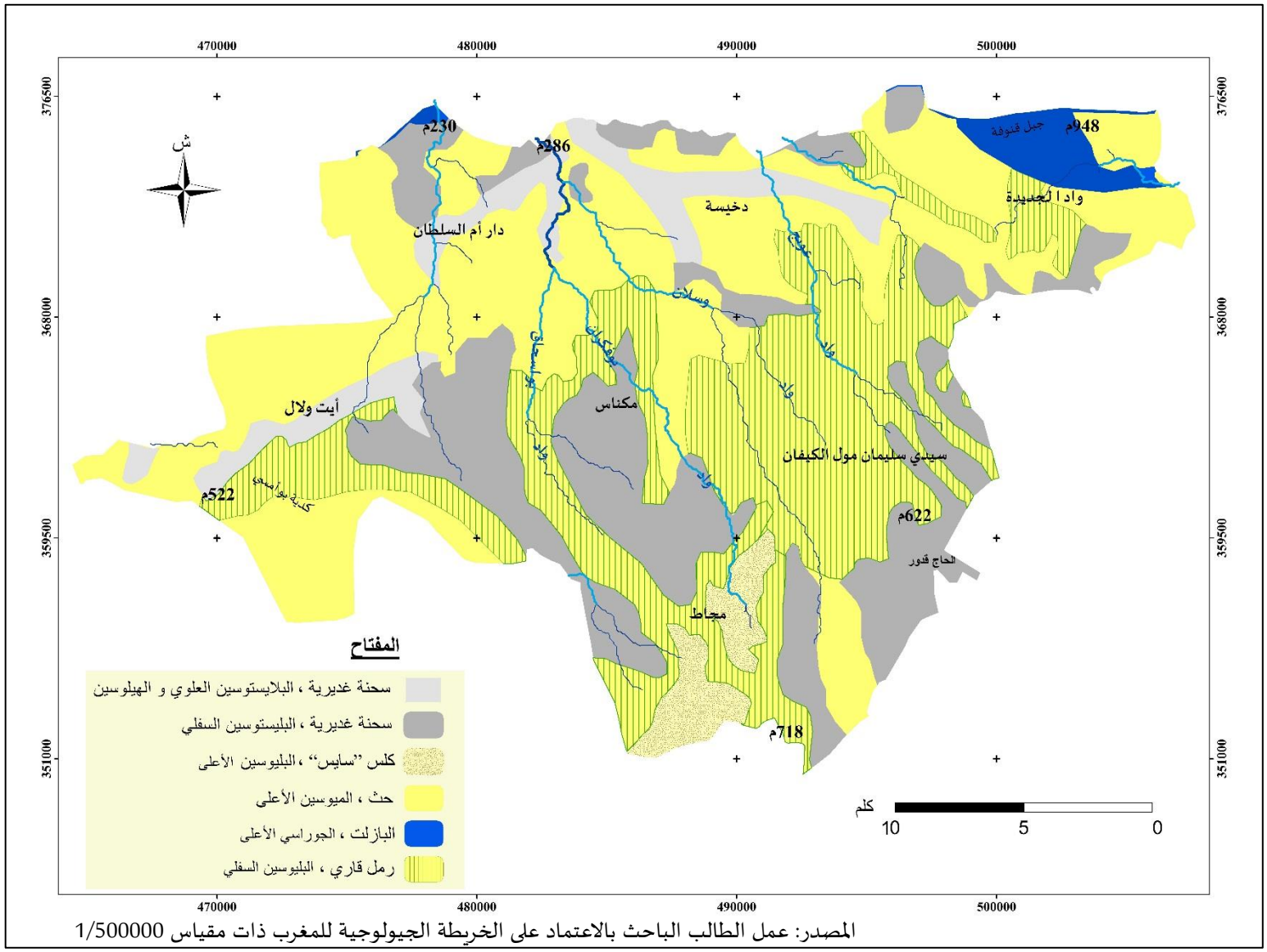

المصدر: عمل الطالب الباحث بالاعتماد على الخريطة الجيولوجية للمغرب ذات مقياس 1/500000

وتتكون بنيتها من تراكب ثلاث طبقات صخرية متفاوتة السمك تتمثل في غلاف عام من الأكلاس المتنوعة فوق فرشة من الرمال الصافية الجيدة. يأتي تحتها جوف سحيق من الصلصال، وخلال الميوسين وإلى حدود 5 مليون سنة قبل الحاضر تقريبا كانت المنطقة عبارة عن مضيق بحري كبير تتكسر أمراجه على سفوح زرهون والحاجب. وقد تركت هذه الحقبة طبقة من الصلصال يتراوح سمكها الهائل تحت مكناس ما بين 600 و900 متر[114].

خلال جزء من البليوسين، عرف المجال نشرا رمليا، تحقق القدر الأوفر منه في ظروف قارية، إلى حدود 3 مليون سنة قبل الحاضر. وأتى بعده نظام بحيري خلف طبقة سطحية من الكلس الصافي. ومن الجدير بالذكر أن هذه البحيرة الواسعة قد تم إفراغها على مراحل، وذلك بواسطة ميل للهضبة كلها في اتجاه الشمال جعل مياه البحيرة تتجمع في هامشها الشمالي، قبل أن تجف نهائيا، حوالي 1.8 مليون سنة قبل الحاضر. كما يفسر سمك الرواسب الكلسية على الخط الواصل بين فاس ومكناس حيث يتعدى 40 مترا...وهو كذلك ما سمح بتوطين صناعة الإسمنت[115].

6. التربة

ترتبط نوعية التربة بالجماعات الترابية المدروسة بطبيعة الركيزة الصخرية للمجال، حيث شغلت هضبة سايس مكان بحيرة قديمة، ملأتها الرواسب في نهاية الزمن الجيولوجي الثالث. وقد تحول سطح هذه الرواسب إلى تربة الحمري أو الترس ذات الخصوبة العالية[116].

أدت هذه التكوينات الصخرية إلى تشكل تربات متنوعة بمجال الدراسة، ساهمت في الغنى الطبيعي للضاحية عبر الممارسات الزراعية التي ساهمت بدور مهم في الديناميات التي شهدها المجال ولا يزال.

---

[114] . الفاسي ادريس (1988): مكناس في بيئتها الطبيعية، أعمال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، ندوة الحاضرة الإسماعيلية 29، ص.28.

[115] . الفاسي ادريس (1988): مرجع سابقٍ، ص.28.

[116] . اكنيح العربي (2005): انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس، ص 46

شكل رقم 9: التوزيع المجالي للتربة بمجال الدراسة

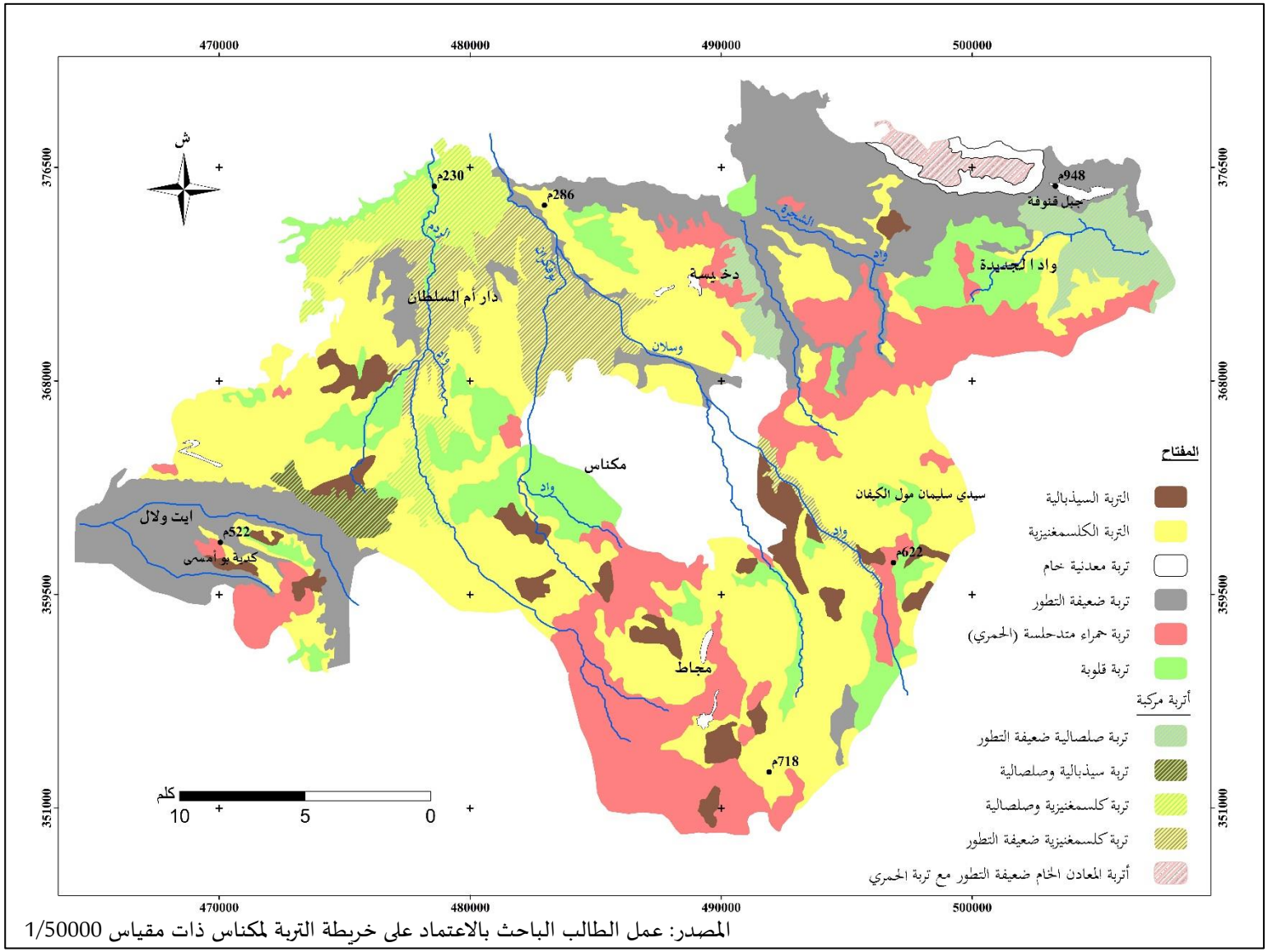

المصدر: عمل الطالب الباحث بالاعتماد على خريطة التربة لمكناس ذات مقياس 1/50000

جدول رقم 2: أنواع التربة بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	الحمري		التيرس		بياضة		الرمل		الحرش	
	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%
دخيسة	2930	34	2585	30	390	4,5	2315	27	-	-
واد الجديدة	4787	52	4140	45	276	3	-	-	-	-
مجاط	3628	35	4145	40	-	-	2591	25	-	-
س س م كيفان	4015	60	2007	30	-	-	669	10	-	-
ايت ولال	2300	35,7	2800	31	-	-	2071	22,8	1000	11
دار أم سلطان	1600	36,2	1400	32	-	-	1015	22,9	400	9,1
المجموع	19260	42,15	17077	34,67	666	1,25	8661	17,95	1400	3,35

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بمكناس 2016

انطلاقا من الجدول نجد أن تربة الحمري التي يتأرجح لونها بين الأحمر والبني، والمكونة أساسا من طين رملي به تركز كبير لأكسيد الحديد والماغنسيوم، والغنية بالأطيان السليسية وخاصة السميكيت[117] وتحتل حيزا مهما من تراب الجماعات المدروسة (42.15%)، حيث تصل مساحتها بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان إلى 60%، وواد الجديدة ب 52%، بالإضافة إلى تربة الحمري. وتغطي مجال الدراسة تربة لا تقل جودة عن سابقتها، وهي تربة التيرس التي توجد فوق أساس كلسي وذات تركيب صلصالي. وقد تكونت في ظروف مناخية تسودها الرطوبة. وهي تربة سوداء أو رمادية سميكة ومتطورة وغنية بالذبال والمواد العضوية وبالمواد المخصبة (البوطاس والأزوت) وبالمواد الطينية (المونتموريونت Montmorrillonite) هذه الأخيرة تعتبر أساس غنى هذه التربة، حيث بإمكانه استيعاب نسبة عالية من الأيونات المعدنية[118]، التي نجدها منتشرة بنسبة مهمة بجماعة واد الجديدة (45%)، وجماعة مجاط (40%)، كما تنتشر تربة أخرى وبنسب أقل والتي تتميز بقلة خصوبتها وضعف موادها العضوية وتدعى محليا : تربة الرمل وتربة بياضة وتربة الحرش.

ساهمت الخصائص الجغرافية لمجال الدراسة والمتمثلة في الموقع وسيادة الانبساط وغنى التربة في جعله مجالا يشهد حركة هجرية كبيرة واستيطانا بشريا مهما، فما هي أهم التنظيمات القبلية التي استوطنت مجال الدراسة؟

---

[117]. الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، الطبعة الاولى، ص. 160

[118] .الأكحل المختار (2004): مرجع سابق، ص.159

II. التنظيمات القبلية بمجال الدراسة

يكتسي التحليل التاريخي أهمية بالغة في تحليل وتفسير النسق الحالي للمجال المدروس. فقراءة تاريخ المجال ليست مجرد ضرورة منهجية تستوجبها المقاربة المونوغرافية، وإنما هي فعل مؤسس لقراءات أخرى لشكل وجوهر العلاقات الاجتماعية والسوسيوسياسية التي أنتجها الانتماء المشترك لهذا المجال[119]، أن استحضار البعد التاريخي سيمكننا من الوقوف على أساليب وآليات إنتاج هذا المجال وتحولاته ضمن نسق تتداخل فيه السيرورة الداخلية مع المؤثرات الخارجية، وذلك من خلال الاهتمام بالأطراف والقوى الفاعلة في هذه التحولات والاستراتيجيات المتبعة فيها والرهانات التي تستجيب لها[120]. رغم أن تاريخ الأرياف المغربية تتخلله بياضات معبرة، فإن أحوال البوادي لم تلق اهتماما كافيا لدى المؤرخين وفي مصادر تاريخ المغرب نظرا لندرة المعطيات حول قضاياها وأنماط عيشها ووقائعها وتحولاتها. وهو ما يعسر على الباحث قراءة مسار التاريخ الاجتماعي للبوادي وإدراك تطورها ومتغيراتها زمنا ومجالا. ويبقى الكثير من جوانبها غامضا، سواء على مستوى دورها في تشكيل بنية وفعل المجتمع المغربي، أو في علاقتها بنشأة الكيان السياسي وتطوره، ضمن سياق تفاعلي يتقاطع فيه وحوله الثابت والمتحول.

1. قبيلتا مجاط وبني مطير

تنتمي كل من قبيلتي مجاط وبني مطير (آيت نظير) إلى اتحادية آيت ادراسن الأمازيغية التي تنحدر بدورها من مسوفة، إحدى قبائل صنهاجة اللثام، التي كانت قبل القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، تعيش في عروض الصحراء جنوب جبال درن. وكانت هذه الاتحادية في القرن السابع عشر الميلادي تتكون بالإضافة إلى مجاط، وبني مطير، من آيت عياش، وآيت يوسي، وبني حماد وآيت سادن، وملوان، وآيت ولال، وكايس بان، وآيت ـوفلا[121].

تنتمي آيت ادراسن إلى مسوفة، إحدى قبائل صنهاجة الجنوب التي كانت تعيش في الصحراء إلى جانب لمتونة، وجدالة، ولمطة. وقد انفصلت هذه الاتحادية عن القبيلة الأم، مع أواسط القرن الخامس الهجري، ونزحت نحو الشمال الشرقي من البلاد، تحت ضغوط نفس الظروف الاقتصادية والسياسية والطبيعية التي ساهمت في دفع الحركة المرابطية، وقيام الدولة اللمتونية الصنهاجية، مع أواسط نفس القرن[122].

وتشير المعطيات التاريخية أن آيت ادراسن بعد رحيلهم من الصحراء في أوائل القرن الحادي عشر الميلادي، واستقرارهم بأعالي زيز وغريس، قد تخلوا نهائيا عن نمط عيشهم القديم، وتحولوا من رعاة

---

[119] . العطري عبد الرحيم (2013) :الرحامنة القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية.ص.8

[120] . الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، ص.11

[121]. اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 14

[122] . اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 14

متنقلين، إلى مزارعين مستقرين. وقد اشتغلوا بالإضافة إلى الزراعة وغرس الأشجار، بالحرف والتجارة، وظلوا على هذه الحال إلى نهاية القرن السادس عشر. واستأنفوا رحلتهم من جديد، نحو الشمال الشرقي، بسبب ضغوط مجموعات قبلية أخرى، بدات في هذا الوقت بتشكيل الاتحاديات القبيلة الكبرى، تحت تأثير ضغوط اقتصادية، وبشرية متنامية[123].

وبعد وفاة المولى إسماعيل ناصرت آيت ادراسن ابنه مولاي عبد الله، فأجزل لهم في العطاء، وقربهم منه وفي عهده، انتقلت الرئاسة من آيت ادراسن، إلى قبيلة بني مطير حيث صارت القيادة موقوفة على بيت واعزيز المطيري، وتشير كل الحوليات تقريبا إلى العلاقة الجيدة التي كانت قائمة بين محمد واعزيز والسلطان عبد الله، وعندما تولى سيدي محمد بن عبد الله الملك، انحاز إليه آيت ادراسن وناصروه، فأنزلهم على غرار والده منزلة خاصة، وأدخلهم ضمن ديوان الجيش، إلى جانب آيت إيمور، وأسكنهم بضواحي مكناس.

2. قبيلة كروان

ايكروان، أو كروان اسم جمع بالأمازيغية، مشتق من كرواة، وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة في التاريخ، في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، على لسان صاحب المقتبس من كتاب الأنساب[124]. وكانت تشكل في هذه الحقبة، فرقة من بني صطاد، أحد أفخاذ صنهاجة القبلة. وكانت تنتشر هذه القبائل في هذه الفترة، في مناطق الجنوب، خلف جبال الأطلس الكبير...، إلا أنه من المؤكد أنها قد استقرت في أعالي زيز، لمدة غير يسيرة من الزمن، حيث يوجد قصر يحمل اسمها إلى الآن.

ومع أوائل القرن الحادي عشر الهجري/ السابع عشر الميلادي، اضطر الإيكروانيون، كغيرهم من قبائل واحات الجنوب الشرقي تحت نفس الضغوط الاقتصادية والبشرية، إلى استئناف الهجرة نحو الشمال[125]، وإلى عهد السلطان مولاي عبد الله، كانوا لايزالون يعيثون فسادا في واحات تافيلالت، ويسطون على القوافل التجارية المتنقلة صوب توات. ومع أوائل عهد ابنه سيدي محمد، اتجه الايكروانيون من جديد نحو الشمال، ودخلوا في منافسة شديدة مع آيت ادراسن الذين أنزلهم هذا السلطان بأحواز مكناس، ونفذ إليهم الأرض هناك. ويظهر أنهم استغلوا الفراغ الذي نجم عن نزول آيت ادراسن إلى السهول، وصاروا يغيرون عليهم من الخلف، ويتطلعون بدورهم إلى التسلل إلى المراعي الدافئة، واقتطاع نصيب من أرض سايس الخصبة، وللوصول إلى هذه الغاية، استعانوا في سنة 1172ه/1761م بالودايا، وأنزلوا بجيرانهم، هزيمة

---

[123]. اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 16-17

[124]. اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 23

[125]. اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 24

كبيرة وأخرجوهم من بلادهم[126]. ولمواجهة ايجروان، طلب السلطان سيدي محمد بن عبد الله من والي مكناس، عقد حلف بين آيت ايدراسن وايت يمور وأمر العبيد بنصرتهم. وقد نشبت بين الفريقين في سنة 1760/1173 حرب فظيعة، انتهت بانتصار حلف آيت ايدراسن وايت يمور، والعبيد، وانكسار شوكة ايجروان والودايا[127].

ولم تستقر ايكروان في موطنها الحالي إلا في عهد مولاي سليمان (1792--1822م)، فبعد أحداث واقعة زيان 1819/1234، واستمرار هيجان القبائل، أقدم هذا السلطان، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، على نقل ملوان وآيت يمور، من بلدهم إلى الحوز. وبذلك وهنت عصبية آيت ايدراسن، وخضعوا من جديد لسلطان الدولة. وبهذا الإجراء، خف الضغط على المنطقة، وتمكنت قبيلة ايجروان من اقتطاع مجالها الحيوي، وانحازت إلى جانب المخزن[128].

ولأجل ضبط وحكم القبيلة عمدت سلطات الحماية إلى تقسيم القبيلة إلى قسمين: وهي كروان الشمالية وكروان الجنوبية. ووضعت على رأس كل منها قياد من القبيلة، أطلقت أيديهم فكونوا إقطاعيات وكانوا أداة في يد الاستعمار وتحقيق أغراضه[129].

لكن سرعان ما تحولت هذه الحظوة مع انحياز حمو واعزيز وتحالفه مع محمد بن الغازي كبير زمور وسائر آيت أومالو، وتوجهوا نحو مكناس، تحت القيادة الروحية لأبي بكر أمهاوش، والزعامة العسكرية لكل من حمو واعزيز وابن الغازي الزموري، وحاصروا المدينة، واستمروا في قطع الطريق.

وعندما تولى مولاي عبد الرحمان العرش في البلاد وعزم على دخول مكناس، اتفقوا على محاربته ومنعه من دخول المدينة، ... ولم يتمكن من بلوغ هدفه إلا بمساعدة القائد محمد بن يشو المالكي الغرباوي الذي رتب له القبائل من وادي سبو إلى باب مكناس، ويسر دخوله إلى المدينة. وبمجرد أن استقر في المدينة، واستقامت له الأمور فيها، نقل ملوان وآيت يمور عن بلدهم إلى الحوز. وبذلك وهنت عصبية ايت إدراسن وتصدع حيهم وافترقت كلمتهم ولم تعد قبائلهم تقوم أو تقعد تحت لواء واحد[130].

3. الدخيسة

تنتمي قبيلة الدخيسة إلى عرب بني معقل. وقد وصلوا إلى المغرب في أواسط القرن السابع عشر، وكانوا ينتجعون في تلك الفترة بالصحراء الجزائرية حاليا، قرب الأغواط وعين ماضي. وعندما خرج مولاي

---

[126] . اكنيح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 24

[127] . اكنيح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 24- 25

[128] . اكنيح العربي (2005)، مرجع سايق، ص. 25

[129] . علبوش سعيد (2016): كتاب قبائل أحواز مكناس على عهد الحماية: (1912-1956) نموذج قبيلة كروان، الناشر: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص. 314

[130] . اكنيح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 23

امحمد عام 1060ه إلى نواحي تلمسان فاتحا، وعرج على الصحراء، قدمت إليه قبيلة دخيسة، ورحبت به، ثم بايعته. وقد رحب مولاي امحمد بهم، وأكرم وفادتهم[131].

هذه القبيلة في ذلك الوقت لم تكن تشكل سوى فرقة صغيرة من عرب معقل، ويبدو أن تسابق قبيلة الدخيسة لمبايعة مولاي الشريف، والدخول في طاعته كان يرمي إلى حماية جلدها، وتعزيز مكانتها وسط القبائل القوية المحيطة بها، والتي كانت لا تخضع لأي سلطان، في الوقت الذي اضطربت فيه أحوال المغرب الأوسط، وتطلعت بعض القبائل إلى خلع الأتراك من عنقها، والانتفاض عليهم[132].

وعندما عاد مولاي امحمد إلى سجلماسة، التحقت به دخيسة وأولاد النصير، وعززوا جانبه، والتفوا حوله في واحات تافيلالت[133]، وقد استقر هؤلاء القوم مدة طويلة في هذه المنطقة، ولم ينزلوا إلى هضبة سايس، إلا في مطلع القرن التاسع عشر، في عهد مولاي سليمان، وبأمر منه، لمواجهة خطر القبائل الأمازيغية التي كانت تهدد مدينة مكناس[134].

وقد تعرضت قبيلة دخيسة منذ استقرارها بمعية أولاد النصير لنفس المصير الذي تعرضت له مجاط، ففي سنة 1850، كانوا يستوطنون جزءا مهما من سايس، وعندما جاء سيدي محمد بن عبد الرحمان، نقلهم إلى منطقة الحوز. وبعد مدة من الزمن، عادوا خفية إلى ناحية الغرب. وعندما تولى مولاي الحسن السلطة في البلاد، أنزلهم في سنة 1874، في بلاد مجاط، بعد نفي هؤلاء إلى منطقة الغرب. وفي سنة 1905 اضطرت الدخيسة وأولاد النصير إلى إخلاء المجال لمجاط الذين عادوا إلى موطنهم الأول، واضطروا على إثر ذلك إلى الاستقرار شمال غرب مكناس، على قدم جبل زرهون، حيث لازالوا يقيمون في هذه المنطقة إلى الآن[135].

4. عرب سايس

كان عرب سايس في القرن التاسع عشر، يتألفون من المهاية، وأولاد سيدي الشيخ، ولغواط، وذوي منيع، وأولاد سيدي يحيى. وتنحدر هذه المجموعات البشرية من المغرب الشرقي، ونواحي تلمسان، وجنوب غرب الجزائر، حيث لازالت القبائل الأمهات التي انفصلوا عنها، تعيش في هذه المناطق حتى الآن، وتحتفظ بنفس الأسماء[136]. وكانوا في هذا التاريخ، يعيشون بين تلمسان وتاوريرت ضمن عرب بني معقل ويحسبون

---

[131] . الناصري أحمد بن خالد (1956): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء 7، ص. 21

[132] . الناصري أحمد بن خالد (1956)، مرجع سابق، ص. 21

[133] . اكنينح العربي (2005)، مرجع سابق، ص. 28

[134] . االكنينح العربي (2005)، مرجع سابق، ص. 28

[135] . اكنينح العربي (2005)، ص. 29

[136] . اكنينح العربي (2005)، ص. 29

عليهم[137]. وعندما خرج مولاي امحمد العلوي إلى تلك الديار غازيا، قدم عليه شيخ حميان وبايعه. وقد ظلت تلك القبائل مستقرة في أماكنها، تعيش على الرعي وتربية الماشية. وعندما بايع أهل تلمسان السلطان مولاي عبد الرحمان، وخرج مولاي علي بن سليمان إلى تلك المنطقة، لترتيب شؤونها، سارعت حميان إلى مبايعة هذا السلطان، ورحبت به[138]. وتفيد المعطيات التاريخية للباحثين الأجانب الذين اهتموا بتاريخ المنطقة، أن عرب سايس قد وفدوا على سايس إبان الغزو الفرنسي للجزائر، فرارا من جيوش فرنسا وجبروتها.

جدول رقم 3: توزيع قبائل مجال الدراسة حسب عدد السكان

القبائل	عدد السكان	الخيام	المساحة
بني مطير	20000	1800	1500 كلم
كروان	15000	2335	600 كلم
عرب سايس	9000	890	10000 ه
مجاط	7000	450	6500 ه

Source : Capitaine Arnaud, Monographie de la région de Meknès, op. cit. p : 28-34; Olivier, Mémoire sur l'évolution économique des tribus de la banlieue de Meknès…, op.cit. : 12 ; Le Coz, les tribus guich au Maroc, essai de géographie agraire, revue de géographie du Maroc, n 7, 1965, p : 9

إن السياق التاريخي للقبائل التي استقرت بمجال الدراسة، منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي، مرت عبر مراحل، ويتضح أن جل هذه القبائل تم ترحيلها واستقدامها من مناطق متعددة وبعيدة.. ويتبين أن السلطة المركزية في ظل الأسرة العلوية، عملت على ضبط الخريطة البشرية لمجال الدراسة خصوصا وسايس عامة، وكانت تهدف من خلالها إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة ذات أهمية اقتصادية مهمة، وصد قبائل الأطلس المتوسط التي كانت تسعى بكل قواها إلى النزول إلى المراعي الخصبة التي لا تغطيها الثلوج. لذا اضطر المخزن لمحاصرتها في مجالها الجبلي، بإقامة العديد من القصبات وتوطين مجموعة من القبائل (جروان، بني مطير، ايت عياش)، ويمكن القول أن جل قبائل سايس، في النصف الثاني من القرن 19، تدخل في عداد قبائل الجيش.

يتضح من خلال خريطة (الشكل 10) أن الحدود بين كل تجمع قبلي ومحيطه الجغرافي، كانت حدود بشرية تجسد فواصل التراضي والتوافق بين مصالح المجموعات المتصارعة/ المتعايشة، ولذلك فالحدود الترابية لكل قبيلة بالمنطقة هي حدود ديناميكية تتسع أو تتقلص حسب ميزان القوى مع القبائل الأخرى المجاورة ومع السلطة المركزية[139].

---

[137] . ابن خلدون عبد الرحمان (1959): العبر وديوان المبتدأ والخبر، الجزء 6، ص. 119-120

[138]. الناصري أحمد بن خالد (1956) : الجزء 9، ص. 31

[139]. المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.28

الشكل رقم 10: القبائل الكبرى بمجال الدراسة

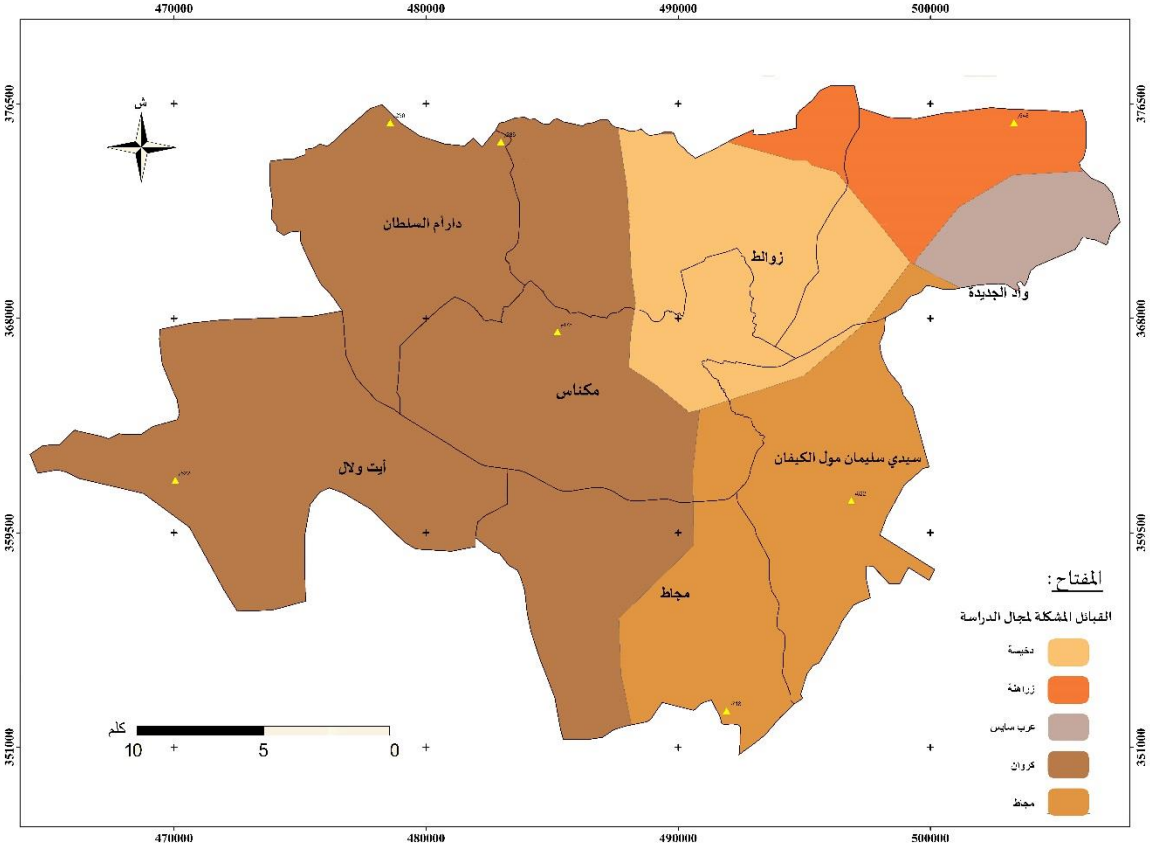

Source: Aziz Taghbaloute (1996), op.cit, p 10.بتصرف

III. التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القبلي بمجال الدراسة

يتميز مجال الدراسة بأصالته التاريخية، وبتنوع مشهده الزراعي والبشري، ويعتبر المجال منطقة عبور واستقرار لعناصر بشرية تركت بصماتها الحضارية عليه، وقد شكل مسرحا لمختلف الأحداث والأطماع التي كونت تنظيمه الإداري وطرق استغلاله، وكذا تحديد العلاقات ما بين المخزن والقبائل المستوطنة به. وهذا ما يدل على مشاركة قبائل المنطقة في تشكيل التاريخ السياسي للمغرب.

1. التنظيم الاجتماعي للقبائل

يتحدد المجال الاجتماعي القبلي بأشكال مؤسساته الاجتماعية الخاصة منها والعامة. كما يتحدد بنوعية العلاقات المتبادلة داخل النسيج الاجتماعي. وكلها مؤشرات تساعد على معرفة ما إذا كان المجتمع المغربي القبلي مجتمعا منظما أم مجتمع "فوضى منظمة"[140]. ولفهم البنية الاجتماعية للمجموعات البشرية التي استوطنت مجال دراستنا. سنحاول بسط النظام الذي ميز هذه القبائل اعتبارا لماضيها التاريخي وهيكلها الاجتماعي وتنظيمها الاقتصادي، وذلك بهدف التمكن من رصد التطور التاريخي لهذه القبائل ومعرفة الروابط التي توحد كل وحدة اجتماعية من خلال تنظيمات القبيلة والفخدة والدوار.

[140]. الهادي الهروي (2010): القبيلة، الإقطاع والمخزن، مقاربة للمجتمع المغربي الحديث 1844– 1934 إفريقيا الشرق الدار البيضاء، ص.98

أ. القبيلة

تعتبر القبيلة أبرز التنظيمات التي ميزت الاستيطان البشري بالمغرب الأقصى. إلا أن تحديد مفهوم القبيلة طرح إشكالا كبيرا بالنظر للتغيرات التي عرفها بحسب الصيرورة التاريخية. فقد عرفها ابن خلدون بكونها جماعة متفرعة عن جد واحد تجمع بين أعضائها رابطة الدم. " فالإطار الحقيقي للقبيلة عند ابن خلدون هو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء[141]. إلا أن الانتساب من الصعب عليه الصمود في ظل تراكمات الوازع التاريخي والهجرات البشرية وعلاقات الجوار والتعايش في المجال، خصوصا وأن قبائل سايس مكناس كما أسلفنا خضعت لحركات نزوح من مناطق متعددة وأسفر هذا عن واقع جديد في ظل تحالفات وانتماءات جديدة، مما يجعل فكرة الاعتقاد بفكرة الانتماء إلى جد مشترك مسألة متجاوزة.

وفي سياق آخر، يشير ميشو بيلير Michaux-Bellaire إلى أن القبيلة" كيان متمايز، يقوم على أساس التساكن والتعايش ضمن إطار جغرافي مشترك، وهو كيان قائم على وحدات مشتركة في أصلها[142]، حيث سعى من خلال دراسته إلى إبراز طابع العنف الذي يتخلل بنيات القبيلة بوصفه لمظاهر الاصطدام والصراع بين الفرق والمجموعات القبلية، في حين يرى روبير مونتاني Robert-Montagne أن القبيلة لا تحدد بانتمائها إلى جد مشترك فقط، بقدر ما تتحدد أيضا في وحدة التسمية ومجال العيش وفق تقاليد وأعراف موحدة[143].

أما التيار الأنتروبولوجي الانقسامي والمتمثل في كل من إيفانز-بريتشارد وغيلنر Evans Pritchard et Gelner، فالقبيلة تأخذ شكل شجرة تتسم بتناسل الفروع، مما يؤدي إلى خلق إوالية الانشطار والتي ترافقها في نفس الوقت إوالية معاكسة هي إوالية الانصهار. فكلما كان هناك تهديد خارجي، إواليات تفرضها حتمية الصراع حول المجال وخيراته والقرابة وحدودها. وفي استحضار لرؤية عبد الله العروي Abdallah El Aroui حول القبيلة، فإنه يختلف من الطرح الأنتروبولوجي والانقسامي معا لقصورهما في فهم المجتمع المغربي، لأن كليهما يختزلان عناصر الصيرورة التاريخية وعوامل التطور الاجتماعي، ويركزان مقابل ذلك على سببية بنيوية سكونية[144].

من خلال ما سبق، يتضح التمايز الحاصل في تعريف القبيلة، وعموما يمكن القول، أن القبيلة هي كيان بشري يقتسم حيزا ترابيا مشتركا بين أعضائه يشتركون في نفس الثقافة المنتجة لنظام اجتماعي موحد، مما يولد لديهم الشعور بالانتماء والتضامن ضد كل التهديدات الخارجية.

---

[141]. بوطالب محمد نجيب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة الدكتوراه41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.56

[142]. بوطالب محمد نجيب (2002): مرجع سابق، ص.57

[143] . شرقي محمد (2009): التحولات الاجتماعية بالمغرب من التضامن القبلي إلى الفردانية، مطبعة افريقيا الشرق، ص.38.

[144]. بلوح إبراهيم (2016): التنمية المحلية وسؤال التدبير التشاركي، "دراسة سوسيولوجية لقبائل تيفلت وجمعيات المجتمع المدني، ص.27

ب. الفخذة

وهي مجموعة بشرية تعيش فوق رقعة ترابية محددة، لكنها تابعة لقبيلة معينة. فعلى صعيد الهرم القبلي توجد الفخذة في مستوى أعلى من الدوار وأدنى من القبيلة. تضم الفخذة مجموعة من الدواوير (عادة من 3 إلى 8 دواوير) المنتشرة فوق مجال جغرافي محدد. يتوفر على الموارد الضرورية التي تمكن سكان هذه الدواوير من ممارسة أنشطتهم الاقتصادية، ولكل فخذة اسم يميزها،[145] وهذا المجال يأخذ تجانسه إما من تكامل الأراضي التي يحتلها، وإما من وجود عامل إنتاج مهم كالتلاحم لحفر وصيانة ساقية أو حماية المراعي[146]. بالإضافة إلى تولي الفخذة القيام بمهام حل النزاعات بين الدواوير والدفاع عما يوجد بحوزتها من ممتلكات كالغابة والمراعي والأرض الزراعية، وكذا توزيع مهام ومصاريف الدفاع على مختلف الدواوير المنتمية إليها ثم حماية الأجانب الذين يجتازون الأراضي الواقعة في دائرة نفوذ الفخذة مقابل أداء واجب الزطاط، بالإضافة إلى الحرص على تطبيق مضمون المعاهدات التي تبرم مع القبائل الأخرى والمتعلقة أساسا بالاستفادة من المراعي وذلك بالتنسيق مع "جماعة" القبيلة التي تنتسب إليها الفخذة[147].

هذا، وقد اختلفت قبائل مجال الدراسة من حيث عدد الفخذات، إذ احتلت قبيلة بني مطير المقدمة ب 10 فخدات، ثم قبيلتا كروان وعرب سايس ب 5 فخدات لكل واحدة، وفي الأخير قبيلة مجاط بفخدتين.

ج. الدوار

الدوار مفهوم سوسيو-مجالي قاعدي متجذر في أرياف السهول والهضاب الأطلنتيكية والداخلية بالمغرب، يتكون من مجموعة من الأسر (تتمثل في المساكن المختلفة الأنواع والأشكال) تربط أفرادها عادة علاقات اجتماعية نمت وتوطدت بفعل تضافر مجموعة من العوامل في مقدمتها القرابة العائلية (سواء كانت موروثة أو مستحدثة نتيجة المصاهرة)، ثم المصالح المشتركة وتبادل المنفعة التي يفرضها الجوار والتعايش[148].

يتكون الدوار باعتباره وحدة اجتماعية في الغالب من 20 إلى 30 كانونا أو خيمة، يوحدهم الانتماء لنفس المجال الجغرافي، وتربطهم علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية بحكم قوة الانتماء، الذي يستوجب تنظيما وضبطا اجتماعيا وعلائقيا بالضرورة[149].

---

[145]. الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.43

[146]. ايت حمزة محمد (2016): ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف مكون، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60، ص.44

[147]. الأكحل المختار (2004): مرجع سابق، ص.44

[148]. المختار الأكحل (2005): التحولات المعاصرة للمسكن الريفي حالة هضبة بنسليمان، كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، تنسيق موسى كرزازي والمختار الأكحل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121، ص. 52

[149]. العطري عبد الرحيم (2009): تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، الطبعة الأولى، ص.60-61

يعتبر تدخل مؤسسات الدوار في الميدان الاقتصادي حيويا، حيث تسعى اجماعة إلى تطويره وحمايته والسهر على تدبيره بشكل تعاضدي، الشيء الذي يجعل الفرد يحس بحقوقه ويعي بواجباته إزاء نفسه وإزاء المجموعة التي ينتمي إليها[150]، وتتجلى في عدة مجالات (إصلاح السواقي، تحديد أوقات الأشغال الفلاحية مثل الحرث والحصاد،...)، وتختص اجماعة وظيفيا في تدبير المشترك من ماء وأرض ومجال مقدس. كما تقرر عمليا في العلاقات مع القبائل الأخرى، إنها بهذا المعنى مؤسسة تنظيمية تؤطر العيش المشترك عبر تقنين الري واستغلال أراضي الجموع والاتفاق مع فقيه الشرط لتأمين فعالية الحقل الديني والتعليمي، كما تلوح كمؤسسة للتحكيم من خلال رأب الصدع والبث في النزاعات بين أهل الدوار. وفي مستوى ثالث، تقدم نفسها كمؤسسة دفاعية عن مصالح الجماعة عبر تدبير مسألة الحدود والمراعي مع "اجماعات" الدواوير الأخرى[151].

ورغم المحاولات الساعية إلى طمس هذا المكون من تمثلات الفرد عبر التقسيمات الإدارية التي باشرتها الدولة بعد المرحلة الاستعمارية، فإن الدوار لازال يشكل إطارا للانتماء، منغرسا في تصور الأفراد، وقوي الارتباط بتصوراتهم حول المجال والهوية،[152] إذ يكون أول جواب للفرد على سؤال من أين أنت؟ هو الدوار.

إذ نجد بمجال الدراسة أن قبيلة بني مطير تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الدواوير ب (116 دوارا)، تليها قبيلتي كروان ب (44 دوارا)، بينما قبيلة عرب سايس ب (16 دوارا)، فيما نجد في الأخير قبيلة مجاط بثمانية دواوير، وذلك كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 4: التركيب الداخلي لقبائل مجال الدراسة

القبيلة	عدد الفخذات	عدد الدواوير	الخيام	عدد السكان
بني مطير	10	116	2264	20000
كروان	5	44	2407	18000
عرب سايس	5	16	862	9000
مجاط	2	8	475	7000
المجموع	22	184	6008	54000

Source : M. ABES, Monographie d'une tribu berbère, ibid., pp :163, 337, 338 et 339, Capitaine Ed, ARNAUD, Monographie de la région de Meknès, ibid. ,p :39-40

[150]. آيت حمزة محمد (2016): ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف مكون، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60، ص.47.

[151]. العطري عبد الرحيم (2009): مرجع سابق، ص.62

[152]. بورقية رحمة (1991): الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، الطبعة الأولى، ص. 129

كانت قبائل سايس، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تتألف من جروان، ومجاط، وبني مطير، وآيت عياش، ودخيسة، وأولاد النصير، وعرب سايس، والأوداية، وحميان، والشجع، وأولاد الحاج. وتنحدر هذه المجموعات البشرية من أصول مختلفة، عربية وأمازيغية، وفدت على سايس عبر مراحل تاريخية، من مناطق نائية جدا من البلاد، لأسباب اقتصادية، وسياسية وأمنية ترتبط بالتطورات العامة التي تحكمت في سيرورة المغرب التاريخية[153]، فخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية العشرين، أي فترة ضعف نفوذ المخزن والتمهيد للغزو الاستعماري للمغرب، كانت القبيلة في البلاد ككل بمثابة إطار ترابي وسياسي لحياة اجتماعية. ومن ثم فهي الإطار الذي يتحدد فيه النظام القانوني والاجتماعي وكذا مختلف العلاقات بين الناس[154]. وهذا ما يؤكده طرح بوطالب الذي اعتبر أن المكونات الاجتماعية والجغرافية والسياسية قد لعبت دورا أساسيا في هيكلة القبيلة في شكلها الحديث نسبيا[155].

ظل الوضع القبلي غير مستقر، وظلت منطقة سايس منطقة عبور وتحرك للقبائل عربية وأمازيغية، وذلك بفعل وقوعها على أبواب المغرب الشرقي، واضطرار جل القبائل الداخلة إلى المغرب المرور عبرها، ولوجود عاصمتين فاس ومكناس، وكذلك إلى لجوء المخزن كلما اقتضى الأمر، إلى ترحيل هذه القبيلة أو تلك، من مكانها، وتعويضها بقبيلة أخرى، ترتبط برغبة الدولة في الحفاظ على التوازن السياسي في هذه المنطقة من البلاد، واستئصال بؤر التوتر[156]. وقد أدى هذا الترحيل إلى خلق العديد من الاصطدامات بين القبائل، حيث تفيد بعض المصادر التاريخية أن قبيلة الدخيسة دخلت في نزاع مستمر مع قبائل مجاط. كانت تعتبر هذه الأخيرة نفسها هي المستوطن الأصلي للمنطقة، أغارت سنة 1906 على قبيلة الدخيسة وتمردت على السلطان مولاي عبد الحفيظ، فتمت إزاحة مجاط من موطنها الأصلي بخروبة، وأقامهم السلطان بمحل إقامة أولاد نصير، الذين أبعدهم قليلا إلى جهة الغرب عن مكان إقامتهم.

2. النظام الاقتصادي

أ- النشاط الزراعي

بحكم طبيعة المجال الفلاحية، فإنه عرف مزروعات بكرية تتم في بداية الخريف ومزروعات "مازوزية" تتم في نهاية الشتاء وبداية الربيع. وقد اتخذت سلطات الحماية من إنتاج 1913 الأساس لفرض

---

[153]. اكنينح العربي (2005): مرجع سابق، ص. 11

[154]. التوفيق أحمد (1983): مرجع سابق، ص.107

[155]. بوطالب محمد نجيب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة الدكتوراه (41)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.20

[156]. اكنينح العربي (2005): انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس، ص.42

ضريبة الترتيب على الأهالي. ولم تعتمد على المساحات المزروعة، وعلى كميات البذور كقياس، بل على الإنتاج ونوع الوسائل المستعملة، حيث نميز في هذا الصدد بين:

- محراث يجره فرسان أو بغلان تدعى (الزوجة) تمكن من حرث عشرة هكتارات وزرعها.
- محراث يجره حماران: يدعى نصف الفرد يمكن من زرع نصف الفرد يعني 2.5 هكتارات
- محراث يجره ثوران ويدعى الفرد: يمكن من حرث 10 هكتارات وزرعها وكانت كثافة البذور في المعدل ما بين 200 و250 كيلوغرام في الهكتار الواحد وكان المردود يتراوح بين 10 و12 قنطارا في الهكتار بالنسبة للقمح والشعير وما بين 40 و50 قنطارا بالنسبة للذرة[157].

جدول رقم 5: المساحة المزروعة حسب القبائل بضاحية مكناس سنة 1913

القبائل	الزوجة (القمح)	الفرد (الشعير)	نصف الفرد
كروان	1903	157	293
بني مطير	750	-	-
مجاط	430	25	35
عرب سايس	235	110	295
المجموع	3318	292	623

Source : cmdt Arnaud, la région de Meknès, ibid., p .5

[157] . علبوش سعيد (2016): مرجع سابق، ص.211-212

ويمكن من خلال الجدول إن نستنتج أن قبيلة كروان اهتمت بشكل مهم بالإنتاج الزراعي، حيث احتلت المرتبة الأولى في المساحات المزروعة بالقمح في صنف الزوجة (1903 هكتار)، وهذا يدل على أن الكروانيين يستعملون حيوانات كبيرة قادرة على الجر وحرث مساحات مهمة والتمكن من بذرها[158]، في حين نجد قبيلة المجاط تحتل المرتبة الثانية ب (750 هكتارا)، بينما نجد في الأخير قبيلة عرب سايس والتي لم تتمكن من حرث سوى 235 هكتارا.

ب.أهمية الثروة الحيوانية

احتلت تربية القطيع مكانة معتبرة في النسيج القبلي للمجال، وتعكس المكانة الاجتماعية للفلاح ورمزا للأفراح والأعياد والمناسبات، فالقطيع كان يعتمد عليه خلال المهرجانات والاحتفالات الجماعية والمناسبات العائلية. كما كان يعتبر من المحددات المادية للتمايز الاجتماعي بين العائلات، ... ومصدرا للجاه والسمعة[159].

جدول رقم 6: عدد رؤوس الماشية والدواب حسب القبائل بضاحية مكناس سنة 1913

القبائل	الابقار	الأغنام	الخيل والبغال	الحمير	الجمال
مجاط	2700	12500	1130	400	-
عرب سايس	2200	9500	625	1030	100
كروان	16300	39250	4800	1260	20
بني مطير	7300	43000	2200	750	-
المجموع	28500	104250	8755	3440	120

Source : cmdt Arnaud, la région de Meknès, ibid, p .58

يتضح من خلال الجدول، أهمية وطبيعة الثروة الحيوانية لدى قبائل مجال سايس مكناس، والتي ارتبطت بطبيعة الوسط الجغرافي والاجتماعي للمجال. فبالإضافة إلى دورها كمورد اقتصادي للحوم والحليب ومشتقاته والصوف، تميزت تربية الماشية بوفرة المراعي وتنوعها (السهل والجبل) والتي لم تكن تتطلب جهدا أو إمكانيات كبيرة، حيث كانت قبيلة كروان تقوم بالانتجاع بدير الأطلس المتوسط ونواحي أكوراي وعلى ضفاف نهر سبو والتي كانت تحت نفوذ الشراردة الغرب وزمور. وعلى نفس المنوال سلكته قبيلة بني مطير والتي كانت تعتمد في تربيتها على التنقل بين السهل والجبل، أما قبيلة مجاط فكان لها رستاق مميز ساعدها على تربية مهمة للماشية وفر لها الكلأ الكافي.

[158]. علبوش سعيد (2016): مرجع سابق، ص. 213

[159]. بورقية رحمة (1991): مرجع سابق، ص.183

وما يسترعي الانتباه من خلال الجدول هو توفر كروان على الرتبة الأولى في عدد رؤوس الأبقار في المنطقة (16300). وهذا يعني اعتناء الأهالي بهذا النوع من الماشية الذي يتطلب عناية كبيرة من حيث توفير الكلأ والماء. إضافة إلى استقرار الأهالي. وتليها قبيلة مجاط ب (2700 رأس)، ثم عرب سايس ب (2200) وفي الأخير قبيلة بني مطير ب (7300رأس).

أما في مجال تربية الأغنام فنجد قبيلة بني مطير في المرتبة الأولى ب (43000 رأس)، تليها قبيلة كروان ب (39250 رأس)، ويدخل الاعتناء بهذا القطيع من طرف قبائل مجال الدراسة في إطار نمط العيش الذي تتبعه. ويتجلى في التكامل بين الزراعة وعملية الانتجاع، كما أننا نجد قبيلة كروان التي تحتل الرتبة الأولى فيما يخص الخيول والرتبة الثانية فيما يخص الحمير وهما وسيلتان تستعملان في عملية الحرث، مما يفسر احتلال كروان أول مساحة مزروعة[160] كما أشرنا لذلك سابقا.

يلاحظ وجود تربية للجمال من خلال توفر قبيلة عرب سايس على (100رأس)، وقبيلة كروان على (20 رأسا)، وهي تعتبر دخيلة على المجال، وتعزى لاختلاف الخصائص الجغرافية والظروف المناخية المعروفة لتربيتها، وهذا مرتبط على ما يبدو بأصل القبائل وماضيها التاريخي.

كما سادت علاقات اجتماعية قوية ميزت النظام الاجتماعي بالنظر إلى ما تتطلبه الأرض والزراعة من أشغال تفرض التكافل والتعاون في الإنتاج واستغلال المجال، وما تتطلبه فترات الجفاف وانعدام الأمن من توثيق للبنية الاجتماعية حماية للأراضي ولحقوق السكان. وقد فرضت الوظيفة المخزنية التكافل في المشاركة في الحركات السلطانية، دون إغفال التكافل الاجتماعي خلال المواسم العجاف، وخلال الأعراس والمناسبات بتقديم الهبات والهدايا[161]. وكان الجميع مرتبطا بقواعد المجتمع المحلي ويعملون وفقها، وأي مبادرة كانت تهدف إلى كسر هذا "النظام" تعتبر خروجا عن القيم والضوابط القبلية. وكان احترام العرف بمثابة قانون ينظم حياة الفرد داخل الجماعة ويحدد مختلف نشاطاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

---

[160]. علبوش سعيد (2016): مرجع سابق، ص. 219

[161]. فراح عبد الرحيم (2006): "إعداد المجال والتنمية المحلية بضـــاحية فاس الجنوبية حالة الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشـــكاك " بحث دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة. ص 127

جدول رقم 7: تراتب وتناسق التنظيم السوسيو-مجالي والاقتصادي عند القبائل قبل التدخل الاستعماري

الوحدات الاجتماعية-المجالية المترابطة	ملكية المراعي والغابات	ملكية الأراضي الزراعية	السلطة المسيطرة	الوظيفة الاساسية
القبيلة	جماعية	خاصة	جماعة القبيلة	إيديولوجية، سياسية وعسكرية
الفخذة	جماعية	خاصة	جماعة الفخذة	اقتصادية، دفاعية وتنسيقية
الدوار	جماعية	خاصة	جماعة الدوار	اجتماعية، اقتصادية وتنظيمية
الأسر الممتدة	جماعية	مشتركة	الأب أو ابنه الأكبر	بيولوجية، اقتصادية وتدبيرية

المصدر: المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.46

اتسمت هذه المرحلة في كون الحياة الاجتماعية والاقتصادية كانت ترتكز على القبيلة كإطار للتجمع البشري. كما كانت العلاقات "قروية- قروية" في ظل غياب دور بارز لمدينة مكناس كمركز حضري مهكيل. لكن الاستعمار الفلاحي اخترق هذا النظام وأدى إلى إعادة توجيهه لخدمة مصالحه.

وتميزت الحياة لدى قبائل المنطقة بممارسة الصناعة التقليدية، فكانت منتوجات القبائل لا تتجاوز ما تحتاج إليه القبيلة في حياتها اليومية. وكانت تأخذ طابعا عائليا، حيث أن معظم الحرف اليدوية كانت حكرا على النساء أكثر من الرجال. فقد تقمن بها لسد بعض حاجيات الأسرة. وبما أن الخيمة كانت هي السكن السائد في تلك الفترة، فإن المرأة كانت تقوم بنسج شرائط من الأقمشة وغزل الصوف المعدة لإنشاء الخيمة. بالإضافة إلى قيامها بإنجاز أثاث الخيمة من أغطية، وسجاد،...بالإضافة إلى منتوجات أخرى كأكياس الحبوب، وبطانيات الحصان، والسرج المميز بالحلي والزخارف. كانت غالبا ما تزاول هذه المهام خلال وقت فراغها وخاصة خلال فصل الشتاء[162]، في حين كانت هذه القبائل تعتمد على القبائل المجاورة مثل زمور أو القريبة من فاس كشراكة وجبالة من التزود ببعض المستلزمات كالفخار والخزف.

نستنتج من خلال ما سبق أن ساكنة مجال الدراسة عاشت ضمن نظام اقتصادي بسيط وتقليدي، لكنه متوازن، عمل فيه الإنسان على إخضاع حاجاته وفق إمكانياته، وقد عبر عنه ألبير عياش بتحقيق التوازن بين الموارد ووسائل الإنتاج والبنية الاجتماعية[163]، وهذا الوضع لم يترك أثرا كبيرا على المجال، كان الهدف الأساسي للإنسان هو ضمان قوته اليومي والتعايش مع قساوة المناخ. فالثقافة والمعرفة التي استخدمها

[162] . Aziz Taghbaloute (1996) : L'arrière-pays de Meknès : exploitation d l'espace et organisation administrative, du XIX[e] siècle jusqu'à nos jours, Université Jean Monnet-Saint-Etienne-p 85

[163]. ألبير عياش (1956): المغرب والاستعمار– حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، الطبعة الأولى، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ص.249

المجتمع لم تفلح، دائما في تعديل العوائق الطبيعية، لأن المجال هنا هو الذي يتحكم في الإنسان[164]. وهذا ما جعل استغلال المجال محدودا، رغم أن هضبة سايس تتوفر على إمكانيات لايستهان بها، إلا أنها لم تستغل استغلالا فلاحيا مكثفا إلامع بداية المرحلة الاستمعارية، باستثناء النشاط الرعوي في إطار الأزغار. إذ أحدث فيها الاستعمار الفلاحي تغييرات جذرية مازالت بادية على مناظرها الفلاحية حتى الآن، وساعد على استقرار المعمرين بالمنطقة ضعف استغلالها فيما قبل وكذا الوضعية العقارية لأراضيها.[165]مما أحدث تغييرا مع الماضي وتهيئ المجال لخدمة المستعمر، كما عبر عن ذلك أحد المسؤولين الفرنسيين بقوله " نستعمر لنستغل"[166]

IV. المرحلة الاستعمارية وتسارع وتيرة التحولات السوسيومجالية بمجال الدراسة

1. التقليص من دور القبيلة كوحدة اجتماعية واقتصادية

منذ دخول الاستعمار، حاولت فرنسا ومن خلال سياستها الاقتصادية ومشروعها الاستعماري، إعادة هيكلة المجال، بدءا من القبيلة، ونظام التحكم في الأرض. لقد شملت سياسة الاستعمار تقسيم التراب الإدراي، وتقزيم دور القبيلة، وقد أدى هذا التدخل إلى تقليص دائرة التنقلات، واتجاه التيارات، كما خلق اختلالا في نظام الاستغلال من خلال تطويق المجال الحيوي للقبائل، وضرب التكامل الحاصل سلفا بين النشاط الزراعي والرعوي[167].

عملت الإدارة الاستعمارية بعد إخضاعها للقبائل وإحكام قبضتها للمجال على تعبئة كل إمكاناتها لسلب أراضي الفلاحين وتهجيرهم. وقد رافق ذلك مجموعة من التحولات الاجتماعية والمجالية والاقتصادية، التي أدت إلى بروز نظام جديد، من خلال الاعتماد على مجموعة من الاجراءات التشريعية التي سخرتها في نزع الملكية.

كان العالم القروي في نظر الإدارة الاستعمارية عاملا أساسيا في تحديد مستقبلها السياسي والاقتصادي، لأن بسط السيطرة على القرى سيسهل عليها فرض هيمنتها الاستعمارية. ويعزى هذا الاهتمام إلى عدة عناصر منها الأهمية الديمغرافية، كان السكان القرويون يشكلون 90% من الساكنة الإجمالية للمغرب، بالإضافة إلى الجانب السياسي والاقتصادي، باعتبار أن المجال القروي الأكثر حاجة إلى المراقبة والتأطير والتدخل لضبط سكانه.

---

[164]. مداد محمد (1990): الجهاز الحضري بتادلة الفقيه بن صالح وسوق السبت مدينتان في توسع مفرط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص. 14

[165] . جون فرانسوا تروان، المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية. دار طارق للنشر، ص.135

[166]. ازرير الحسين (1988): أثر السقي العصري على التمدين بسهل تادلة، حالة الفقيه بن صالح، ص.42

[167]. الصدق عبد الحق (2013): المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال–شرق المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، وجدة 2013، ص.189

أدى التدخل الاستعماري بمجال الدراسة إلى الإخلال بالتوازن الذي كان قائما، من خلال سياسة تفقير الساكنة المحلية ومحاولة إقحامها في نمط ثقافي جديد نهجه المستعمر والذي سخر له كل الوسائل حتى يتسنى له الاطلاع والمعرفة الدقيقة لخصوصيات التنظيم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع القبلي المحلي، ومحاولته تهميش دور المؤسسات المحلية، فقد حل تنظيم إداري جديد محل النظام القبلي القديم، وأفرغت القبيلة ككيان إداري وسياسي واجتماعي من مضمونها لإفساح المجال أمام إدارة جديدة، وأصبحت هذه المؤسسة كيانا بسيطا دون شخصية قانونية أو اجتماعية بالمقابل بدأت تتعزز سلطة الإدارة الجديدة.

بعد المرحلة الأولى والمرتبطة بإخضاع قبائل المنطقة وتوطيد سلطتها الاستعمارية وتهميش المؤسسات المحلية التقليدية وإنشائها لتنظيم ترابي جديد. عملت سلطات الحماية على الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي البحث واستغلال ثروات المنطقة، لاسيما الفلاحية. وخلال هذه المرحلة التي تعتبر الأكثر أهمية في عملية الاستعمار بالمجال كانت الإدارة الاستعمارية تهدف إلى تحقيق هدف مزدوج:

-أولا: تعزيز مرحلة الاحتلال العسكري من خلال الرفع من التأثير الثقافي والحضاري للدولة الفرنسية من خلال تشجيع استقرار المستوطنين بالمجالات القروية، حيث سخر المستعمر كل الوسائل لبسط سيطرته وتحقيق أهدافه، من بينها اختراق الأهالي والتقارب مع الساكنة المحلية؛

-ثانيا: السعي إلى الإثراء السريع من خلال الاستغلال الممنهج للأراضي من خلال استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة؛

2. الاستيطان الفلاحي

شكل الاستعمار الفلاحي أهمية بالغة في مخططات الإدارة الاستعمارية بالمغرب، حيث كانت حيازة الأراضي أو نظام التسجيل مستوحاة من قانون ترانس« l'acte Torrens »[168] والذي اعتمدته السلطات الاستعمارية لحشد الأراضي بيد المعمرين. ويسمح هذا النظام بإعطاء ضمانات للدائنين ومنحهم قروضا لاستغلال الأراضي في ظروف جيدة. وقد أقيم هذا النظام في المغرب بظهير 12 غشت 1913 وتبعته تشريعات أخرى منها الظهير المؤرخ ب 2 يونيو 1915 الخاص بالعقارات المسجلة.

ولكي يتمكن المستعمر من تكوين رصيد عقاري، قام بنشر مجموعة من النصوص القانونية، مما يدل على غموض أهدافها وخلفياتها الاستعمارية. وقد عمل المستعمرون على سن قانون الملكية الخاصة، لفتح المجال أمام الاستعمار الفلاحي. فظهرت نصوص تشريعية أولية، وهيئات مكلفة بإنعاش الاستعمار. والغاية منها حماية الملكية الاستعمارية، وفي هذا السياق ظهرت 4 ظهائر متتالية وهي:

---

[168]. نظام التسجيل العيني والذي عرف بنظام تورانس نسبة إلى مبدعه "روبر تورانس " والذي استمدت منه أغلب الدول نظامها العقاري ومن بينها المغرب عن طريق المستعمر الفرنسي من اجل حماية مصالحه وتسهيل تملك الأجانب للأراضي وكذا تجربة مدى قدرة هذا النظام على النجاح لذلك فان سلطات الحماية لم تتأخر في سن قانون التحفيظ العقاري من خلال ظهير 9 رمضان 1331 الموافق ل 12 غشت1913

- ظهير 21 يوليوز 1913 ويهم الأحباس العمومية؛
- ظهير 12 غشت 1913 ويهم ترقيم الممتلكات العقارية؛
- ظهير 01 يوليوز 1914 ويهم القطاع العمومي؛
- ظهير 03 يناير 1916 ويهم تحديد نطاق العقار العمومي؛
- ظهير 27 أبريل 1919 يعوض ظهير 1914؛[169]

تشير الإحصاءات أنه في سنة 1913 بلغت الأراضي المزروعة التي استحوذ عليها المستعمر حوالي 1580 هكتار، وبدأت عملية السيطرة الاستعمارية بمنطقة سايس سنة 1915 في أراضي تولال والمناطق المحيطة بواد بوفكران، وبعد ذلك حصل الاستعمار الخاص على 2400 هكتار. وتمكن المستعمر الفرنسي من الحصول ما بين 1912 و1920 على جميع الأراضي بهضبة سايس، وقد شمل 2300 هكتار سنة 1913، و6000 هكتار سنة 1919، وقد بدأ استحواذ المستعمر للمجال مبكرا، ويرجع إلى استغلال سلطات الحماية لاتفاقيتي مدريد والجزيرة الخضراء للاستيلاء على الأراضي.

يعد الاستعمار عاملا من بين العوامل المحددة والأساسية في إحداث تغيير اجتماعي كبير بمجال الدراسة، فقد قام بعملية مزدوجة: هي عملية التفكيك وعملية البناء. تفكيك البنيات التقليدية وبناء بنيات جديدة توافق مشاريعه[170]. حيث خلف بصمات واضحة على مجال الدراسة، الذي حظي بأهمية كبيرة ضمن استراتيجية الاستعمار الفلاحي بالنظر للمؤهلات التي يتوفرعليها، فكان هدفا للاستعمار بنوعيه الخاص والرسمي، بلغت حصيلتهما سلب مساحة 138.208 هكتار.

وهكذا تم الانتقال من مجتمع يرتكز على الرعي إلى مجتمع يهتم بالزراعة. فالرعاة أصبحوا يهتمون بالكيف أكثر من الكم، أي الانتقال من كثرة عدد الرؤوس إلى كيفية حمايتها من الظروف المناخية القاسية. كما أن التحول الذي عرفته تربية الماشية هو الانتقال من الاستهلاك الذاتي إلى الاستهلاك التسويقي، فتم الانتقال من المبيت في الهواء الطلق إلى الاصطبلات ومن الرعي إلى إدخال الأعلاف.

ظل مجال الدراسة (كما هو الشأن في باقي العديد من الأراضي الزراعية بالمغرب) غير مستغل، فرغم طول امتداده وتوفره على أرض مستوية السطح وتربة جيدة بقي سايس مكناس غير مزروع. وهذا ما أكده بوميي (A. Beaumier) إن الأراضي المزروعة لا تمثل بالكاد حتى ثلث المساحة القابلة للاستغلال[171].

---

[169]. مداد محمد (1990): مرجع سابق، ص. 32

[170]. حليم عبد الجليل (1989): التدخل الاستعماري والحركة الاجتماعية، مجلة الوحدة العدد 57، ص.14.

[171]. المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين 1792–1822. محمد المنصور. ترجمة: محمد حبيدة. المركز الثقافي العربي. ص: 74.

ومع اتساع مساحة الأراضي التي هيمن عليها الاستعمار الرسمي، أقامت السلطات " نوى لقرى الاستعمار "، وخصصت مواقع وسط تلك المساحات الشاسعة أحياء سكنية كان الهدف منها خلق مراكز اقتصادية واجتماعية لتلك الضيعات[172]، وستتحول هذه القرى من مراكز فلاحية الى مراكز ضاحوية بفعل النمو الديمغرافي وتوسع المجال المبنـي. وستعمل تدريجيا على هيكلة المجال وخلق علاقات جديدة تربط الأرياف- المراكز القروية بدلا من تلك العلاقات التي كانت قروية-قروية قبل دخول الاستعمار، حيث لم تكن هضبة سايس تحتضن أي تجمع حضري، باستثناء مدينتي فاس ومكناس وقصبة بوفكران[173].

شكلت المجالات الفلاحية الكبرى بالمغرب ومنها سايس مجالات أساسية لتسريب قيم السوق، مما أدى إلى انتشار العلاقات الأجرية والمعاملة بالنقد، والتي نتج عنها تفكيك الروابط الاجتماعية التي كانت سائدة في البادية وخلق علاقات وقيم جديدة لم تكن مألوفة أهمها الحساب والمحاسبة، وهي القيم الخاضعة لاقتصاد العرض[174].

أدى ظهور الأسر النووية وتراجع أشكال التضامن والتآزر في العمل إلى تأسيس مسارات جديدة. فقد ساهم احتلال المعمرين لأراضي الفلاحين إلى ظهور طبقة بروليتارية بسايس مكناس، وبروز فلاحين بدون أرض ليصبحوا مأجورين بدون إطار قانوني، لاسيما وأن الاستغلاليات التقليدية بحكم صغر حجمها لم تتمكن من توفير العمل وتلبية الحاجات المتزايدة الجديدة لعدد الأسر المتزايدة، مما اضطر معه السكان إلى ممارسة أنشطة جديدة لتلبية الحاجات المتزايدة.

أصبح نظام الأجور مصدرا للدخل لدى الفلاح، الذي تغيـرت وضعيته وطرق حياته، من فلاح حر يعتمد على الزراعة والانتجاع، إلى أجيـر خاضع لساعات محددة من العمل. ورغم ذلك، فإن هذا التحول لم يسمح له بتحسين مستواه المعيشي، نظرا لعدم وجود إطار قانوني يحمي حقوق الأجراء. وزاد من تأزم الوضع بالمجال توافد عدد كبير من المهاجرين الجدد من مختلف مناطق المغرب وقبولهم العمل بالشروط المجحفة، الشيء الذي أضر بالأجراء المحليين الذين أجبروا للعمل بنفس الأجور، وفي نفس الظروف.

وللتخفيف من حدة الاحتقان الذي خلفته السياسة الاستعمارية تم إصدار في 18 يونيو 1936 ظهيرا يقضي باحترام الحد الأدنى للأجور، والذي لم يتم احترامه، حيث طبق بشكل نسبي بالمدن، فيما تم تجاهله بالأرياف، مما انعكس سلبا على الأوضاع الاجتماعية للسكان وتدني مستوى المعيشة.

---

[172]. الشقار الطيب (1997): "ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس، الرباط، ص.68

[173]. بوصـفيحة صـباح (2015): الدينامية العمرانية بالمراكز والمدن الصـغرى بسـايس: بين اسـتراتيجية التأهيل وإكراهات التفعيل، التأهيل الحضـري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدروة السادسة والعشرون، ص.340

[174]. شقرون محمد (1989) مادة البادية المغربية، معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء الجزء الثالث، ص. 975

وهكذا أصبح المجال يتسم بالازدواجية، هناك فلاحة معاشية تقليدية في إطار حيازات صغيرة (ذات أدوات بسيطة) على المنحدرات الوعرة والسفوح القوية، ومن جهة أخرى هناك فلاحة عصرية ممكننة في ملكيات كبيرة تنتج من أجل السوق (ذات تقنيات فلاحية عصرية) على أراضي منبسطة ذات تربة جيدة، حيث أدى هذا التباين المجالي والاجتماعي إلى خلق تمايزات داخل المراكز القروية، والدواوير سواء على مستوى التجهيزات أو على مستوى الثروة والاحتياط العقاري الشيء الذي عمق من الاختلالات المجالية والاجتماعية.

وقد كان للتدخل الرأسمالي في المجال عواقب متعددة منها:

- ✓ فقدان السكان المحليين لأراضيهم وانخفاض معدل الملكية وارتفاع نسبة غير المالكين (من خلال تثبيت وحصر السكان في مناطق أقل ملاءمة للاستغلال).
- ✓ التملك الفردي للأرض والماء؛
- ✓ تحول جزء مهم من النشيطين إلى مأجورين فوق الاستغلاليات الكبرى؛
- ✓ ارتفاع الضغط على باقي المجال؛
- ✓ انحلال بنية التنظيم العرفي والجماعي.

أدى توسع الاستغلاليات الرأسمالية وتفقير الساكنة المحلية وتهميشها إلى دفعهم للهجرة في أي وقت، وذلك أمام انعدام الاستقرار وظروف العمل وفقدان القاعدة العقارية الكافية لاستمرار العيش في مجالهم، وبالموازاة مع تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لساكنة سايس مكناس، لم تتوقف ظاهرة الهجرة القروية، حيث عرفت المراكز الحضرية بسايس مكناس نموا ديمغرافيا كبيرا (سبع عيون، عين تاوجطات، بوفكرا،...)، فبدأت تظهر نوى لمجموعة من المراكز الهجروية، التي نمت بسبب الجذب التي أصبحت تمارسه من خلال طبيعة الأنشطة والخدمات التي أصبحت تتوفر عليها.

أمام هذا الوضع فإن الهجرة أضحت هي الملاذ الوحيد للساكنة للتخلص من وضعيتها الهشة، بحثا عن ظروف حياة أفضل. وقد شكلت مكناس قطبا لهذه الهجرة بحكم موقعها الجغرافي، إذ احتلت المرتبة الثالثة من حيث الهجرة بعد الدار البيضاء والرباط خلال الفترة ما بين 1936-1952 بلغت نسبة الأسر الريفية التي استقرت بالمدينة حوالي 43%، كما أن حوالي 20% منهم ينحدرون من مجال سايس.

شكل رقم 11: خطاطة لأهم النتائج المترتبة عن تمفصل الاقتصاد الفلاحي الرأسمالي العصري مع الاقتصاد الفلاحي المعاشي

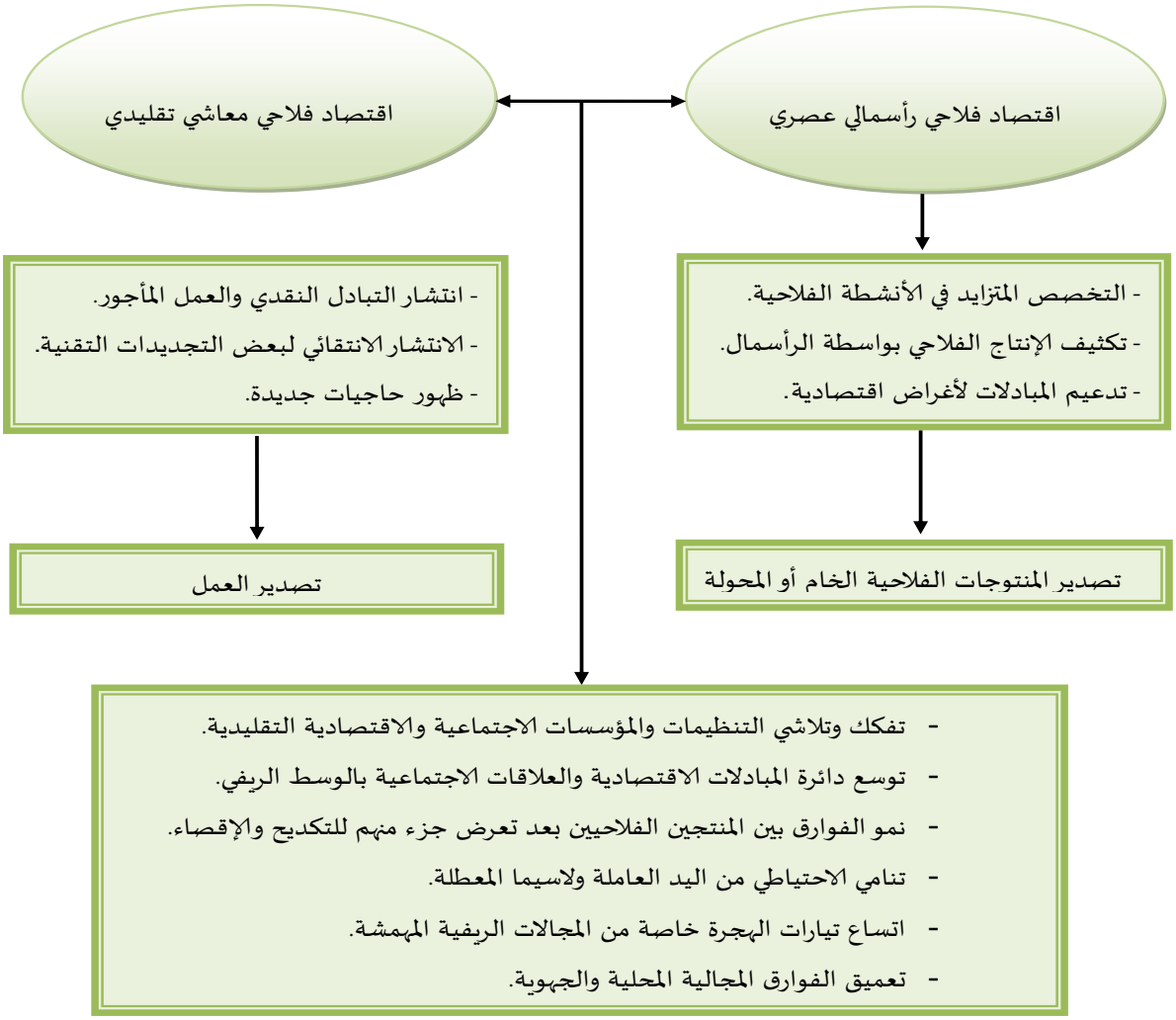

المصدر: الأكحل المختار، مرجع سابق، ص. 98

من خلال الخطاطة يتضح لنا وضعية التباين والتناقض الذي أضحت عليها المجالات التي تسرب إليها الاقتصاد الفلاحي الرأسمالي، ومنها مجال الدراسة، وذلك من خلال التحولات التي أحدثها المستعمر بتحطيم الهياكل والبنيات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية، والتي أخلت بالتكامل الاقتصادي والبشري والمجالي الذي ميز مختلف القبائل التي تعاقبت على مجال الدراسة، من خلال إقحام نماذج خاضعة لأسس إنتاجية رأسمالية دخيلة.

٧. مرحلة الاستقلال والتنظيم الجديد للمجال

إذا كانت المرحلة الاستعمارية تميزت بمحاولات تفكيك البنيات الاقتصادية والاجتماعية، فإن الدولة وجدت نفسها غداة الاستقلال أمام وضعية جد معقدة. وفي إطار استدراك ما خلفه الإرث الاستعماري، شرعت الدولة في القيام بمجموعة من التدخلات كمحاولة لإعادة التوازن وخلق ديناميات جديدة بهذا المجال.

1. سياسة الإصلاح الزراعي وانعكاساتها على مجال الدراسة

شكل الأمن الغذائي خيارا استراتيجيا وتحديا للسلطات العمومية، حيث أدت السياسات الفلاحية المتلاحقة في المغرب إلى مقاربة جديدة للمجال القروي، تمثلت في استعمال مغاير لموارده الترابية وفي خلق شروط اقتصادية جديدة للنشاط الفلاحي، وإعادة هيكلة جذرية لترابه ولجهازه الإنتاجي، وفي تغيير لوظائفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد تم تنفيذ هذه السياسة الفلاحية وفق "نموذج تنموي جديد"، شكلت خلال مرحلة ما بعد الاستقلال الركيزة الصلبة والإطار المرجعي للاختيارات الكبرى في ميدان التنمية الفلاحية والقروية. هذا النموذج التنموي الاقتصادي والاجتماعي القطاعي، هو ما يصطلح عليه بـ" الإصلاح الزراعي".

وقد اتخذت الدولة لتنفيذ هذا المخطط مجموعة من الإجراءات، كان أولها خلق قطاع تعاونيات الإصلاح الزراعي، فأنشأت مؤسسات حكومية لتسيير الأراضي المسترجعة من المعمرين، SOGETA بالنسبة للأراضي البور، و(SODEA) بالنسبة للأراضي السقوية، و (SOMAGRI) بالنسبة للمزارع التي يتم بها التشجير[175]، مرورا بتغيير التوجهات الاقتصادية الكبرى للتصميم الخماسي الأول 1960-1964، الذي ركز على الفلاحة كخيار استراتيجي. ثم إحداث المكتب الوطني للري (1960)، والمكتب الوطني للتحديث القروي (1962)، ومكاتب الاستثمار الفلاحي (1965)، والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1966)، والمديريات الإقليمية للفلاحة، ثم قانون الاستثمارات الفلاحية (1969).

وعملت الدولة خلال هذه المرحلة على السعي إلى تعميم تحفيظ الأراضي الفلاحية بعد ضمها من خلال اعتماد مسطرة ضم الأراضي الفلاحية، وذلك بإصدار ظهير رقم 1-62-105 بتاريخ 30 يونيو 1962، الذي تم تغييره وتتميمه بمقتضى ظهير 25 يوليوز 1969. وكان الهدف من هذه العملية حسب الفصل الأول من الظهير المشار إليه هو الحد من الأشكال الفوضوية وغير المنسجمة التي كانت تتسم بها الحيازات الفلاحية إن " ...الغاية الأساسية من ضم الأراضي الفلاحية بعضها إلى بعض هو تحسين أساليب الاستغلال بجمع وإعادة ترتيب القطع المبعثرة أو المجزأة أو التي لها شكل منتظم لتتكون منها أملاك موحدة الأطراف أو أملاك محتوية على قطع أرضية كبيرة منسجمة الشكل ومضموم بعضها إلى بعض، تساعد على الوصول إليها وريها وصرف المياه منها، وبوجه عام تكون صالحة للاستفادة من التحسينات العقارية الممكن إدخالها عليها"[176]. كما سعى هذا الظهير إلى تحديد الملكيات برسوم عقارية محفظة، وذلك في إطار حق الملكية

---

[175]. Les coopératives de la réforme agraire de Meknès : bilan de 30 années d'existence. Touzani Mohammed. Direction provinciale d'agriculture de Meknès.

[176]. الفصل الأول من الظهير الشريف رقم 1-62-105 بشأن ضم الأراضي الفلاحية

الثابت. وأقر نفس الظهير في فصله الرابع أن " تحفظ وجوبا العقارات الموجودة في دائرة الضم ويمكن أن يباشر تحفيظها بصيغة تلقائية.

شكلت هذه الأجهزة مع المخططات الاقتصادية والاجتماعية الأداة التنظيمية الموكولة لها تنفيذ وترجمة تدابير وإجراءات سياسة الإصلاح الزراعي على التراب الوطني. وكانت تهدف إلى تحديث العالم القروي، الذي ظل مرتبطا بإيقاعات وإكراهات العوامل الطبيعية ومثقلا بعجز البنيات الزراعية التقليدية ومتسما بالركود والرتابة. الشيء الذي ترتب عنه وجود قطاعين فلاحيين متناقضين من حيث الوسائل والإمكانيات، وإلى هيمنة القطاع العصري على التقليدي.

وأمام هذا الوضع اختارت الدولة تدبير القطاع العصري الموروث عن الاستعمار الفلاحي، عن طريق الحفاظ عليه وتنميته وإرساء أسسه الاقتصادية. لكن هذا الرهان تعثر كثيرا في سبيل بلوغ هدفه. ويعود السبب في ذلك إلى غياب إصلاح زراعي جدي، وإعطاء الأسبقية للقطاعات المسقية، والتي لا تشغل سوى 10 % من المساحات المغربية القابلة للزراعة، على حساب القطاعات التي تمارس زراعة بعلية، والتي تشغل 90% من المساحات القابلة للزراعة[177].

ويمكن اختزال أهداف هذا الإصلاح بسايس مكناس في استعادة الأراضي المستعمرة فلاحيا، واقتراح صيغ استغلالها. فكانت بداية عملية الاسترجاع سنة 1959، وشملت 5156 هكتار على هضبة مكناس من أصل 23000 هكتار التي استرجعت وقتها على صعيد المغرب. لتنشط هذه العملية أربع سنوات بعد ذلك. ونص ظهير 27-9-1963 على نقل أراضي الاستعمار الرسمي إلى الدولة، أما استرجاع أراضي الاستعمار الخاص فتمت عشر سنوات بعد ذلك كما نص عليه ظهير 2-3-1973، وكان المخطط الخماسي (64-60) قد حدد صيغ التعامل مع هذه الأراضي واقترح توزيعها على الفلاحين الذين لا أرض لهم، واعتماد نظام التعاونيات في استغلالها. كما دعا المخطط الثلاثي (67-65) إلى استرجاع كل أراضي الاستعمار الفلاحي وتنفيذ الإصلاح الزراعي. وكانت حصيلة هذه العملية استرجاع 102559 هكتار من أصل 138208 هكتار، أما 35649 هكتار المتبقية فتم تفويتها بطرق ملتوية لخواص مغاربة، لينتهي الوضع بهذه الأراضي الى شركتين تابعتين للدولة(SODEA,SOGETA) ، تشرفان على ثلثي المساحة، بينما وزع الثلث الباقي (3183672 هكتار) على 2387 مستفيد نظموا في 59 تعاونية، وحصلوا على حصص تبلغ 1333 هكتار كمعدل توجد منها 18 تعاونية بالضاحية تغطي مساحة 635914 هكتار[178]، تستحوذ منها الجماعات الترابية المدروسة على 8725 هكتار موزعة على 20 تعاونية.

---

[177]. محمد مداد (1990): مرجع سابق، ص.58

[178]. الطيب الشقار (1997):"مرجع سابق، ص. 97.96

سعت الدولة من خلال توزيع أراضي التعاونيات إلى تحفيز الفلاحين على القيام بمشاريع تنموية تهدف إلى تنويع الإنتاج والرفع من المردودية. إلا أن هذا الإجراء اصطدم بمجموعة من العراقيل البشرية والقانونية، مما جعله لم تحقق أهداف التنمية الفلاحية التي كانت يتوخاها.

جدول رقم 8: توزيع تعاونيات الإصلاح الزراعي حسب الجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	اسم التعاونية	المساحة ب/ه	تاريخ التأسيس
واد الجديدة	نجاح	705	-
	منزه	584	1970
	سيدي شلاح	190	-
ايت ولال	مساري	1309	-
	الساقية الحمرا	511	-
	واد الذهب	297	-
	لكبيرة	737	-
دار أم سلطان	الوداد	306	1975
	زواوكة	246	
مجاط	النعيجي	306	1970
	نية	476	1970
	أمل	462	1970
	آيت شاوي	174	1970
س س مول الكيفان	النصر	362	1970
	الشرفة	403	1970
	السعادة	505	1970
	ويسلان	267	1970
	الازدهار	385	-
	اتفاق	164	1970
	فتح	336	1969

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بمكناس 2016

تحولت هذه التعاونيات الى ملكية لمستغليها، بعد رفع اليد عنها، وساعد على هذه العملية انفتاح المجال على عمليات التعمير من خلال تهافت العديد من الشركات العقارية على اقتناء مساحات مهمة من الاحتياط العقاري لأراضي التعاونيات، وعملت على تجهيز عدة بقع أرضية أقامت عليها مجموعات سكنية لفئات اجتماعية متعددة، كما هو الشأن لتعاونية النعيجي بالجماعة الترابية مجاط التي قام جل المتعاونين بها والبالغ عددهم 35 متعاونا من بيع قطعهم الفلاحية لشركة Anassi العقارية، وتأتي هذه المشاريع السكنية لتلبية الحاجات المتزايدة للسكان، وفي ظل السياسة العقارية التي تنهجها الدولة ومن بين أهدافها تخلي الدولة عن تمويل السكن وإعطاء القطاع الخاص المبادرة من أجل النهوض بهذا القطاع[179].

2. التقسيمات الإدارية وسيرورة إدماج المجالات الضاحوية

لا يمكن التطرق للبحث بمجال الدراسة في الفترة الراهنة دون الخوض في التقسيمات الإدارية التي عقبت فترة ما بعد الاستقلال، فقد تم تقسيم المغرب إلى مناطق وعمالات وأقاليم ودوائر وجماعات حضرية أو قروية. وهي تعبر عن أحد أوجه تدخل الدولة في تنظيم المجال القروي، ولاستكمال إرساء المقومات الإدارية لهيمنتها[180].

شكل المجال القاعدة الأساسية للتحكم والتدبير، فإذا كان المخزن في فترة ما قبل الاستعمار، يتحكم في المجال انطلاقا من ضبط حركية القبائل وتنقيلها من مجالات لأخرى، فإن مغرب ما بعد الاستقلال، سيتحكم في السكان من خلال ضبط المجال عبر" تربيع إداري دقيق وغير قار ومتجدد، حيث أصبحت الجماعة ومنتخبوها آلة لتدبير المجال والسكان في آن واحد. وتجلى ذلك من خلال سعي الدولة الحديثة إلى استبدال الأساس القبلي والعرقي بالأساس الترابي والإداري، وكانت غايتها القضاء إداريا وعاطفيا على الإطار القبلي كنموذج تقليدي للتنظيم الاجتماعي وتعويضه بتنظيم جديد يستجيب لمقتضيات الحداثة[181]، وذلك في إطار الدولة الوطنية والسعي لتحقيق الإدماج الوطني.

قامت الدولة بأول تقسيم جماعي للبلاد سنة 1959 الذي أحدث وحصر الجماعات الحضرية والقروية آنذاك في 801 جماعة، منها 28 بلدية، و38 مركزا مستقلا و735 جماعة قروية. وقد كان الهدف الرئيسي من هذا التقسيم الأول هو جعل الجماعة خلية اقتصادية واجتماعية يقوم على قاعدتها البناء الإداري والتنمية

---

[179]. Abdelghani Abouhani (1999) : pouvoirs, villes et notabilités locales, qaund les notables font les villes, publié avec le concours de URBAMA.p.39

[180]. بورقية رحمة (1991): مرجع سابق، ص. 119

[181]. بورقية رحمة الدولة والسلطة والمجتمع: دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، ص. 120

المحلية معا. كما تم وضع حدود الجماعات الجديدة دون الأخذ بعين الاعتبار الإطار العرقي والقبلي القديم[182]، وذلك بالابتعاد بشكل أو بآخر عن روح التنظيم القبلي بالتركيز على ورقة العصرنة الإدارية[183]

وتعتبر سنة 1976 بداية لمرحلة حاسمة في مسار اللامركزية في المغرب إذ تم إصدار الميثاق الجماعي الذي كان من بين أهم أهدافه تقريب الإدارة من المواطنين، في إطار لا مركزية تعطي المزيد من الصلاحيات للجماعات وتقوي من استقلال قرارها الإداري والاقتصادي والاجتماعي[184]. فالجماعات في هذا الإطار الجديد وجدت، نفسها تحت وصاية صارمة لممثل السلطة المركزية (العامل أو الوالي)، والذي يتعامل مع المجموعة البشرية كإطار لقيادته، ولا يرى فيها سوى مجموعة أفراد[185].

تم اعتماد التقسيم الإداري لسنة 1992 الذي جاء لضبط الحاجيات الضرورية للمواطنين من الخدمات الاجتماعية، وتسهيل ظروف العيش في الأرياف في نفس الوقت عمل على التخفيف من مركزية النظام البلدي على المستوى الحضري، وذلك بخلق جماعات جديدة للحد من سيطرة مركز المدينة على المحيط، وعدم قدرته على مجابهة الاختلالات الحضرية خاصة في المدن الكبرى[186]. وقد ارتفع عدد الجماعات من 801 جماعة سنة 1959 إلى 1544 سنة 1992 بنسبة زيادة وصلت إلى 48%، ليستقر عدد الجماعات الترابية حاليا في 1503 بمجموع التراب الوطني.

---

[182]. حسني المصطفى (2009): إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة–المجلد الأول– أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص. 98–99

[183]. بوجروف السعيد (2007): الجبال المغربية: أي تهيئة ؟، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافية التهيئة، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش، ص. 290–291

[184]. بوجروف السعيد (2007): نفس المرجع، ص. 291

[185]. Nacciri.M (1977) : Pouvoir de commandement, espace rural et modernisation au Maroc, in Etat, Pouvoir et Espace dans le Tiers Monde, Bataillon C. (dir), Paris, SEDES (Tiers Monde), PUF, 65-83

[186]. دليل مصطفى (1997): المجالس الجماعية في المغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 13، ص.134

جدول رقم 9: تطور عدد الجماعات الحضرية والقروية ما بين 1959 و2015

السنوات	الجماعات الحضرية	الجماعات القروية	مجموع الجماعات
1959	66	735	801
1984	99	760	859
1992	247	1297	1544
1997	249	1298	1547
2003	199	1298	1497
2011	221	1282	1503
2015*	-	-	1503

المصدر: البوابة الوطنية للجماعات الترابية 2017

* دستور 2011 أدمج الجماعات الحضرية والجماعات القروية تحت اسم الجماعات الترابية

كانت تحيط بالجماعة الحضرية لمدينة مكناس ثلاث جماعات قروية هي: بوفكران من جهتي الشرق والجنوب، وعين العرمة من ناحية الغرب، والدخسية شمالا. وكانت مراكز هذه الجماعات على التوالي هي بوفكران وتولال ودوار السوسي.

هذه الوضعية كانت تجعل السكان يقطعون مسافات كبيرة للوصول إلى مراكز هذه الجماعات لقضاء أغراضهم واحتياجاتهم، لاسيما أن أغلب الدواوير لم تكن مرتبطة بمسالك أو طرق تمكنهم من التنقل. وقد صرح لنا أحد السكان المسنين بالمجال أن العديد منهم كان يمر عبر مكناس للوصول إلى هذه المراكز.

وبناء على هذا التقسيم (التقسيم الجماعي لسنة 1992) تم إحداث ست جماعات عوض ثلاث، وثلاث بلديات. وأدى ذلك إلى تقليص المسافة نسبيا بين الإدارة والمواطنين، لكن هذا التقسيم لم يراع خصوصيات هذا المجال وزاد من تجزيئه، كما أنه خلق جماعات لا تتوفر على موارد مالية وتفتقر لأبسط التجهيزات الأساسية، مما جعلها غير مهيأة لاستقبال مشاريع اقتصادية مهيكلة.

خاتمة الفصل الثاني

يوفر الوسط الطبيعي لمجال الدراسة إمكانيات مهمة، نظرا لطابع الانبساط الذي يميز طبغرافيته، وسيادة تربة خصبة صالحة للزراعة، بالإضافة إلى قربه من مدينتين كبيرتين (فاس ومكناس)، مما جعله يشهد حركة هجرية كبيرة واستيطانا بشريا مهما، والتي تمثلت في توافد مجموعات قبلية من أصول مختلفة، ومن مجالات متعددة، مما ساهم في التحول التدريجي من مجال مطلق (أي أقل وضوحا على صعيد الهيكلة وتحديد الأماكن والمواقع) إلى مجال سوسيو-اقتصادي محدد ومتمايز ومنفتح. ولذلك تحول هذا المجال- منذ استقرار القبائل به ودخول أفرادها في علاقات اجتماعية للإنتاج والتبادل- إلى حقل للصراع حول الموارد والسلط والرموز، ليصبح إطارا ماديا لتمفصل العلاقات الاجتماعية ولإعادة إنتاج قيم المجتمع المحلي ضمن ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية محددة. ومن ثمة فهو مجال محدد المعالم والأبعاد وقابل للتشخيص، وبالتالي فهو مجال معيش[187].

شكلت المرحلة الاستعمارية مرحلة حاسمة في تاريخ هذا المجال، وتميزت بتدخل المستعمر، حيث شهد تحولات عميقة أفضت إلى تقليص دور القبيلة وخلق تنظيم إداري جديد. كما أن سياسة الاستيطان الفلاحي أدت إلى خلخلة البناء الاجتماعي والاقتصادي السابق، وإلى بروز نوى لتجمعات سكانية أنشأ بها المعمر بعض التجهيزات والبنيات التحتية، التي ستساهم فيما بعد في هيكلة المجال وخلق علاقات جديدة تربط بين الأرياف والمدينة القطب.

أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة التحولات الحديثة، فقد تميزت بمجموعة من التدخلات القطاعية التي شهدها المجال، والتي عرفت تطور ظاهرة التعمير، وأصبح محيط مكناس أكثر استقطابا لمختلف التيارات الاقتصادية والبشرية.

---

[187]. المختار الأكحل (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.37

خاتمة الباب الأول

من خلال هذا الباب نستنتج أن مجال الدراسة عرف ديناميات مختلفة، ساهم فيه بالأساس موقعه بالقرب من مدينة مكناس، وموضعه المتميز بالإمكانات الطبيعية المتعددة، فبعدما كان مجالا فلاحيا يزود الأسواق الحضرية لمدينة مكناس وغيرها بمختلف المنتوجات الزراعية والحيوانية، أضحى وبفعل التدخل الاستعماري الذي خرب البنيات التقليدية لهذا المجال وأحدث به تغييرا على مستوى نسيجه الاجتماعي وبنيته الاقتصادية وتنظيمه المجالي، إلى مجال تتحكم فيه علاقات إنتاجية رأسمالية جديدة نتج عنها تباينات مجالية واختلالات اجتماعية واضحة.

فقد أدى التدخل الاستعماري إلى الإخلال بالتوازن الذي كان قائما، من خلال نهجه سياسة تفقير الساكنة المحلية، وإقحامها في نمط ثقافي جديد، سخر له كل الوسائل، وأفرغ القبيلة ككيان إداري وسياسي واجتماعي من مضمونها، وذلك ليسهل عليه عملية الضبط، والاستحواذ على الأراضي الزراعية الخصبة، واستعمال الوسائل الحديثة، وتهميش الأهالي، مما نتج عنه ظهور مشهدين متناقضين: فلاحة معاشية تقليدية في إطار حيازات صغيرة على المنحدرات والسفوح، وفلاحة عصرية ممكننة في ملكيات كبيرة تنتج من أجل السوق، على أراض منبسطة وذات تربة جيدة.

هذه الديناميات زادت من وتيرتها السياسات المتبعة ما بعد الحماية، والتي همت تملك الأراضي والتقطيع الإداري، والتي انتقل معها المجال إلى وضع مركب يتدال فيه القروي بالحضري، جعلته يخضع لرهانات جديدة، تتعارض حوله المصالح والتصورات. خاصة وأنه استقطب مختلف التيارات البشرية والاقتصادية، مما عزز من الروابط بين المدينة ومجالها الضاحوي وجعله مجالا تابعا لها عبر التأثير والاستقطاب الذي تمارسه، لاسيما على مستوى النمو الديمغرافي والسلوك والممارسة المجالية والأنشطة الاقتصادية، هذه الوضعية جعلت المجال يواجه إشكالية تحقيق التنمية ومواكبة التحولات السوسيومجالية، مما أدى بالدولة إلى القيام بالعديد من التجهيزات الاجتماعية والإدارية، فإلى أي حد ساهمت هذه التجهيزات في تلبية احتياجات الساكنة؟

الباب الثاني: التحولات السوسيوديمغرافية والأسس الاقتصادية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس

مقدمة الباب الثاني

يعرف مجال الدراسة بحكم موقعه بالضاحية دينامية ديمغرافية متواترة، انعكست على التنظيم الاجتماعي وأدت إلى حدوث تغيرات في البنى الاجتماعية، وبروز مظاهر جديدة على مستوى الثقافة والممارسة المجالية والأنشطة الاقتصادية.

تكتسي الدراسة الديمغرافية أهمية كبيرة، إذ من خلالها تبنى التنمية الاجتماعية والاقتصادية. التي تتطلب تجاوز التفاوتات الاجتماعية وتيسير الولوجية إلى الخدمات الأساسية (الماء الشروب، الصحة، التعليم،...) إذ نجد أن المجال القروي ظل يعاني تأخرا على مستوى توزيع هذه المرافق بطريقة تفتقد للإنسجام والإنصاف في الولوج والاستفادة.

ومن هنا تتجلى أهمية الفحص الدقيق لهذه البنيات (الاجتماعية والاقتصادية)، من أجل توزيع عادل للخدمات، وبلورة تنمية محلية تستجيب لحاجيات الساكنة المحلية، باعتبارها الوسيلة والغاية من كل مشروع تنموي، الذي يقوم على تنمية قدرات الفرد وتيسير ولوجه للخدمات الأساسية، والتي ترتبط بضرورة تجاوز النظرة السلبية للنمو الديمغرافي والاحتفاظ بالطاقات البشرية على المستوى المحلي، باعتبارها المحرك الرئيسي لكل عملية تنموية.

وعليه، فإن الهدف من هذا الباب هو ربط الدينامية الديمغرافية للمجال بقاعدته الاقتصادية، أي بمقومات الاقتصاد المحلي، وما يعرفه من تحولات، وكذلك تحديد مختف مظاهر التكييف واستراتيجيات الساكنة لمسايرة هذه التحولات، ومدى الاستقطاب الذي تمارسه المدينة على المجال.

الفصل الأول: التحولات السوسيوديمغرافية والتأثيرات الحضرية

مقدمة الفصل الأول

تعتبر التحولات السوسيوديمغرافية من بين أبرز المظاهر التي مسها التحول بمجال الدراسة، والتي تمثلت في توافد تيارات سكانية على المجال من أصول مختلفة، ساهم فيها عامل القرب من المدينة، والتي خلقت دينامية سكانية متميزة.

ونظرا لتأثير الدينامية الديمغرافية على حركة التمدين، فإن ذلك أدى إلى نتائج على مستوى استعمالات الأرض، هذه الأخيرة التي تغيرت وظيفتها وقيمتها، التي لم تعد تحدد بطبيعة العناصر العضوية للتربة أو بقيمتها الزراعية أو المعدنية، ولكن وفق محددات خاصة مصدرها المدينة المجاورة.

أدى التوافد السكاني على المجال بروز مجموعة من المشاكل، خاصة تلك المرتبطة بالخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية، إذ لم تواكب هذه الديناميات بتوزيع عادل لهذه التجهيزات، مما خلق إحساس لدى الساكنة بالإقصاء وانعدام الثقة، وجعل الساكنة تفتقد للشروط والوسائل التي تمكنها من المساهمة في التنمية.

انطلاقا من ذلك يكتسي تطوير الخدمات العمومية والبنيات التحتية أهمية كبيرة، نظرا لدورها في تحقيق الإندماج الاجتماعي وتقليص الفوارق، وتحقيقا لهذه الغاية عملنا على تشخيص مستويات تأهيل المجال باعتماد تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، وعلى ما أتاحته لنا الإحصاءات العامة للسكان والسكنى (1994، 2004، 2014)، بالإضافة إلى نتائج البحث الميداني.

I.الدينامية الديمغرافية كاشفة لتحول المجال

تحتل المسألة الديمغرافية موقعا مركزيا في دراسة موضوع التحولات السوسيومجالية، اعتبارا لدور حركية السكان داخل المجال (سواء الحركية الطبيعية أو تلك الناجمة عن الهجرة)، في توضيح مدى الاختلافات الكمية والنوعية التي يختص بها مجال الدراسة.

إذا كان الوزن الديمغرافي لأي منطقة يترجم قوتها ومؤهلاتها، فإن دينامية السكان تظهر من خلال التحولات التي يشهدها المجال[188]. فالتحولات المجالية البنيوية التي عرفها مجال الدراسة خصوصا في المرحلة الاستعمارية، ستواكبها تحولات عميقة بعد الاستعمار، وسيعرف حركية سكانية متميزة وكثافات متباينة من جماعة إلى أخرى تبعا لوتيرة وحجم تحولات بنيات الاقتصاد الفلاحي والزحف العمراني.

1. نمو ديمغرافي متباين

من خلال المعطيات الإحصائية يتبين تباين الثقل الديمغرافي، حيث إن سكان الجماعات المدروسة عرفت تزايدا مهما خاصة بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان وجماعة الدخسية. وهذا يرجع بالأساس إلى دينامية هاتين الجماعتين من خلال تزايد أشغال البناء وبروز أحياء سكنية صفيحية، مسجلة أعلى نسب على كثافة سكانية:

جدول رقم 10: تطور عدد السكان (نسمة) ومعدل النمو الديمغرافي (%) بضاحية مدينة مكناس

الجماعة	عدد السكان		معدل النمو بـ %	عدد السكان	معدل النمو بـ %
	1994	2004	2004/1994	2014	2014/2004
واد الجديدة	12703	13634	0,73	14935	0,87
دخيسة	11355	13541	1,93	19883	3,19
دار أم سلطان	5353	6104	1,4	5608	-0,88
آيت ولال	5532	5455	-0,14	5330	-0,23
مجاط	10847	8514	-2,15	9074	0,62
س. سليمان مول الكيفان	8934	15136	6,94	19120	2,08
المجموع	49192	62384	2,68	73950	1,56

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى1994، 2004، 2014

[188] .Makhlouf ,E.(1978) : Et si la ville n'était qu'un reflet évolutif de l'économie régionale ?, In urbanisation au Maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, université de Poitiers Fascicule n3.p.113

تعرف الجماعات الترابية بضاحية مكناس دينامية سكانية مهمة، تتأرجح بين التطور كحالة الجماعة الترابية الدخيسة التي انتقل بها عدد السكان من 11355 نسمة حسب إحصاء 1994 إلى 19883 سنة 2014، وسيدي سليمان مول الكيفان من 8934 نسمة سنة 1994 إلى 19120 نسمة سنة 2014، في حين شهدت الجماعات الترابية مجاط وآيت ولال انخفاضا طفيفا في عدد السكان.

الجدول رقم11: توزيع الكثافة السكانية بضاحية مدينة مكناس الكبرى

الجماعة	المساحة بالكلم^2	الكثافة السكانية بـ (النسمة /كلم^2)		
		1994	2004	2014
واد الجديدة	76	167.14	179.39	196.51
دخيسة	80	141.93	169.26	248.53
دار أم سلطان	60	89.21	101.73	93.46
آيت ولال	100	55.32	54.55	53.3
مجاط	90.14	120.33	94.45	100.66
س. سليمان مول الكيفان	64	139.59	236.5	298.75
المجموع	380	713.52	835.88	991.21

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى: 1994، 2004، 2014

ولفهم حقيقة دينامية عدد السكان بالجماعات المدروسة لابد من الوقوف عند أثر تدخل الدولة، من خلال ترقية بعض المراكز وتأهيلها، التي هدفت من خلالها إلى الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى[189]، بالإضافة إلى توسع المدار الحضري لمدينة مكناس على حساب تراب الجماعات وكذا انخفاض أثمنة العقار مقارنة بالحواضر المجاورة. هذا دون إغفال ارتباط حركة السكان بتطور أنظمة الاستغلال وتنوع الأنشطة الاقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحركية تأثرت من جهة أخرى بأشكال التدخل الخارجي باعتباره عاملا مهما في التحولات بالمنطقة، ونعني هنا بالخصوص دور المعمر[190].

2. الأصول الجغرافية لساكنة الجماعات الترابية

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية ارتبطت بالجنس البشري منذ القدم. وهي حركة تأتي كرد فعل تلقائي من قبل السكان إزاء فقدان التوازن الطبيعي والاقتصادي والديمغرافي بين مجالات جغرافية مختلفة، وذلك

[189] . Jean- François Troin.(1979) : La petite ville au Maroc , la fin d'un mythe ? In urbanisation et nouvelle organisation des campagnes au Maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, Université de Poitiers. Fascicule n5.p.251

[190]. نشوي المصطفى (2002): مرجع سابق. ص.7

في محاولة لخلق توازنات جديدة[191]. وإذا كان الاتجاه العام الذي ميز العلاقات بين الأرياف والمدن هو تزايد حركة الهجرة نحو المدن، فإن مجال دراستنا يعرف اتجاهات أخرى تتمثل في توافد هجري من مناطق جغرافية متعددة للاستقرار به.

عرفت الجماعات المدروسة استقطابا سكانيا مبكرا، ارتبط بمؤهلات المجال الفلاحية ولاسيما اليد العاملة الفلاحية التـي استقطبها من مختلف مناطق التراب الوطني، وخاصة من منطقة الريف وتافيلالت والأطلس المتوسط. وهذا ما اكتشفناه من خلال البحث الميداني ومن خلال التسميات التي تتخذها مجموعة من التجمعات السكنية، حيث نجد أن 53% من أرباب الأسر[192] وفدوا على المجال، مقارنة بمجموع أرباب الأسر. وهذا ما يفسر أهمية الهجرات في تشكيل المضمون الاجتماعي لساكنة الجماعات الترابية المدروسة.

إن تنوع الأصول الجغرافية لساكنة الجماعات الترابية المدروسة، لا تختلف كثيرا من حيث خصائصها الاجتماعية، عن الأرياف المغربية عامة. فالهجرة في حد ذاتها تعطي انطباعا بأن السكان يشكلون مجتمعا متحركا، غامر أبناؤه بمستقبلهم بحثا عن حظوظ في تحقيق جزء من طموحاتهم وآمالهم في الحياة الحضرية[193]، وهذا يتجلى من خلال نفور الأبناء من ممارسة الأنشطة الفلاحية، حيث أكد 67.3% من الفلاحين المستجوبين عن عدم مساعدة أبنائهم لهم في الأشغال الفلاحية[194]، بسبب رغبتهم في البحث عن منافذ أخرى تحسن مستواهم الاجتماعي. وهذا ما يعكسه تصور أرباب الأسر لمستقبل أبنائهم.

---

[191]. الأكحل المختار (2004): مرجع سابق، ص. 203

[192]. اعتمدنا رب الأسرة كمرجع ومؤشر على مستوى تحديد وسط الازدياد، على اعتبار أن رب الأسرة هو صاحب القرار في انطلاق الهجرة والموجه لها.

[193]. مداد محمد (1990): مرجع سابق، ص. 195

[194]. نتائج العمل الميداني 2017

مبيان رقم 3: تصور أرباب الأسر لمستقبل أبنائهم

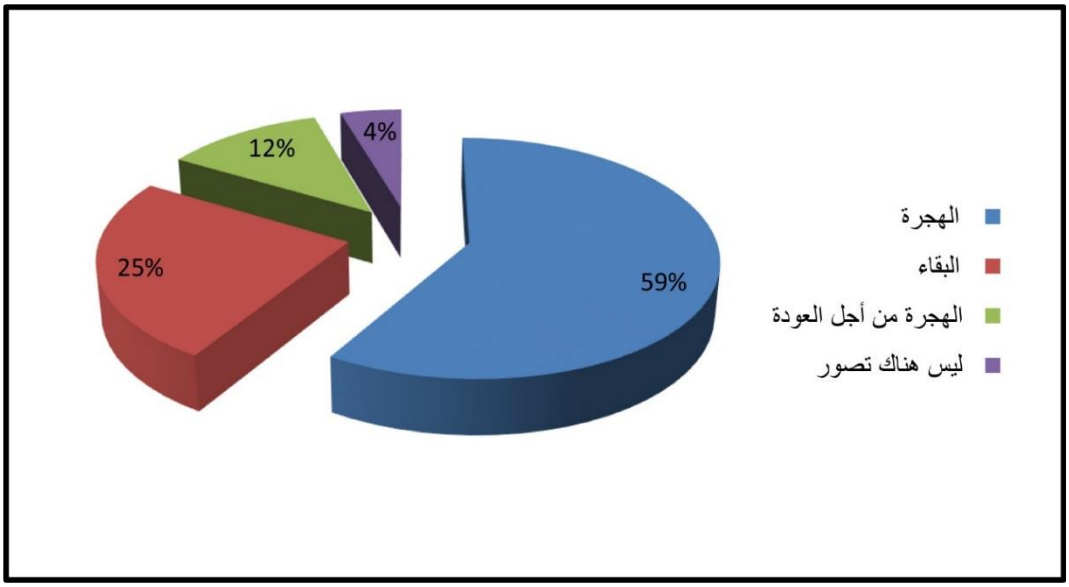

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

لم يعد الفلاح يأمل في مراكمة الأراضي لتمليكها لأبنائه بعده، بل أصبح يأمل في أن يلج أبناؤه الوظائف الإدارية أو الجيش ليحصلوا على دخل قار، وبالتالي على أمان جديد...وهذه الطريقة ما هي إلا محاولة للانتقال من وضعية آمنة إلى وضعية أخرى أحسن منها، هذا الأمر يؤشر على استمرار ممارسات تنعدم فيها المغامرة، وكذا عقلية المبادرة أو المقاولة. وهو ما جعلهم أكثر عرضة لعدم الأمن الذي خلخل النظام الاجتماعي القروي، وجعله أكثر وعيا بالتحولات الاجتماعية وضرورة الانتقال من مجتمع تقليدي إلى آخر عصري[195].

3. بنية ديمغرافية فتية

يكتسي تحليل البنية العمرية لساكنة المجال المدروس أهمية بالغة كون هذه المعرفة ستبرز لنا التركيبة الديمغرافية للسكان، والتي تعتبر ركيزة أساسية لكل استراتيجية هادفة إلى تلبية احتياجات هذه الفئات العمرية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، نظرا لأهميتها في اتخاذ القرارات الصائبة، سواء تعلق الأمر بالصحة أو التعليم أو البنيات الأساسية، اعتمادا على تصور استشرافي يسمح بتحديد الحاجيات انطلاقا من توقعات تلامس الواقع.

[195]. مهدان امحمد (2017): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية، ص. 138-139

جدول رقم 12 :البنية العمرية لسكان الجماعات المدروسة حسب إحصاء 2014

الجماعة	عدد السكان	البنية العمرية							
		أقل من 6 سنوات		ما بين 6 و14		ما بين 15 و59		60 فأكثر	
		ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%	ذكور%	إناث%
واد الجديدة	5330	11,6	11,8	13,4	14,2	64,3	62,3	10,7	11,7
الدخيسة	19883	14,1	13,9	17,6	17,1	60,7	61,1	7,5	7,9
دار أم سلطان	5608	15,4	15,8	15,4	15,8	62,3	61,5	9,2	11,2
س سليمان مول الكيفان	19120	12,5	12	16,2	15,7	63,6	63,7	7,7	8,7
ايت ولال	5330	11,6	11,8	13,4	14,2	64,3	62,3	10,7	11,7
مجاط	9074	12,2	12,9	15,7	14	63,7	62,9	8,4	10,2

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يسمح توزيع سكان مجال الدراسة حسب العمر إلى ثلاث فئات عمرية وهي كالتالي:

- ✓ فئات الأطفال (من0إلى 14سنة): وهي الفئة التي تحتل قاعدة هرم الأعمار وتختلف من جماعة إلى أخرى كما هو مبين في الجدول أعلاه؛
- ✓ الراشدون (من15 إلى 59 سنة): وهي الفئة الأكثر نشاطا والقادرة على العمل، والتي تشكل رصيدا بشريا من اليد العاملة والمتمدرسين والعاطلين، وهي فئة واسعة في حاجة إلى الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الشغل،...)؛
- ✓ المسنون (أكثر من 60 سنة): وهي فئة تتكون من الشيوخ والمتقاعدين الذين يجب أن تقدم لهم رعاية خاصة في أي استراتيجية تنموية تهم مجال الدراسة نظرا لمكانتهم الاعتبارية وما أسدوا من خدمات.

ومن خلال استقرائنا لمعطيات البنية العمرية لمجموع الجماعات المدروسة يتبين أن الساكنة تتميز ببنية عمرية فتية، وهو ما يعتبر معطى إيجابيا في عملية التنمية، إلا أن فئة عريضة منهم عاطلة عن العمل، نظرا لضعف فرص الشغل، مما يتطلب من الدولة والفاعلين المحليين القيام بتدخلات متواصلة خاصة في ميدان التربية والتكوين.

4. الخصوبة

فرضت طبيعة العمل في الزراعة جعل الأسرة بالوسط القروي مؤسسة اجتماعية ممتدة، بهدف التأمين الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها مؤسسة ديمغرافية، تشجع على الزواج وعلى الإنجاب. ويعتبر العدد المرتفع من الأعضاء مصدرا من مصادر القوة وإثبات المكانة الاقتصادية والاجتماعية. أما المرأة القروية، فإنها لا تعتبر الإنجاب عملية بيولوجية فقط، بقدر ما تعتبره عاملا أساسيا يزيد من قوتها ومركزيتها

داخل الأسرة[196]، هذا الوضع عرف تحولا كبيرا نتيجة التحولات التي عرفتها الأسر القروية والمجتمع عامة، حيث إن الجماعات الترابية المدروسة تسجل تدنيا لمعدل الخصوبة، وخاصة بين إحصاءي 2004 و2014، حيث انخفض بالجماعة الترابية مجاط من 3.4 إلى 1.7 طفل/ لكل امرأة، وبجماعة آيت ولال من 2.8 إلى 1.8، في حين ارتفع بشكل طفيف بجماعة الدخيسة حيث ارتفع من 2.1 إلى 2.3.

جدول رقم 13: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة بالجماعات الترابية المدروسة ما بين 2004 و2014

الجماعة	2004	2014
دخيسة	2,1	2,3
واد الجديدة	2,6	2,2
مجاط	3,4	1,7
س س م كيفان	2,6	1,9
ايت ولال	2,8	1,8
دار أم سلطان	2,4	2,3
مجموع المغرب	2,5	2,2

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

أمام هذه التحولات الديمغرافية التي عرفتها الجماعات الترابية أضحى من الضروري مواكبتها ببرمجة مشاريع تخص المرافق الأساسية، باعتبارها أساسا للتنظيم المجالي المحكم، وإحدى المعايير الأساسية في تحديد قوة الجماعات الترابية واستقلاليتها.

5. رابطة الزواج

تميز الزواج بوضعية متميزة داخل الأسرة القروية، سواء من حيث وظيفته الأساسية والمتجلية أساسا في إعادة الإنتاج الاجتماعي، أو من حيث تقوية العلاقات القرابية، كما أنه يعد السبيل الوحيد لإنجاب اليد العاملة التي تحتاجها الأسرة.

ولهذا شكلت زيادة عدد أفراد الأسرة بالأرياف المغربية أهمية اجتماعية واقتصادية مهمة، حيث كلما بدأت علامات النضج تظهر على الابن، إلا وتفكر الأسرة في زواجه وكذلك الحال بالنسبة للفتاة، فلقد كان متوسط سن الزواج بالوسط القروي سنة 1971 هو 18.7، ليرتفع سنة 1982 إلى 20.8، إلا أن هذا الواقع عرف تحولات عميقة نتيجة مجموعة من العوامل ترتبط بالوضعية الاقتصادية والتحولات السوسيوثقافية.

[196]. عبد الرحيم عنبي (2014): الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، دراسة ميدانية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص. 91

وهذا ما يفسر تأخر سن الزواج الذي عرف انتشارا كبيرا في صفوف الذكور والإناث على حد سواء، بعد ما كانت الفتاة القروية في فترات سابقة تتزوج في سن مبكرة، نظرا لظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية، لكن مجال الدراسة يمكن أن نعتبره حالة خاصة حيث أن متوسط سن الزواج حسب إحصاء 1994 بلغ 27.33، وأن هذا المعدل لم يعرف تغيرا في إحصاء 2014، ويعزى هذا الارتفاع إلى التحولات التي عرفتها البادية وتأثيرات المدينة والظرفية الاقتصادية.

جدول رقم 14: متوسط سن الزواج حسب الجماعات المدروسة

الجماعة	إحصاء 1994			إحصاء 2014		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
دخيسة	29,59	24,3	26,98	30,2	23,2	26,8
واد الجديدة	27,7	24,8	26,26	30,7	25	28
مجاط	30,35	25,5	28,04	31,4	24	27,7
س س م كيفان	30,56	25,73	28,17	30,9	24,8	27,9
ايت ولال	30,2	25,48	27,67	31,1	23,1	27,6
دار أم سلطان	29,28	24,32	26,87	32,9	24,8	27,6
المجموع	29.61	25.02	27.33	31.20	24.15	27.6

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994 و2014

II.الخصائص الاجتماعية والثقافية لساكنة الجماعات الترابية المدروسة

تعتبر دراسة الخصائص الاجتماعية والثقافية للساكنة المحلية غاية في الأهمية، بالنظر إلى ما يمكن أن تكشفه من نزوعات المجتمع المحلي وميولات أفراده، وبالتالي الوقوف على واقع التحولات العميقة للمجالات القروية التي ترتبت عنها نتائج مجالية واقتصادية واجتماعية وسياسية: معقدة وبالغة التركيب، زادت من حدة حجم الاختلالات المجالية والاقتصادية والاجتماعية، وعمقت التمايزات بين المركز والهامش.

بات من البديهي أن المجتمع المغربي عامة، والريفي خاصة يعرف حراكا اجتماعيا ملحوظا. فقد ظل معقلا يحمي التقاليد والقيم الثقافية من الزوال، كما يحمي المناخ الثقافي والاجتماعي الذي يعد مقياسا لا يستغني عنه الباحثون في قياس حجم التحولات التي يدرسونها[197].

[197]. قتالي عبد الغاني (2010): عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر (دراسة ميدانية، دائرة ششار ولاية خنشلة) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر. ص. 37

1. تزايد مضطرد لعدد الأسر

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع المحلي، والأسرة في المجتمع القبلي بمغرب ما قبل الاستعمار هي عموما أسرة ممتدة تتكون من أبوين وأبناء متزوجين وذريتهم، يعيشون مجتمعين في مسكن واحد، ومتعاونين في الإنتاج ومشتركين في ملكية عقارية غير مقسمة[198].

وتعتبر المندوبية السامية للتخطيط في تعريفها لمفهوم الأسرة بأنها مجموع السكان الذين يقطنون تحت نفس السقف ويتشاركون نفس المصاريف، لكن تعريف الأسرة له امتدادات باعتبارها مؤسسة اجتماعية لها وظائف أساسية، كتنظيم السلوك الإنجابي، ولها وظائف اقتصادية معينة تقوم بها من أجل تأمين الحياة بالنسبة لأعضائها، ترتبط بالأرض والمسكن. تحدد علاقاتها الداخلية والخارجية على أساس السن والجنس والنسق القرابي، كما تختلط فيها علاقات العمل بالعلاقات الأسرية[199].

وبمجرد الحديث عن التحولات (Mutations) التي مست هياكل المجتمع القروي نستحضر المكون الأول والأساس وهي الأسرة. هذه الأخيرة عرفت هزات أفقدتها الكثير من أدوارها وحيويتها داخل نسق القبيلة.

بنيت الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع القروي على أساس التنظيم العائلي، فقد كانت القيم ذات طابع جماعي، حيث أن قيم الفرد لم تكن منفصلة عن قيم الجماعة، ولهذا فالقيم الأساسية بالعالم القروي كانت تنصب في الدرجة الأولى على القيم العائلية، وقد أدى احتكاك الوسط القروي بمؤسسات الإنتاج الرأسمالي إلى انفتاحه على ثقافات متنوعة تنبني أساسا على الحساب والوقت والنقود، مما أدى إلى تعدد وسائل التنشئة الاجتماعية، كل هذا جعل الأسرة المعاصرة بيئة ثانوية للفرد، صار جيل الأبناء ينهل من مصادر متعددة ومتنوعة، مما جعل التفاوت بين الآباء والأبناء واضحا على مستوى المعرفة العلمية، هذا التفاوت ولد إحساسا لدى الآباء بكون ثقافتهم الموروثة عن الأجداد طالها التهميش، مما وسع الهوة بين الآباء والأبناء[200].

أما في الوقت الراهن فبمجرد زواج الإبن فإن مدة استقراره مع العائلة لا تستمر وقتا طويلا. وفي كثير من الحالات ينفصل عن العائلة، ويعد هذا من ملامح التحولات التي عرفتها الأسر بمجال الدراسة في وظائفها وأدوارها وحتى في بنائها. ويمكن اعتبار هذا التغير انعكاس للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع ككل، فتفكك العائلة الممتدة المبنية على سلطة الأب، وحلت محلها الأسرة النووية وفي

---

[198]. التوفيق أحمد، التوفيق أحمد (1983): المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" اينولتان 1850-1912"، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة أطروحات ورسائل، الطبعة الثانية، ص.110

[199]. عنبي عبد الرحيم (2016): القيم الأسرية بين الفرداني والعلائقي، دراسة سوسيولوجية لتحولات القيم الأسرية بالوسط القروي_بني عمير الشرقيين جهة بني ملال_ خريبكة نموذجا، مجلة تحولات معاصرة، العدد الأول، مطبعة طوب بريس، ص25

[200]. عنبي عبد الرحيم (2016): مرجع سابق، ص.28

بعض الأحيان إلى بنية عائلية، ذات رب أسرة واحد[201]. حيث ساهم هذا التغير إلى جانب الهجرة للمجال عدد الأسر بالجماعات الترابية المدروسة يعرف تزايد مضطردا، خاصة بجماعتي الدخيسة وسيدي سليمان مول الكيفان.

جدول رقم 15: تطور عدد الأسر الجماعات المدروسة

الجماعة	عدد الأسر		
	1994	2004	2014
واد الجديدة	1918	2309	2970
دخيسة	1739	2476	4134
دار ام سلطان	872	915	1126
ايت ولال	920	1039	1201
مجاط	1855	1590	1918
س سليمان مول الكيفان	1394	2769	4146
المجموع	8698	11098	15495

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 1994، 2004، 2014

2. تحول علاقة الجوار

شكل الإحساس بالانتماء إلى القرية عنصرا حاسما في ربط علاقات تفاعل مع الآخرين، وقد أخذت أشكالا متعددة، من حيث التضامنات التقليدية وفي العمل الجماعي التي أبانت عن أهميتها ونجاعتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعات البشرية التقليدية، وفي هذا الإطار اعتمدنا على علاقة الجوار باعتباره مؤشرا لقياس مدى استمرارية هذه العلاقات واندماج المجتمع المحلي في الشروط الجديدة التي أفرزتها الحياة الحضرية بتحولاتها وقيمها الجديدة، علما بأن المقصود بالجوار هو مجموع العلاقات التبادلية والتفاعلية والأحاسيس المختلفة التي تربط الأفراد بعضهم ببعض، في إطار نسق التنظيم التقليدي للمجتمع القائم على أساس الثقة، والترابط، والتعاضد بين أفراده[202].

لكن ومن خلال الاستمارة الميدانية تبين لنا تراجع علاقات الجوار، وتقلص الميول إلى الحياة الجماعية، واختفاء الحاجة إلى التجاور والتعايش جنبا إلى جنب، فرغم محاولة العديد من المستجوبين إخفاء جفاء هذه العلاقات بالتعبير عن كونها عادية أو " التيقار"، يجعل علاقات الجوار تصارع من أجل البقاء في ظل التحولات التي يعرفها المجتمع عموما والمجتمع القروي خاصة وتغير منظومة القيم.

---

[201]. تقرير 50 سنة من التنمية بالمغرب، ص9.

[202] . البحيري زهير (2013): المجتمع والمشروع الحضري لمدينة صفرو (دراسة سوسيولوجية في التحولات وإشكالية التنمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز – فاس، ص.176

مبيان رقم 4 :طبيعة علاقات الجوار بين ساكنة مجال الدراسة

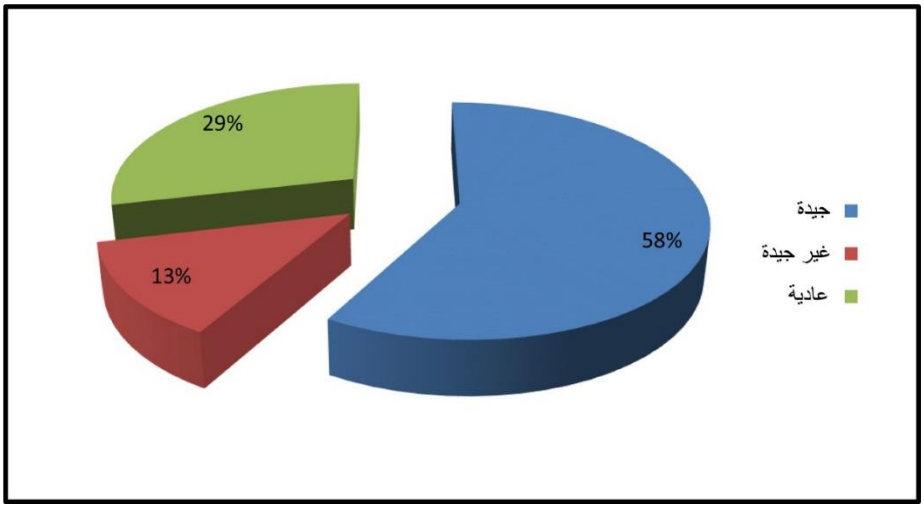

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

لا يمكن عزل التحول الذي عرفته علاقات الجوار بمجال الدراسة عن التحولات القيمية التي شهدها المجتمع ككل، فقد كانت أبرز الخلاصات التي وصل إليها البحث الوطني حول القيم سنة 2004، بأن هناك تحولا في مرجعية القيم ببلادنا، وأنها تمر اليوم بمرحلة الانتقال، حيث تعرف تراجعا لحساب القيم الجديدة التي توجد في طور البروز والترسخ[203]. ويمكن القول إننا امام نظامين مختلفين للقيم، نظام محلي يؤسس لقوة الاستمرارية ونظام وافد يؤسس لقوة التحول[204].

ومن خلال نتائج البحث الميداني يتبين أن الساكنة المحلية لازالت متمسكة ببعض القيم التقليدية كالأعراس على الطريقة التقليدية، وتبادل الزيارات في المناسبات...، وكلها مظاهر تعبر عن المجتمع التقليدي الذي رغم التحول الظاهر في الحياة العصرية سواء في الجانب المادي أو التكنولوجي، مازال الفرد إن سلك سلوكا عصريا فإنه يفكر تقليديا وإن فكر تقليديا فإنه يسلك سلوكا عصريا، وهذا ما يمكن أن نعتبره محاولة التكيف أو البحث عن أداة للتكيف مع التحولات الاجتماعية، ومهما يكن أمر الاختلاف فإنه من الممكن أن نعتبر أن مجموع القيم القديمة تعيش جنبا إلى جنب مع القيم الجديدة، وتختلط النظرة القديمة للحياة بالنظرة الجديدة[205]، إذ يبقى إحياء الرابط الاجتماعي بين السكان وبناء العلاقات الاجتماعية بينهم على أساس التضامن والتكافل هدفا يجب الانتباه إليه، باعتباره لا يقل أهمية عن بناء السكن والطرقات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية.

---

[203]. تقرير الخمسينية (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص.51

[204]. Georges Balandier (1982) : Sens et puissances, Les dynamiques sociales, 2ème Edition, presses Universitaire des France, Paris.p.83

[205]. غيث عاطف (1967): دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ص.ب 749، ص 69

3. توزيع السكان حسب النشاط

كان لنقص البنيات والتجهيزات الاقتصادية والاجتماعية بالمجال تأثير سلبي على عمل الأفراد، حيث صاروا يبتعدون عن عمل الأرض وعن الرعي وعن كل الحرف البسيطة، لكونها لم تعد لها مردودية تستجيب لمتطلبات الحياة، وحد من رغباتهم في التمدن الاجتماعي[206]، فالشغل يعتبر كاشفا ومعبرا عن متانة القاعدة الاقتصادية لكل حيز ترابي، كما يساعد على مقاربة الوضعية الاجتماعية للسكان[207]. وهذا ما حدا بأبناء المجال إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية للبحث عن فرص تمكنهم من العيش وفق تأثير النموذج المعاش بالمدن، حيث يتبين أن الجماعات المدسة تتوفر على (24494 نسمة) من الساكنة النشيطة، والتي تشكل نقطة قوة بالنسبة للجماعات المدروسة، لكن في غياب فرص شغل حقيقية فإن هذه القوة البشرية تبقى كامنة، خاصة وأن معدل النشاط الخام لا يتجاوز 46.85%، وتجدر الإشارة إلى أن المجال يفتقد إلى مؤسسات التكوين المهني والتقني، باستثناء الجماعة الترابية الترابية سيدي سليمان مول الكيفان التي يوجد بها معهد للتكوين المهني المختص في الصناعات الغذائية، مما يتطلب إحداث مؤسسات للتكوين المهني تعمل على تأهيل شباب وإدماجه في سوق الشغل.

صورة رقم 3: المعهد المتخصص في الصناعات الغذائية وزراعة الزيتون بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان

المصدر: تصوير شخصي 2018

[206]. عنبي عبد الرحيم (2014): الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، دراسة ميدانية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، ص.182

[207]. بن عاشور عبد الحكيم (2014): المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم المعلومات الجغرافية في بنائه – من أجل قطب لاقتصاد التراث– بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس–فاس، ص.217

جدول رقم 16: توزيع السكان النشيطين وغير النشيطين ومعدل النشاط حسب الجنس والجماعات المدروسة

الجماعة	السكان النشيطون			السكان غير النشيطين			معدل النشاط		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
دخيسة	5595	746	6341	4446	9096	13542	81,2	10,9	46,2
واد الجديدة	4285	400	4685	3295	6955	10250	81,1	7,7	44,6
مجاط	2770	318	3088	1853	4133	5986	82,6	9,7	46,6
س س م كيفان	5415	1078	6493	4090	8537	12627	79,7	15,5	47,2
ايت ولال	1700	191	1891	1039	2400	3439	82,6	9,9	47,5
دار أم سلطان	1750	246	1996	1101	2511	3612	85,2	12,2	49
المجموع	21515	2979	24494	15824	33632	49456	82.06	10.98	46.85

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى، المندوبية السامية للتخطيط 2014

فقد أبرزت الحركات الاجتماعية المسجلة خلال الفترة الأخيرة، أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والإقصاء والفوارق الاجتماعية أضحت ظواهر ينظر إليها المواطن بشكل متزايد بصفتها شكلا من أشكال الحيف[208].

4. الفقر والهشاشة

الفقر والهشاشة مفهومان مرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا، إلا أنهما يمثلان بعدين مختلفين، فالأول يعكس وضعية الساكنة في زمن محدد ومعلوم، بينما الثاني يوضح احتمال تعرض السكان الدخول في دائرة الفقر مستقبلا نتيجة التعرض لهزات اجتماعية.

وحسب تعريف المندوبية السامية للتخطيط، فإن نسبة الفقر هي نسبة الأفراد الذين لا تتجاوز مصاريفهم السنوية الحد الأدنى للفقر الذي حدد في 3569 درهم في السنة بالنسبة للوسط القروي، أما نسبة الهشاشة فهي نسبة الاشخاص الذين يعيشون بمصاريف سنوية ما بين الحد الأدنى للفقر و1.5 أي 3569*1.5= 5353 درهم.

وتعتبر ظاهرتا الفقر والهشاشة من سمات المجال القروي، حيث إن نسبة الفقر بالبوادي تعادل تقريبا ثلاث مرات نسبته بالتجمعات الحضرية[209]. هذا وتفوق نسبة الفقر بالجماعات الترابية المدروسة النسبة الوطنية (9.01%). وبلغت بالجماعات المدروسة 16.95% مع تفاوتات بين جماعة سيدي سليمان مول الكيفان (10%) وجماعة آيت ولال (11.4%)، وجماعة دار أم سلطان التي سجلت أعلى نسبة 27.5%.

[208]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017): التقرير السنوي، ص.23

[209]. المغرب الممكن (2006): تقرير الخمسينية، ص.128

جدول رقم 17: توزيع نسبة الفقر والهشاشة بالجماعات المدروسة

الجماعة	نسبة الفقر%	نسبة الهشاشة %
دخيسة	15,5	28,9
واد الجديدة	22,2	31,1
مجاط	15,1	22,2
س س م كيفان	10	26,1
ايت ولال	11,4	19,1
دار أم سلطان	27,5	16
المعدل	16.95	23.9

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

تسجل نفس الملاحظة على نسب الهشاشة والتي بلغت بالجماعات المدروسة 23.9%، مقارنة بالنسبة الوطنية (17.7%)، حيث تعرف الجماعة الترابية واد الجديدة أعلى نسبة فيما يخص الهشاشة ب 31.1% تليها جماعة الدخيسة ب 28.9% فيما أقل نسبة تسجل بجماعة دار أم سلطان ب 16%.

الشكل رقم 12: نسبة الفقر والهشاشة بالجماعات الترابية

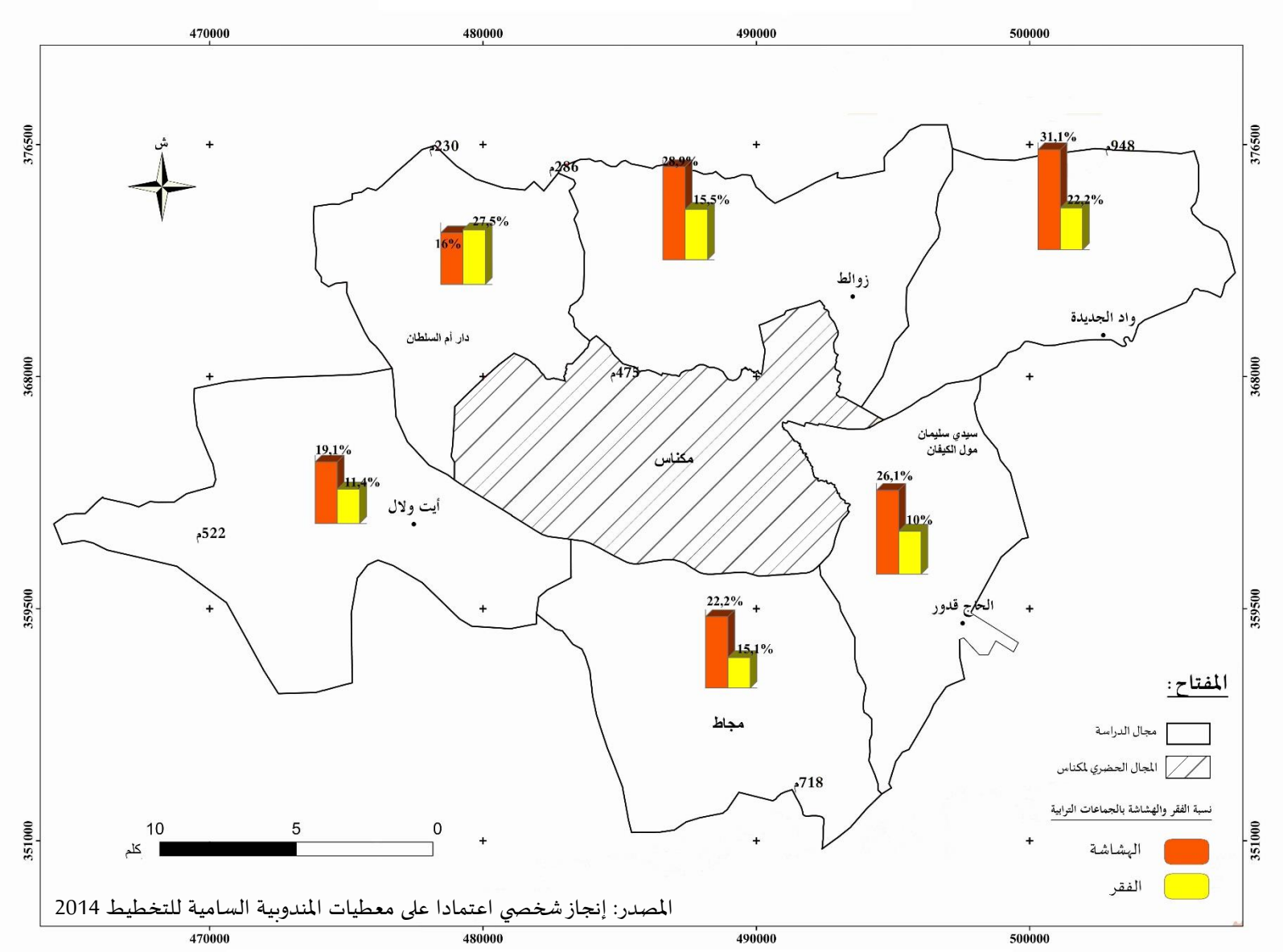

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية السامية للتخطيط 2014

5. دور التعليم في التحولات الاجتماعية والثقافية

تشكل المدرسة عاملا مفسرا مهما في هيكلة الأسرة المعاصرة، نظرا لما تحدثه من تغيرات على مستوى مكانة وأدوار أعضائها، سواء فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية أو الثقافية والاجتماعية، وتساهم إلى جانب عوامل أخرى في الإسراع بوتيرة التحولات التي يعرفها المجتمع، بل وفي في تعميق هذه التحولات[210].

لكن المدرسة المغربية تواجه اليوم رهانات وتحديات في مجال القيم، وذلك لاعتبارات متعددة، تتمثل فيما تعرفه من تحولات ثقافية، في ارتباط بتطور المجتمع وتحولاته البنيوية، وتجدد غاياته وخياراته، وتبعا لتجاذبه بين الخصوصية الوطنية والكونية، والتغير الذي يطال منظومة القيم في ارتباط بالتحولات المتسارعة التي يعرفها العالم على مستوى الأنظمة المرجعية الثقافية والاجتماعية، وهذا ما يلقي على عاتق المدرسة مسؤولية مواكبة هذا التحول[211].

عرف المغرب في مرحلة ما قبل الاستعمار انتشارا واسعا للجوامع والمساجد والمدارس العتيقة التي كانت تضطلع بوظائف التثقيف والتعليم. وقد كان للمدارس الدينية مكانة أساسية داخل بنية المجتمع المغربي، لكن مع دخول الاستعمار ومحاولته تكسير البنيات التقليدية ومنها التعليم، تراجعت المدارس القرآنية وتقلص دورها، وبرزت المدرسة العصرية باعتبارها مؤسسة جديدة تقوم مقام التعليم التقليدي.

يختزل القروي المدرسة في كونها مجرد ممر أو وسيلة لولوج الوظيفة التي من شأنها تحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. لذلك فعجزها عن توفير العمل. هو مؤشر خطير في أزمة التعليم وتراجع قيمتها الوظيفية[212]. وهذا ما يفسر إلى جانب بعض العقليات السائدة التي لا تشجع على التمدرس مشاكل الهدر المدرسي، وعدم تمدرس الفتيات.

6. التحول على مستوى السكن والتجهيزات المنزلية

تحظى التجهيزات الأساسية للسكن أهمية بالغة لمعرفة الظروف التي تعيش فيها ساكنة الجماعات المدروسة، ومدى تلبية هذه التجهيزات لحاجياتها للرفع من جودة حياة الإنسان، باعتباره محور أي مشروع تنموي.

---

[210]. عنبي عبد الرحيم (2014): مرجع سابق، ص.256.

[211]. بوعصب امبارك (2016): تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة تحولات معاصرة، العدد الأول، مطبعة طوب بريس، ص.58.

[212]. عبد الهادي أعراب (2002): حدود مساهمة المدرسة في التحولات الاجتماعية والثقافية بالبادية المغربية، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102، ص201

جدول رقم 18: توزيع المرافق الأساسية للسكن حسب الجماعات

الجماعة	مطبخ (%)	مرحاض (%)	حمام (%)	شبكة الصرف الصحي (%)		
				شبكة عمومية	حفر خاصة	طرق أخرى
دخيسة	94,3	93	43,6	40,5	42	17,6
واد الجديدة	94,3	91,4	50,9	6,6	79,3	14,1
مجاط	95	94,4	51,3	17,4	49,2	33,4
س س م كيفان	89,9	95	39,1	39	50	11
ايت ولال	95,8	90,7	61,9	2,8	52,7	44,5
دار أم سلطان	90,1	80,8	33	28,3	35	36,7
المجموع	93.23	90.88	46.63	22.43	51.36	26.21

1. المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يتبين انطلاقا من الجدول أن هناك رغبة السكان في تحسين ظروف حياتهم، إذ إن أغلبية المساكن تتوفر على مطبخ بنسبة 93.23%، كما أن 90.88% من المساكن تتوفر على مرحاض، و46.63% بها حمام. وهذا تحول نوعي بالنسبة لهذه المساكن، حيث إن هذه التجهيزات كانت حكرا على المساكن المشيدة بالإسمنت والتي تعود ملكيتها للفئات الميسورة.

كما أن 22.43% فقط من الساكنة التي تستفيد من شبكة الصرف الصحي العمومي وهو أمر لا يستجيب لتطلعات السكان، بالنظر إلى الانعكاسات السلبية التي تخلفها المياه المستعملة على البيئة وصحة الإنسان.

تظهر ملامح التغيرات المورفولوجية والثقافية في الأرياف من خلال عمليات الاندماج في الفضاء الجديد والزمن الجديد، كما حصل التغير في علاقة المجموعات البدوية، بفضاءاتها التقليدية (المراعي، الصحاري). بل وحصل تغير آخر في مستويات الوعي وطرق التفكير وتقسيم العمل وأساليب التنشئة. لقد دخل الراديو فاستبدلت الرواية الشفوية والذاكرة الخرافية بأخبار السياسة والفن والعلم،... وتوسع الانفتاح ليشمل في العقود الأخيرة دخول التلفاز إلى المنازل. هذه الأجهزة حملت معها قيما وعادات وأساليب جديدة، حيث تبدلت الأذواق واتسع حيز المعارف[213].

يتوفر عدد كبير من المنازل بالجماعات المدروسة على تلفاز بما يناهز 90%، بالإضافة الى الهاتف النقال الذي عرف بدوره تطور ملحوظا والذي تجاوز نسبة 92%، ثم الثلاجة واللاقط الهوائي، في حين مازالت التغطية بشبكة الانترنيت ضعيفة، باعتبارها لا تشكل حاجة ضرورية ونظرا لتكلفتها التي تعتبرها الساكنة مرتفعة، وكذا تعويضها بالإمكانيات الأخرى المتاحة خاصة الهاتف النقال.

[213]. محمد نجيب بوطالب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 41، ص 157

جدول رقم 19: توزيع الأجهزة المنزلية بضاحية مدينة مكناس الكيرى

الجماعة	الأجهزة المنزلية (%)							
	تلفاز	راديو	هاتف نقال	هاتف تابث	انترنيت	حاسوب	لاقط هوائي	ثلاجة
دخيسة	80,3	45,4	90,2	2,3	6	7,7	54	69,9
واد الجديدة	91,9	31,7	91,4	1,7	3,2	5,6	67,2	84,9
مجاط	92,9	55,1	92,6	3,1	6,4	9,7	72,4	83,2
س س م كيفان	87,2	43,5	93,9	4,1	6,1	9,8	56,2	66
ايت ولال	89,2	56,5	94,9	4,5	7,2	9,5	62,8	81,4
دار أم سلطان	90,1	51,9	90,6	2,2	2,7	7,7	64,5	79,2
المجموع	88.6	47.35	92.26	2.98	5.26	8.33	62.85	77.43

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى2014

تلعب هذه الوسائط دورا كبيرا في التحولات التي يعرفها مجتمع الدراسة، فقد فتحت الباب أمام أنماط جديدة من التفكير والتواصل، وتلاشي القيم التقليدية التي ظلت سائدة لفترات طويلة.

III.الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية بالجماعات الترابية المدروسة

تلعب التجهيزات دورا استراتيجيا في مجال تحقيق التنمية، فإلى جانب كونها تسمح بالرفع من جاذبية التراب الجماعي للمنطقة كوسط للعيش، ومناخ مناسب لإنعاش الاستثمار ومجال لخلق فرص جديدة للشغل فإنها تحد من نزوع السكان إلى الهجرة.[214].

ونظرا لأهمية تقنية نظم المعلومات الجغرافية كأداة تحليل يلجأ إليها المخطط ومتخذي القرار في عمليات التهيئة والتنمية فقد عملنا على توظيف هذه التقنية في تحليلنا للخدمات التعليمية والصحية بمجال الدراسة من خلال:

- ✓ تحديد مواقع المؤسسات التعليمية والصحية وتوزيعها بمجال الدراسة.
- ✓ تحديد نطاق الخدمة (التعليم، والصحة) والتي ستمكننا من تحديد نطاق انتشار هذه الخدمات وتحديد أماكن التقاطع فيما بينها، ومن تم إبراز المناطق البعيدة عن هذه الخدمة التي تحتاج إلى توفيرها.
- ✓ تحديد أقرب الطرق المؤدية إلى الاستفادة من هذه الخدمات التي تربط بين مقر السكن وموقع الخدمة.
- ✓ توفير بنك للمعطيات (كمية، ووصفية) عن كيفية انتشار هذه الخدمات التي يمكن أن تساعد أصحاب القرار على تطوير هذه المؤسسات التعليمية والصحية.

[214]. بوركية المصطفى (2004): إعداد التراب والتنمية المحلية بجهة الغرب– الشراردة– بني حسن، حالة جماعتي القصيبية وبومعيز، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب، القنيطرة، ص 128.

1. قطاع التعليم، مجهود مهم ضمن واقع اجتماعي غير محفز

1.1. مستوى التمدرس بالجماعات الترابية انعكاس لمستوى الخدمات التعليمية

لم يكن للتعليم مكانة مهمة ضمن اهتمامات الساكنة القروية، حيث ارتبط العمل بقيمته المباشرة أو بنتائجه الملموسة. فطالما كانت معرفة القراءة والكتابة لا شأن لها بالعمل الزراعي من حيث المهارة فيه، فهي غير ضرورية، وبالتالي فإن تعلمها هو مضيعة للوقت، الذي يمكن استغلاله في عمل يتصل بالزراعة[215]، ولهذا ظل السكان الحضريون، أكثر المستفيدين من المنظومة التربوية. بينما القرويون لم يستفيدوا منها إلا جزئيا، وغالبا ما يكون ذلك مقابل هجرتهم لقراهم[216]. وهذا ما جعل تقريب المدرسة من روادها إحدى الغايات الأساسية التي رسمتها الدولة لاعتماد التعليم الأساسي، ابتداء من سنة 1985، وذلك بهدف تمكين الأطفال القرويين البالغين سن التمدرس من استكمال دراستهم بالطور الأول من التعليم الأساسي، دون أن يكونوا مضطرين إلى التنقل بعيدا عن مقرات سكناهم[217]، حيث تعتبر نسبة التمدرس والأمية أحد المؤشرات التي تقيم نتائج الفعل التعليمي.

إن معيار التمدرس أو التعلم بصفة عامة يعطي فكرة عن مستوى التحضر بهذه الجماعات، حيث يلاحظ أن مستوى التعليم لم يصل بعد إلى مستوى لائق. ويعزى ذلك إلى أن غالبية سكان مجال الدراسة هم من أصول ريفية لم تساعدها ظروفها المادية تحمل تكاليف التعليم، إذ نلاحظ أن أعلى نسبة من الساكنة بالمجال هي التي لها مستوى تعليمي ابتدائي تناهز 32.93%، في حين أن أدنى نسبة بالنسبة للذين مستواهم التعليمي عالي تقدر ب 1.5%.

---

[215]. غيث عاطف (1967): مرجع سابق، ص. 33

[216]. المغرب الممكن (2006): تقرير الخمسينية، ص.109

[217]. لعمش أحمد (1999): النهوض بالتعليم في العالم القروي بين مشـــروعية الطموح وعناد الواقع، مجلة علوم التربية، المجلد الثاني، العدد 17 الســـنة الثامنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ص. 53

جدول رقم 20: توزيع السكان حسب المستوى الدراسي ونسبة الأمية بالجماعات المدروسة

الجماعات المدروسة	السكان أكثر من 10 سنوات حسب المستوى الدراسي																نسبة الأمية (%)		
	أولي (%)			ابتدائي (%)			إعدادي (%)			تأهيلي (%)			عالي (%)					
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
دخيسة	5,2	4,3	4,8	36,8	28,8	32,9	19	11	15	6,9	4,6	5,7	1,5	1,2	1,3	27,1	49,8	38,4
واد الجديدة	2,4	1	1,7	39,6	30,2	35	18	8,2	13	5,8	2,7	4,3	2,2	1,2	1,7	24,6	54,2	39,3
مجاط	3,2	2,6	2,9	37,1	28	32,6	20	11	16	8,9	5,5	7,2	2,7	1,6	2,1	20,6	49,1	34,5
س س م كيفان	3,2	2,3	2,8	36,8	28,6	32,7	19	11	18	9	5,4	7,2	2,2	1,5	1,8	24,1	50,6	37,5
ايت ولال	3	2	2,5	35	25,2	30	18	11	14	7,9	4,9	6,4	2,5	2,1	2,3	30,3	53,5	41,6
دار أم سلطان	3,9	1,4	2,6	37,6	31,1	34,4	18	8	13	3,8	3,7	3,7	1,6	1,4	1,5	32,2	54,8	43,4
المجموع	3.48	2.26	2.88	37.15	28.65	32.93	18.66	10.03	14.68	7.05	4.46	5.75	2.11	1.5	1.78	26.48	52	39.11

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

2.1. وضعية الخدمات التعليمية من خلال توظيف نظام المعلومات الجغرافية

عرف مجال الدراسة إحداث العديد من الوحدات المدرسية التي همت بالخصوص التعليم الابتدائي، التي لم ترق بعد إلى انتظارات الساكنة بسبب البعد وتشتت السكن، في الوقت الذي يسجل فيه غياب مؤسسات بالسلكين الإعدادي والتأهيلي، مما يضطر معه التلاميذ إلى التنقل خارج الجماعة، وخاصة مدينة مكناس لمتابعة دراستهم، وهو ما يجعل العديد منهم ينقطعون عن الدراسة بسبب ضعف الإمكانيات.

جدول رقم 21: توزيع المؤسسات التعليمية حسب الجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	عدد المؤسسات		المجموع
	الابتدائي	الإعدادي	
الدخيسة	8	1	9
واد الجديدة	3	1	4
مجاط	2	1	3
س س مول الكيفان	4	2	6
ايت ولال	3	0	3
دار أم سلطان	2	0	2
المجموع	22	5	27

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية 2019

يتضح توفر مجال الدراسة على مؤسسات التعليم الابتدائي، التي يختلف عددها من جماعة إلى أخرى حسب عدد الساكنة لكل جماعة، رغم أن عددها يبقى غير كاف. بالإضافة إلى ضعف التجهيزات التي تعرفها حجرات بعض الفرعيات وغياب التجهيزات الأساسية بها. كما يسجل توزيع غير متكافئ للثانويات الإعدادية التي تقتصر على جماعات الدخيسة وسيدي سليمان مول الكيفان وواد الجديدة ومجاط، فيما باقي الجماعتين دار أم سلطان وآيت ولال لا تتوفران على مؤسسات للتعليم الإعدادي. كما تعرف الجماعات المدروسة غياب أي مؤسسة للتعليم الثانوي التأهيلي مما يضطر معه تلاميذ هذه الجماعات إلى التنقل إلى مدينة مكناس، وهو ما يدفع بالعديد منهم إلى الانقطاع الدراسي.

صور رقم 4: مدرسة مركزية بمركز الزوالط

صورة رقم5: مدرسة فرعية بدوار الكاريان بمركز

المصدر: تصوير الباحث 2018

جدول رقم 22: تطور عدد التلاميذ بسلكي الابتدائي والثانوي الإعدادي بالجماعات الترابية المدروسة ما بين 2008-2009 و2016-2017

الموسم	2008-2009		2009-2010		2010-2011		2011-2012		2012-2013		2013-2014		2014-2015		2015-2016		2016-2017	
الجماعة	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي	ابتدائي	إعدادي
الدخيسة	1616	532	1717	511	1832	552	1962	595	2244	714	2338	800	2406	800	2511	820	2656	851
دار أم سلطان	565	0	570	0	591	0	618	0	639	0	607	0	597	0	603	0	652	0
س، س، م، الكيفان	2162	682	2276	644	2337	641	2328	592	2336	683	2069	673	2256	673	2332	682	2374	671
واد جديدة	1740	315	1831	321	1850	355	1867	409	1842	426	1844	452	1876	452	1918	478	1981	474
آيت ولال	463	0	490	0	468	0	464	0	431	0	401	0	383	0	377	0	422	0
مجاط	843	98	847	168	867	180	893	170	842	215	834	235	829	235	863	303	938	340
المجموع	7389	1627	7731	1644	7945	1728	8132	1766	8334	2038	8093	2160	8347	2160	8604	2283	9023	2336

المصدر: المديرية الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بمكناس

انطلاقا من الجدول يتضح الارتفاع المتنامي لعدد تلاميذ السلكين الابتدائي والإعدادي بالجماعات الترابية المدروسة، حيث ارتفع العدد بالنسبة للسلك الابتدائي بجماعة الدخيسة مثلا من 1616 تلميذ بالموسم الدراسة 2008/2009 إلى 2656 سنة 2017، أي بزيادة تقدر ب 39.2% وهو ارتفاع يعزى إلى تزايد البنيات التربوية من جهة، وإلى التشجيعات التي تقوم بها الوزارة المعنية للحد من ظاهرة الانقطاع المدرسي ولاسيما برنامج" تيسير للتحويلات المالية المشروطة" من جهة ثانية، وقد ساهم ذلك في الزيادة من عدد رواد المؤسسات التربوية بالجماعات الترابية المدروسة، نفس الشيء يمكن سحبه على باقي الجماعات الترابية الأخرى، باستثناء الجماعة الترابية آيت ولال التي سجلت تراجعا في عدد التلاميذ من 463 بالموسم الدراسي 2009/2008 إلى 422 سنة 2017، أي بنسبة نقص تصل إلى 9.7- % ويرجع إلى تشتت دواوير الجماعة وبعد المسافة بين هذه التجمعات السكانية والوحدات المدرسية، مما يؤدي إلى الانقطاع الدراسي وإلى ارتفاع معدلات الهدر المدرسي بهذه الجماعة.

الشكل رقم 13: توزيع المؤسسات التعليمية بالجماعات الترابية المدروسة

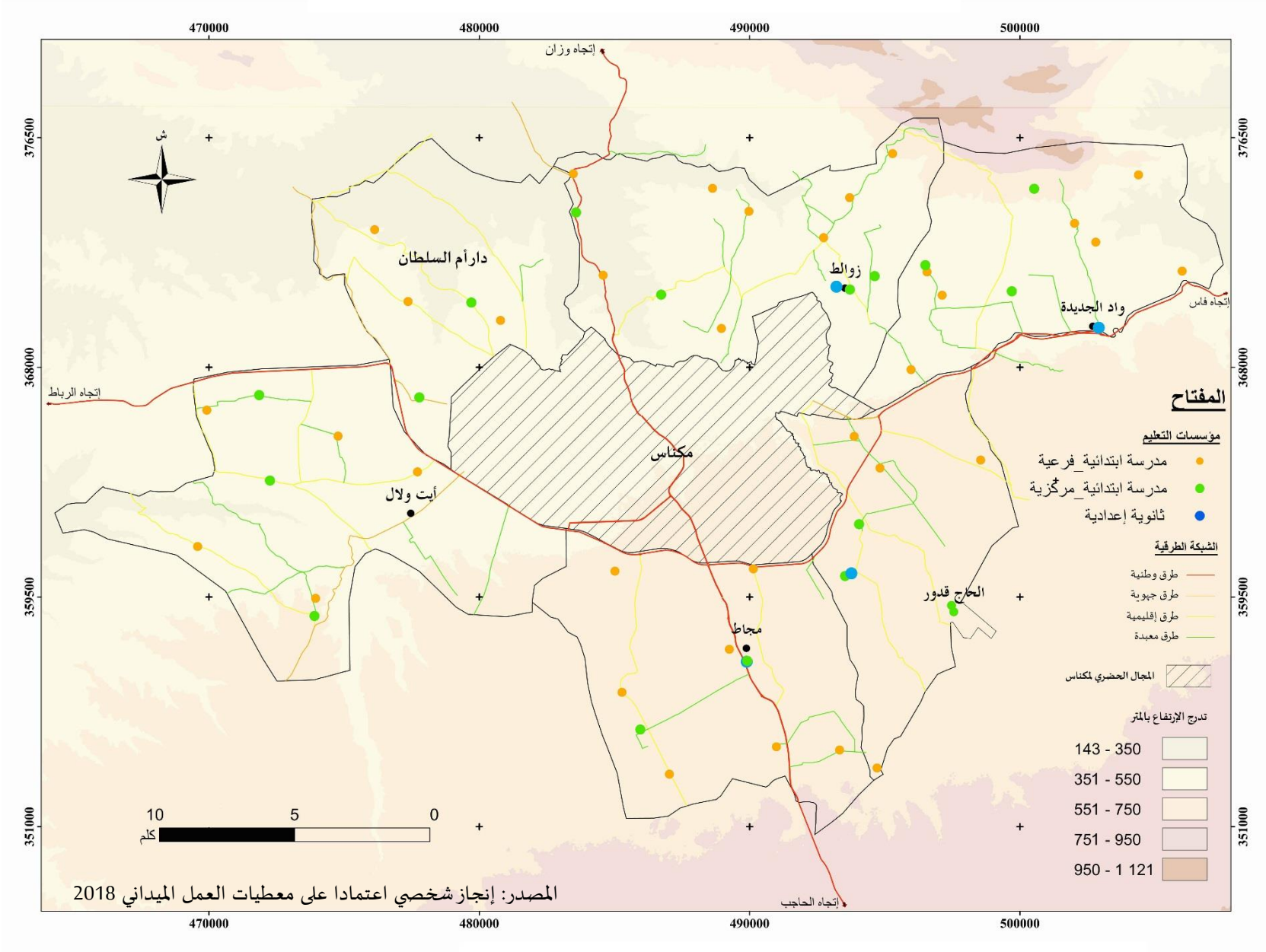

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات العمل الميداني 2018

من خلال تحليلنا هذه الخريطة فإن الملاحظة الأولية التي يمكن أن نسجلها هي: التوزيع غير المتكافئ للمؤسسات التعليمية بين الجماعات الترابية المدروسة، حيث يسجل على مستوى المدارس الابتدائية أنه لا ينسجم مع الدينامية الديمغرافية التي يشهدها المجال. أما على مستوى السلك الإعدادي فإننا نجد أن أربع جماعات فقط هي التي تتوفر على ثانويات إعدادية، في حين أن كل من جماعتي آيت ولال ودار أم سلطان لا تتوفران على ثانوية إعدادية، مع غياب كلي لأي مؤسسة ثانوية تأهيلية بمجال الدراسة.

ولتشخيص الواقع التعليمي بمجال الدراسة قمنا باعتماد تحليل وضعية الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية بمجال الدراسة، باعتماد معيار نطاق الخدمة، إذ كلما كانت المؤسسة قريبة من سكن المتعلم (يقطع مسافة قليلة)، إلا وانعكس ذلك على تحسين وضعية الخدمات والتقليل من كلفة النقل (النقل المدرسي) والرفع من جودة التعلمات (تفادي التعب والإرهاق)، وبالتالي التقليل من الهدر المدرسي، لذلك اعتمدنا معايير تراعي خصوصية المجال المدروس الذي يغلب عليه طابع الانبساط، من خلال تصنيف المسافة التي يجب أن يقطعها التلميذ في المرحلة الإبتدائية حسب ما يلي:

- أقل من 500 متر : مسافة جيدة
- ما بين 501 و1000 متر: مسافة مقبولة
- ما بين 1001 و2000 متر: معاناة نسبية
- ما بين 2001 و4000 متر: معاناة كبيرة
- أكثر من 4000 متر: وضع غير مقبول

الشكل رقم 14: توزيع المؤسسات التعليمية الابتدائية حسب نطاق الخدمة بالجماعات الترابية

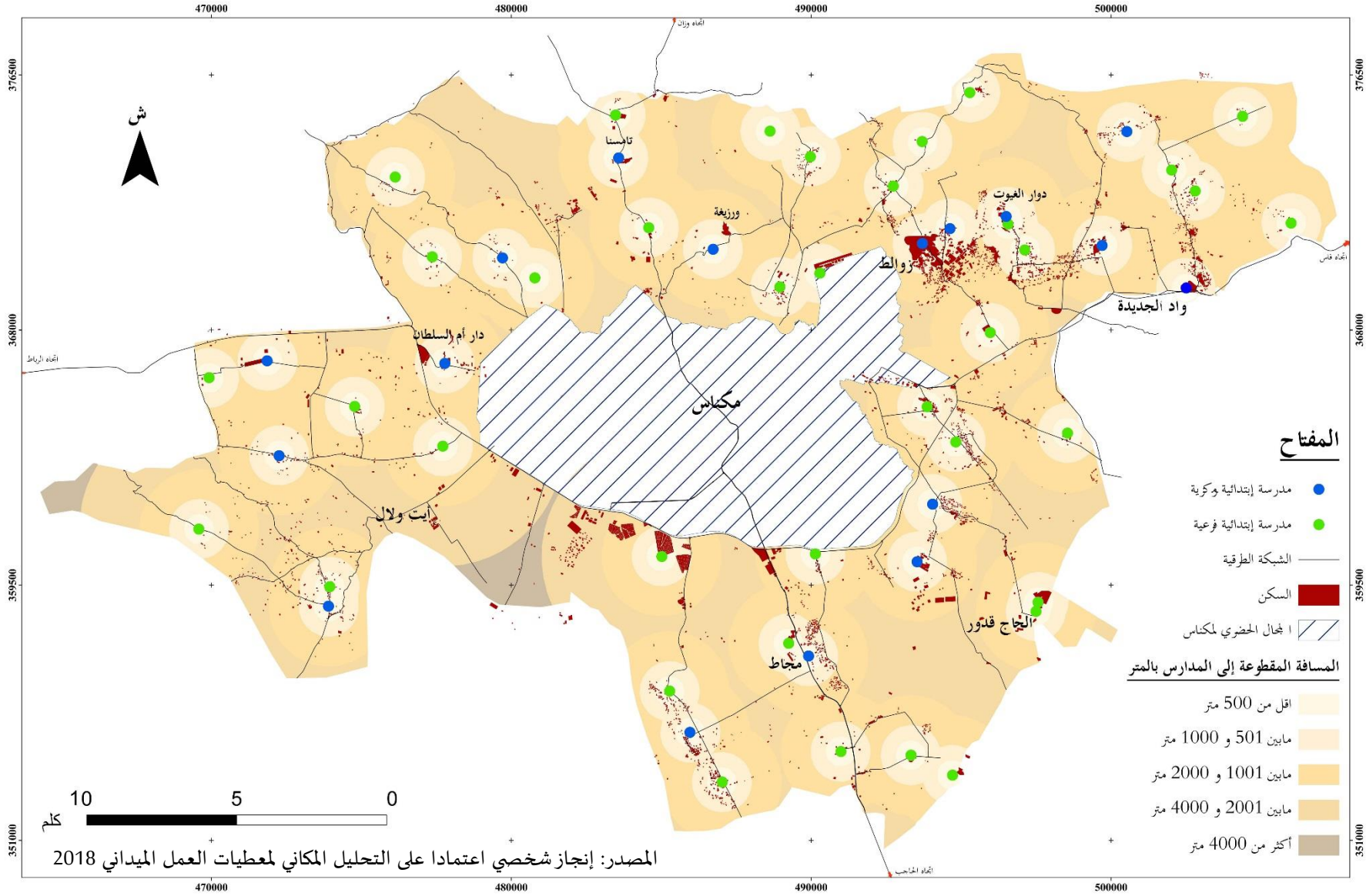

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على التحليل المكاني لمعطيات العمل الميداني 2018

تظهر نتائج التحليل المجالي ان هناك تقارب كبير بين نطاقات الخدمة بين مؤسستين أو أكثر وأحيانا تداخل فيما بينها، خاصة بالنسبة للمؤسسات الابتدائية الفرعية، في حين نجد البعض الآخر يعاني نتيجة بعد مقر السكن، مما يضطر معه التلاميذ قطع مسافات أكثر من 4000 متر مشيا على الأقدام.

أما فيما يخص التعليم الإعدادي فإن الوضعية أكثر تعقدا، نظرا لتوفر أربع جماعات ترابية على مؤسسات إعدادية، في حين أن كل من جماعتي دار أم سلطان وآيت ولال لا يتوفران على مؤسسة تستوعب تلاميذ السلك الإعدادي، وبالتالي صنفنا المسافة الرابطة بين السكن والثانوية الإعدادية على الشكل التالي:

- أقل من 1000 متر: مسافة جيدة
- مـا بـين 1001 و2000 متـر: مسافة مقبولة
- ما بيـن 2001 و4000 متر: معاناة
- مـا بـيـن 4001 و8000 متر: وضع غير مقبول
- ثـم مجال لا يتوفر على ثانوية إعدادية

الشكل رقم 15: توزيع مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي حسب نطاق الخدمة بالجماعات الترابية المدروسة

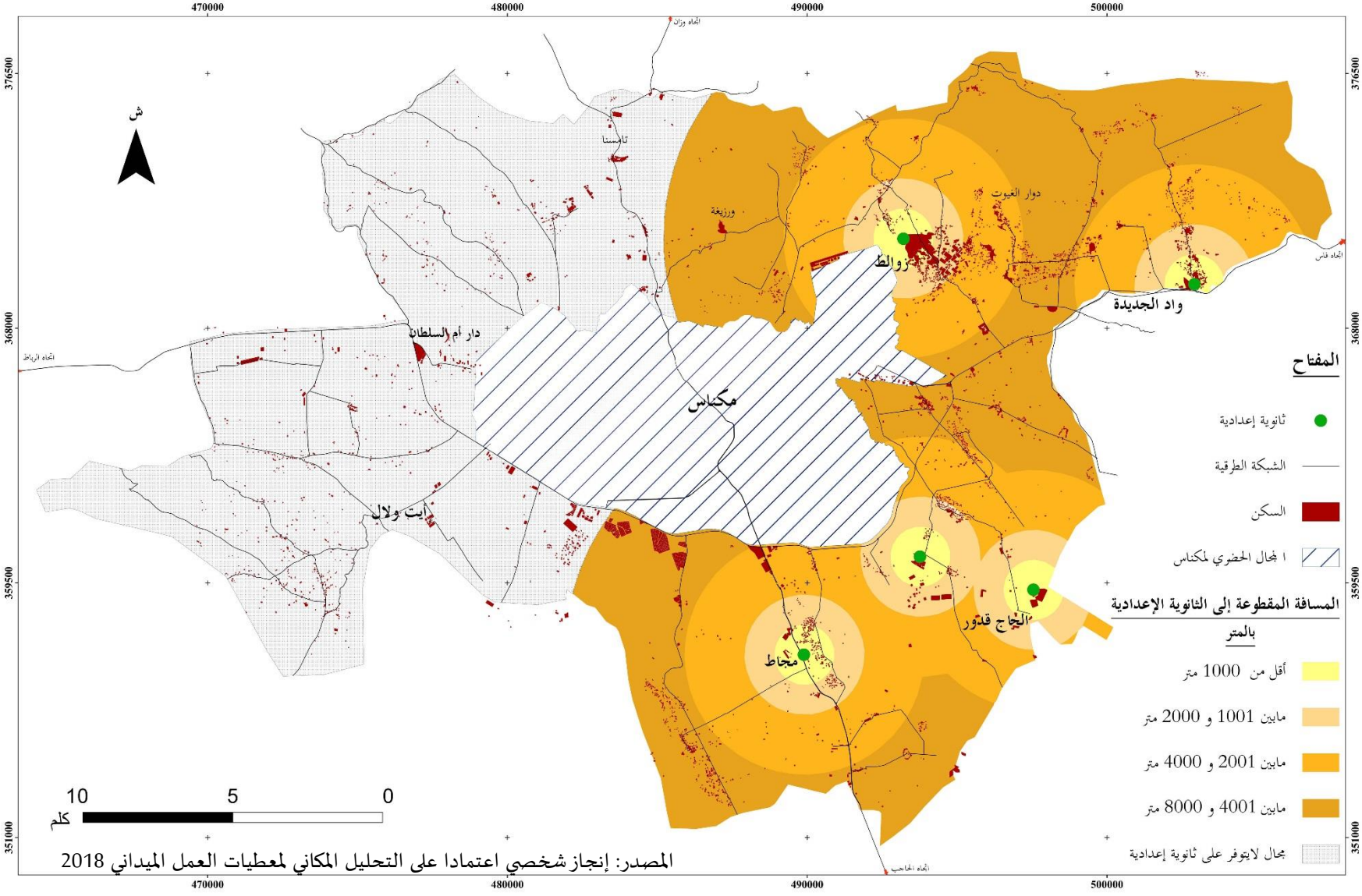

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على التحليل المكاني لمعطيات العمل الميداني 2018

نستنتج من خلال نطاق خدمة المؤسسات التعليمية بمجال الدراسة أن توزيعها الجغرافي يطرح مجموعة من الأسئلة التي تخص المعايير المعتمدة في توزيع هذه المؤسسات والتي لا ترتبط بحجم السكان وسهولة الوصول بقدر ما ترتبط بعوامل أخرى كالوضعية العقارية للأرض وخلفيات سياسية مما يجعل توطين هذه المؤسسات لا يخضع للمقاربات العلمية المعتمدة في التوزيع، وبالتالي فإن سوء التوزيع من شأنه أن يساهم في تعميق الفوارق السوسيومجالية على مستوى الجماعات الترابية الضاحوية لمدينة مكناس.

2. الخدمات الصحية: ضعف التجهيزات وقلة الموارد البشرية

يعد الإقبال على العلاجات الضرورية والأولية والتلقيح ووسائل تنظيم الأسرة من أهم مؤشرات التنمية اجتماعيا، إلا أن البنيات الصحية تبقى عاجزة عن تلبية حاجيات السكان، حيث تتميز الجماعات المدروسة بضعف كبير على مستوى الخدمات الصحية، فرغم توفر كل جماعة على مركز صحي[218]، فإن ذلك لا يستجيب لحاجيات الساكنة، سواء تعلق الأمر بالتجهيزات أو الأطر الطبية.

جدول رقم 23: توزيع عدد الأطر الطبية بالجماعات الترابية المدروسة

الإطار / الجماعة	طبيب أو طبيبة	ممرض أو ممرضة	مولدة	المجموع
دخيسة	1	1	0	2
واد الجديدة	1	2	0	3
مجاط	2	4	0	6
س س م كيفان	2	5	0	7
ايت ولال	1	0	0	1
دار أم سلطان	1	2	0	3
المجموع	8	14	0	22

المصدر: بحث ميداني2016

وهكذا يضطر العديد من ساكنة الجماعات الترابية للتنقل إلى مدينة مكناس لقضاء احتياجاتها من التطبيب، حيث إن المراكز الصحية تفتقد للتجهيزات الطبية الضرورية، فكلما كانت الحاجة إلى أطباء متخصصين أو إجراء تحاليل مخبرية يتجه السكان إلى المدينة، من هنا، فإن واقع الاستفادة من برامج الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات المعوزة، وخاصة نظام المساعدة الطبية (راميد) لا تحقق الأهداف المتوخاة منها.

[218] . حسب المندوبية السامية للتخطيط فإن المركز الصحي القروي هو مؤسسة صحية يشرف عليها طبيب، متواجد بمقر الجماعة القروية، ويقوم بالإضافة إلى العلاجات الأساسية بحماية صحة الأم والطفل، والفحوصات الطبية، وكذا تأطير المستوصفات التابعة له.

صور رقم 6 و7: المركز الصحي مجاط المركز الصحي الزوالط

المصدر: تصوير الباحث 2018

كما أن التحليل المجالي لنطاق الخدمة لولوج السكان للمراكز الصحية بين أن نسبة مهمة من ساكنة الجماعات تقطع مسافات طويلة للوصول إلى هذه المراكز، مما يزيد من معاناتها في ظل الوضعية السوسيواقتصادية المتأزمة التي تعاني منها مختلف أسر مجال الدراسة.

جدول رقم 24: المسافة المقطوعة للاستفادة من خدمات المراكز الصحية حسب السكن

الفئات	المسافة المقطوعة (بالمتر)	عدد الوحدات السكنية	نسبة السكن %
الفئة الأولى	أقل من 2000م	489	10
الفئة الثانية	ما بين 2001 و4000 متر	1447	29
الفئة الثالثة	ما بين 4001 و8000 متر	2420	49
الفئة الرابعة	أكثر من 8000 متر	570	12

المصدر: عمل شخصي 2018

يتضح أن الساكنة التي تلج بسهولة للمراكز الصحية محدودة، حيث لا تبعد سوى ب 2000 متر عن المركز الصحي، لا تمثل إلا 10% بالنسبة لمعيار السكن. في حين نجد أن الفئة التي تبعد بمسافة تتراوح ما بين 4001 و8000 متر تشكل 49%، في الوقت الذي نجد فيه أن 12% يبعدون بأكثر من 8000 متر، وهذا ما يجعل الولوج للخدمات الصحية عائقا أمام عدد مهم من ساكنة مجال الدراسة، مما يتطلب إحداث قاعات للعلاج قريبة من الدواوير بهدف رفع عناء التنقل إلى هذه المراكز الصحية.

الشكل رقم 16: توزيع المراكز الصحية حسب نطاق الخدمة بالجماعات الترابية

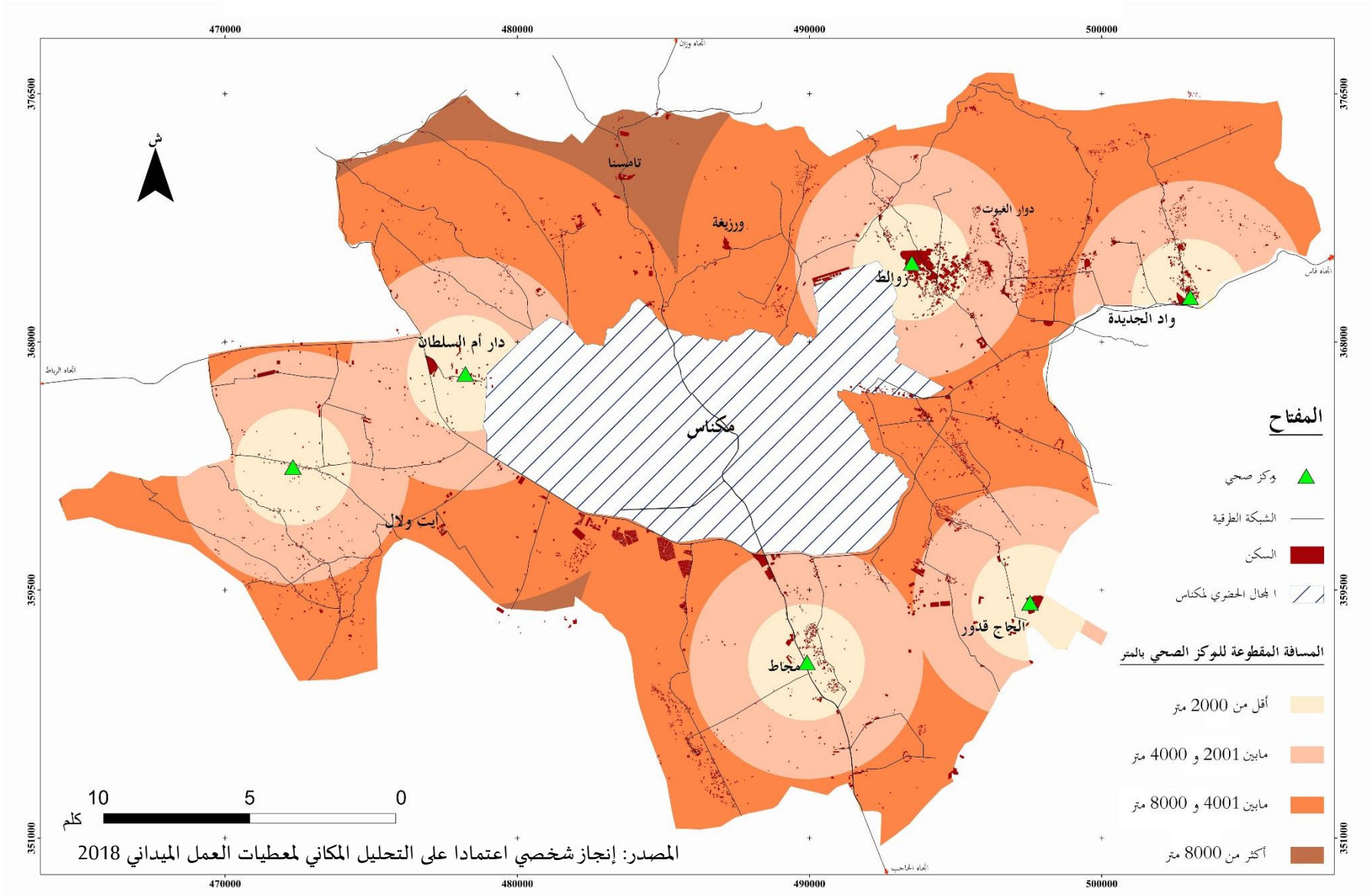

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على التحليل المكاني لمعطيات العمل الميداني 2018

3. الماء الصالح للشرب

من خلال تتبع حصيلة تزود ساكنة مجال الدراسة بالماء الشروب يلاحظ تطور ملموس من حيث توسيع دائرة المستفيدين سواء من خلال الربط الفردي أو من خلال النافورات العمومية، إلا أن بعد هذه الأخيرة عن بعض الدواوير بالمجال، طرح مجموعة من المشاكل فيما يخص التزود بهذه المادة الحيوية، حيث تبقى الايصالات الفردية هي السبيل الوحيد لتجاوز هذه الوضعية[219].

جدول رقم 25: توزيع عدد الدواوير المستفيدة من الماء الصالح للشرب ونسبة الاستفادة حسب الجماعات

الجماعة	عدد الدواوير المستفيدة	عدد الدواوير غير المستفيدة	نسبة الاستفادة (%)
دخيسة	15	2	90
واد الجديدة	37	7	80
مجاط	30	5	92
س س م كيفان	17	5	50
ايت ولال	12	4	80
دار أم سلطان	9	2	90
المجموع	120	25	80.33

المصدر: نتائج استمارة العمل الميداني 2017

هذه النسب تخفي العديد من الحقائق، حيث نجد العديد من الدواوير لم تستفد من الماء الشروب، لذا يجب التعامل معها بنوع من الحذر، على اعتبار أن هذه الأرقام تنطوي على مغالطات كبيرة، لأن الأسر المستفيدة من الماء حسب المصالح المختصة، هي الأسر التي تتزود بالماء الصالح للشرب وإن كان بواسطة النافورات العمومية.

[219]. خروج العشرات من سكان بعض الدواوير بالجماعة الترابية الدخيسة يوم 27 غشت 2018 للاحتجاج والتنديد بحرمانهم من شبكة الربط بالماء والكهرباء

الصورة رقم 8: ساقية بدوار قصبة حرطان -دار أم سلطان

الصورة رقم9: عين النقاش دوار باعيش الرمل الدخيسة-

المصدر: تصوير شخصي 2017

4. كهربة العالم القروي: برنامج طموح بنتائج مهمة

عرفت جل الجماعات الترابية المدروسة استفادة مهمة بشبكة الكهرباء والتي تجاوزت 90%، لكن ماتزال بعض الدواوير البعيدة وبعض الأسر المعوزة محرومة من الاستفادة من الخدمات الكهربائية[220]. كما أدى تزويد الجماعات الترابية المدروسة بشبكة الكهرباء إلى ارتياح الساكنة المحلية وطمأنتهم على مساكنهم من أي هدم أو تحويل مرتقب.

الصورة رقم10: انتشار الأسلاك الكهربائية بأزقة السكن الصفيحي بدوار صوديا -الجماعة الترابية آيت ولال

المصدر: تصوير شخصي 2018

ويمكن اعتبار توسيع شبكة الكهرباء بالجماعات الترابية المدروسة عاملا مساعدا على تحريك عجلة التنمية. فإلى جانب تحسين ظروف عيش الساكنة واستقرارهم بالمجال، شجعت الكهرباء ظهور مجموعة من الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل (الاستثمارات الصناعية، الأنشطة التجارية والخدماتية).

[220] . وهذا بسبب الإكراهات القانونية لبعض المساكن المخالفة لتصميم التهيئة بالنسبة للمراكز المغطاة بوثائق التعمير

كما أن مد شبكة الكهرباء ليشمل كل أجزاء الجماعات المدروسة لا يمكن إلا أن يشكل آلية لتحريك الاستثمار والإنتاج وتعبئة وتثمين مختلف الموارد الترابية بالمجال.

جدول رقم 26: توزيع نسبة الاستفادة من شبكة الكهربائية بالجماعات المدروسة

الجماعة	نسبة الاستفادة %
دخيسة	91
واد الجديدة	90
مجاط	89
س س م كيفان	88
ايت ولال	99
دار أم سلطان	98
المجموع	92.5

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

5. ضعف شبكة الصرف الصحي

يقصد بالتطهير جمع ونقل وتصريف مياه الصرف الصحي في ظروف معقولة من الناحية الصحية والبيئية ، الناتج عن النشاط البشري والصناعي. وتعد هذه العملية ضرورة أساسية لسلامة البيئة والسكان، وتوفير مناخ سليم يسمح بالاندماج المجتمعي للساكنة، كما إن أي نقص في هذا الإطار سيؤدي بصفة مباشرة إلى إحداث خلل في التوازنات البيئية المجالية وبالتالي إلى أضرار على البيئة والصحة.

تشمل شبكات التطهير فقط مراكز الجماعات وبعض التجزئات السكنية نظرا لعامل تشتت وتباعد المساكن، وتلجأ معظم الأسر إلى استعمال الحفر الخاصة، في حين يلجأ البعض الآخر إلى طرق أخرى كطرح النفايات بالمجال الطبيعي، مما ينعكس سلبا على البيئة المحلية وعلى صحة الساكنة.

صورة رقم 11: طرح المياه المستعملة بعشوائية بدوار صوديا بالجماعة الترابية آيت ولال

المصدر: تصوير الباحث2018

جدول رقم 27: شبكة الصرف الصحي حسب الجماعات الترابية

الجماعة	شبكة الصرف الصحي (%)		
	شبكة عمومية	حفر خاصة	طرق أخرى
دخيسة	40,5	42	17,6
واد الجديدة	6,6	79,3	14,1
مجاط	17,4	49,2	33,4
س س م كيفان	39	50	11
ايت ولال	2,8	52,7	44,5
دار أم سلطان	28,3	35	36,7

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

يتبين أن هناك نقص كبير في ربط المساكن بشبكة الصرف الصحي، فأعلى نسبة تسجل بالدخيسة (40%) وتهم التغطية 14 دوارا باستثناء ثلاث دواوير (الباعيش الخلوة، تعاونية المنزه وعين معشوق) التي لم تستفد بسبب تباعد المنازل والطبيعة الصخرية للأرض. بينما نسبة التغطية بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان تناهز 39%. وتعمل الجماعة مع باقي الشركاء على إنجاز المخطط المديري للصرف الصحي الذي سيغطي تراب الجماعة مع إحداث محطة لمعالجة المياه العادمة لتجمعات مركز الحاج قدور وتجزئة السلام والمنطقة الصناعية. في حين نجد بالجماعة الترابية لواد الجديدة أن نسبة التغطية تمثل فقط 6.6% وتشمل التجزئة السكنية اليسر، في حين نجد جماعة آيت ولال في المرتبة الأخيرة من حيث التغطية بشبكة الصرف الصحي العمومية بنسبة 2.8%.

6. شبكة طرقية مهمة باستفادة محدودة

تعتبر شبكة المواصلات العمود الفقري لتنظيم وهيكلة المجال، وتعكس مستوى شبكة المواصلات طبيعة ومستوى العلاقات بين مختلف المناطق والوحدات. بل وتشكل عنصرا أساسيا في التحولات المحلية. فشق الطرق واستصلاحها يساهم في خلق التيارات وتوجيهها. ومن ثمة، يساهم في خلق التحولات وتكثيفها[221]. وقد ساهم تحسن وضعية الطرق والمسالك القروية بالجماعات الترابية المدروسة في فك العزلة عن العديد من التجمعات السكنية وساعد على تأهيلها وانفتاحها على بالخارج.

تتميز الجماعات الترابية المدروسة بتموقعها على محاور طرقية وازنة تساهم في تيسير الولوجية والإسهام في تنشيط الحركة الاقتصادية والاجتماعية، فجل الجماعات تقطعها الطرق الوطنية، مما سمح لها بظهور مجموعة من الأنشطة الاقتصادية وكذا الاندماج في تيارات تبادلية تجاوزت المجال الإقليمي والجهوي.

[221]. الصدق عبد الحق (2013): مرجع سابق، ص.156

بالإضافة إلى ذلك تعبر مجال الدراسة الطريق السيار (الرباط-فاس)، والتي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية من خلال تشجيع الاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي. فتطوير وسائل المواصلات الضاحوية بموازاة مع تمتين العلاقة بين المدن والأرياف لاسيما العمومية منها التي تستعملها جميع الفئات على مسافات قد تمتد إلى عشرات الكيلومترات قد يساعد على توسع إشعاع هذه الجماعات الترابية وإعطاء دفعة جديدة للحركات اليومية، وبالتالي تثبيت توزيع وحدات المجموعة الحضرية والسكان[222].000000

كما تتوفر الجماعات على مجموعة من المسالك والطرق القروية التي لها دور بارز في العلاقات الداخلية، وخاصة ما يتعلق بربط دواوير الجماعات المدروسة بالشبكة الطرقية. وفي هذا الإطار، استفادت الجماعات الترابية المدروسة من المخطط الوطني للطرق الذي يعتبر ورشا وطنيا يهدف إلى فك العزلة وإدماج الأوساط البعيدة والمنعزلة. وقد ارتكزت هذه السياسة على دراسات سوسيواقتصادية أبرزت دور الطريق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الانعكاسات المرتقبة، بفضل بناء وتحسين جودة الطرق. ويمكن حصر أهم هذه الانعكاسات في جانبين: الأول اقتصادي والثاني اجتماعي.

- الجانب الاقتصادي يتمثل في:

- تقليص أثمنة المواد الأساسية بفضل التموين المستمر وتخفيض تكاليف النقل؛
- التزود المستمر وتوسيع دائرة تصريف المنتوجات الريفية؛
- الزيادة في مستوى الاستهلاك؛
- ضمان تزود الأسواق الأسبوعية والرفع من مستوى التردد عليها؛
- تنمية المنتوج الفلاحي ومواكبة حاجيات السوق؛
- توسيع استعمال الآلات ومكننة الإنتاج الفلاحي، ومن ثمة الرفع من المردودية الفلاحية؛
- ظهور أنشطة تابعة للنشاط الفلاحي؛

- أما الجانب الاجتماعي فيتمثل في:

- ✓ الاستفادة من الخدمات الاجتماعية المختلفة خاصة التعليم والصحة؛
- ✓ تحسين الوصول إلى الخدمات الإدارية؛
- ✓ تحسين اندماج الساكنة القروية؛[223]

[222]. عياد مصطفى (2003): مرجع سابق، ص 5648

[223] . الصدق عبد الحق (2013): مرجع سابق، ص.170

الشكل رقم 17: الشبكة الطرقية بمجال الدراسة

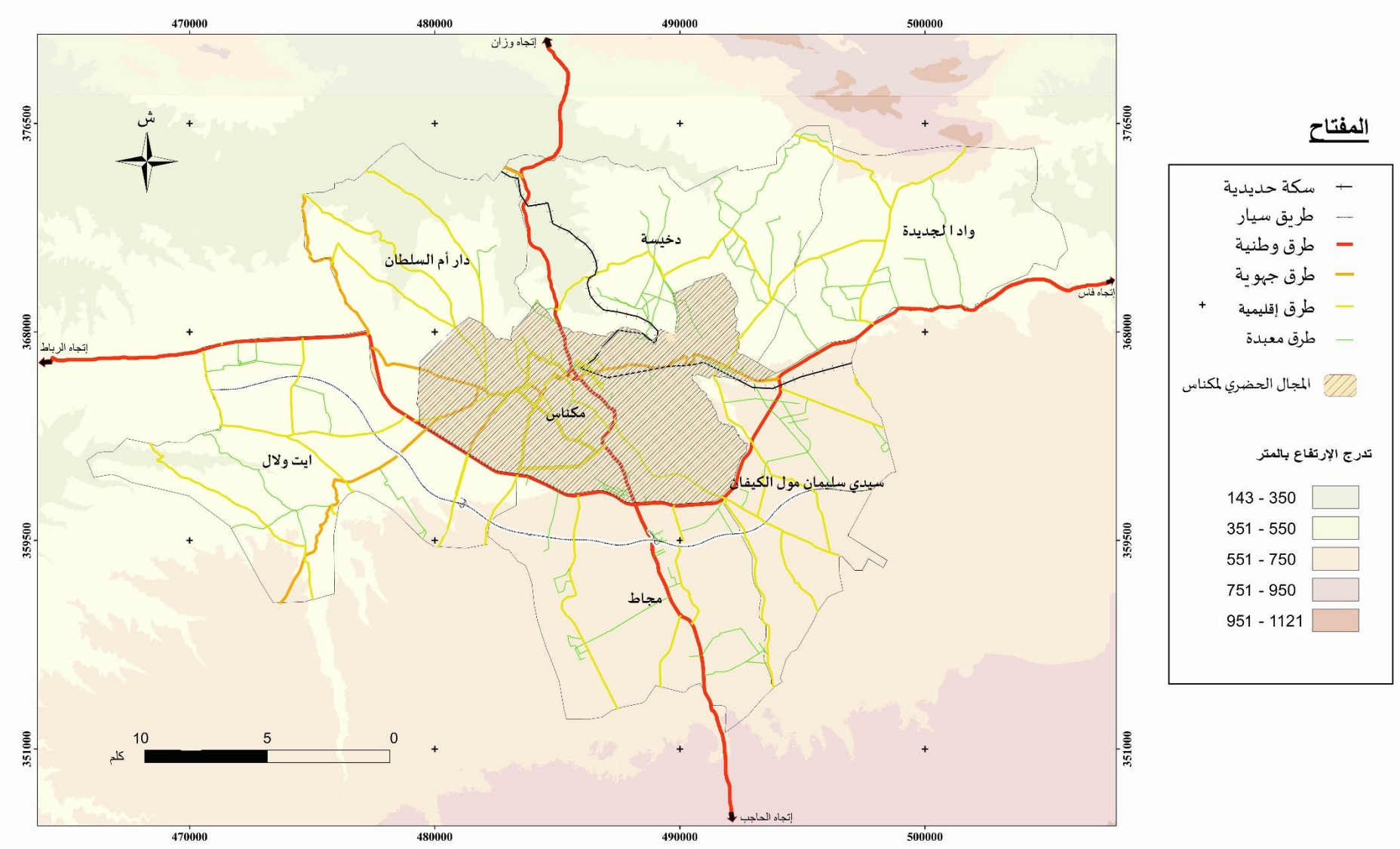

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الشبكة الطرقية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك 2018

ولتوضيح أهمية شبكة المواصلات بالجماعات الترابية لضاحية مكناس قمنا بإنجاز خريطة تصنيف مستويات عزلة الساكنة بالنسبة للمحاور الطرقية (الشكل رقم 18)، وذلك بناء على نتائج التحليل المكاني للشبكة الطرقية بمجال الدراسة، من خلال حساب المسافة الأفقية التي تفصل بين السكن والطرق. وتجدر الإشارة إلى أن العامل الرئيسي الذي ساعدنا على اختيار هذه الطريقة هو سيادة الانبساط بمجال الدراسة.

وإن تدني مستوى العزلة بالنسبة للتجمعات السكانية وبالنسبة للمحاور الطرقية لا يخفي حالة الطرق التي توجد عليها بمجال الدراسة. فإذا استثنينا الطرق السيارة والطرق الوطنية، فإن نسبة مهمة من الطرق الجهوية والإقليمية والمسالك بالجماعات الترابية المدروسة توجد في حالة سيئة، مما يتطلب تدخلا لإصلاحها وتأهيلها.

الشكل رقم 18: تقييم قرب الساكنة من الطرق ومستوى العزلة بمجال الدراسة

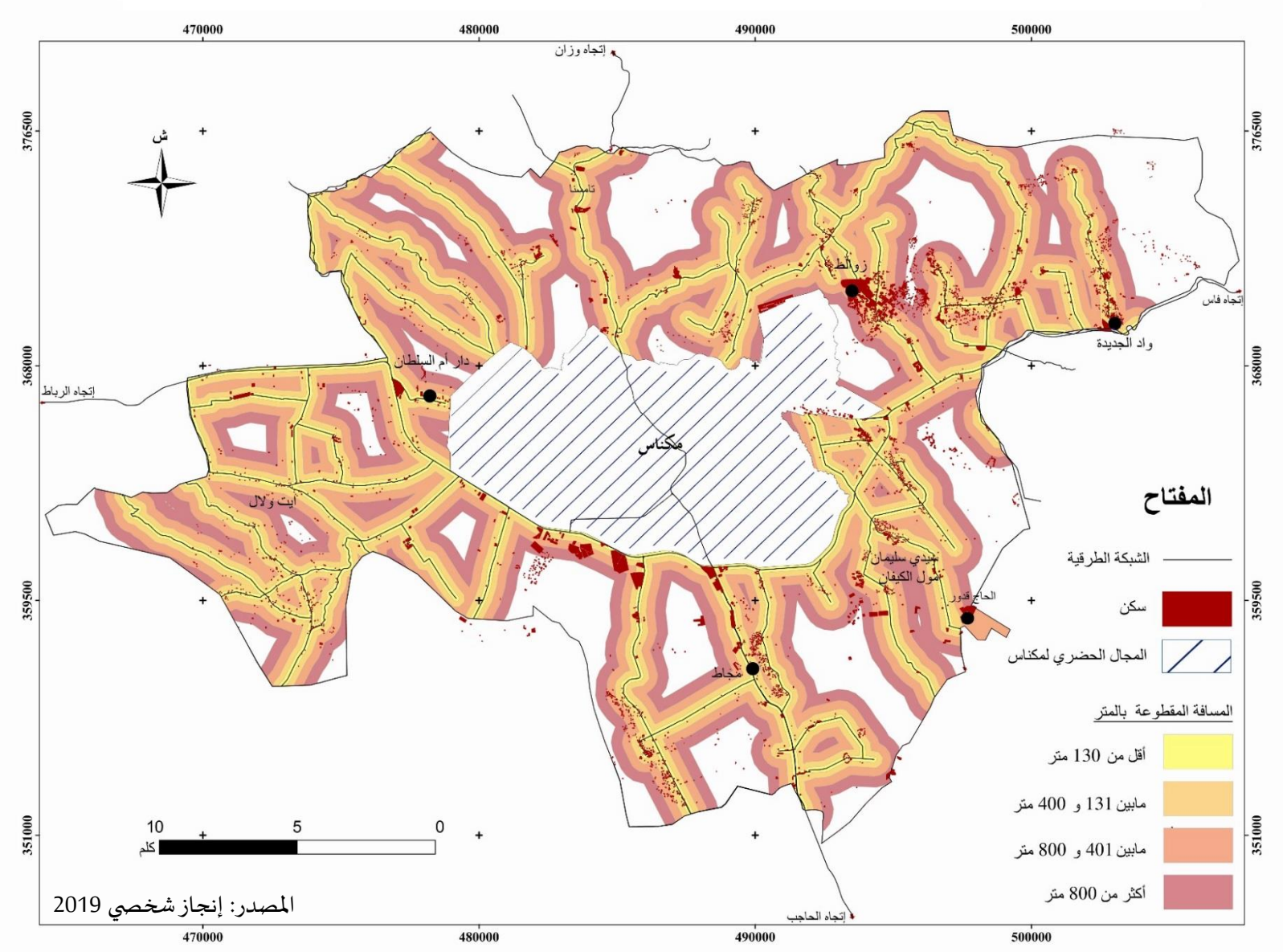

المصدر: إنجاز شخصي 2019

صورة رقم 12: الطريق الرابطة بين واد الجديدة المركزوواد الجديدة لاكار

المصدر: تصوير شخصي 2017

كما إن توفر التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية وتوزيعها بشكل متكافئ، سيمكن الجماعات الترابية المدروسة من لعب دور جوهري في نشر أنماط العيش الحضرية داخل الأرياف وتقريب مختلف الخدمات الضرورية لساكنتها. عبر ضمان ولوج عادل للسكان للخدمات العمومية، لكن الارتقاء بهذه المرافق إلى المستوى المطلوب، يبقى رهينا بمدى قدرة الجماعات الترابية على تجنيد الموارد المالية والوسائل المادية الكافية والموارد البشرية المؤهلة اللازمة، وبمدى انخراط مختلف الإدارات العمومية والقطاع الخاص في مشاريع التجهيز والتهيئة. فالحاجة ماسة إلى التجهيزات المهيكلة من قبيل شبكة التطهير السائل، التي ستساهم في توطين العديد من منشآت الخدمة الاجتماعية والمنشآت الاقتصادية التي سيتحسن بفضلها إطار العيش وتتقوى بها الأسس الاقتصادية[224]. إلا أن هذا الوضع المتسم بضعف التجهيزات والخدمات يغذي الإحساس بالإقصاء ويساهم في تفشي انعدام الأمن ولا يمكن كبح الآليات التي تنتج هذا الواقع إلا بالارتكاز على التنمية الاقتصادية وإقامة شروط تضمن إعادة توزيع ثمار النمو. كما أن التخطيط والإعداد الحضري يمكن أن يساهم، إلى جانب قطاعات أخرى، في معالجة التمايزات القائمة، من خلال إخضاع التنطيق والتوقعات المتعلقة بتوزيع المرافق إلى معيار الإنصاف الاجتماعي والمجالي[225]. وهذا لن يتحقق إلا من خلال تقليص الفوارق بين المدن والأرياف، وتقوية العلاقة بينهما، وذلك عبر تضمين الروابط الوظيفية، وخلق مجالات مختلطة يتداخل فيها الوسطان، مما يمكن من تطوير التعاون والتكامل بينهما، وبين السياسات العمومية[226].

---

[224]. موســـاوي امحمد (2006): تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل، أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص.379

[225]. فجال علي (2010): في قضـايا التمدين والتعمير الكبرى بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشـكاليات وفي المناهج، العدد 7، ص.40

[226]. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية، ص. 7

خاتمة الفصل الأول

تكتسي الجماعات الترابية المدروسة ومراكزها القروية الناشئة أهمية بارزة بضاحية مدينة مكناس الكبرى بالنظر إلى عددها وتوزيعها المتميز ودورها في استيعاب الهجرة القروية. ومن الأدوار التي يراهن عليها هو اعتبارها أداة للرفع من التأطير الإداري والاجتماعي والثقافي على المستوى المحلي، من خلال جعلها أقطابا للتنمية المحلية، وخاصة بعد تراجع الدولة عن القيام بكثير من أدوارها.

ومع ذلك فإن هشاشة بنياتها الأساسية لا تسعفها للقيام بهذه الأدوار وبالتالي، فإن سياسة إنعاش هذه الجماعات تقتضي (بدءا) رفع هذه العوائق، وتدارك الخصاص، لاسيما في ظل تنامي الفوارق وتزايد وعي المواطنين بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم مقارنة بحاجياتهم وانتظاراتهم[227].

وبالتالي أضحى توفير تجهيزات القرب الضرورية والخدمات القرب وتأهيل الطرق بما يمكن من تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية من قبيل تلك المتعلقة بالتمدرس والصحة والتربية والثقافة والترفيه، وهو ما يساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي والاندماج الحضري ويمنح هوية وتقدير إيجابيين للمجال من قبل ساكنته.

[227] . المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017): التقرير السنوي، ص.120

الفصل الثاني: الأسس الاقتصادية للجماعات الترابية المدروسة بضاحية مكناس في ظل التحولات الراهنة

مقدمة الفصل الثاني

يطرح معالجة الأسس الاقتصادية لمجال الدراسة، تحديد مفهوم النشاط باعتباره مفهوما لازالت تعتريه العديد من الإشكالات المنهجية، لاسيما وأن المدارس الجغرافية لم تحدد له بعد مفهوما متكاملا وقابلا للتطبيق، فنظرية القاعدة الاقتصادية تقوم على التمييز بين الأنشطة الأساسية والأنشطة الثانوية. ونظرية الهيمنة تسعى لضبط علاقات التبعية بين المدينة والريف، وهذه الأجهزة النظرية ليس من السهل العمل في إطارها، على اعتبار أن طبيعة الأنشطة السائدة بمجال معين هي التي تحدد نوعية العلاقات مع المحيط الجغرافي.

ونظرا لخصوصية المجال، فإن الفلاحة ظلت النشاط الرئيسي الذي ميزه وجعله محط استراتيجيات مختلفة، حيث الوفورات الخارجية التي ساهم فيها بشكل كبير الانتماء لمجال السايس والقرب من الحاضرة الإسماعيلية، وقد ساهم عامل القرب من المدينة في خضوع المجال لتأثيرات ترجمت مجاليا في تغييرات على مستوى استغلال الأرض.

فهل الجماعات الترابية المدروسة لازالت تحافظ على وظيفتها الفلاحية؟ أم أنها استقطبت أنشطة جديدة؟ وهل لهذه الجماعات القدرة على توفير الشروط المادية والمعنوية لجلب هذه الأنشطة التي بدونها يستعصي الحديث عن الوظيفة؟ وإلى أي حد يمكن أن تساهم هذه الأنشطة في هيكلة المجال؟

I.الاستغلال الفلاحي أساس التحولات المجالية بمجال الدراسة

ساهم موقع مجال الدراسة في قلب مجال فلاحي غني وفسيح، من جذب أطماع المعمرين الأوربيين الذين عملوا على الاستحواذ بطرق متعددة وملتوية على مساحات شاسعة من أراضي سايس مكناس[228]، التي تميزت باعتماد التقنيات الحديثة والتخصص، مما جعل الفلاحة النشاط الرئيسي ضمن الأنشطة الاقتصادية بالمجال. (الشكل 19، ص 133).

ومع بداية مرحلة الاستقلال، تركزت تدخلات الدولة على القطاع الفلاحي، من خلال مجموعة من المشاريع الكبرى (سقي المليون هكتار). بالإضافة إلى مجهودات الفلاحين التي ساهمت في تطوير المشهد الزراعي بمجال الدراسة. فقد ارتبطت التحولات التي عرفها مجال الدراسة بتطور أشكال الاستغلال الفلاحي، وما رافق ذلك من أنشطة قروية مصاحبة، ساعدت على استقرار السكان المحليين، وفي بعض الأحيان استقطاب يد عاملة من مناطق أخرى.

1. المشهد الزراعي بمجال الدراسة: الخصائص والمؤهلات

تميزت هضبة سايس بنوعين من الزراعة: الحبوب والكروم. وقد تعاطى المستعمر الأوربي إلى زراعة الحبوب على مساحات شاسعة ناهزت 82045 هكتار...، أما اليوم فما زالت الحبوب تزرع على أراضي التيرس بتناوب مع الخرطال والقطاني. ولكنها استبدلت في بعض الأماكن بزراعة الخضر والبواكر المسقية، أما مغروسات الكروم التي تزرع أساسا على التربة الرملية التي أدخلها المستعمر الفرنسي (كانت تغطي سنة 1958 ما يناهز 17000 هكتار، أي ثلث كروم المغرب)، فتتوزع على 382 استغلالية مزودة بالآلات اللازمة، وتمارس زراعة مكثفة، وتشغل 3000 عامل. أما الخمور فتنتجها شركات حرة خاصة (بلغ عددها 31 سنة 1961) أو تعاونيات (وعددها 3). وهكذا، فإن رستاق الكروم المكناسي يعتبر من أهم المناطق المنتجة بالمغرب[229]، كما يوضح الجدول التالي:

---

[228]. مشـــكوري عبد الســـلام، إديل عمرو (2016): مكناس خلال الحقبة الاســـتعمارية: مدينة صـــاعدة، مجلة التراب والتنمية، العدد الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، ص.168

[229]. جون فرانسوا تروان واخرون (2006): المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، طارق للنشر321، طريق الجديدة، الدار البيضاء، ترجمة: على ايتا حماد وإدريس البوشاري، ص.144

جدول رقم 28: توزيع أنواع الزراعات بأراضي صوديا بضاحية مكناس سنة 1982

أنواع الزراعات	المساحة بالهكتار	النسبة (%)
الكروم	7185	60
الورديات	774	6,4
الزيتون	985	8
الحوامض	234	2
اللوز	190	1,5
مشاتل	38	0,3
الزراعات السنوية	1824	15
اخر	830	6,8
المجموع	12060	100%

Source : Mohamed yazghi moubachir, Les terres récupères dans le sais de Meknès : Étude de géographie agricole, doctorat de 3ème cycle, p.1

عرف إنتاج الكروم تراجعا كبيرا بمجال الدراسة، فرغم احتلاله لمساحة مهمة، فإن مظاهر التراجع بدت تظهر مع فترة الاستقلال، فالملكيات الكبيرة توجد إما في يد ملاكين غائبين يزاولون مهنا حرة أو في يد موظفين سامين يستثمرون أموالهم في مضاربات جديدة. وهكذا، فإن العديد من الأراضي لم تعد مخصصة للكروم والحبوب، بل أصبحت مخصصة لزراعات الخضر والبواكر وزراعة الأشجار(الورديات)، وزراعة الكلأ، وسبب هذه التحولات هو توافد رساميل جديدة من المدينة، وحفر الآبار لتوفير مياه السقي، ويعود تاريخ هذه التحولات إلى الثمانينات من القرن الماضي، إذ 80% من استغلاليات الخضر والبواكر و20% من استغلاليات الفواكه لم تبدأ نشاطها إلا سنة1987[230].

وتتضح الأهمية الزراعية لمجال الدراسة من خلال خريطة استغلال الأراضي لسنة 1985، وهي تعتبر وثيقة ذات أهمية بالغة من خلال ما تقدمه من معطيات حول نظام استعمال الأرض، والانتشار المهم لزراعة البقليات التي تعرف تفاوتا بين أجزاء مجال الدراسة. بالإضافة إلى الزراعات البعلية التي تتمثل أساسا في زراعة القمح التي كانت تمارس بجل الجماعات الترابية المدروسة، ثم توزيع مهم لأشجار الزيتون والكروم. وهذا ما يجعلنا نستنتج أن الوظيفة التي ميزت مجال الدراسة هي وظيفة فلاحية بامتياز.

[230]. جون فرانسوا تروان واخرون (2006): المغرب مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية، طارق للنشر321، طريق الجديدة، الدار البيضاء، ترجمة: على ايتا حماد وإدريس البوشاري، ص.145

الشكل رقم 19: استغلال الأارضي بمجال الدراسة سنة 1985

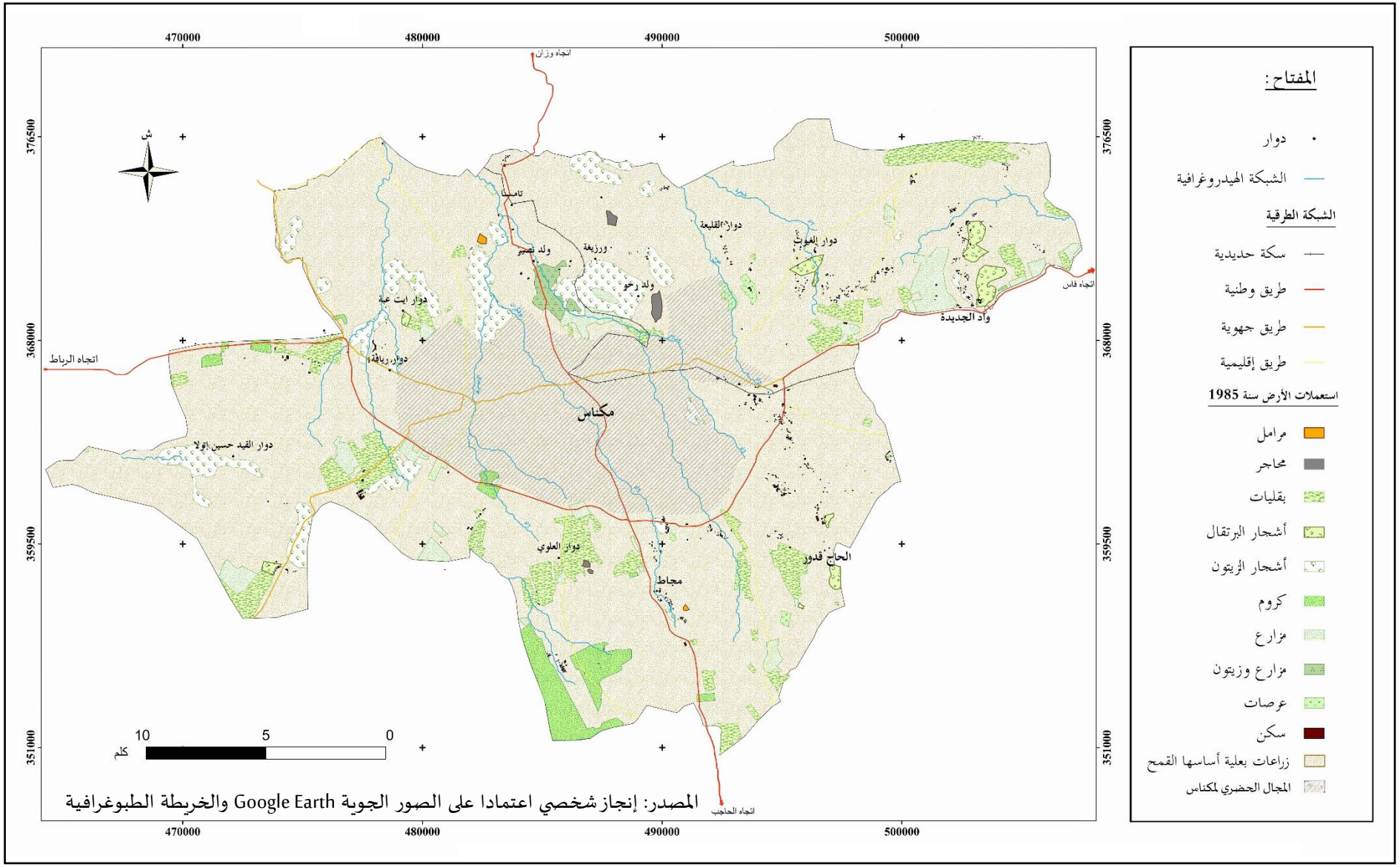

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الصور الجوية Google Earth والخريطة الطبوغرافية

2. النظام العقاري بالجماعات الترابية الضاحوية لمكناس

تحتل دراسة الهياكل العقارية موقعا محوريا في التحليل المرتبط بتحولات الأرياف المغربية، حيث تعتبر من المعضلات التي تعرقل التنمية بها، وتنعكس سلبا على النظام والبنية العقاريتين للأراضي، لكونهما يشكلان ركائز أساسية في الهياكل الفلاحية، فالوضعية المعقدة للنظام العقاري، والتباين الكبير في تملك الأراضي ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالأرياف[231]، وهذا ما يعرقل بالتالي التنمية الشمولية، ويتطلب مراجعة شاملة للبنيات العقارية[232].

وقد أدى تطور النظام العقاري بمجال الدراسة إلى عدة أنماط من تملك الأرض والتصرف فيها، فكل المؤشرات توضح أن هذه الوضعيات لها تأثير مباشر على التنمية الفلاحية، كما أن بعض الأشكال تعيق تطور بنيات الإنتاج الفلاحي وتحول دون مسايرة التحولات التي تعرفها المشاهد الزراعية والحياة الريفية، وهذا التعدد في الأشكال العقارية يعطي تعددا كذلك على مستوى أسلوب الانتفاع والتصرف حيث يمكن أن نشير إلى ما يلي:

- أراضي الملك الخاص: وهي أراضي توجد في ملكية خاصة تخول لصاحبها حق التصرف في ملكه والانتفاع به. وتعد المرحلة الاستعمارية التي عرفت صدور الظهير المنظم للتحفيظ العقاري شهر غشت 1913، وقرار إنشاء المحافظة العقارية سنة 1914، مرحلة حاسمة في تنامي هذا النمط العقاري بالمغرب[233]، ويبقى الهدف الأساسي من أرض الملك هو تلبية حاجيات المالك وتأمين إعادة إنتاجه الفردي هو وأسرته[234].

- أراضي الدولة: وهي أراض توجد في ملكية الدولة كان يطلق عليها عبارات عديدة من قبيل" أملاك المخزن"،"بلادات المخزن"، و"الأملاك السعيدة"[235]. وهذه الأراضي كانت خاضعة لتصرف السلطة المخزنية تصرفا كاملا يمنحها الحق في استغلالها أو تفويتها أو بيعها. كما أن هذه الأراضي المخزنية أو

---

[231]. ويعتبر العقار من بين العناصر ذات الوقع القوي في مجال التنمية الريفية، فالأرض تشكل عاملا مهما من عوامل الإنتاج، غير أنها تتميز باستمرار خضوعها لأنظمة قانونية متعددة، منها ما هو خاضع للشريعة الإسلامية، ومنها ما هو خاضع للقوانين الوضعية، ومنها ما هو خاضع لبعض الأعراف. ويرجع ذلك إلى ما عرفته الأنظمة العقارية المغربية من تحولات عبر مرور الزمن بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية أفرزت عدة أنواع: كأراضي الملك الخاص والجموع والكيش والأحباس وأراضي الملك الخاص للدولة، وتحديد الوضعية العقارية لمجال دراستنا من شأنه أن يمكننا من تحديد ظروف مختلف التنظيمات، والتعرف على مختلف الأشكال السوسيومجالية كذلك.

[232]. موسى كرزازي (1988): النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم10، ص 87

[233] . العطري عبد الرحيم (2012): تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، ط 2، ص 23

[234]. الهروي عبد الهادي (2004): القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية لمجتمع المغربي (1934-1844)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء الطبعة الأولى، ص.71

[235]. نجدي محمد (1999): أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن، ورد في: البادية المغربية عبر التاريخ، تنسيق: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77. الرباط، 1999.ص 103

العمومية تعد منفصلة عن أراضي السلطان التي كانت توصف بأملاك الجناب العالي[236]. وكانت أراضي الدولة خلال القرن التاسع عشر تشكل النمط العقاري الأكثر انتشارا، لكنه عرف تراجعا بسبب استخدام المخزن لهذه الأراضي في احتواء القبائل المتمردة، ومنحها للقبائل مقابل الخدمة العسكرية، وكذلك منحها للعائلات الكبرى والزوايا. كما ارتبط هذا التراجع في حجم أراضي الدولة بفترة الحماية وذلك من خلال الاستيطان الزراعي للمعمرين الذين سيطروا على أجود الأراضي التي كان أغلبها في ملكية المخزن.

- أراضي الأحباس: هي أراض تم وقف ريعها من طرف أفراد أو جماعات على الأعمال الخيرية والإحسانية. تتكلف بتدبيرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وقد اتسع هذا الشكل العقاري مع إقدام المخزن على وقف ريع عدد من أراضيه لفائدة بعض الشرفاء والصلحاء والزوايا، في إطار تدعيم المشروعية الدينية للسلطان من جهة، وتقوية التحالفات مع مختلف مكونات النسق السياسي من جهة ثانية. ويقوم استغلال أراضي الأحباس على أساس الانتفاع دون التملك، وتوجيه ريع هذا الانتفاع إلى الخدمات الإحسانية والدينية[237]، كما أن الأحباس تكون ممهورة بفعل قرارات القبيلة التي تقرر أحيانا وقف أرض بعينها لفائدة مؤسسة دينية كالزاوية أو المسجد[238].

- أراضي الكيش: هي أراضي في ملك المخزن يقطعها للقبائل مقابل الالتزام بالقيام بخدمات عسكرية لصالح السلطة المخزنية أو جزاء لها على حسن مشاركتها في الحركات واستقبال المحلات السلطانية. ويعتبر انتشار هذا النوع من الأراضي في المجالات المحيطة بالمدن خاصية مشتركة بين العواصم التقليدية للمغرب، وذلك من خلال استقدام القبائل الموالية للمخزن وتثبيتها على مشارف هذه المدن، بهدف توفير الأمن وحماية المدينة من التهديدات الخارجية، إذ تصل مساحتها إلى 200 ألف هكتار، أي بنسبة تقدر ب 3% من الأراضي الفلاحية. ويعود ظهور هذا النمط العقاري إلى عهد المنصور الذهبي، وكذا المولى اسماعيل، الذي أقطع جيش البخاري وبعض القبائل جملة من الأراضي بهدف الانتفاع لا التملك، نظرا لمساهمتهم في الحركات المخزنية،[239] استفادت منها قبائل متعددة كالشرارة، والوداية، وشراكة، وأولاد دليم، والمنابهة، ودخيسة، والمغافرة، وأولاد جامع...[240].

- أراضي الجموع: وتعتبر أقدم نظام عقاري عرفته مختلف المناطق المغربية. والأراضي الجماعية هي أصلا أراض تستغل في إطار الانتفاع الجماعي من لدن مجموعة أفراد ينتمون لنفس الأصل أو السلالة

---

[236]. العطري عبد الرحيم (2012): مرجع سابق، ص 24

[237]. العطري عبد الرحيم (2012): مرجع سابق، ص.25

[238]. الهروي عبد الهادي (2004): مرجع سابق، ص.69

[239]. العطري عبد الرحيم (2012): مرجع سابق، ص.26

[240]. بوشعراء مصطفى (1984): الاستيطان والحماية بالمغرب (1865-1894)، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، الجزء الاول، المطبعة المكلية، الرباط الطبعة الأولى.ص.331

(قبيلة أو فخدة أو دوار أو فئة)، تجسيدا للفكر التضامني والاقتصاد التشاركي الذي كان يسود حياة المجموعات والقبائل المغربية قبل تغلغل الاقتصاد الرأسمالي داخل البوادي المغربية[241].

وتقدر مساحة الأراضي الجماعية بالمغرب بحوالي 12 مليون هكتار، أي 46 % من الأراضي الفلاحية، وتساهم ب 26 % من حاجيات الكلأ للماشية، وتنعت حالتها " بحالة الرجل المريض" لتدهور مراعيها وتربتها وغطائها النباتي. رغم أنه لازال يستفيد منها حوالي 7 ملايين شخص، يتوزعون ما بين 4200 جماعة سلالية، و15 منطقة تحسين البور، (منها 11 منطقة تعرف حالات من الحصر والتوقف بسبب الصراع بين ذوي الحقوق حول موارد المراعي والأراضي الزراعية بها)، كما تتحكم فيها ترسانة قانونية كبيرة (16 ظهيرا و3 مراسيم و3 قرارات وزارية وعدة دوريات ومناشير وعدد لا يحصى من المراسلات). ورغم التعديلات القانونية التي أدخلت، إلا أنها ظلت تقنية لم تمس جوهر قانون 27 أبريل 1919 الذي وضعته سلطات الحماية باعتبارها نظاما للوصاية ولتشديد الرقابة على القبائل وإضعاف "اجماعة" المحلية وضرب أصالتها واستقلالها.[242]

جدول رقم 29: توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حسب النظام العقاري (بالهكتار)

الجماعات الترابية	ملك خاص		جموع		الحبوس		الكيش		الدولة		المجموع	النسبة المئوية
	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة		
الدخيسة	3188	36,99	2016	23,39	760	8,81	2399	27,83	255	2,96	8618	17,2
مجاط	3341	32,23	0	0	40	0,38	4323	41,71	2660	25,66	10364	20,7
س.س.م. الكيفان	3474	51,92	0	0	0	0	2259	33,76	958	14,31	6691	13,4
دار أم سلطان	5312	77,5	0	0	466	6,72	268	4,6	768	11,18	6814	13,6
واد الجديدة	2202	23,93	2901	31,53	440	4,78	2872	31,21	785	8,53	9200	18,4
ايت ولال	7066	84,41	182	2,17	0	0	0	0	1123	13,41	8371	16,7
المجموع	24583	49,1	5099	10,5	1706	3,4	12121	24,2	6549	13,1	50058	100

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة 2016

من خلال معطيات الجدول يتضح سيادة الملك الخاص (التي يدخل ضمنها أراضي الإصلاح الزراعي التي تم تفويتها للمتعاونين)، عرف هذا الصنف من التملك دينامية مهمة خلال الفترة الاستعمارية في ظل التحولات العميقة التي عرفها مجال الدراسة وأرياف سايس بشكل عام، والذي يختلف من جماعة إلى جماعة تبعا لتطور الهياكل العقارية ودينامية الأطراف الفاعلة في المجال، كما نجد انتشارا مهما لأراضي الكيش وأراضي الدولة وتواري أراضي الجموع والأحباس.

[241]. الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، الطبعة الأولى، ص.247

[242]. Négib Boudarbala:(1997) : les terres collectives au Maroc dans la première période du protectorat (1912- 1930) in Revue du Monde Musulmane et Méditerranéenne N°79 éd. Edisud. p : 143

الشكل رقم 20: الوضعية العقارية للأراضي بالجماعات الترابية لضاحية مكناس الكبرى

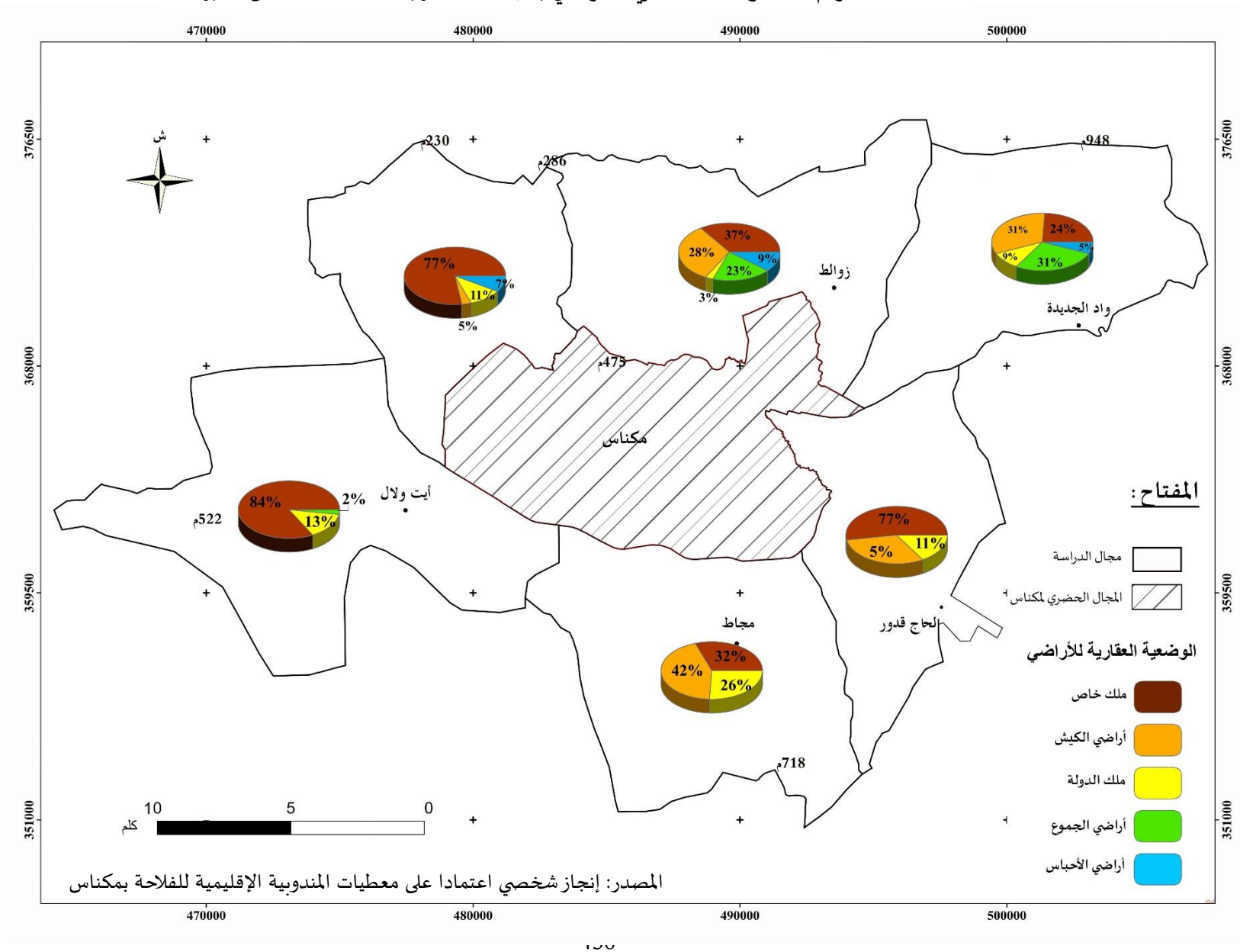

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على معطيات المندوبية الإقليمية للفلاحة بمكناس

وقد ترتب عن هذا التعقد في الوضعية القانونية للأراضي، وتباين أوضاعها إزاء التحفيظ العقاري، عوائق أخرى:

* تفتت الملكية الفردية وما صاحبه من تدن في مردودية القطاع الفلاحي.

* تراجع الرصيد العقاري الذي تمتلكه الدولة والجماعات المحلية، وخاصة منه العقار الحضري، علما أن دور هذا الأخير حاسم بالنسبة للتخطيط والتدبير الحضريين، وفي إعداد المجالات الوظيفية عموما[243]، خاصة في ظل الطلب المتزايد على الأرض بمجال الدراسة، مما يجعل التحكم في الرصيد العقاري بالجماعات الترابية بضاحية مكناس أهمية قصوى، إذ من خلاله يمكن ضبط السوق العقارية، وتوجيه إنتاج المجال الحضري[244].

3. البنية العقارية للأرض بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس

ارتبطت أشكال الملكيات العقارية بمجموعة من مظاهر التحول التي عرفها المجال القروي المغربي، حيث كلما كان للقروي ملكية ثابتة للأرض، إلا وتكون له علاقات عاطفية ثابتة ودائمة معها، والعكس، في حالة عدم امتلاكه للأرض، فإن ارتباطه بها يكون أقل، وبالتالي تزداد فرص هجرته نحو المدينة بحثا عن العمل وتحسين مستواه المعيشي. وعلى هذا الأساس فإن الظروف التي عرفتها ملكية الأرض بمجال الدراسة تسترعي أن نتطرق لأشكال توزيع هذه الملكيات، لاسيما وأنها تتميز بالتنوع سواء على مستوى التوزيع المجالي أو التباين الاجتماعي.

جدول رقم 30 :توزيع فئات الاستغلاليات بالجماعات الترابية لضاحية مكناس الكبرى (هك)

الفئات	[0-5]		[5-10[		[10-25[		[25-50[		[50-100[		[أكثر من 100[		المجموع		المتوسط
الجماعة	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	م. هـ	ع. م	هـ/ مالك
دخيسة	3890	903	1933	285	1505	196	710	22	400	8	180	1	8618	1345	6,4
واد الجديدة	4305	1580	585	90	1350	120	1500	55	540	10	920	6	9200	1861	4,9
مجاط	1570	390	2680	431	2490	170	572	16	630	8	2422	5	10364	1020	10,2
س س م كيفان	1774	790	414	56	1640	119	460	10	_	_	2403	6	6691	991	6,8
آيت ولال	1060	385	1800	256	1100	78	1361	37	1020	15	2730	12	9071	783	11,6
دار أم سطان	950	322	730	131	508	37	923	28	436	6	868	6	4415	530	8,3
المجموع	13549	4370	8142	1249	8593	720	5526	168	3026	47	9523	36	48359	6530	7,4
متوسط هـ/مالك	3,1		6,5		11,9		32,9		64,4		264,5		7,4		

ع م: عدد المستغلين

م هـ: المساحة بالهكتار

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بمكناس 2016

[243]. جنان لحسن (2009): الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، العدد 6، ص. 7-8

[244]. جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، مداخلة ضمن ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، (غير منشورة)

يتضح انتشار كبير للاستغلاليات الصغيرة التي تقل عن 5 هـ لدى عدد كبير من الملاكين، مما يؤثر على تطوير الإنتاج الفلاحي، والذي نستخلص من خلاله التحول الكبير الذي مس تملك الأرض والشرخ الذي ظهر على هذا المستوى، من خلال كسر المستعمر بتدخلاته في المجال البنية العقارية القديمة بعدما بسط سيطرته على أجود الأراضي، وخلق بالتالي بنية جديدة تعكس مصالحه[245]، مما أفرز تشكلة اجتماعية سمتها البارزة تفاوتات اجتماعية، من خلال تركز الاستغلاليات في يد عدد محدود من المستغلين في حين فئات أخرى بدون أرض أو لها ملكيات مجهرية، بعدما كان التملك الجماعي للأرض أهم ملامح البنية التقليدية في الماضي.

يؤدي طغيان الاستغلاليات الصغيرة إلى عرقلة حقيقية أمام الانتشار العقلاني للتقنيات المتطورة والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، الذي من شأنه أن يعمل على زيادة المردودية وبالتالي الرفع من مستوى عيش الفلاحين الصغار[246]. وهذا ما يتضح بمجال الدراسة أن هناك ترابط بين مساحة الاستغلالية ودرجة المكننة واستعمال التقنيات الحديثة. أن استعمال المكننة مرتبط بحجم الاستغلالية، فبقدر اتساع مساحتها يزداد تملك واستعمال الآلات والتجهيزات الفلاحية بأنواعها المجرورة كالمحراث العصري، والمتحركة كالجرار، والثابتة كالمضخة لاستخراج المياه الباطنية. كما أن الاستغلاليات الصغرى الأقل من 5هـ تستعمل التقنيات الحديثة بدرجة أقل، والتي غالبا ما تعتمد على أسلوب الكراء، مما ينعكس سلبا على تطور الانتاج الفلاحي بصفة عامة، وعلى صغار الفلاحين بصفة خاصة، وكذلك على مستوى المداخيل السنوية للفلاحين، حيث نجد أن 27 % فقط من فلاحي مجال الدراسة تفوق مداخيلهم السنوية 30000 درهم، فيما باقي الفلاحين فإن مداخيلهم تبقى ضعيفة ولا تسد حاجياتهم.

---

[245]. مداد محمد (1990): مرجع سابق، ص.40

[246]. الأكحل المختار (2004): مرجع سابق، ص.253

مبيان رقم 5 :المداخيل السنوية للفلاحين

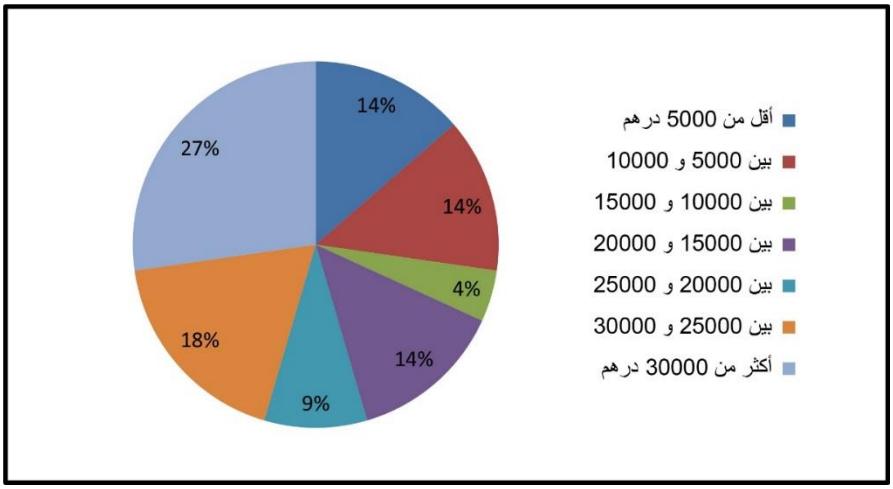

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

وأمام هذه المداخيل التي تكفي لسد حاجيات الفلاح، والتحولات التي يعرفها وارتفاع ثمن الارض وتزايد أهميتها، فقد عبر العديد من المستجوبين عن استعدادهم لتغيير نشاطهم الفلاحي، فقد صرح 63% عن ذلك، في حين أن 37% هم غير مستعدين لتغيير نشاطهم الفلاحي. وقد زاد من حدة ذلك تراجع الإنتاج الفلاحي كذلك، وندرة المياه التي حدت من إمكانات التكثيف الفلاحي، الذي ساهم في ترجيح كفة البناء والعقار على حساب الاستعمالات الفلاحية.

4. المساحة المسقية ونظام السقي بالجماعات الترابية الضاحوية لمكناس

أ. المساحة المسقية

يعتبر نظام السقي المعتمد من طرف فلاحي مجال الدراسة مؤشرا مهما في تحديد طبيعة ممارسة الأنشطة الفلاحية، وأهمية المردود الفلاحي وكثافة استغلال الأرض، ذلك أن إمكانية سقي أكبر قسط من الحيازة يشجع على ممارسة فلاحة عصرية، ومستمرة في الزمن. وكلما تراجعت المؤشرات، دل ذلك على فلاحة ضعيفة، تفتح المجال أمام حركية الأنشطة غير الفلاحية، وتسربها السريع نحو الضاحية[247]، ورغم المجهودات المبذولة لتوسيع مجال الفلاحة المسقية من طرف المصالح المعنية في إطار مخطط المغرب الأخضر[248]، إلا أن ذلك يبقى دون المستوى المأمول، نظرا لهيمنة الطابع التقليدي على القطاع الفلاحي وضعف الاستثمارات، وهذا ما يتضح من خلال الجدول التالي:

[247]. تالحوت سالم، نفس المرجع، ص. 114

[248]. وذلك عن طريق بناء السواقي وتقديم بعض التحفيزات للفلاحين لتجهيز الأراضي بتقنيات السقي الموضعي (السقي بالتنقيط)

جدول رقم 31: توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعات الترابية بضاحية لمكناس

الجماعة	الأراضي الصالحة للزراعة (هـ)	الأراضي البورية		الأراضي المسقية	
		المساحة بالهكتار	%	المساحة بالهكتار	%
دخيسة	8618	7404	85.91	1214	14.08
واد الجديدة	9200	8575	93.20	625	6.80
مجاط	10364	9167	88.45	1197	11.55
س. س. م كيفان	6691	5031	75.19	1660	24.81
ايت ولال	8371	7803	93.21	568	6.79
دار أم سلطان	6814	5958	87.43	856	12.57
المجموع	50058	43938		6120	100

المصدر: الإحصاء الفلاحي 1996

تنحصر نسبة الأراضي المسقية على عدد محدود من الملاكين الكبار، حيث نجد جماعة سيدي سليمان مول الكيفان تسجل أعلى نسبة من حيث المساحة المسقية بنسبة 24.81%، تليها جماعة الدخيسة ب 14.08%، في حين نجد أقل نسبة بكل من جماعة واد الجديدة (6.80%)، وجماعة آيت ولال ب (6.79%)، ويعزى ضعف المساحة المسقية إلى تراجع الموارد المائية وخاصة الفرشة الجوفية، والناتجة عن عدم وجود استراتيجية مائية مضبوطة ومتكاملة بالمجال قائمة على تعبئة الموارد المائية السطحية، والتنقيب على الموارد الجوفية واستغلالها وفق منهج عقلاني يستفيد منه الجميع بشكل عادل ومتوازن[249].

عرف توزيع المساحة المسقية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس، في السنوات الأخيرة تحولا ملحوظا. ففي الوقت الذي تراجعت المساحة الصالحة للزراعة بالجماعات الترابية الدخيسة ودار أم سلطان خاصة، نجدها تضاعفت بشكل كبير بالجماعة الترابية مجاط، التي انتقلت من 1197 هكتار سنة 1996 إلى 3223 هكتار سنة 2012، ثم الجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان التي انتقلت بها المساحة المسقية من 1660 هكتار إلى 2698 هكتار سنة 2012، حيث يعزى ذلك إلى برامج التكثيف الفلاحي من خلال الاعتماد على حفر الآبار من طرف الفلاحين.

[249]. المختار الأكحل (2004): مرجع سابق، ص. 279

جدول رقم 32: توزيع مساحة الأراضي المسقية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس خلال سنة 2012

الجماعة الترابية	المساحة المسقية بالهكتار	النسبة المئوية
الدخيسة	743	8
واد الجديدة	650	7
مجاط	3223	34.7
س,س,مول الكيفان	2698	29
دار أن سلطان	283	3
ايت ولال	1700	18.3
المجموع	9297	100

Source : Etude de faisabilité de la sauvegarde de la plaine irriguée de sais située dans les régions de Fes-Boulmane et Meknès-Tafilalet, Rapport Mission 3 : propositions de variantes d'aménagement hydro-agricole avec les couts correspondants (Aout 2013), p.39

الصورة 13 و14: جانب من الزراعات المسقية بدوار البريدية بالجماعة الترابية مجاط

المصدر. تصوير الباحث 2017

ب. أنظمة السقي بالجماعات المدروسة

يعتبر نظام التجهيز المستعمل في تدبير الموارد المائية عنصرا أساسيا في تفسير نجاعة نظام الري الفلاحي بالمجال المدروس، واستنتاج حداثة الفلاحة المزاولة. فتوفير البنيات الهيدروغرافية يساعد على ممارسة فلاحة تستفيد من عمليات العصرنة، والتنظيم، والإرشاد، والتوجيه الجماعي....[250] .

[250] . تالحوت سالم، نفس المرجع، ص. 117

مبيان رقم 6: طرق سقي الاستغلاليات الفلاحية بالجماعات الترابية المدروسة

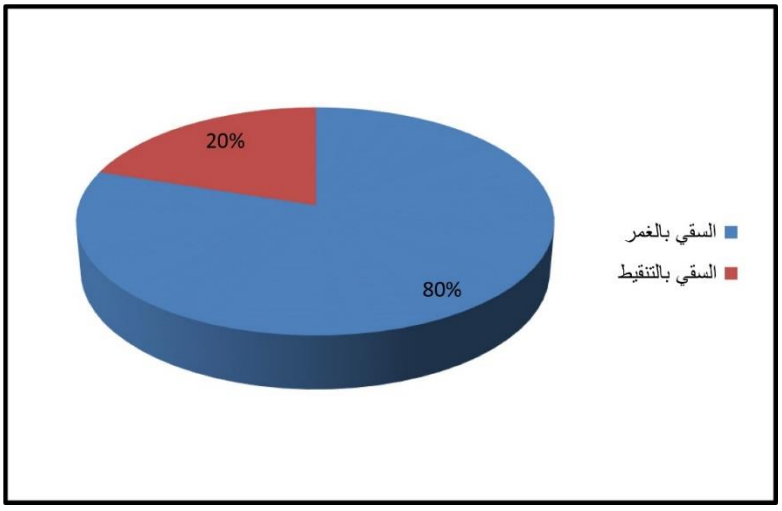

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

يتبين أن 80% من فلاحي مجال الدراسة يعتمدون على طريقة السقي بالغمر، وهذا ما يتعارض مع رهانات ترشيد الموارد المائية، حيث أن الري بالغمر يهدر كميات مهمة من الماء، وهو ما يجعل تشجيع الفلاحين على اعتماد التقنيات الجديدة أمرا مستعجلا، كتقنية الري الموضعي أو الري بالرش، حتى يتسنى الاقتصاد في استعمالات الماء الموجهة للقطاع الفلاحي، وتخفيف الضغط الذي تعرفه الموارد المائية بالمجال.

الصورة 15و16: جانب من طرق السقي بالغمر المعتمدة بالجماعات الترابية

المصدر: تصوير الباحث 2018

5. التأطير الفلاحي

تعتبر مراكز الأشغال الفلاحية[251] سابقا ومراكز الاستشارة الفلاحية حاليا من بين المؤسسات التي تم إحداثها للنهوض بالقطاع الفلاحي بالمناطق البورية. يصل عددها إلى 122 مركزا تغطي كافة المناطق

[251]. تأسست هذه المراكز في 31 يناير 1957، بمقتضى الظهير الشريف رقم1-56-332

البورية، وتتفرع إلى مجموعة من الفروع الثانوية التابعة لها موزعة عبر التراب الوطني، وهي مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتنحصر مهمتها في مجموعة من الوظائف الإخبارية والمونوغرافية، وكذا تأطير الفلاحين وتكوينهم، وتنشيط المشاريع التنموية ومعاينة التهيئة العقارية والهيدروفلاحية[252]، وقد عرفت وظيفة مركز الأشغال الفلاحية تراجعا، فبعد ما وجهت خلال الفترة الممتدة من 1957 إلى نهاية الستينات نحو توفير الآلات الفلاحية والبذور والأسمدة ومواد الصحة النباتية والحيوانية مجانا للفلاحين، تحولت إلى كراء الآلات الفلاحية الموروثة عن الاستعمار لهم. وهو تحول سلبي أعاقه ضعف إمكانيات الفلاحين، وبدأت أجواء عدم الثقة والنفور تظهر إزاء المركز[253].

تلعب هذه المراكز أدوارا مهمة لصالح التنمية الفلاحية عن طريق القيام بعدة مهام منها:

- الإرشاد الفلاحي: يهم مواكبة الفلاحين من بداية الموسم الفلاحي إلى نهايته، وذلك عن طريق تقديم التوعية والتحسيس بأهمية اختيار الأسمدة والبذور، وبضرورة اعتماد الوسائل الحديثة والملائمة لتحسين الإنتاج؛

- التدخل في عمليات إنقاذ الماشية في فترات الأزمة عبر توفير الشعير بثمن مدعم؛

- المساعدة في عمليات التشجير؛

- المصاحبة في الإجراءات الإدارية وتتبع ملفات المساعدة المالية الممنوحة من طرف الدولة، سواء في إطار صندوق التنمية الفلاحية، أو في إطار منح الاستثمار؛

- اللقاءات الدورية والزيارات المنتظمة والأيام الدراسية والتحسيسية[254].

ويوجد بمجال الدراسة مركزان للاستشارة الفلاحية. مركز الدخيسة الذي يغطي الجماعات الترابية ويسلان وبوفكران والدخيسة وواد الجديدة ومهاية ومجاط وسيدي سليمان مول الكيفان، ومركز عين جمعة الذي يغطي جماعات تولال وعين عرمة ودار أم سلطان وآيت ولال. غير أن هذه المراكز تعرف مجموعة من الإكراهات المرتبطة أساسا بضعف الإمكانيات المادية واللوجيستيكية وقلة الموارد البشرية، الشيء الذي يجعل تدخلاتها بمجال الدراسة محدودا، ويجعل 67% [255] من الساكنة المستجوبة غير راضية[256] على خدمات هذه المراكز، وهو ما يدعوها إلى تكثيف الجهود لتجويد خدماتها ومواكبة الفلاح حتى يتسنى له

---

[252]. صديق عبد النور (2013): التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية، دراسة جماعتي تادارت وهوارة اولاد رحو، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الانسانية ابن طفيل القنيطرة، ص.236

[253]. فراح عبد الرحيم (2006): إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية حالة الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشكاك، بحث دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص.139

[254]. العمري علوي وفاء (2013): واقع التنمية المحلية بالوسط القروي بجهة مكناس تافيلالت، حالة جماعتي آيت بوبيدمان والدخيسة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص. 205–206

[255]. نتائج العمل الميداني 2017

[256]. أضحى رضى المواطن يشكل مقياسا من صميم تقييم العمل الإداري والتدبيري لجودة الخدمات العمومية

الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المراكز، لاسيما أن من أبرز دعائم مخطط المغرب تطوير أساليب الإنتاج، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تأطير ومواكبة الفلاح.

أ. تزايد الإقبال على المكننة

تمكن دراسة المكننة من معرفة مستوى تجهيز الاستغلاليات الفلاحية، ومن ثمة توسيع إمكانية الإنتاج الفلاحي وتحسين المردودية. فمستوى المكننة يبين درجة الاهتمام بالقطاع وارتباط الفلاح بالأرض. وهناك عدة مؤشرات أو أدوات تقنية تساعد على تطوير الاستغلال، مثل الآت الحرث بمختلف أنواعها، وآلة التخطيط، وآلات البذر، والحصادات...[257].

وإلى حدود استقرار المعمر الأجنبي بالمغرب، كان الحرث يتم بواسطة وسائل تقليدية، مثل المحراث الخشبي ذو السكة الحديدية، الأداة الإنتاجية الأساسية في فلاحة الأرض، وهو أداة مصنعة محليا لا تختلف تركيبتها عن تلك المعاينة في مناطق أخرى من المغرب[258]. وبخصوص الأدوات المستعملة في الحصاد فهي المناجل التي بواسطتها تقطع السنابل على علو حوالي 20 سنتم، مخلفة حصائد تستغل في الرعي. بينما تستخدم حوافر الدواب وأظلاف الأبقار في عملية (الدراس بالبيادر) والتي تنتهي بعزل الحبوب عن التبن باستعمال المشاذب والمذاري الخشبية[259].

ونظرا لشساعة الحيازات المستحوذ عليها من قبل المعمرين فإن استغلال الأرض أصبح يتطلب تسخير وسائل عصرية ومتطورة، ولقد مكنت هذه الوسائل العصرية خدمة الأرض بشكل جيد، وساهمت في تحسين الإنتاج بالحيازات التي يملكها المعمرون. ففي قطاع الحبوب مثلا، وصل معدل إنتاج القمح الطري عند الفلاحين المعمرين 15 قنطارا خلال سنة 1944، مقابل خمس ق/هـ عند الفلاح المغربي. علما أن زراعة الحبوب في تلك الفترة لم تكن تحظى عند المعمرين بنفس الاهتمام الذي كانت تحظى به الزراعات الأخرى مثل الحوامض والعنب والخضروات[260]، فلقد عرف مجال الدراسة تحولا كبيرا في استعمال التقنيات الفلاحية الجديدة بفعل انتشارها الواسع، مما جعلها في متناول الجميع، والتي يتم استعمالها أساسا أثناء عمليات تهيئة التربة والحرث النهائي وخلال عمليات الحصاد، حيث عبر 92% من المستجوبين عن استعمالهم للمعدات الفلاحية العصرية.

---

[257]. الصدق عبد الحق (2013): مرجع سابق، ص.377

[258]. شرقي محمد (2009): مرجع سابق.ص.105

[259]. عياش ألبير (1956): مرجع السابق، ص. 245

[260]. صدقي عبد الله (2007): إعداد المجال والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبنمنصور"إقليم القنيطرة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، القنيطرة، ص 98

هذا، ويطغى بمجال الدراسة وسيلة الكراء كأهم طريقة يلجأ إليها الفلاح لاستعمال الأدوات الفلاحية العصرية، حيث نجد أن 78% من الفلاحين يعمدون إلى كراء هذه الأدوات نظرا إلى فعاليتها من جهة، وثمن كراها الذي يعتبر في متناول الفلاح من جهة ثانية.

مبيان رقم 7: طبيعة استخدام المعدات الفلاحية المستعملة من قبل فلاحي المجال

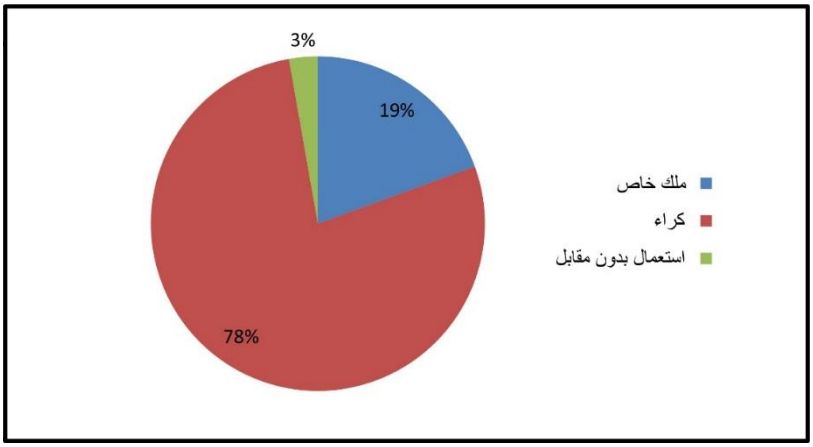

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

وفي المقابل نجد أن 19% من الفلاحين يمتلكون المعدات الفلاحية، وهم من الفلاحين الكبار الذين يمتلكون حيازات شاسعة، ويتوفرون على إمكانيات مهمة، وجلهم من النخبة الحضرية.

ب. القرض الفلاحي

يلعب التمويل المالي دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف، فالقروض التي يمنحها صندوق القرض الفلاحي[261] لتمويل المواسم الفلاحية وحاجيات الفلاحين، يمكن أن تشكل مؤشرا آخر لتقييم التحولات التي تعرفها الأرياف وتطور الأنشطة الفلاحية بها ، إلا أن هذه المؤسسة اصطدمت بالتفاوت الاجتماعي والاقتصادي للأسر، مما حولها إلى مؤسسة تعيد إنتاج التفاوت الطبقي[262] داخل الأرياف المغربية، حيث إن 34% فقط من فلاحي الجماعات الترابية استفادوا من مؤسسة القرض الفلاحي، في حين أن 66% لم يسبق لهم الاستفادة من هذه المؤسسة.

ويرجع ضعف التعامل مع هذه المؤسسة إلى العديد من الصعوبات التي تحول دون الاستفادة من الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، منها:

- ✓ ربط منح قروض التجهيز بشروط لا تتوفر إلا عند جزء من الفلاحين، وعلى رأس هذه الشروط: امتلاك أرض محفظة؛
- ✓ تعقد الإجراءات الإدارية للنظر في ملفات طلب القرض التي غالبا ما تستغرق وقتا طويلا؛

[261]. الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، يعد مؤسسة تابعة للدولة ذات أهداف تنموية، وذلك عن طريق دعم الفلاح لشراء الآلات وحفر الآبار

[262]. عنبي عبد الرحيم (2014): مرجع سابق، ص.120

- ✓ تطبيق نسب فائدة موحدة على كل فئات الفلاحين؛

II.نظام الإنتاج الفلاحي بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس

1. الإنتاج الزراعي

يشكل القمح بنوعيه الصلب والطري أهم المنتوجات الزراعية بمجال الدراسة، ويحتل مساحة شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ب 19740 هكتار، أي ما يمثل 60% حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 1996. لكن في السنوات الأخيرة بدأ يسجل تراجعا كبيرا للحبوب بنحو 9000 هكتار ما بين سنتي 1996 و2010، لصالح زراعة المغروسات، وخاصة أشجار الزيتون، على اعتبار أن زراعة الحبوب تعرف تقلبا في الإنتاج من سنة إلى أخرى، حيث تتراوح ما بين 4 قناطير/هكتار خلال سنوات الجفاف إلى أكثر من 23 قنطارا/هكتار خلال السنوات الممطرة، وتبقى هذه المردودية أقل من الإمكانيات المهمة لمجال سايس، التي تتحكم فيها التقلبات المناخية مما يدفع الفلاحين إلى تحويل الحبوب إلى المغروسات وخاصة الزيتون[263]. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن مخطط المغرب الأخضر كذلك شجع على الرفع من حصة المزروعات غير الحبوب، نظرا لصمود مستوى إنتاجها أمام التقلبات المناخية. بيد أن العديد من التقارير اعتبرت أن رفع حصة المزروعات على حساب الحبوب قد يؤثر على الأمن والسيادة الغذائيين للبلاد، وينطوي على خطر تكريس تبعية المغرب للواردات من الحبوب، مما قد يجعل بلادنا في مواجهة تقلبات الأسعار العالمية والمخاطر المتعلقة بسعر الصرف والتوترات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، يتعين تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى استكشاف أصناف أخرى من الحبوب تكون أكثر مقاومة للجفاف[264].

وتتوزع باقي المساحة الزراعية على منتوجات زراعية جديدة ذات إنتاج وقيمة مرتفعين. وهذا يعني التخلي عن فكرة الإنتاج الذاتي والدخول في اقتصاد السوق. هذه النقلة لم تكن لتتحقق لولا التغيير الذي حصل في عقلية الفلاحين الناتج عن احتكاكاتهم بالغير واكتسابهم لمعارف جديدة في ميدان الزراعة[265]، والتي غيرت من حياة الفلاح سلوكا وإنتاجا، وأعطت للمجال أبعادا جديدة جهويا ووطنيا.

---

[263]. Etude du SDAU du grande Meknès et plan d'aménagement de Meknès, (2013): Mission 1, Phase 1 : Diagnostic et Orientations, p.34

[264]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017): التقرير السنوي، ص.97-98

[265]. صديق عبد النور (2013): مرجع سابق، ص 166

جدول رقم 33: الإنتاج الزراعي بالجماعات الترابية المدروسة 2000/2001

النوع	القمح الصلب		القمح الطري		الشعير		الذرة		فاصوليا		عدس		جلبان		الحمص		الفاصوليا الخضراء	
الجماعة	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج	م. هـ	الإنتاج
دخيسة	450	7200	3500	63000	550	8250	8	48	400	2800	80	480	150	600	140	840	10	30
واد الجديدة	200	3200	2000	38000	200	3000	30	120	30	210	120	230	200	1000	400	2400	80	320
مجاط	200	3000	3200	54400	200	3000	20	40	5	35	50	300	40	120	80	480	20	60
س.س.م.كيفان	240	3840	3200	57600	150	2250	20	100	60	420	60	360	100	40	80	480	30	150
ايت ولال	450	63000	3300	62700	350	4550	40	160	600	3600	110	330	180	540	700	4200	30	90
دار أم سطان	200	3000	2800	56000	200	2400	10	40	450	2250	130	390	150	450	850	5100	50	150
المجموع	1740	83240	18000	297500	1650	23450	128	508	1545	9315	550	2090	820	2750	2250	13500	220	800

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بمكناس2016

2. المغروسات

جدول رقم 34: تطور المساحة المغروسة بمجال الدراسة بين 1996-2012

الجماعات	المساحة المغروسة سنة 1996 بالهكتار	المساحة المغروسة سنة2011-2012 بالهكتار
ايت ولال	2078,06	1523
دار أم سلطان	1377,85	914
الدخيسة	1702,43	1957
مجاط	1145,11	2522
واد الجديدة	1717,74	1875
سيدي سليمان مول الكيفان	684,67	471
المجموع	8705.86	9262

المصدر: المديرية الجهوية للفلاحة بمكناس 2016

من خلال الجدول يتضح تزايد المساحة المغروسة بالجماعات الترابية المدروسة والتي انتقلت من 8705.5 هكتار إلى 9262 هكتار أي بزيادة 6% مع وجود اختلافات بين جماعة وأخرى، حيث يعزى هذا التزايد إلى التراجع الذي عرفته زراعة الحبوب، الذي استفادت منه المغروسات خاصة اشجار الزيتون، حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين أبرز المغروسات التي تميز بها المجال، فقد حظيت بمكانة متميزة ضمن الاقتصاد الفلاحي بسايس مكناس عموما، حيث كانت تعرف انتشارا واسعا يطبع المشهد الزراعي بالمجال. وقد ساعد على ذلك تأقلمها مع طبيعة المناخ السائد والتربة المحلية، إضافة إلى أنها لا تكلف كثيرا الفلاح بالمقارنة مع باقي الأشجار المثمرة من حيث الري والأدوية، التي يعود ظهورها بالمجال والاهتمام بغراستها إلى عهد الرومان[266].

3. تربية الماشية

يتميز نظام تربية الماشية بمجال الدراسة بضعف حجم القطيع، ويتكون من الأغنام والأبقار والماعز. ويعتبر الإنتاج الحيواني نشاطا مكملا للإنتاج الزراعي. فقد عرف قطاع الرعي تحولا مهما، فخلال مرحلة ما قبل الحماية كان هو النشاط الأساسي، القائم على الانتجاع بين سايس والأطلس المتوسط، لينتقل إلى نظام عصري، عبر التدجين داخل الحيازة والتسمين داخل الإصطبل. هذه الماشية تشكل مصدر دعم أساسية ومرنة لخزينة الفلاح أثناء الفترات العصيبة من الموسم الفلاحي[267]، خاصة أن موقع مجال الدراسة بالقرب من سوق استهلاكية كبيرة المتمثلة في التجمعات الحضرية مكناس، فاس، بوفكران، سبع عيون، عين تاوجطات.

[266]. Jenan lahcen, Oléiculture et paysannerie dans la région de Fès, R.G.M, n°9, Nouvelle série, p.7

[267]. الأكحل المختار (2004): مرجع سابق، ص. 301

جدول رقم 35: تربية المواشي بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	المواشي			الدواب		
	الابقار	الأغنام	الماعز	الخيل	البغال	الحمير
دخيسة	2703	8946	306	156	798	569
واد الجديدة	1872	11236	528	67	518	752
مجاط	1289	5047	33	105	320	17
س س م كيفان	1954	6029	59	98	168	171
ايت ولال	1017	5251	335	121	261	97
دار أم سلطان	1296	5187	66	31	259	249
المجموع	10131	41696	1327	578	2324	1855

المصدر: الإحصاء الفلاحي 1996

4. خصائص طرق استغلال الحيازة الفلاحية

يتبين أن حوالي 82% من فلاحي مجال الدراسة يعملون على استغلال حيازاتهم الفلاحية بطريقة مباشرة، في حين أن 18% فقط هم من يعمدون إلى الاستغلال غير المباشر، إن انتشار نمط الاستغلال المباشر هو إعلان عن تراجع الاستغلال غير المباشر الذي تظهر فيه المحاصصة أو المزارعة كنمط متجدر في المشهد القروي سابقا. أما "الخماسة" و"الرباعة" و"المشاركة" و"الخبزة"، وجميعها ترتكن في الغالب إلى نوع من التعاقد الشفوي بين مالك الأرض أو المنتفع بها من جهة، والفلاح من جهة ثانية، بحضور شهود من جيران الأرض، وبقراءة للفاتحة توكيدا لأصالة التعاقد ووثوقيته. وعلى درب هذا التعاقد يلتزم مالك الأرض أو المنتفع بها بتوفير وسائل العمل من بذور ومحراث وبهائم، على أن يتكلف الرباع أو الخماس أو العامل بالخبزة بحرث الأرض والعناية بها إلى غاية الحصاد أو الجني ليأخذ كل طرف حقه المعلوم[268].

ويلجأ أغلب الفلاحين الذين يعتمدون على الاستغلال غير المباشر على الكراء، من خلال استلام مبلغ مالي في بداية كل موسم فلاحي، دون أي التزام من جانبهم إزاء المكترين في حالة حدوث كارثة طبيعية أو غيرها. وعادة ما يهم عقد الكراء موسما فلاحيا واحدا، ويمكن تمديد فترته بعد انتهاء كل موسم في حالة حصول التفاهم بين الطرفين، وتختلف أثمنة كراء الأرض حسب مؤهلاتها الإنتاجية وموقعها...[269].

[268]. العطري عبد الرحيم (2009): مرجع سابق، ص 29

[269]. المختار الأكحل (2004): مرجع سابق، ص. 276

5. تحولات على مستوى اليد العاملة بالاستغلاليات الفلاحية

تعتبر العمالة الفلاحية محددا مهما في تفسير الدينامية التي يعرفها القطاع الفلاحي بالجماعات الضاحوية. فرغم سيادة صغر مساحة الحيازات الفلاحية، ومحدودية التجهيزات الهيدروفلاحية وطبيعة الأنشطة الفلاحية الناتجة عن تفاوت البنية العقارية، فإن الاستغلاليات الفلاحية بالمجال تعتبر ورشات تشغل يد عاملة متعددة الأوجه[270]. ويلاحظ أن 57% من فلاحي الجماعات الضاحوية لمدينة مكناس يعتمدون على يد عاملة مأجورة، أما 43% فيعتمدون على يد عاملة تنتمي إلى أفراد العائلة[271]، ويرتبط الاعتماد على اليد العاملة المأجورة بمساحة الحيازة الفلاحية، فكلما كانت مساحة الحيازة كبيرة كلما تم اعتماد اليد العاملة المأجورة.

مبيان رقم 8: توزيع طبيعة اليد العاملة بالاستغلاليات الفلاحية حسب الجماعات الترابية المدروسة (%)

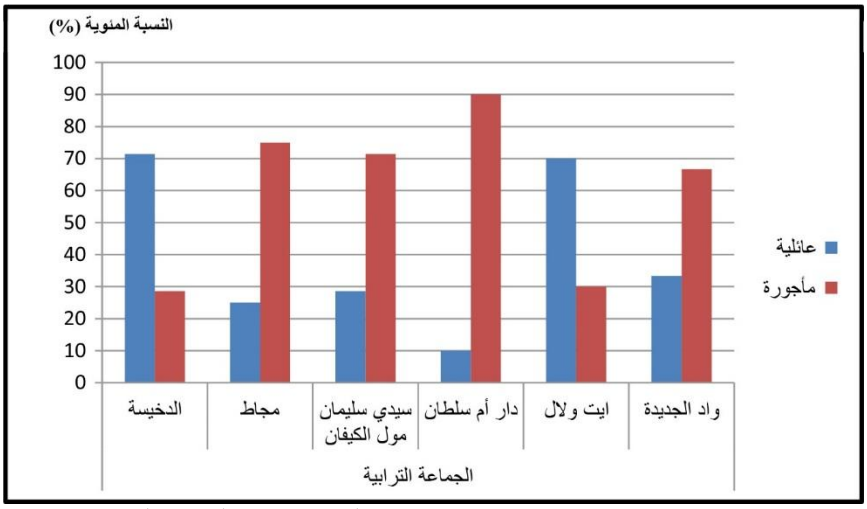

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

تحتل الجماعة الترابية دار أم سلطان المرتبة الأولى من حيث الاعتماد على اليد العاملة المأجورة، تليها كل من جماعة مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان، التي تعزى إلى وجود استغلاليات كبيرة غالبية مالكيها من الطبقة الميسورة. في حين نجد أن جماعة الدخيسة تسجل أدنى نسبة بها، والتي ترجع إلى ضعف الاستغلاليات الكبيرة، والتأثر الكبير الذي عرفته هذه الجماعة في تنامي أشغال البناء.

وتجدر الإشارة، إلى أن لليد العاملة النسوية نصيب مهم ضمن الأنشطة الفلاحية وشبه فلاحية بمجال الدراسة، رغم أن أرقام الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، وكذا معدل النشاط حسب الجنس الذي نجده ضعيفا بالنسبة للإناث مقارنة بالذكور بالجماعات المدروسة، فإن ذلك يخفي واقعا مغايرا نتيجة تطبيق المعيار الإحصائي الذي يصنف الإناث البالغات اللائي لا يزاولن وظيفة أو عملا مأجورا خارج البيت ضمن السكان

---

[270]. سالم تالحوت، مرجع سابق، ص. 152

[271]. نتائج استمارة البحث الميداني، 2017

غير النشيطين تحت اسم "ربات البيوت". في حين أن المرأة تقوم بأعمال مهمة سواء داخل البيت أو خارجه، وهي أشغال غير مصنفة ضمن الأنشطة الاقتصادية بالنسبة للإحصاء.

يعتبرتغير مكانة المرأة نتيجة للكثير من العوامل، منها التحضر وتطور حركية التصنيع وخروجها إلى ميدان العمل، كما أن العديد من القيم والتصورات والقناعات التي كانت محورية في تحديد عالم المرأة سابقا تم التخلي عنها حاليا.

صور رقم 17 و18: عمل النساء بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان في تنقية الفلفل الأحمر

المصدر: تصوير الباحث 2017

6. صعوبات الاستغلال الفلاحي بالجماعات الترابية المدروسة

يواجه الفلاح المغربي عامة وفلاح مجال الدراسة خاصة مجموعة من الإكراهات تتجلى أساسا في صغر حجم الملكية الذي يزيد من تعقيدها التقسيم الذي يحدثه تزايد السكان وعامل التوارث. فتفكك الأرض إلى قطع صغيرة[272]، إضافة إلى ضعف الإمكانيات المادية للفلاحين وعدم قدرتهم على تحمل مصاريف الفلاحة التي أصبحت تتطلب موارد مالية مهمة حسب تصريحاتهم، كل هذا يحول دون تحسن الوضعية السوسيواقتصادية للفلاحين.

[272]. آيت حمزة محمد (2016)، مرجع سابق، ص. 116

مبيان رقم 9: صعوبات الاستغلال الفلاحي بالجماعات الترابية بضاحية مكناس

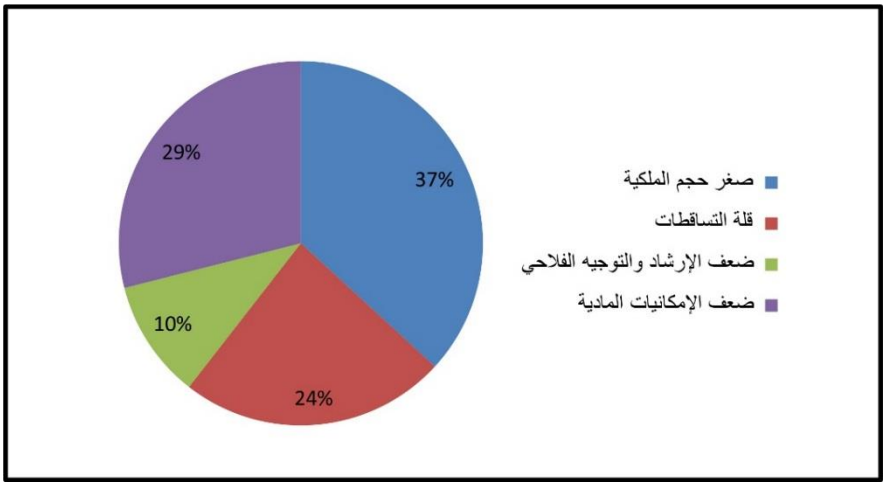

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

أمام هذه الصعوبات وعدم كفاية المداخيل السنوية الفلاحية لسد حاجيات الفلاح، فإن 83.8% من الفلاحين المستجوبين صرحوا أن المداخيل الفلاحية لا تسد حاجياتهم. ونتيجة لتزايد قيمة الأرض بفعل المضاربة العقارية وزحف التعمير على هذه المجالات، وهذا ما جعل فلاحي المجال يفكرون أكثر من مرة استعدادهم تغيير نشاطهم الفلاحي والاستفادة من أثمنة الأرض التي غالبا ما تكون مغرية، خاصة وأن 62%[273] منهم يعتمدون على مصادر عيش أخرى غير الفلاحة.

مبيان رقم10: استعداد فلاحي الجماعات المدروسة لتغيير نشاطهم الفلاحي

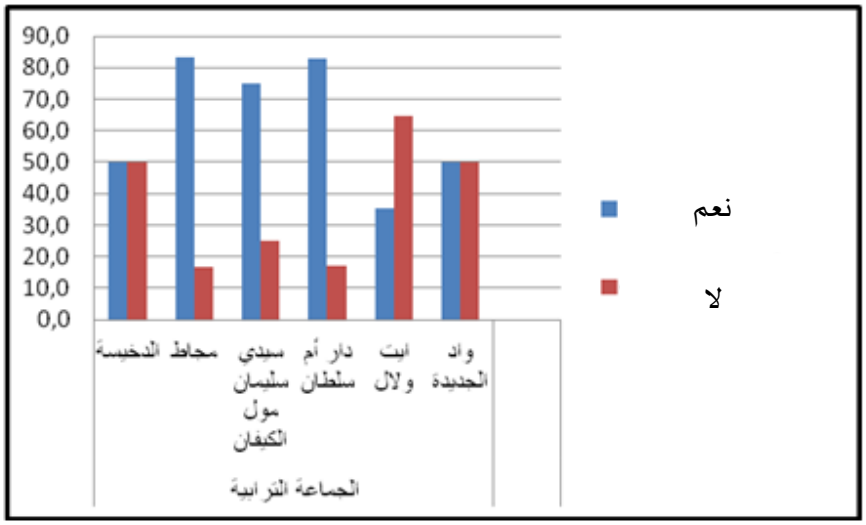

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

نستشف أن فلاحي الجماعات الترابية محاط ودار أم سلطان وسيدي سليمان مول الكيفان هم أكثر استعدادا لتغيير نشاطهم الفلاحي الذي يعزى إلى بداية ظهور أنشطة غير فلاحية بهذه الجماعات، ثم إلى

[273] . نتائج العمل الميداني 2017.

أثمنة العقار التي أصبحت أكثر إغراء لهؤلاء الفلاحين. في حين نجد أن فلاحي الجماعة الترابية لآيت ولال هم الأقل استعدادا لتغيير نشاطهم الفلاحي، وذلك نظرا للطابع الفلاحي الذي لازال مهيمنا وغياب دينامية اقتصادية بديلة.

III.الأنشطة غير الفلاحية بمجال الدراسة: اندماج اقتصادي أم تحول وظيفي؟

تعتبر الأنشطة غير الفلاحية مظهرا من مظاهر التحول الذي عرفته الأرياف المغربية، إذ تولدت أنشطة جديدة[274]، وظهرت سلوكيات إنتاجية تجديدية تعبر عن سرعة تكيف المجالات الريفية مع الإكراهات المستجدة[275]. وساهم في تغذية هذا التحول بمجال الدراسة قربه من المدينة الكبيرة، التي شكلت الموجه الأساسي لاختيارات النماذج التي تتم محاكاتها، مما جعله مجالا مستقطبا لأنشطة غير فلاحية مثل الصناعة والتجارة والسياحة والنقل....

هذا، وتعد الأنشطة غير الفلاحية استراتيجية للتكيف وتنويع مصادر الدخل بالبادية أمام عجز الفلاحة عن تلبية كل الحاجيات لأصحابها، وكذلك لظهور أنشطة وفاعلين جدد بالعالم القروي لا يرتبطون بالضرورة بالفلاحة[276].

إن الأهمية المتزايدة للأنشطة غير الفلاحية بالمجال الريفي المغربي، وإن اختلفت باختلاف العوامل الطبيعية والاقتصادية المتحكمة فيها، فهي تتطلب معرفة معمقة لتلك الأنشطة. والملاحظ أن المجالات التي عرفت دينامية اقتصادية ومجالية مهمة خلال الثلاثة العقود الأخيرة هي التي تسجل بها أعلى نسب الأنشطة غير الفلاحية، وهذا ما يلاحظ من خلال دراسة الأنشطة غير الفلاحية بالجماعات المدروسة.

فهل يمكن اعتبار أن هناك تحول وظيفي لمجال الدراسة، باعتبار أن المقصود بالوظيفة هو هيمنة نشاط رئيسي على باقي الأنشطة، في إطار مجال محدد إلى درجة يصبح معه نمو وتطور المجال رهينا بازدهاره؟[277]، أم أن الجماعات الترابية المدروسة والمراكز القروية الناشئة بها لازالت لم ترق بعد إلى مستوى التخصص الوظيفي؟

1. الأنشطة الصناعية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس

شكلت الوحدات الصناعية إحدى أهم سمات الأنشطة الحضرية. لكن وفي إطار عملية إعادة نشر الوحدات الصناعية وتصدير المجال الحضري لها خارج حدوده الإدراية، جعل الجماعات الترابية المدروسة

---

[274]. مسدالي فاطمة (2007): التعاونيات الفلاحية النسائية بالوسط القروي، مهارات وأنشطة جديدة، مجلة البحث العلمي رقم49، تنسيق فاطمة مسدالي والكامل البيضاوية، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس السويسي، ص 45

[275] . Fatah, Abdelali- Karzazi,moussa (2011): La multifonctionnalité de la banlieue de Rabat-Temara et le sort de l'activité agricole. In Produit agricoles touristiques et développement local, p 286

[276]. جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الاداب ظهر المهراز– فاس. ص.23

[277]. دوحد المفضل (2000): مرجع سابق. ص. 178

تستقطب العديد من الوحدات الصناعية، بحثا عن مساحات أكبر وبثمن أقل، حيث يتيح الموقع وفورات متميزة لتمركز هذه الوحدات الصناعية. فقد بدأت أولى المبادرات بإنشاء معمل الحليب سنة 1984 بالقرب من الحاج قدور، لتشهد الجماعات الترابية استيطانا لمجموعة من الوحدات الصناعية. فالجماعة الترابية الدخيسة تتوفر على مصنعين، يرتبطان بأشغال البناء وهما: معمل صومابريك للآجر، ومعمل زرهون للآجر، التي ساهمت البنية الجيولوجية باستقرارهما بالقرب من المواد الأولية، وذلك من خلال وجود الطبقة الصلصالية السميكة، بالإضافة إلى وحدات صغيرة لعصر الزيتون متفرقة على بعض الدواوير، زيادة على بعض وحدات النجارة، والخراطة والنسيج.

تتوفر جماعة الدخيسة على إمكانات مهمة لتطوير القطاع الصناعي، لاسيما توفرها على مقالع للإسمنت التي يمكن ان تشكل ركيزة في تشغيل اليد العاملة النشيطة. إذ من المزمع أن تشهد الجماعة في السنوات المقبلة خلق منطقة صناعية، التي ستقام على مساحة 65 هكتار.

في هذا الصدد تتوفر جماعة واد الجديدة على وحدة إيكولوجية لتصنيع مشتقات الزيتون من طرف شركة أوليفود[278]، هذا إضافة إلى بعض الأنشطة المرتبطة بالصناعة التقليدية، كالخياطة، والطرز، والزربية، وبعض الصناعات التقليدية النباتية كالقصب والدوم والحلفة، ...التي تحتاج إلى التطوير والتأطير.

وفي المقابل تتوفر جماعة دار أم سلطان على ثلاث وحدات لإنتاج زيت الزيتون: وحدة تقليدية ووحدتان عصريتان استفادت منهما تعاونيتان للإصلاح الزراعي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى مطحنة للحبوب مجهزة بغربال.

أما الجماعة الترابية آيت ولآل فإن القطاع الصناعي بها مقتصر على وحدتين صغيرتين لمعالجة الخشب المستورد من خارج تراب الجماعة، إلى جانب وحدتين عصريتين لإنتاج الزيتون، وبعض الوحدات التقليدية التي تنشط في مجال تجفيف وتعليب البرقوق.

بينما عرفت كل من جماعتي مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان ظهور قطاع صناعي حقيقي، من خلال الأحياء الصناعية المتمركزة بهما، حيث تتوفر مجاط على حي صناعي أنشئ على مساحة تناهز 57.1 هكتار بغلاف مالي قدره 71 مليون درهم، ويضم 382 وحدة وتوفيره لحوالي 11800 فرصة عمل.

[278]. وهو معمل أنجز سنة 2007، بشراكة مع وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة ووزارة المالية، في إطار تفويت أراضي صوديا للقطاع الخاص، الذي يشغل حوالي 300 فرد، منها 200 منصب شغل قار.

صور رقم 19 و20 :المنطقة الصناعية مجاط

المصدر: تصوير شخصي 2018

أما المنطقة الصناعية للجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان فقد أنجزت على مساحة تقدر ب 24.2 هكتار، بغلاف مالي يناهز 24 مليون درهم. وتستفيد هذه المنطقة من موقعها بالنسبة لشبكة المواصلات، حيث إنها قريبة من الطريق الوطنية رقم 6 (الرباط-فاس) والطريق الوطنية رقم 13 (مكناس-الرشيدية).

وقد تم تسليم 169 قطعة أرضية مجهزة من طرف شركة العمران إلى 46 مستفيد، موزعة على الشكل الآتي:

- 91 قطعة أرضية مستغلة من طرف 22 وحدة صناعية؛
- 11 قطعة أرضية تم تخصيصها ل 5 مشاريع؛
- 47 قطعة في طور البناء؛
- 20 قطعة أرضية لازالت في طور البناء؛

بالإضافة إلى الاستثمارات المهمة التي عرفتها جماعة سيدي سليمان مول الكيفان، فإن الجماعة استقطبت مشروعا مهما سيجعل منها قطبا وطنيا مختصا في الصناعة الغذائية، من خلال إحداث منطقة أكروبوليس (Agropolis) التي انطلقت سنة 2008، وهي تدخل في إطار الاستراتيجية المندمجة لمخطط " المغرب الأخضر"، الذي أنجز بتكلفة مالية تقدر ب 5 مليار درهم، بهدف خلق أزيد من 11000 منصب شغل. ومن هنا سيصبح قطاع الصناعات الغذائية من أهم القطاعات الصناعية الواعدة، باعتباره أول قطب موجه للصناعات الفلاحية والغذائية، على المستوى الوطني، مما سيساهم في تعزيز مكانة سايس مكناس كمجال للاستثمار وتطوير الزراعات والمنتجات الفلاحية، وتنمية القدرة التنافسية للصناعات الفلاحية (الحبوب، الزيتون، الفواكه والخضروات، الألبان واللحوم،..). هذا وتبلغ مساحة هذا القطب 580 هكتار،

يتوفر على ثلاث وحدات صناعية، وحدتين متخصصتين في إنتاج الأسمدة البيولوجية وبيع المعدات الفلاحية، في حين أن الوحدة الثالثة متخصصة في إنتاج الأسمدة الكيماوية. لكن هذه الأخيرة لم تدخل بعد مرحلة الاشتغال، والملاحظ أن هذا القطب الصناعي والموجه للصناعات الفلاحية والغذائية بدأ يستقطب مقاولات غير مرتبطة أساسا بالأهداف التي أحدث من أجلها، وخاصة المقاولات المتخصصة في صناعة الأسلاك الكهربائية.

وقد ساعدت عدة عوامل في استقبال الجماعة لهذه الاستثمارات أهمها الموقع الاستراتيجي ووجود شبكة للمواصلات، بالإضافة إلى توفرها على مؤسسات التكوين والبحث العلمي كالمدرسة الوطنية للفلاحة (ENA) والمعهد الوطني للبحث الفلاحي (INRA).

ورغم الأهمية التي تكتسيها هذه الاستثمارات، فإن الساكنة المحلية لا تستفيد منها بشكل كبير في توفير مناصب الشغل، التي تنحصر في أعداد قليلة من الوظائف التي تتطلب تأهيلا معينا[279]. ويرجع ذلك إلى غياب التكوين الذي تتطلبه المناصب المحدثة من طرف هذه الاستثمارات، إذ تراهن على ما ستقدمه الخطة الوطنية المتعلقة بتطوير التكوين المهني من خلال إحداث "مدن المهن والكفاءات" لتعزيز قدرات ومهارات الشباب بهدف تمكينهم من الاندماج في الحياة المهنية تماشيا مع متطلبات سوق الشغل.

2. انتشار جل الأنشطة التجارية والخدمية بمراكز الجماعات الترابية

تعتبر الأنشطة التجارية بالجماعات الترابية المدروسة أحد مكونات البنية الاقتصادية بالمجال، حيث تنتشر العديد من الانشطة التجارية ، التي ترتبط أحيانا ببعض المواد التي لها علاقة بالمجال المحلي (البقليات، الجزارة،...) وكذلك المواد الغذائية، ويتضح أن الأنشطة التجارية والخدماتية تتركز أساسا بمراكز الجماعات (مركز الحاج قدور ومركز الزوالط بالدخيسة وواد الجديدة، مركز مجاط) التي تعرف تنوعا على مستوى طبيعة الأنشطة التجارية والخدمية، والموجهة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان(صيدليات، طب اسنان، مخادع هاتفية، مقاهي، حمام، استوديو التصوير،...)، كما تعرف انتشارا لدكاكين متفرقة بالدواوير لاقتناء المواد الغذائية وبعض الخدمات.

وتفتقد الجماعات الضاحوية لمكناس لوجود أسواق أسبوعية. ويرتبط ضعف أهمية الأسواق بمجال الدراسة إلى فترة قبل الحماية، حيث لم تكن لها أهمية لاعتبارات سياسية ترتبط بانعدام الأمن وانتشار الفوضى

[279]. محاولة منه لتجاوز هذه الوضعية قام المجلس الجماعي لسيدي سليمان مول الكيفان في إطار دورته العادية بتاريخ 04 أكتوبر 2016 بالمصادقة على اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات قصد خلق فضاء للتشغيل لتأهيل شباب الجماعة وإدماجهم في سوق الشغل.

والصراع الذي كان سائدا بين القبائل[280]. هذا بالإضافة إلى عامل القرب من المدينة مما يدفع الساكنة إلى ارتياد الأسواق المجاورة خاصة مكناس وسبع عيون وبوفكران....

يتضح أن مدينة مكناس توفر 78% من حاجيات سكان الجماعات الترابية المدروسة، في حين أن 22% من احتياجات الساكنة توفرها المحلات التجارية بالجماعات وبعض المراكز المجاورة (بوفكران، سبع عيون،...). وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على دور مدينة مكناس وإشعاعها كسوق للتزود بالبضائع والمنتوجات الاستهلاكية. في حين يعكس ضعف البنية التجارية لهذه الجماعات ومراكزها محدودية قدرتها الاستقطابية من خلال كونها مجرد مراكز فلكية تابعة للمدينة، وسوف نعتمد في دراستنا للأنشطة التجارية والخدماتية على أربعة مراكز (الزوالط، الحاج قدور، مجاط، واد الجديدة) بالنظر إلى الدينامية التي تتميز بها هذه المراكز وللمؤهلات التي تتوفر عليها.

2-1. البنية التجارية لمركز الزوالط: هيمنة بيع المواد الغذائية

تقتصر بنية التجارة بمركز الزوالط على مجموعة من المحلات الصغيرة، التي ترتبط أساسا بتلبية بعض الحاجيات اليومية البسيطة للسكان، فقد لعب عامل القرب من المدينة وامتداد خطوط النقل الحضري للمركز دورا كبيرا في هيمنة المدينة من خلال الاستقطاب الكبير للسكان، مما حال دون تطور البنية التجارية والخدماتية بهذا المركز.

[280]. علبوش سعيد (2016): كتاب قبائل أحواز مكناس على عهد الحماية: (1912–1956) نموذج قبيلة كروان، الناشر: المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، ص. 204

الشكل رقم 21: توزيع الأنشطة التجارية والخدمية بمركز الزوالط

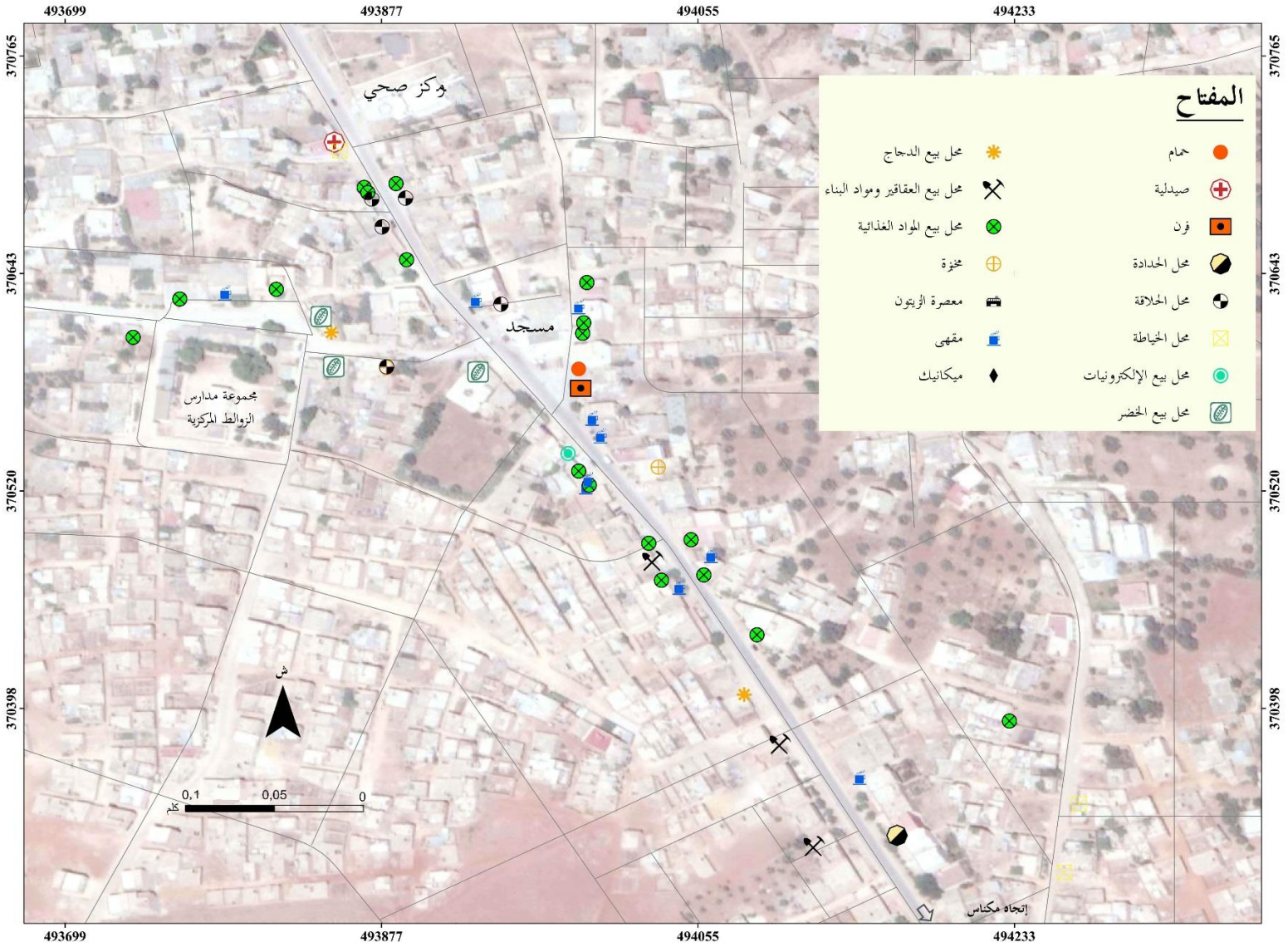

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني 2018 وصور Google Earth

إن أهم نشاط من حيث العدد يتمثل في محلات بيع المواد الغذائية. وهذا يعكس النمو الديمغرافي الذي يشهده المركز، يليها عدد المقاهي في المرتبة الثانية. في حين تسجل باقي الأنشطة حضورا ضعيفا، مما يجعل هذه الأنشطة لا تلبي حاجيات السكان، ويبقى التبضع من المدينة اختيارا طبيعيا في ظل التردد اليومي للساكنة عليها.

2-2. مركز الحاج قدور: تنوع البنية التجارية

يتميز مركز الحاج قدور بتنوع مهم للوحدات التجارية سواء على مستوى نوعية الأنشطة أو على مستوى عددها، حيث يتوفر المركز على 40 محلا لبيع المواد الغذائية وانتشار مهم لأنشطة الحدادة وبيع العقاقير ومواد البناء، حيث يشهد تزايدا ديمغرافيا وعمرانيا جعل أنشطته تواكب تطوره.

الشكل رقم 22: توزيع الأنشطة التجارية والخدمية بمركز الحاج قدور

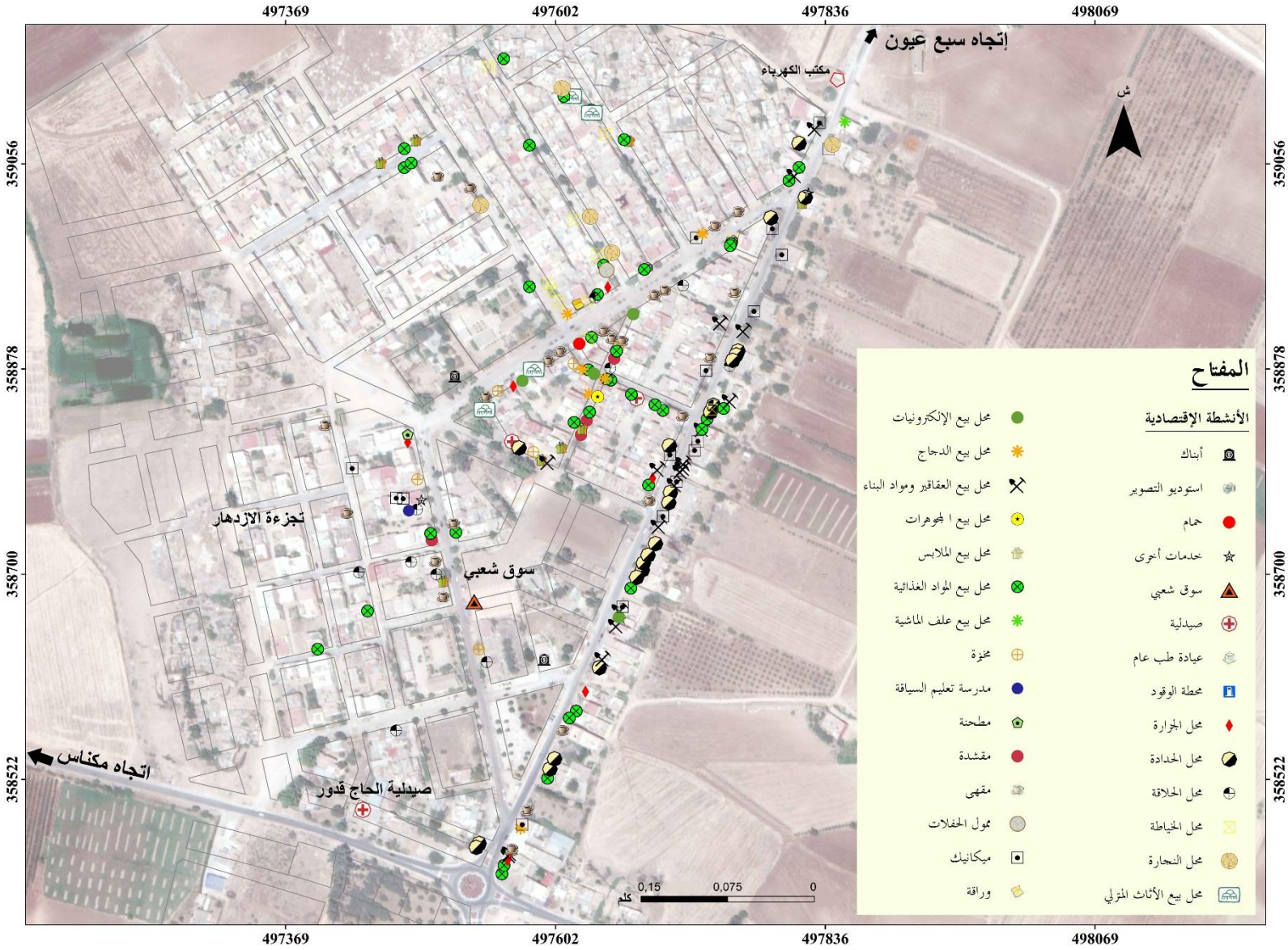

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني 2018 وصور Google Earth

هذا التنوع يجعل من مركز الحاج قدور على رأس المراكز الصاعدة بالجماعات الترابية الضاحوية، ويزيد من أهمية هذا المركز ارتباطه بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان، التي عرفت في السنوات الأخيرة دينامية مهمة أبرزها استقطابها لمجموعة من المشاريع الاستثمارية.

2-3. مساهمة موقع مركزي واد الجديدة ومجاط في تحديد طبيعة الأنشطة التجارية

إذا كانت الأنشطة التجارية بكل من مركزي الزوالط والحاج قدور ترتبط بتلبية حاجيات الساكنة من المواد الأساسية، فإن مركزي واد الجديدة ومجاط واعتبارا لموقعهما على محاور طرقية توجه المحلات التجارية بالأساس لمستعملي الطرق، التي تغلب عليهما التجارة الغذائية، حيث استنتجنا ثلاث ملاحظات أساسية:

- ✓ أن أهمية الحركة التجارية وخاصة محلات الجزارة ترتبط بحركة المرور على الطريق من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن عددا مهما من ساكنة مكناس، تأتي لشراء اللحوم الطازجة بسعر أقل، خاصة بمركز واد الجديدة، وبالتالي فإن تأثير هذا النشاط التجاري يتجاوز المجال المحلي.
- ✓ التجارة غير الغذائية لازالت فتية، ولازالت لم تصل بعد إلى مستوى الجذب الذي تمارسه مدينة مكناس وسبع عيون وبوفكران.
- ✓ التجارة المرتبطة بالمنتوجات الزراعية المحلية جد محدودة، ولا تعكس الثروة الفلاحية للمجال، ولا وجود لأنشطة إنتاجية بالمركز ين (معصرات، إسطبلات، تربية الدواجن)

تقتصر التجارة بمركز مجاط على بعض نقط البيع الصغيرة والقليلة المنتشرة بشكل طفيف على الطريق وبداخل المركز. ويفسر ضعف البنية التجارية بمركز مجاط إلى قربه من مدينة مكناس وبوفكران. فقد ألح العديد من المستجوبين على ضرورة إحداث سوق أسبوعية بالجماعة لخلق رواج تجاري بالجماعة.

الشكل رقم 23: توزيع الأنشطة التجارية والخدمية بمركز مجاط

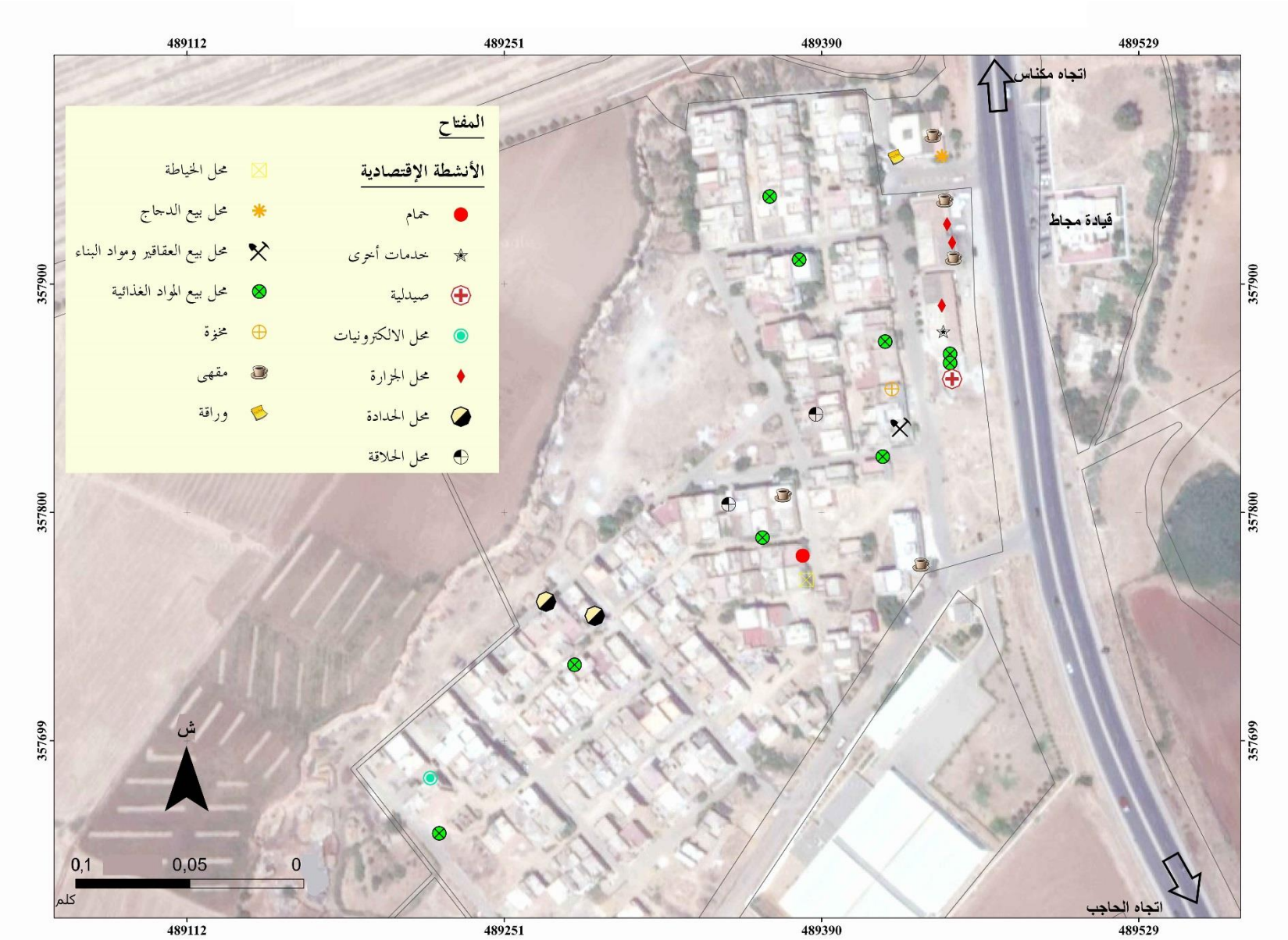

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني 2018 وصور Google Earth

في حين نجد أن النشاط التجاري بمركز واد الجديدة يتركز على جنبات الطريق الوطنية رقم 6 الرابطة بين مدينتي فاس ومكناس. كما تنتشر بعض المحلات التجارية بتجزئة اليسر، وهذا ما يبرزه J.F. Troin من خلال اعتباره أن التوسع المجالي للأنشطة المرتبطة بالقطاع الثالث بالمراكز الطرقية الصغيرة، يتسم بالتجاور بين محلات الجزارة وبعض المطاعم البسيطة[281]. هذا وقد أشار لنا العديد من التجار بتضرر الحركة التجارية نتيجة فتح الطريق السيار بين فاس والدار البيضاء مما أثر على الدينامية التي تخلقها حركة المرور.

[281]. J.F.Troin (1965) : Une nouvelle génération des centres ruraux au Maroc, les agglomération commerciales, Revue de géographie du Maroc, N^{0}8, p.113

الشكل رقم 24: توزيع الأنشطة التجارية والخدمية بمركز واد الجديدة

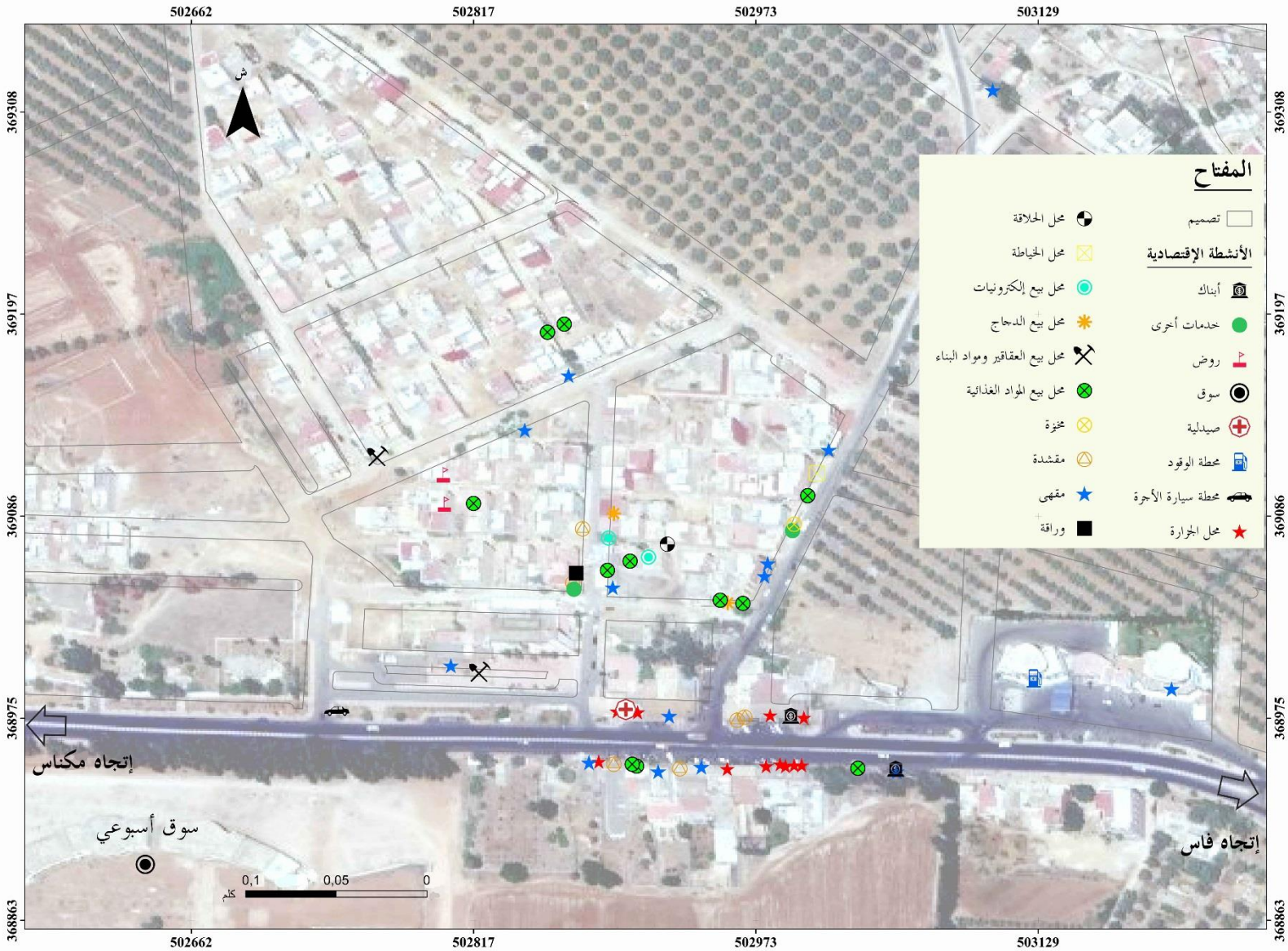

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على العمل الميداني 2018 وصور Google Earth

جدول رقم 36: توزيع الأنشطة التجارية والخدمية بالمراكز القروية للجماعات الترابية المدروسة

الأنشطة	الحاج قدور	مجاط	واد الجديدة	زوالط	المجموع	النسبة المئوية
بقال	40	11	11	21	83	22,1
مقهى	24	7	15	10	56	14,9
ميكانيك	17	-	-	1	18	4,8
مخبزة	6	1	1	2	10	2,7
أبناك	2	-	2	-	4	1,1
حمام	1	1	-	1	3	0,8
صيدلية	3	1	1	1	6	1,6
محل جزارة	8	3	11	-	22	5,9
محل الحدادة	23	2	-	4	29	7,7
محل الحلاقة	11	2	1	5	19	5,1
محل الخياطة	12	1	1	3	17	4,5
بيع الإلكترونيات	4	1	2	1	8	2,1
محل بيع الدجاج	6	1	2	2	11	2,9
العقاقير ومواد البناء	18	2	2	4	26	6,9
محطة الوقود	1	-	1	-	2	0,5
وراقة	1	1	1	-	3	0,8
مقشدة	5	-	6	-	11	2,9
بيع الخضر	-	-	-	4	4	1,1
روض	-	-	2	-	2	0,5
ممول الحفلات	1	-	-	-	1	0,3
بيع علف الماشية	1	-	-	1	2	0,5
مدرسة تعليم السياقة	1	-	-	-	1	0,3
مطحنة	1	-	-	-	1	0,3
استوديو التصوير	2	-	-	-	2	0,5
عيادة طبية	1	-	-	-	1	0,3
بيع الأثاث المنزلي	4	-	-	-	4	1,1
محل النجارة	5	-	-	-	5	1,3
بيع المجوهرات	1	-	-	-	1	0,3
بيع الملابس	8	-	-	-	8	2,1
أنشطة أخرى	6	2	6	2	16	4,3
المجموع	213	36	65	62	376	100
النسبة المئوية	56,6	9,6	17,3	16,5	100	

المصدر: بحث ميداني 2018

كما يسجل ضعف كبير على مستوى الخدمات النادرة. فأغلب الوحدات عبارة عن محلات صغيرة، بها أنشطة غير مهيكلة، وهذا ما يبـرر بوضوح عدم قدرة الاقتصاد المحلي لهذه المراكز على توفير الشغل لكل النشيطين[282].

صور رقم 21 و22 :بعض الأنشطة التجارية بمركز الجماعة الترابية واد الجديدة

المصدر: تصوير الباحث 2018

من خلال دراسة الأنشطة التجارية يتبين أن هذه الأنشطة تتسم بالضعف كما وكيفا، من خلال اقتصارها على بعض المواد الغذائية البسيطة ذات الاستهلاك اليومي، والتي لا تغطي جل حاجيات السكان.

وبحكم موقع الجماعات المدروسة على محاور طرقية استراتيجية، فتطوير هذا القطاع وتعزيزه سيشكل عاملا مساعدا على تحقيق التنمية المحلية، لاسيما أن هذه المراكز أصبحت تستقطب ساكنة مهمة لا تشتغل بالفلاحة.

ونظرا لتزايد تضـخم مدينة مكناس وعدم قدرتها استيعاب التزايد المتعدد الأوجه، وتقلص المساحات الخضراء، فإن ذلك سيعطي لمجال الدراسة فرصا أكثـر جذبا ومؤهلات أكبر للعب وظيفة ترفيهية لو توفرت بنيات تنسجم مع هذا الدور.

[282]. بوصفيحة صباح (2015): دينامية التمدين الصغير بسايس: بين التحدي الديمغرافي والرهان الاقتصادي، ضمن مجلة التراب والتنمية، العدد الثاني، ص. 27

3. اتسام المرافق الأساسية بالضعف والتركز بالمراكز

يمكن أن نشير على مستوى الخدمات، أنها تتميز بمحدوديتها واقتصارها على بعض الجماعات دون أخرى. كما أن معظمها يوجد بمراكز الجماعات، التي تحتضن مختلف المرافق الإدارية (مقر الجماعة، والمؤسسات التعليمية والمرافق السوسيوثقافية، كدور الشباب والمركبات الثقافية والأندية النسوية...)، على عكس ذلك، فالعديد من الجماعات الترابية تعاني من تشتت المصالح الجماعية[283].

جدول رقم 37: توزيع المرافق الاجتماعية والإدارية والثقافية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس

طبيعة المرافق	المرفق	الجماعة الترابية					
		الدخيسة	س.س مول الكيفان	مجاط	واد الجديدة	ايت ولال	دار أم سلطان
إدارية	مقر الجماعة	-	1	1	1	1	1
	قيادة	1		1	1	1	1
	الدرك الملكي	-	1		-	-	-
	مكتب البريد	1	1	1	1	-	-
	مركز القاضي المقيم	-	-	-	-	-	-
اجتماعية وثقافية	نادي نسوي	1	-	-	-	-	-
	مركز صحي قروي أو مستوصف	1	1	1	1	1	1
	دار الشباب	-	1	1		-	1
	الهلال الأحمر	-	-	-	-	-	-
	مدرسة إبتدائية (مركزية-فرعية)	12	6	9	10	8	5
	ثانوية إعدادية	1	1	1	1	-	-
	ثانوية تأهيلية	-	-	-	-	-	-
	حضانة	1	2	1	1	-	1
	دار الطالب والطالبة	1	-	-	1	1	-
	مركب ثقافي	1	1	-	-	-	-
اقتصادية	سوق أسبوعي	-	-	-	1	-	-
	مركز تسويق المنتجات المحلية	-	-	-	-	-	-
	سوق مغطى	-	-	-	-	-	-
	مركز الاشغال الفلاحية أو فرع له	-	-	1	-	-	-

المصدر: بحث ميداني 2017

[283] . ساليمي نور الدين (2014): مرجع سابق، ص. 181

يشكل ضعف التجهيزات والمرافق الاجتماعية أحد أبرز الدوافع التي تجعل ساكنة مجال الدراسة تفكر في الهجرة، فقد عبر 63.42% من المستجوبين الذين يفكرن في الهجرة بالجماعة الترابية آيت ولال عن رغبتهم بالهجرة بدافع قلة التجهيزات والمرافق، ثم ساكنة جماعة دار أم سلطان بنسبة 49.33%.

جدول رقم 38: توزيع الراغبين في الهجرة من الجماعات الترابية المدروسة حسب دوافع الهجرة ب(%)

عوامل الهجرة / الجماعة	قلة التجهيزات والمرافق	قلة فرص الشغل	عدم التوفر على سكن لائق	الدراسة	آخر
الدخيسة	41,1	27,8	21	8	2,1
مجاط	45,7	34,2	14	5	1,1
س. س. م. الكيفان	14,28	66,42	13,1	4,2	2
دار أم سلطان	49,33	29	11	6,54	4,13
آيت ولال	63,42	21,4	7	5	3,18
واد الجديدة	34,9	23,8	25,8	13,5	2
المتوسط	41,5	33,8	15,3	7	2,4

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

يتضح أن مراكز الجماعات الضاحوية لمدينة مكناس بدأت تسجل تحولات مكانية واجتماعية، كما أصبحت تلعب بعض الأدوار الوظيفية، مما يفرض علينا البحث عن الفرص الحقيقية والمؤهلات المتوفرة لهذه المراكز، وهل بإمكان هذه المؤهلات أن تشكل إحدى الفرص لانطلاقة تنمية ريفية بالجهة ككل، أم أن هذا مجرد انطباع ظاهري، وأن هذا الارتسام ارتبط فقط بالتقسيم الإداري الأخير للجماعات المحلية، وأن هذه المراكز مرشحة للإنطواء على نفسها والاستمرار في التعبير عن أزمة الأرياف ليس فقط بالجهة بل حتى على المستوى الوطني[284].

4. تراجع مكانة الفلاحة في مجموع أنشطة الأسر القروية بمجال الدراسة

يعتبر تعدد الأنشطة ظاهرة قديمة تميز الفلاحة باعتبار طبيعة النشاط الفلاحي ذاته الذي يشمل الزراعة، والرعي، والصيد، وصيانة الأدوات الفلاحية، وتسويق المنتوج الفلاحي أو تحويله، وخزن المحاصيل، وإبرام التعاقدات، والري، وحفر الآبار، وصيانة السواقي والمسالك القروية، وحراسة المغروسات، واستصلاح الأراضي، وغيرها من العمليات. فتعدد الأنشطة في المجال الفلاحي هي ظاهرة معروفة، نصنفها عادة في خانة الأنشطة الفلاحية. إلا أن النشاط الفلاحي كيفما كان الجدول الزمني الذي يخضع له، هو نشاط متقطع، وغير مستمر زمنيا حتى في الأساليب الزراعية الأكثر كثافة، أو الأنشطة

[284] . فهمي مونية (2000): المراكز الناشـئة بجهة الرباط سـلا زمور زعير، بحث لنيل دبلوم الدراسـات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، ص. 10-11

الفلاحية الأكثر تنوعا، مما يسمح بوجود مدد زمنية متفاوتة تتخلل الموسم الفلاحي: فبين الحرث والحصاد، أو بين الزراعة وجني المحصول، هناك مدد فراغ معينة، خاصة في حالة الأساليب الزراعية المقلالة (extensifs)، تستغل بطرق شتى (نشاط فلاحي، عطالة، عمل خارج الاستغلالية...)، وهذا الفراغ أمكن استغلاله منذ القديم في أنشطة غير فلاحية. وما يطبع الوضع الراهن هو اتساع مجال هذه الأنشطة، وتغير طبيعتها، والأهداف منها[285].

من خلال استقراء طبيعة الأنشطة والمهن التي يقوم بها سكان مجال الدراسة، نلاحظ نزوع هذه المهن من القطاع الفلاحي الذي شكل لفترة طويلة القطاع الذي يشغل الفئة العريضة من السكان إلى أنشطة غير فلاحية كالتجارة والخدمات وأشغال البناء، بسبب ضعف الدخل الفلاحي وانعكاسات الجفاف والسعي نحو تحسين مستوى الدخل، كما يتضح لنا أهمية العمل المؤقت الذي يشمل 53.8% من العينة المستجوبة.

جدول رقم 39: توزيع أرباب الأسر بالجماعات الترابية المدروسة حسب المهنة (%)

الجماعات	فلاح	عامل	موظف	تاجر	حرفي	متقاعد	بدون	آخر
الدخيسة	22,75	27,27	9,09	13,63	9,09	4,54	9,09	4,54
مجاط	51	19,9	5	9,6	7,5	2,5	3,5	1
س. س.مول الكيفان	26,92	29,76	15,38	11,53	3,84	7,69	3,48	1,4
دار أم سلطان	44,83	11,09	4,54	18,18	9,09	7,09	4,54	0,64
آيت ولال	57,69	17,38	1,92	3,84	3,84	11,53	1,96	1,84
واد الجديدة	34,61	7,69	7,69	23,07	15,38	3,84	6,69	1,03
المتوسط	39,6	18,8	7,3	13,3	8,1	6,2	4,9	1,7

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

[285] . جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب ظهر المهراز – فاس. ص.23

مبيان رقم 11: توزيع أرباب الأسر بالجماعات الترابية المدروسة حسب المهنة

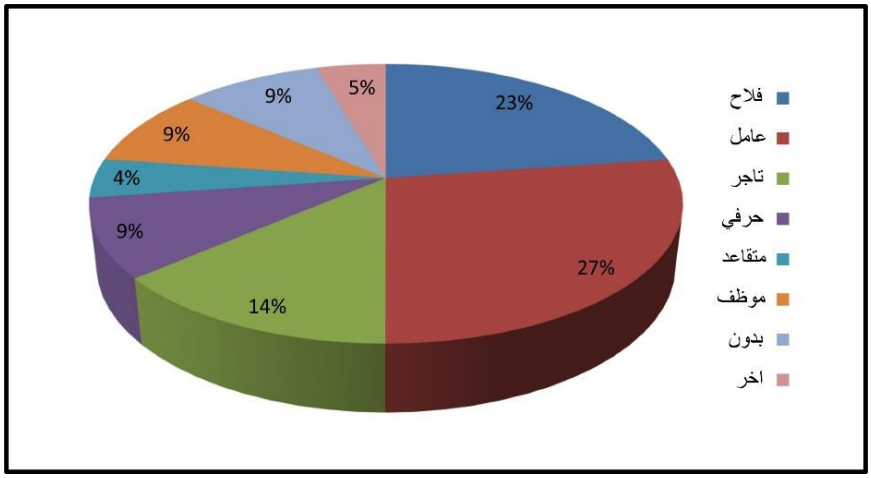

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

إن ظاهرة تعدد أنشطة الأسر القروية، وانتشار الأنشطة غير الفلاحية بالعالم القروي، أضحى واقعا ملموسا يتعين أخذه بعين الاعتبار في تحليل مظاهر وآليات تحول الأرياف، من جهة، وفي الاستراتيجيات والمشاريع الجديدة للتنمية من جهة ثانية، وتبدو حاليا، بالنظر إلى أهميتها وطبيعتها، كجواب اقتصادي، واجتماعي وبيئي لأوضاع ديمغرافية واقتصادية واجتماعية يعرفها العالم القروي. وقد اتخذتها فئات عريضة من المجتمع القروي، الفقيرة منها والأقل فقرا، كاستراتيجية للتكيف مع أوضاعها، ووسيلة مجدية في تنويع مواردها، مما حدا بعدة جهات رسمية (استراتيجية 2020 للتنمية القروية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومخطط المغرب الاخضر، ووكالة التنمية الاجتماعية...) إلى جعل منها أحد المحاور الأساسية في برامجها ومخططاتها[286].

مبيان رقم 12: مكان مزاولة المهنة لساكنة المجال حسب الجماعات الترابية المدروسة مكناس

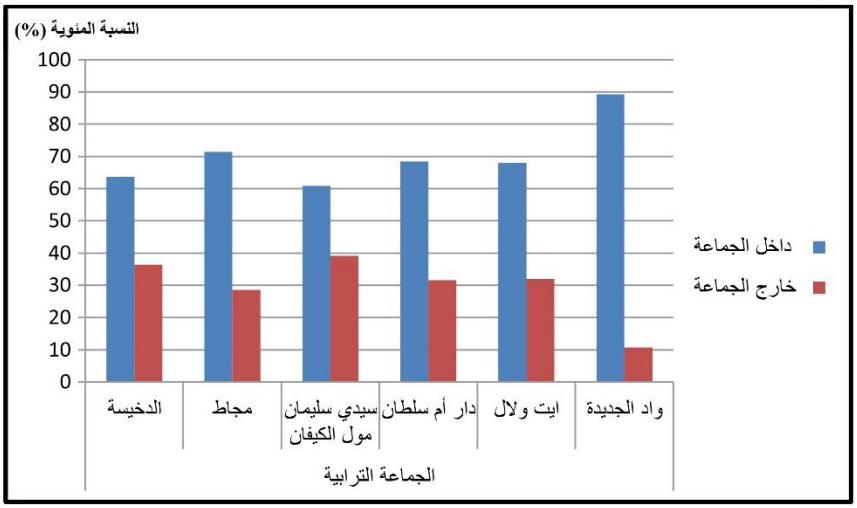

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

[286] . جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، مجلة دفاتر جغرافية، العدد 7، كلية الآداب ظهر المهراز – فاس. ص 23-24

من خلال تحديد مقر العمل بالنسبة إلى ساكنة الجماعات الترابية المدروسة فإننا نستخلص أن فئة مهمة تشتغل داخل الجماعة، مع تزايد مضطرد للساكنة المشتغلة خارج الجماعة، وخاصة بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان (39.14%)، وجماعة الدخيسة (36.37%)، مما يفسر منحى الاستقرار من أجل السكن بهذه الجماعات.

إذا كانت ساكنة أرياف المغرب التي تمارس أنشطة فلاحية قد قدرت في بداية السبعينات بكونها تتراوح ما بين 80 و85% من النشيطين، فإن هذه النسبة تراجعت قليلا حسب الإحصاء الفلاحي سنة 1996 إلى 78.8%، حيث تعتبر الأنشطة غير الفلاحية وتعدد أنشطة الأسر بمجال الدراسة كاستراتيجية للتكيف وتنويع مصادر الدخل، أمام عجز الفلاحة عن تلبية كل الحاجيات للساكنة المحلية، وكذلك لظهور أنشطة وفاعلين جدد لا يرتبطون بالضرورة بالفلاحة.

إن الأهمية المتزايدة للأنشطة غير الفلاحية بالمجال الريفي المغربي عموما، وبالضاحية خاصة، وإن اختلفت باختلاف العوامل الطبيعية والاقتصادية، فهي تتطلب معرفة معمقة لتلك الأنشطة، حيث يلاحظ أن المجالات التي عرفت دينامية اقتصادية ومجالية مهمة خلال الثلاثة العقود الأخيرة هي التي تسجل بها أعلى نسب الأنشطة غير الفلاحية. وهذا ما يظهرمن خلال دراسة الأنشطة غير الفلاحية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس، حيث تعدد استعمالات الأرض (أنظر الشكل رقم25)

الشكل رقم 25: خريطة استعمالات الأرض للجماعات الترابية المدروسة سنة 2018

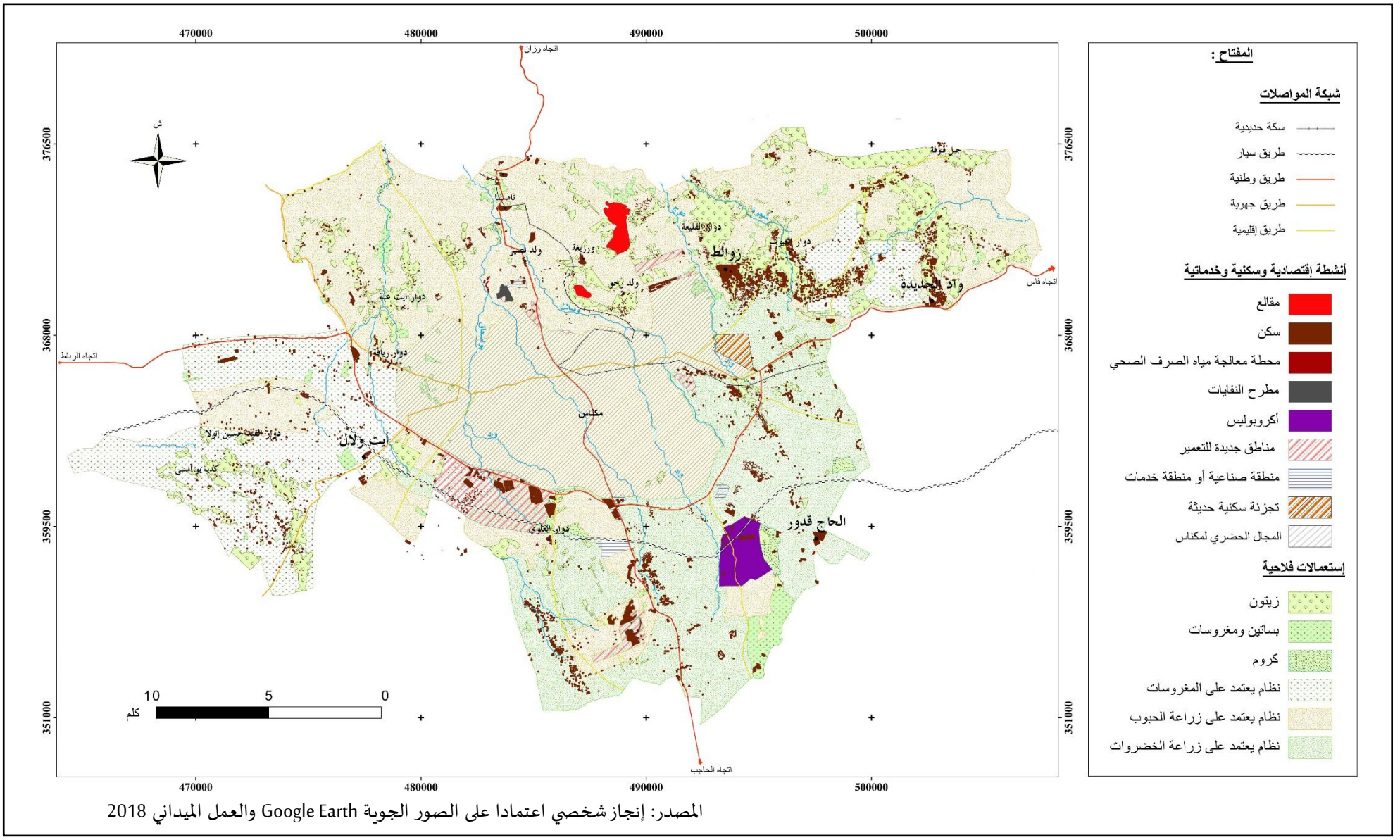

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الصور الجوية Google Earth والعمل الميداني 2018

5. تباين حدة ارتباط ساكنة الجماعات الترابية بمدينة مكناس-القطب[287]

يطلق على تيار التنقلات اليومية للسكان اسم "الحركية"la Mobilité"، ويقصد بها مجموع التنقلات التي ينجزها الأفراد بمجال محدد به محل إقامتهم، خلال مدة زمنية مرجعية، هي عموما يوم واحد[288]. ويشكل التردد على مدينة مكناس من طرف ساكنة الجماعات المدروسة سلوكا اعتياديا لاسيما في ظل الارتباط الكبير القائم بين هذه الجماعات والمدينة. إلا أن هذا الارتباط يختلف من جماعة إلى أخرى تبعا للمسافة وتوفر وسائل النقل. وتعتبر المسافة بين الجماعات المدروسة ومدينة مكناس من العوامل المشجعة على الاستقرار بهذه الجماعات، وهذا راجع لعامل القرب الذي ييسر تنقل الساكنة لقضاء أغراضها من المدينة.

جدول رقم 40: ترددات ساكنة الجماعات الترابية على مدينة مكناس ب(%)

الجماعات الترابية	كل يوم	مرة في الأسبوع	مرة كل شهر	اخر
الدخيسة	47,5	41,45	9,4	1,65
مجاط	28,57	57,14	14,28	0,01
سيدي سليمان مول الكيفان	39,3	45	15,38	0,32
دار أم سلطان	31,81	59,09	6,81	2,27
ايت ولال	50	38,46	7,7	3,84
واد الجديدة	18	40	38	4
المتوسط	35,9	46,9	15,3	2

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

تتردد ساكنة كل من جماعة الدخيسة وآيت ولال بنسب مرتفعة وبشكل يومي على المدينة، في حين نجد ساكنة الجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان ومجاط الأكثر ترددا على مدينة مكناس يكون أسبوعيا، بيد أن أكثر ساكنة واد الجديدة تترد مرة في الشهر، وهذا راجع إلى عامل المسافة وكذلك إلى قربها من مدينة سبع عيون، كما توضح الخريطة التالية:

[287]. يعتبر القطب في معظم الدراسات التي تناولت الموضوع، تلك المدينة التي تحتل الريادة في جهتها كما ونوعا مما يخولها دورا قياديا داخل نسق متماسك من العلاقات التي تربطها بمختلف المدن المتوسطة والمراكز الصاعدة بجهتها.

[288]. مخلص الدرقاوي العلوي وعلى فالح (2015): حركية السكان بمدينة فاس: دراسة حول التنقلات الحضرية، الديناميات الترابية والتحولات السوسيو اقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، ص.150.

الشكل رقم 26: ترددات ساكنة الجماعات الترابية المدروسة لمدينة مكناس

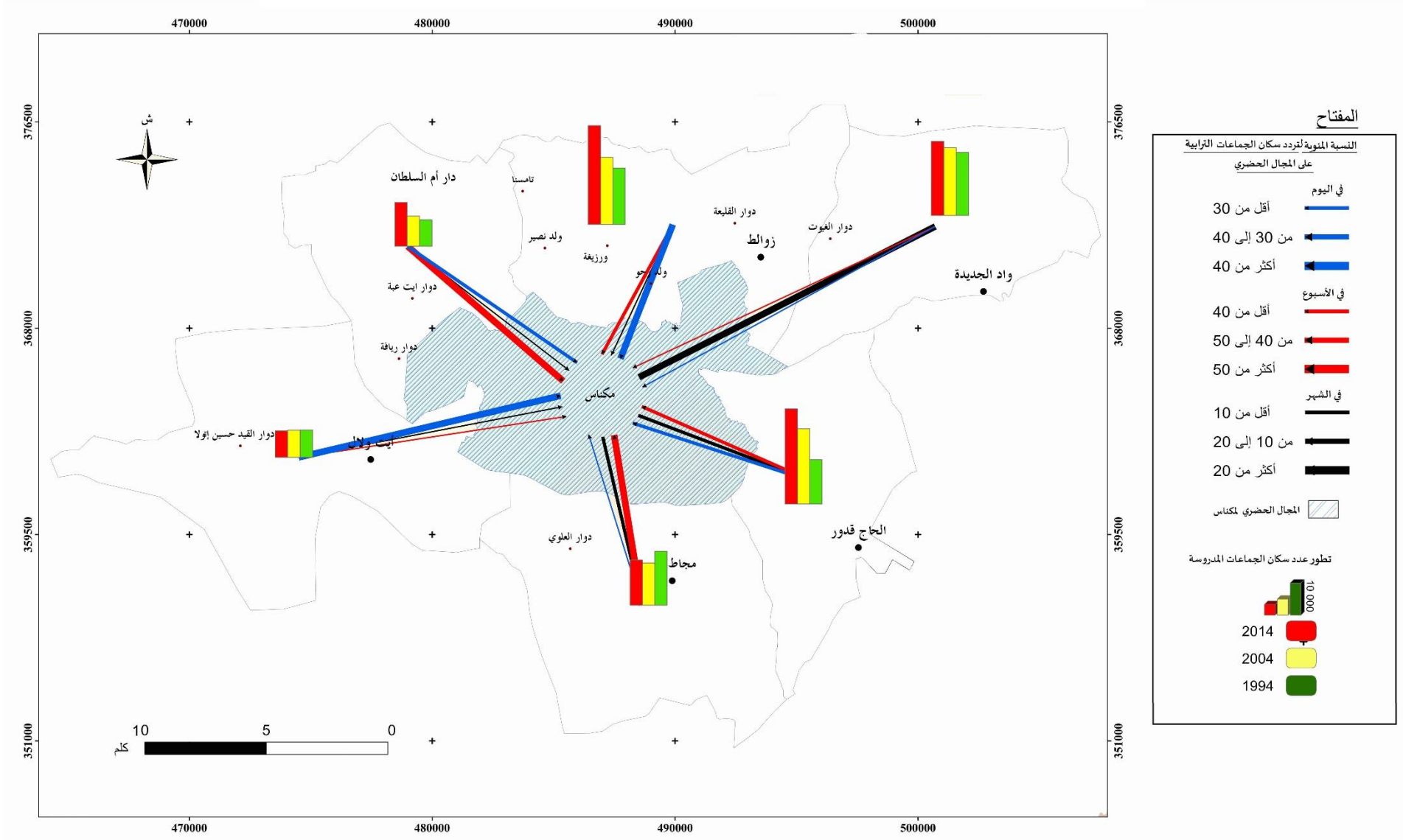

المصدر: نتائج العمل الميداني 2018

6. التجارة والتسوق أهم أسباب تنقل سكان مجال الدراسة إلى مدينة مكناس

جدول رقم 41: أسباب تنقل أرباب الاسر بالجماعات الترابية المدروسة إلى مدينة مكناس ب (%)

الجماعات الترابية	التجارة والخدمات	الصحة	الإدارة	العمل	الترفيه	آخر
الدخيسة	51	13	15,05	9,09	7,5	4,36
مجاط	40,1	11,5	16,66	21,5	6	4,24
س. س. مول الكيفان	26,92	11,53	30,76	25,92	3,84	1,03
دار أم سلطان	54,54	9,09	22,72	9,09	4,54	0,02
ايت ولال	49	12	28	8	2	1
وادالجديدة	60	4	20	4	8	4
المتوسط	46,9	10,2	22,2	12,9	5,3	2,4

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

يتبين أن التجارة والخدمات تمثل 46.9% من أسباب تنقل ساكنة مجال الدراسة إلى المدينة، حيث يساهم عامل النقل في ربط الاتصال بالمدينة، وإدخال تغييرات على سلوك السكان، وتوسيع مجال تحركهم، ولقد أصبح التنقل إلى المدينة سلوكا عاديا بعدما كان لا يتم إلا تحت وطأة ضرورات ملحة، أو اقتناء حاجيات غير متوفرة بالمجال. فغدت المدينة سوقا كبيرا يلتجئ إليها سكان الضاحية لاقتناء أبسط الحاجيات[289]، وهذا يستوجب خلق تناغم بين قطاعي النقل والتعمير، عبر تعميم مخططات التنقلات الحضرية التي يجب أن تشكل أساس إنجاز وثائق التعمير،...وإحداث مؤسسات ذات كفاءة وخبرة ونجاعة في مجال التنقلات الحضرية وفي التجمعات السكنية الكبرى، فمن خلالها تصبح الجماعة الترابية والدولة قادرتين على تحديد وتفعيل استراتيجية خاصة بكل تجمع سكني، وعلى التكامل بين وسائل النقل المختلفة بشكل يسهل التنقلات الحضرية، وعلى توجيه الاستثمارات ضمن تخطيط محكم، في توافق مع الاستراتيجيات والأولويات الاقتصادية، وعلى تنظيم وسائل النقل العمومي وتدبيرها، وعلى النهوض بالشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، وعلى إعادة تنظيم قطاع سيارات الأجرة الكبيرة[290].

[289]. دوحد المفضل (2000): مرجع سابق. ص.198

[290]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2013، ص.84

7. النقل الجماعي ودوره في تزايد وتيرة تيارات التنقل

يشكل عنصر النقل الجماعي الذي يربط مراكز الجماعات المدروسة بمركز المدينة أهمية بالغة نظرا لدوره في الرفع من نفوذ واستقطاب المدينة. فالجماعات الترابية المدروسة ترتبط بمدينة مكناس بأنواع متعددة من وسائل النقل الطرقي، وتأتي في مقدمتها سيارات الأجرة الكبيرة والنقل المزدوج، بالإضافة إلى بعض خطوط النقل الحضري، حيث ساهم التطور النسبي لوسائل النقل في تكثيف الربط بين الجماعات الترابية ومدينة مكناس، رغم أن عقدة شركة سيتي باص (city bus) ترتبط فقط مع جماعة مكناس.

الشكل رقم 27: مسارات حافلات النقل الحضري بين مدينة مكناس والجماعات الترابية المدروسة

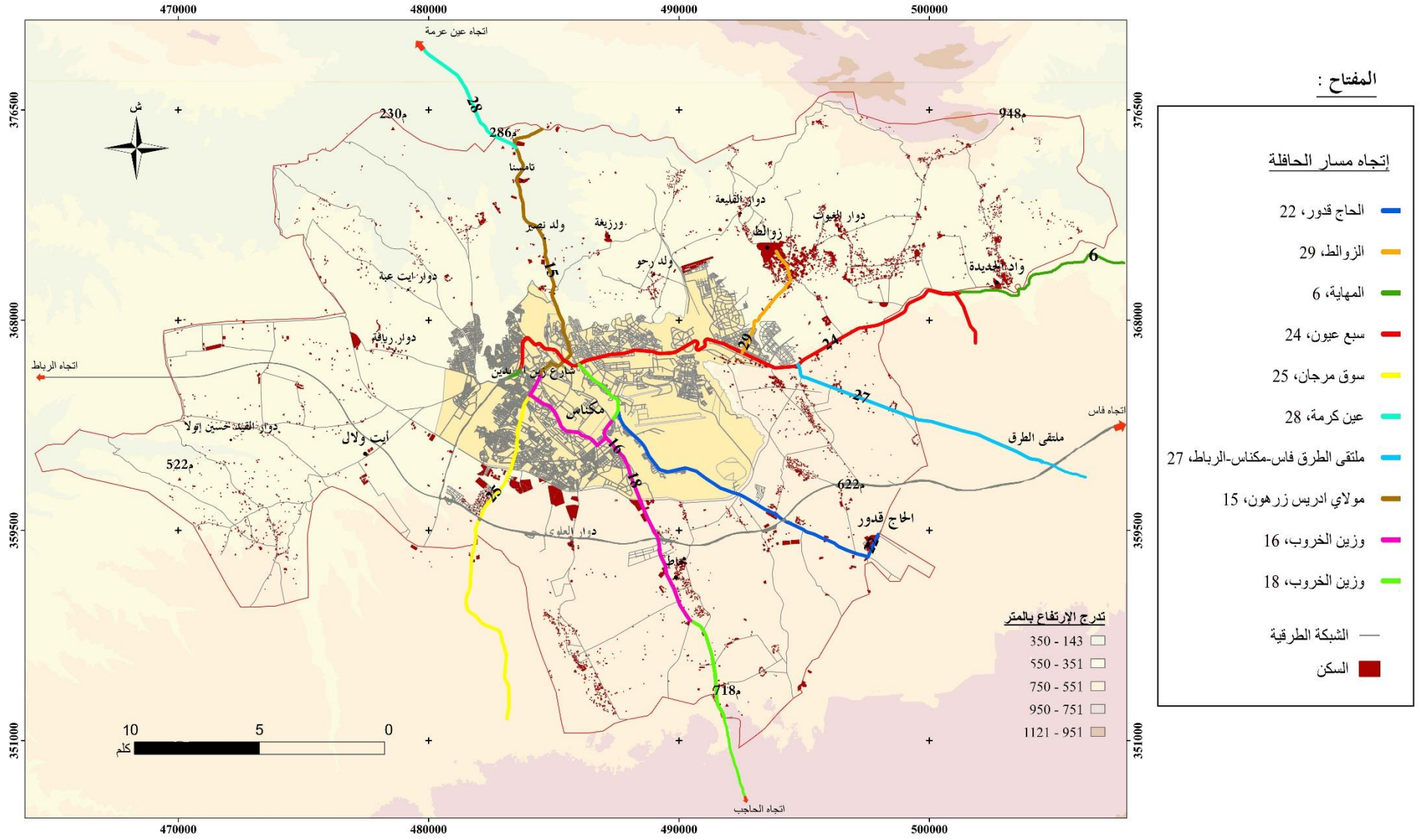

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الموقع الالكتروني لشركة سيتي باص مكناس 2018

انطلاقا من الخريطة فإن أول ملاحظة يمكن استنتاجها هو التوزيع الجغرافي غير المتكافئ في خطوط حافلات النقل بين الجماعات الترابية الضاحوية لمدينة مكناس. إذ جل الخطوط تتركز في القسم الجنوبي والجنوبي الشرقي. أما الملاحظة الثانية فتتجلى في كون جميع الخطوط تمتد بشكل متعامد مع مركز المدينة، ولا توجد خطوط أفقية تربط بين الجماعات الترابية الضاحوية. وقد ساهم توزيع خطوط النقل الحضري بشكل متعامد مع مركز المدينة في تسهيل عملية التراقص والذي ساهم في تنشيط الاقتصاد الحضري مما زاد من هيمنة المدينة على الجماعات الترابية المدروسة.

صورة رقم 23: محطة حافلات النقل الحضري بمركز مجاط

المصدر: تصوير الباحث 2018

يظل أسطول حافلات النقل الحضري غير كاف لحجم الساكنة المترددة على المدينة، وعدم وجود خطوط قارة تربط المدينة ببعض المراكز وخاصة واد الجديدة، مجاط، آيت ولال، دار أم سلطان، وهذا ما يجعل الساكنة تعتمد على وسائل مختلفة للتنقل في اتجاه المدينة.

مبيان رقم 13: توزيع وسائل النقل حسب أهمية استعمالها من طرف ساكنة المجال المدروس

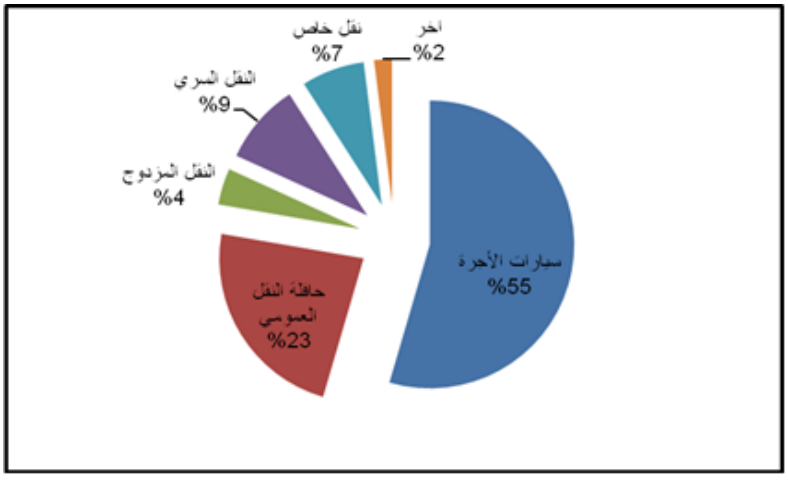

المصدر: عمل ميداني 2017

جدول رقم 42: توزيع وسائل النقل حسب أهميتها من طرف الساكنة حسب الجماعات الترابية المدروسة ب (%)

الجماعة الترابية	سيارات الأجرة	حافلة النقل الحضري	النقل المزدوج	النقل السري	سيارة خاصة	آخر
الدخيسة	54,54	23,18	4,09	9,09	7,09	2,01
مجاط	31,5	28	20,28	7	11	2,22
س س مول الكيفان	42	35	18	1	2	2
دار أم سلطان	27	14	22	17	13,5	6,5
ايت ولال	25,8	-	18	38	11	7,2
واد الجديدة	51,28	8	30	5	4,5	1,22
المتوسط	**38,7**	**18**	**18,7**	12,8	**8,2**	**3,5**

المصدر: بحث ميداني 2017

تشكل كل من سيارات الأجرة وحافلات النقل الحضري الوسائل الأكثر استعمالا في التردد على مدينة مكناس من قبل ساكنة الجماعات الترابية المدروسة، إذ يصل المتوسط 38.7% من العينة المستجوبة التي تعتمد في تنقلها للمدينة على سيارات الأجرة، حيث يقل أو ينعدم خط قار لحافلات النقل الحضري.

وخلافا لذلك فإن الجماعات التي لا تعرف ربطا بخطوط النقل الحضري نجد أنها تعرف نشاطا مكثفا للنقل السري، بمتوسط 12.8%، ويتعلق بالجماعة الترابية لآيت ولال الذين يعتمدون على هذه الوسيلة لتدارك الخصاص الذي تعرفه وسائل النقل الجماعي، في حين أن هناك مستجوبين آخرين يعتمدون على وسائل نقل أخرى أهمها استعمالهم الدرجات النارية ثلاثية العجلات (Triporteurs)، مما يلزم ربط كل الجماعات الترابية بالضاحية بخطوط النقل الحضري لتحقيق استفادة المواطنين من هذا المرفق الحيوي وتجاوز التمايز الحاصل في توزيع هذه الخطوط.

8. المراكز القروية أداة لتحقيق التوازن السوسيومجالي

يمكن أن يشكل القرب من المدن الكبرى عنصر اختلال ولا توزان للمراكز القروية الناشئة. وهذا الوضع قد يؤدي إلى الهيمنة والتبعية، ... غير أن عنصر القرب هذا قد يستثمر في اتجاه إيجابي ويصبح عنصرا محفزا نظرا لسهولة الاستفادة من الخدمات المقدمة من هذا القطب الجهوي. وهي خدمات لا يمكن أن تنشأ على مستوى المدن الصغرى كالخدمات الجامعية والفروع الطبية المتخصصة[291].

[291]. حسن بنحليمة (1988): المدن الصغرى ودورها في التنمية المحلية، مدينة صفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني لصفرو، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، ص.20

فمدينة مكناس تمارس عدة أشكال من الهيمنة على المراكز القروية الضاحوية (اقتصادية، سياسية، ثقافية، مالية، إدارية،...)، وتترجم بتبادل غير متكافئ يكون دائما لصالح المدينة ويعزز دورها كقطب حضري. فالعديد من الدراسات تعتبر المراكز المحيطة بالمدن الكبرى مجرد كيانات ثانوية تدور في فلك هذا القطب الذي يعمل على "استغلال" المحيط المجاور. إلا أنه رغم مظاهر الهيمنة والتأثير الذي تقوم به المدينة باعتبارها قطبا حضريا وصناعيا يستقطب جل التيارات الاقتصادية والبشرية والمالية، وعدم تكافؤ العلاقات ومختلف أشكال التبعية، فإنه يمكن أن تتحول هذه العلاقة إلى علاقة تكاملية تتفاعل فيها المدينة القطب مع الجماعات المدروسة، ويتحول هذا القرب من كابح للتنمية، إلى محفز لها، وذلك من خلال العمل على تطوير المنظومة الحضرية الراهنة من جهاز (Armature) إلى شبكة حضرية (Réseau urbain) منسجمة وفعالة تقوم على توزيع فعال للمهام والوظائف بين مختلف مستويات التراتبية الحضرية.

ويمكن القول، إن هذه المراكز القروية المحيطة بمدينة مكناس يمكن أن تشكل منطلقا للتنمية الترابية، وهذا يتطلب الأخذ بعين الاعتبار المؤهلات الطبيعية والبشرية المتاحة واستثمارها في خدمة السكان، حيث يتوقف الرهان الحالي على إيجاد استراتيجيات جديدة تحاول أن تجعل من هذه المراكز أقطاب للتنمية المحلية، بهدف تحقيق التوازن الجهوي، وذلك من خلال إعادة توزيع التجهيزات الأساسية وتحقيق فرص التنمية بفعالية أكثر، مما سينعكس إيجابا على مستوى عيش السكان وتدعيم استقرارهم والحد من الهجرة القروية.

وما يدل على أهمية مراكز هذه المراكز هو دورها في استيعاب حركات الهجرة القروية، (واد الجديدة، الحاج قدور، الزوالط، مجاط) في استقطاب التيارات سواء من الدواوير المجاورة أو من مختلف مناطق المغرب، وقد لعب فيها عامل القرب من مدينة مكناس محركا لنموها حتى أصبحت مراكز استقبال مهمة، حيث يرتفع معها الطلب على الأرض، ويظهر هذا على مستوى نشاط حركة البناء وتعدد التجزئات السكنية، التي جعلت الساكنة المحلية تستشعر بزحف المدينة نحوها وبالتالي التفكير بالاستقرار في المجال.

مبيان رقم 43: المستجوبون الذين يفكرون في الهجرة من مجال الدراسة

الجماعات	الرغبة في الهجرة (%)	الرغبة في الاستقرار (%)
الدخيسة	9,1	90,9
مجاط	28,2	71,8
س س مول الكيفان	34,62	65,38
دار أم سلطان	42,86	57,14
ايت ولال	49	51
واد الجديدة	16	84

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

نستنتج أن الفرد بات أكثر وعيا بأن الحياة داخل المجال الحضري أكثر صعوبة، وبالتالي أضحت فكرة الهجرة نحو المدينة التي شغلت تفكير القروي خلال فترات زمنية معينة تتلاشى لدى ساكنة مجال الدراسة. فقد ساهم عامل القرب الجغرافي من المدينة ووجود محاور الطرق تسهل الولوجية، بالإضافة إلى استشعار الساكنة المحلية للمجال بزحف المدينة نحوهم، إلى درجة أن العديد منهم عبرعن عدم وجود أي فرق بين السكن بالمدينة ومجال الدراسة بنسبة 63% من العينة المستجوبة.

يشكل الموقع إذن مصدر قوة الجماعات الترابية المدروسة والذي يجب على كل الفاعلين الوعي بأهميته واستثماره في التعامل مع مختلف الإشكاليات المطروحة، وذلك على خلفية خلق مقومات الترابط والتكامل بين هذه الوحدات المجالية المتفاوتة والمتباينة من حيث المؤهلات والموارد، ومن حيث التأثيرات الحضرية، مما يلزم استغلال ذلك في تحقيق التنمية الترابية (محاور طرقية، سهولة التواصل، ....).

خاتمة الفصل الثاني

بعدما شكلت الجماعات الضاحوية لمدينة مكناس خلال الفترات السابقة مجالا فلاحيا يزود المدينة بما تحتاجه من مواد فلاحية، وفضاء لترفيه أهل الحاضرة الإسماعيلية، نجدها حاليا تتجه نحو تغيير وظيفتها وتداخل تنظيمها المكاني، نتيجة التنافس الحاد بين مختلف استعمالات الأرض، ويظهر أن هناك تحول مهم في الأسس الاقتصادية للمجال التي بدأت تلوح مظاهره. ومما لا شك فيه أن هذا التحول سيساهم في هيكلة هذ المجال وخاصة إذا ما تم تشجيع القطاعات الإنتاجية وتطويرها.

رغم أن مجال الدراسة استقطب وحدات صناعية، إلا أن هذه الوحدات لم تشكل آلية للارتقاء بمستوى عيش الساكنة، فطبيعة الرأسمال المستثمر في هذا الميدان، يجعله يساهم في مستقبل واعد في حركة تصنيع مهمة، رغم أن هذا الاستقطاب لازال غير متكافئ في توزيعه المجالي وتركزه بشكل خاص بجماعتي مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان.

أما النشاط التجاري فيقتصر على بعض المواد الاستهلاكية اليومية المتركزة أساسا بمراكز الجماعات الترابية المدروسة. ومرد ذلك إلى تشتت السكان في المجال وعدم ظهور مراكز ضاحوية كبيرة تلعب دور نقط مركزية كقاعدة للمستهلكين، تساعد على تركز الأنشطة التجارية واستمراريتها.

وقد ساهم ربط المجال المدروس بوسائل النقل المختلفة إلى ارتفاع قيمة الأرض وتزايد الطلب عليها. ومن ثمة، فقد أصبح النقل بهذه الضاحية عاملا مشجعا ومستقطبا للسكن، ويسير في اتجاه تعزيز التمدين على طول هذه المحاور. ولا يقتصر الأمر على الوافدين من خارج الضاحية، وإنما أصبح هدفا للمقيمين داخلها. ولذلك، فإن النقل الجماعي بقدر ما يسهل عملية التنقل إلى مكناس والارتباط بها، بقدر ما يساهم في تعزيز وظيفة جديدة لهذا المجال وهي الوظيفة السكنية.

خاتمة الباب الأول

إن التغيرات التي عرفها مجال الدراسة على مستوى السكان والأرض، أدت إلى خلق دينامية جديدة، من بين أهم مظاهرها الاستقطاب الكبير لشرائح سوسيومهنية مختلفة، الشيء الذي أدى إلى بروز ممارسات مجالية مختلفة، فبعدما كان المجال تطغى عليه الصبغة الفلاحية، أضحت تتنافس فيه أنشطة جديدة.

إذ أصبح القطاع الفلاحي يعرف تراجعا مضطردا بسبب ضعف المداخيل الفلاحية واستعداد قطاع مهم من الفلاحين لتغيير نشاطهم الفلاحي 63%، وأغلبهم يعتمدون على فلاحة بورية ترتبط أساسا بالتقلبات المناخية، بالإضافة إلى قلة الإمكانيات المادية، وضعف التأطير الفلاحي. حيث بدأت تظهر أنشطة صناعية بالمجال، خاصة بجماعتي مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان، والمتمثلة في الأحياء الصناعية وكذا القطب المتخصص في الصناعة الغذائية أكروبوليس، علاوة على بروز أنشطة تجارية بمراكز الجماعات والتي تبقى مقتصرة على بعض الأنشطة المرتبطة أساسا ببيع بعض المواد الغذائية وبعض الاحتياجات اليومية للسكان.

أدت هذه الدينامية الديمغرافية والاقتصادية إلى التقلص المستمر لدور الفلاحة في تشغيل السكان ونمو أنشطة غير فلاحية، أدى ذلك إلى تعزيز حدة ارتباط ساكنة المجال بمدينة مكناس، والتي أصبحت تتردد بشكل اعتيادي، حيث تأتي التجارة والخدمات من أبرز أسبابه، وهذا التردد المتزايد للمدينة طرح إشكالية توفير وسائل النقل الجماعي التي تبقى غير كافية وغير قارة، مما يجعل الساكنة تلجأ إلى استعمال وسائل نقل غير قانونية وغير آمنة كالنقل السري والدراجات ثلاثية العجلات.

الباب الثالث: التهيئة الحضرية ورهانات التنمية بضاحية مكناس

مقدمة الباب الثالث

يشكل تضخم التجمعات السكنية، من أبرز مظاهر التحول التي أضحى يعرفها المجال، والتي ساهم فيها الموقع الجغرافي للجماعات الترابية بالقرب من مدينة مكناس، مما أدى إلى تعميق العلاقات والتأثيرات التي تقوم بها المدينة على المجال، إذ أن هذا التأثير لم يعد مقتصرا على القطاع الفلاحي، بل امتد ليشمل استعمالات الأرض المختلفة، بما فيها السكن.

وفي سياق هذا التوسع الكبير لمدينة مكناس الناتج عن التزايد الديمغرافي، واستنزاف الوعاء العقاري، تبلورت بالمجال هالة التعمير الموازي التي شكلت "مخرجا" لفئات اجتماعية لم تتمكن من الحصول على سكن بالمدينة، أو تلك التي سعت إلى التوفر على سكن ثانوي.

أفرزت هذه الدينامية اختلالات مجالية كبيرة، تجلت في بروز نسيج حضري تنعدم فيه الشروط الضرورية من مرافق اجتماعية واقتصادية ملائمة من حيث الكم والنوع والتوزيع، مما عمق من مظاهر العجز والهشاشة والإقصاء الاجتماعي.

وبالتالي أصبح من الضروري تنظيم هذ المجال وتهيئته بالوسائل والآليات الممكنة للحد من هذه الاختلالات، والاستجابة للتحولات الاجتماعية والمجالية، وذلك عبر سياسة ترابية يكون للفاعلين المحليين الدور الأساسي في اقتراح وبلورة مشاريع مندمجة ومدمجة، تدخل في تصور شامل لتنمية المجال والنهوض به، وفق منهجية تشاركية تحدد التزامات الأطراف المتعاقدة.

الفصل الأول: الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس:

التعمير والتهيئة وإعداد التراب

مقدمة الفصل الأول

تشكل المجالات الضاحوية مجالات بينية وانتقالية ما بين المدينة والريف. وقد كانت محور استراتيجيات وسياسات إعداد المجال، والتعمير في العقود الأخيرة، وتهدف إلى الرفع من قيمة مؤهلاتها الطبيعية والمجالية والاقتصادية، واستثمارها في تحسين إطار جودة الحياة بها، زيادة على إحداث البنيات والتجهيزات الأساسية والمرافق العمومية، وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات. وبشكل عام، تمكن هذه الأهداف الرامية إلى إحداث نوع من التوازنات المجالية، والتقليص من حدة الفوارق بين المدينة وريفها، من الوقوف عند بعدين: أولهما يظهر في تعزيز استقرار السكان المحليين، وثانيهما في جذب أنشطة جديدة تساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه الجماعات، التي غالبا ما تعتمد على الفلاحة باعتبارها نشاطا أساسيا لها[292]، فهل استطاعت هذه الجماعات الترابية أن تفرض نفسها باعتبارها منظومات سوسيو-اقتصادية داخل المجال الترابي؟ أم أنها عبارة عن مكونات ضعيفة يعاد فيها إنتاج نفس الاختلالات التي عرفتها المدن الكبرى؟ وإلى أي حد ساهمت اختيارات التهيئة المعتمدة في تنظيم المجال وهيكلته؟

[292]. يوسف حافظي ومحمد أنفلوس (2018): المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية– الريفية بالمغرب. حالة مركز أولاد زيان بإقليم برشيد، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا–برلين، العدد 06، ص. 248

I.المد الحضري لمكناس على حساب الجماعات الترابية المدروسة

1.التعمير وإنتاج السكن بالجماعات الترابية لضاحية مدينة مكناس

يشكل التمدين، أبرز مظاهر التحولات الاجتماعية والمجالية الكبرى التي عرفها التراب الوطني خلال القرن الماضي. فالتوسع الحضري الناجم عن نمو ديمغرافي متزايد، منذ فرض الحماية على المغرب، حيث تميز بوتيرته المتسارعة[293]، فنمت المدن واتسعت على حساب البوادي المجاورة لها، وكذا تم غزو نمط الحياة الحضرية لجميع الأرياف في مجالات متعددة، وإدخال عدد منها في دائرة المدن أو ترقية بعض التجمعات القروية إلى درجة مراكز حضرية، وهو ما أدى إلى تبدل مستمر لهيئة البادية التقليدية في مظاهرها العامة إلى بادية أقل ما يقال عنها أنها في طور "التمدين".

فانتشار التعمير وما رافقه من تدفق حضري (déversement urbain) أدى إلى خلق دينامية جديدة محركة لأحواز المدن[294]، وخاصة الحواضر الكبرى (الدار البيضاء، الرباط، فاس، مكناس،...) التي فقدت العديد من مجالاتها الفلاحية الخلفية، نتيجة انتشار الأحياء السكنية العشوائية والتجزئات السكنية التي ظلت إلى عهد قريب تعتمد عليها في التزود بما تحتاجه من المواد الفلاحية وخاصة الخضر والفواكه.

وبغض النظر عن عوامل التمدين والآليات المغذية له، يمكن الجزم بأنه يشكل أبرز تحول مس جغرافية البلاد وبنية المجتمع والمقومات الثقافية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات[295]. فخلال فترة الاستقلال، تطورت حركة التمدن بشكل ملحوظ، ساهم فيها توجه الدولة من خلال سياستها في مجال السكنى والتعمير ورغبة منها التحكم في التمدن السريع والتخفيف من حدة أزمة السكن التي عرفتها العديد من المدن المغربية. إلا أن الطلب المتزايد على السكن جعل التوسع العمراني يتم بشكل سريع على حساب المجال الزراعي، وأصبحت الوظيفة السكنية من أبرز الوظائف التي تقوم بها الضاحية، وتصدير المدينة لها كل ما لم تعد قادرة على استيعابه.

يشهد المغرب سنويا ضياع ما بين 3000 و4000 هكتار من الأراضي الزراعية لحساب مشاريع التعمير[296]. وهذا ما يؤدي إلى التقليص من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة التي أصلا لا تتجاوز 12% من مجموع التراب الوطني. ويتسم هذا التوسع في كثير من جوانبه بغياب سياسة واضحة للتخطيط الحضري

---

[293]. تقرير الخمسينية (2006) :المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص.208

[294]. ايت حمو سعيد (2006):تراتب المجال حول الدار البيضاء وانعكاسات تمدين أحوازها على الفلاحة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب المحمدية.

[295]. فجال علي (2010): في قضايا التمدين والتعمير الكبرى بالمغرب، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز–فاس، العدد 7، ص. 37

[296]. وزارة الفلاحة والصيد البحري، مديرية الري وإعداد المجال الريفي، عرض حول الزحف العمراني وآثاره على الأراضي الفلاحية

وسيادة المقاربة غير الوظيفية للمجال عند وضع تصورات ومنهجية تهيئة المدن والمراكز القروية. الشيء الذي لا يسمح بظهور وحدات ترابية حقيقية، وظيفية، متراتبة، ومتفاعلة، في إطار من التكامل والاندماج.

كما أن اختيارات التهيئة التي اتخذت، لم تقم على خلفية خلق مقومات الترابط والتكامل بين الوحدات المجالية المتفاوتة والمتباينة من حيث المؤهلات والموارد داخل الكيان الجغرافي أو الإداري الواحد، خصوصا أمام انعدام جدوى تحديد مجالات التهيئة بالنسبة للمراكز القروية بضواحي المدن، كما أن عملية التوسع لن تتوقف بهوامشها، ولن تؤدي إلى تنميتها بقدر ما سيعقد مشاكل المدن.

جدول رقم 44: تطور الساكنة الحضرية بالمغرب ومعدل التمدين ما بين 1900 و2014

السنة	عدد الساكنة الحضرية	معدل التمدين %
1900	420000	8
1936	1450000	19,2
1952	2650000	25
1960	3389613	29,3
1971	5401971	35,2
1982	8730399	42,6
1994	13414560	51,5
2004	16463634	55,1
2014	20432439	60,3

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى، 1960، 1971، 1982، 1994، 2004، 2014

لقد نسجت المدينة المغربية علاقات متوازنة مع محيطها سابقا، وتجلى ذلك في التفاعل والارتباط الوظيفي بينهما. إلا أن هذا الوضع تعرض لتحول عميق، بفعل انتشار البناء الذي اتخذ شكل جبهات زاحفة، وبنيات اجتماعية هشة، حيث نجد أن أكثر من 30% من البنايات المشيدة سنويا على المستوى الحضري تقام على أراض زراعية، من دون أي تخطيط يذكر. وقد ازدادت هذه الظاهرة الحضرية خلال السنوات العشر الأخيرة، من خلال ظهور مشاريع كبرى للسكن الاجتماعي، التي قد تتحول في السنوات المقبلة إلى بؤر توتر اجتماعي، مما أدى إلى خلق وضع اجتماعي غير مسبوق،[297] يحمل في ثناياه تحديات ورهانات عديدة. يمكن أن تنتج عنه خسائر فادحة على مستوى الأداء الحضري، من خلال تعميق مشاكل التنقل، وكلفة التجهيز، والزحف على المناطق القروية، وزيادة الطلب على المرافق العمومية، واستنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة[298].

[297]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2013، ص.61

[298]. مقتطف من الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال المنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية بتاريخ 21 دجنبر 2017 بالرباط

هذا الواقع ينطبق على مدينة مكناس، فبعد عقد من الزمن على استقلال المغرب، وصلت الساكنة الإجمالية لهضبة سايس مكناس إلى 650000 نسمة سنة 1967، لكن القرويين كانوا يمثلون فقط 23% من مجموع هذه الساكنة، بعدد إجمالي وصل آنذاك إلى 15000 نسمة. هذا المستوى من للتمدين بناحية مكناس الذي يتجاوز بكثير نظيره في باقي جهات المغرب وعلى المستوى الوطني، هو مؤشر عن قوة الهجرة القروية[299].

[299]. مشـــكوري عبد الســـلام، إديل عمرو (2016): مكناس خلال الحقبة الاســـتعمارية: مدينة صـــاعدة، مجلة التراب والتنمية، العدد الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس، ص. 165

الشكل رقم 28: تطور التعمير بمدينة مكناس

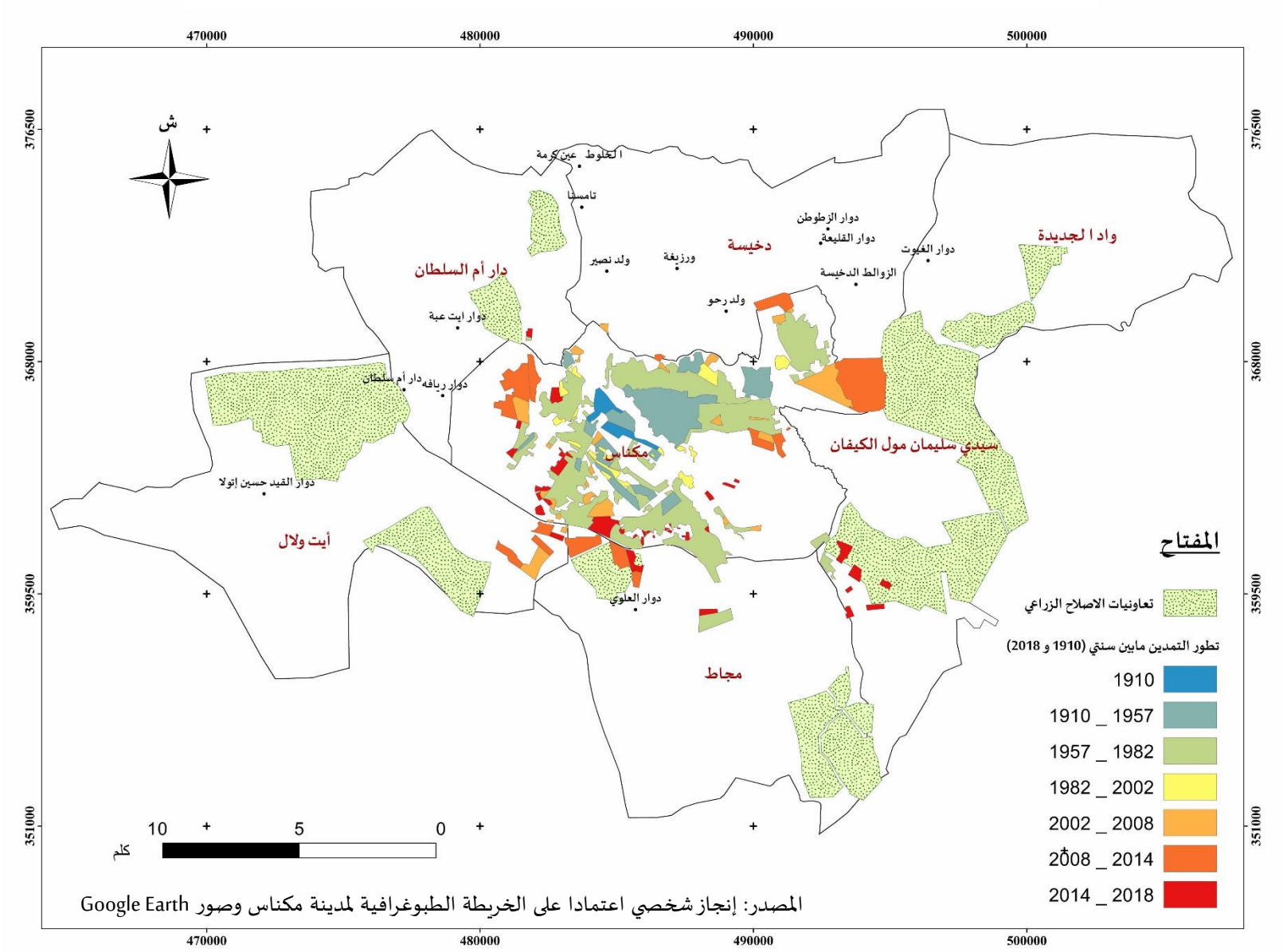

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الخريطة الطبوغرافية لمدينة مكناس وصور Google Earth

هذا وتتعدد مظاهر هيمنة مكناس على المجالات الفلاحية المجاورة، وتتشكل من نطاقات انتقالية تتميز بالهشاشة، نظرا لما تعرفه من تحولات متلاحقة وسريعة، جعلتها تفقد تدريجيا هويتها باعتبارها مناطقا للإنتاج، وتتحول إلى ضاحية، ويستدعي هذا تدخل كل الفاعلين لرد التوازن لهذه المجالات، وتجنب القضاء على هويتها الفلاحية، علما أن التمدين هم 2.4% من الأراضي الزراعية بضاحية مكناس ما بين سنة 2001 و 2011، كما شمل 6.1 % من الأراضي العارية، بينما تطور المجال المبني بالضاحية من 3084 هكتار إلى 4087 هكتار بين سنتي 2001 و 2011، أي بمتوسط سنوي 2.86%+ وهو ما يناهز 100 هكتار سنويا[300].

جدول رقم 45: تطور المساحة الحضرية لمدينة مكناس

	1910	1957-1910	1982-1957	2002-1982	2008-2002	2010-2008	2014-2010
المساحة الحضرية/ بالهكتار	118,27	801,76	2233,37	176,79	424,88	816,55	4453,34
تطور المساحة الحضرية /السنة	-	17هـ/ السنة	89هـ/ السنة	9هـ/ السنة	71هـ/ السنة	136هـ/ السنة	43هـ/ السنة

Source : Amal Akhdadache (2016) : Impacts de L'urbanisation sur les Terres agricoles de Meknès : Approche Diagnostic Territoriale, thèse de doctorat en Biologie, université Moulay Ismail, Faculté des Sciences, p.69

تنمو مدينة مكناس وتتوسع على حساب الجماعات الترابية المجاورة لها، مما جعلها تفقد ولازالت أجزاء مهمة من مجالها الخلفي، كما أن هذه المجالات تتأثر بكل ما يحدث داخل المدينة، الشيء الذي يؤثر على القطاع الفلاحي. لكن هذا التوسع يبقى مع ذلك غير متجانس بين الجماعات الترابية المدروسة، حيث يمكن أن نحدد اتجاهاته كما يلي:

*الضاحية الجنوبية لمدينة مكناس : وتخضع لضغط قوي وانفتاح كبير على المضاربة العقارية، خاصة من قبل المنعشين العقاريين، وتتكون من جماعات آيت ولال، ومجاط، وسيدي سليمان مول الكيفان، التي تعرف انتشارا كبيرا للتجزئات السكنية التي في أغلبها تخضع لمسطرة الاستثناء في منح الرخص، حيث أدى الانتشار المكثف لهذه الأخيرة إلى إسراع السلطات المختصة للعمل على إعداد تصميم التهيئة لمكناس الجنوبية الذي هو قيد الإعداد. ويهدف إلى تنظيم المجال والتحكم فيه درءا للنتائج السلبية لمسطرة الاستثناء.

*الضاحية الشمالية: تتميز بانتشار واسع للسكن غير القانوني، عكس الجهة الجنوبية التي تعرف انتشارا للتجزئات والمناطق الصناعية، إذ تحتل هذه الناحية الجماعة الترابية الدخيسة التي تقع بين الطريق الوطنية رقم 13(اتجاه سيدي قاسم) والطريق الوطنية رقم 6 (اتجاه فاس) مما يعطي لهذه الجماعة موقعا متميزا.

[300] . Urbanisation en périphérie de Meknès (Maroc) et devenir des terres agricoles : l'exemple de la coopérative agraire Naiji, cah Agri.vol.22, nº6, novembre-décembre 2013.p.537

ويمكن حصر صعوبات الضاحية الشمالية في:

- ✓ ضعف الوعاء العقاري، حيث إن معظم مجال الجماعة يتكون من أراضي جموع (أكثر من 3000 هكتار)، كما أنه يتسم بصغر حجم الملكيات الفلاحية (حوالي 90% من الفلاحين يملكون هكتارا واحدا) مما يجعل الساكنة تشيد مساكن دون الحصول على رخص البناء، وهذا يؤدي إلى تناسل البناء غير القانوني.
- ✓ غياب وثائق التعمير، علما أن تصميم التهيئة يغطي فقط ثلاث مراكز بهذه الجماعة (الزوالط، الخلط، تامسنا)، في حين أن 11 دوارا لا يشمله تصميم التهيئة، مما يجعل الساكنة تفتقد لمجموعة من التجهيزات والبنيات الأساسية.
- ✓ تشتت السكان، حيث إن الجماعة تتكون من 20 دوارا، أهمها دوار الزوالط (3700 نسمة)، دوار باعيش (1200 نسمة)، ثم سيدي مبارك (1000 نسمة)، بالإضافة إلى بروز تجمعات سكنية تأخذ أشكال خطية بموازاة الطرق التي تقع عليها الجماعة.
- ✓ التوسع المفرط للدواوير، من خلال نشاط المضاربة العقارية وتناسل السكن غير القانوني أدى إلى توسع الدواوير.

* اتجاه الشرق والغرب: حيث نجد كل من جماعتي واد الجديدة ودار أم سلطان التي تقل فيهما حدة المضاربة العقارية والتي تعرف ارتفاعا في نسبة الفقر تصل إلى 60%.

الصورة رقم24: الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان

المصدر: تصوير الباحث 2017

يتضح أن التمدين الذي تخضع له الجماعات الترابية بضاحية مكناس غير متجانس على مستوى التوسع والتأثير الحضري الذي تمارسه المدينة على هذا المجال، كما يتبين أن مجال دراستنا يرتبط بقوة بمدينة مكناس وتابع لها وظيفيا، لكنها لا تتحكم فيه إداريا، على اعتبار أن نموه وتطوره وتوجيهه يتم في

إطار نفوذ المدينة، مما يجعله يعرف اختلالات كبيرة في مجال حيوي له أبعاد استراتيجية، كما أن تطور هذا المجال لم يكن نتيجة تدخلات الدولة وسياسات التحديث الفلاحي التي عرفتها بعض المجالات الأخرى، وإنما كان نتيجة الأزمة الحضرية، حيث برزت عدة مراكز حضرية صاعدة.

2. السكن بالجماعات الترابية الضاحوية: كاشف للتحولات المجالية

أ. السكن من أبرز الوظائف الجديدة بالجماعات الترابية المدروسة

يعتبر السكن القروي من أبرز المنشآت البشرية التي تطبع الأرياف المغربية، كما أنه يعتبر أحد المكونات الأساسية للبنيات الفلاحية[301]، وكذا من بين مظاهر التباينات السوسيومجالية بالمجال، يتميز هذا السكن بتعدد وظائفه، فإلى جانب كونه مقرا لإقامة الفلاح وأسرته، فهو مكان أيضا لتربية الماشية ومخزن للآلات الفلاحية والمحاصيل الزراعية. كما أن السكن يعكس الشكل والصورة الملموسة للاستغلال البشري للمجال الجغرافي، ويساير تطور نمط عيش السكان وبيئتهم، حيث يتغير ويتطور ليندمج ويتلاءم مع الإمكانيات المادية والفكرية. فهو بذلك، ترجمة لكل التعقيدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها البلاد في كل مرحلة من مراحل تاريخها[302]. فقد ظل الإنسان بالمجال المدروس يعتمد في نمط عيشه على الفلاحة بمفهومها الواسع: الزراعة وتربية المواشي، فكان لنمط العيش هذا، ارتباط بمصادر الماء المختلفة من عيون وسواقي ووديان، إذ شكلت الخيمة النمط السكني الذي تميز به الرحل في التنقل بقطعانهم أينما حلوا وارتحلوا نظرا لسهولة نصبها وجمعها.

ودراسة تحولات السكن تكتسي أهمية كبيرة لعاملين:

أولا: لأن السكن الريفي يعكس إلى حد كبير مستوى عيش السكان من حيث مظهره واتساعه وتصميمه؛

ثانيا: لأن السكن الريفي يتأثر سلبا أو إيجابا كغيره من العناصر الأخرى داخل المجال بالتحولات التي طرأت على هذا الأخير.

لقد ساهمت الترابطات الوظيفية بين الوسط الحضري وضواحيه في تسهيل عملية نقل التأثير إلى السلوك الاجتماعي للإنسان القروي، لتصبح رغبته في امتلاك سكن يشبه الحضري من حيث مواد بنائه وتصميمه وشكله، من أولويات المظاهر الحياتية العامة[303].

---

[301]. الأكحل المختار (2004): أي منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية، حالة هضـــبة بنســـليمان ورد في "منهجية البحث في الوسط الريفي المغربي" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113، ص 221.

[302]. آيت حمزة محمد (2016): ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف مكون، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60، ص. 233

[303]. بوشـــنتوف ســـمية (2015): التحولات المجالية وإشـــكالية التهيئة: حالة الجماعات القروية الجبلية المجاورة لمدينة تطوان، أطروحة لنيل شـــهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان، ص. 259

جدول رقم 46: نوع السكن بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس ما بين 2004 و2014

الجماعة الترابية	2004 (%)						2014 (%)					
	فيلا	شقة	دار مغربية	سكن هش	سكن قروي	آخر	فيلا	شقة	دار مغربية	سكن هش	سكن قروي	آخر
الدخيسة	0,6	0	24,2	10	62,6	2,5	2,4	4,5	79	4,8	8,5	0,7
واد الجديدة	0,6	0	24	10	63,7	1,7	2,9	0,2	61,4	2,6	32,6	0,3
مجاط	2,4	0,1	31,6	10,5	50,6	4,6	3	0,2	54,4	4,5	36,3	1,7
س. س مول الكيفان	1,2	6,6	34	56	2,1	1,6	1,6	0,1	50,1	19,4	27,9	1
ايت ولال	1,3	0	36,3	19,9	39,6	2,9	3,8	0	37	11,8	45,3	2,1
دار أم سلطان	1,1	0	26,7	19,1	52,2	0,8	1,8	0	57,8	23,6	15,9	0,9

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

والملاحظ أن الميزة المشتركة بين الجماعات المدروسة على مستوى السكن هو تراجع السكن القروي لصالح أنواع أخرى. فالتحولات التي عرفها العالم القروي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ابتداء من عقد السبعينات انعكست على السكن القروي، إذ تم إقبال سكان القرى على مواد البناء الجديدة وتبنيهم للهندسة العصرية في تصميم منازلهم[304] التي عرفت تجديدا معماريا تجلت في الطابع الحضري للتصميم ومواد البناء وكذا التجهيزات العصرية. وقد تمثل هذا التغير في المواد المستعملة في البناء سواء في الجدران أو في السقف، حيث إن الإسمنت والأجور هي المواد التي أصبحت تعتمد في عملية البناء على صعيد المجال المدروس. كما أن نسبة مهمة من ساكنة مجال الدراسة لم تعد تنتمي لنفس الفخذة أو الدوار أو القبيلة، بل أصبح المجال يمارس قوة جذب على شرائح اجتماعية ذات أصول جغرافية متنوعة، همها الأساسي تحقيق المشروع السكني لمن لا مسكن لهم، وبناء السكن الثانوي للفئات ذات الدخل المرتفع، فأضحت تعتبر الوظيفة السكنية من أهم وظائف ضواحي المدن الكبيرة لأنها تشكل" متنفسا للمدينة في مواجهتها لأزمة السكن[305].

[304]. فجال نجلاء (2006): السكن القروي بجماعة الورتزاغ إقليم تاونات، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الاداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة. 25

[305]. الشويكي مصطفى (1996): إنتاج وهيكلة المجال الحضري بالدار البيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص. 322

الصور رقم 25-26 و27: مظاهر تحولات السكن بالجماعات الترابية المدروسة

المصدر: تصوير الباحث2017

كما أن تطور أشكال السكن لا يعكس فقط حجم وطبيعة التحولات المجالية والاقتصادية التي أصبحت تعرفها هذه الضاحية، ولكن يسمح أيضا بقراءة بعض مظاهر التراتبية السوسيومجالية التي أفرزتها تلك التحولات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بظهور أنماط من المساكن الراقية ومنازل فاخرة في حوزة فئات ميسورة (فلاحين كبار، موظفين،..)، وهو ما يؤكد أن المجال الضاحوي لا يتميز بتداخل الوظائف فقط، في الرقعة المجالية نفسها، ولكنه يحتضن أيضا أشكالا ويعكس دلالات تعبر عن اللاتجانس الاجتماعي[306].

ب. انتشار الأحياء ناقصة التجهيز من سمات التوسع المجالي بالجماعات المدروسة

يعتبر السكن العشوائي أو غير القانوني أكثر أصناف السكن انتشارا بالجماعات الترابية بضاحية مكناس، وقد تم إنجازه خارج القوانين المعمول بها في ميدان التعمير، حيث انتشار البناء بالإسمنت، مما أدى إلى انطلاق ديناميات جديدة جعلت عددا من الأسر تسارع من أجل بناء مسكن يلائم ظروفها السوسيواقتصادية وإلى تناسل السكن العشوائي. فأصبحت الدواوير (الفلاحية) تشهد تطورات مهمة تجلت في تجديد المساكن بإقامة منازل جديدة يطبعها النمط الحضري في البناء، وهي مرحلة عكست التحول العميق الذي لحق تنظيم المشهد الزراعي الذي عرفه مجال الدراسة.

فظاهرة دور الصفيح المنتشرة بشكل متباين بين الجماعات الترابية، راجعة لتوافد أعداد متزايدة من الأسر الفقيرة للاستقرار، بعدما فشلت في العثور على مسكن يناسب إمكانياتها داخل المدينة التي تعرف أزمة سكنية، زادت حدتها نتيجة عدة عوامل في مقدمتها المضاربات العقارية، مما يعسر إمكانية الحصول على مسكن لائق، ومن ثم الاستمرار في تفريخ المساكن الهزيلة والعشوائية بالمجال الفلاحي المجاور لمكناس باعتباره متنفسا لأزمة السكن بالمدينة. وقد ساعد على ذلك وجود أراض فلاحية يمكن كراؤها بثمن مناسب

[306]. الأسعد محمد (2008): منطقة الغرب، تنمية منطقة ريفية بواسطة الري بالمغرب–الدار البيضاء الكبرى، تهيئة الحاضرة الاقتصادية للمغرب، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء الثاني، ص. 715

لإقامة التجمعات السكنية الصفيحية. كما أن مسألة إقامة أو كراء "براكة" يتم الحسم فيهما من الطرفين المعنيين بسرعة وجيزة ودون تعقيدات إدارية مما زاد من حدة تفريخ السكن الصفيحي[307].

الصور رقم 28-29 و30: مظاهر السكن الصفيحي بكل من جماعتي آيت ولال ودار أم سلطان

المصدر: تصوير الباحث 2017

ما يمكن استخلاصه هو أن التوسع العمراني يتم بشكل سريع بهذا المجال الفلاحي، كما أنه عمق التباينات الاجتماعية والمجالية، وجعل الجماعات الترابية تعيش أوضاعا صعبة، بحكم جوارها من المدينة. مما أصبح يخلق لها متاعب متعددة، تستدعي تصورا جديدا وتضامنا قويا بين كل الأطراف المتدخلة في تدبير وإعداد المجال بحثا عن حلول لهذه الوضعية، التي تتضرر منها الجماعات الريفية والحضرية على السواء[308]، وخاصة أنه يستهلك مجالات زراعية غنية، الشيء الذي يجعلنا نتساءل إلى أي حد سيتؤثر هذا على المجال الفلاحي الذي شكل أساس ظهور مجموعة من المراكز بهذا المجال غير المتحكم فيه؟

أدت التحولات العميقة التي عرفتها مدينة مكناس باعتبارها قطبا إداريا وجامعيا واستشفائيا وخدميا، إلى تزايد الإكراهات المتعلقة بالعقار في مواجهة حالة النمو الديمغرافي، مما أدى إلى تضخم المجال الريفي المحيط بها، والمكون من الجماعات الترابية المدروسة، حيث يمكن أن نستخلص أن تشكل هذه الجماعات تحكمت فيه أربعة عوامل:

- الدينامية الديمغرافية المتسارعة وما أفرزته من تحولات مجالية واجتماعية واقتصادية وأمنية؛
- ضعف فعالية ونجاعة الاقتصاد الحضري في توطيد علاقات التكامل بين المدينة وهذه الجماعات الترابية واعتماده على إنعاش عقاري محركه الأساسي تخطيط عقاري موجه إلى السكن؛
- العمليات الإدارية والتقنو-قانونية، التي يلعب فيها التقطيع الإداري الدور الأساسي في ترتيب المجال وإفراز نخب جديدة، تحولت من ملاكي الأراضي إلى منعشين عقاريين ثم مدبرين للشأن المحلي؛

---

[307]. أقدمت السلطات المحلية سنة 2012 على عملية هدم واسعة للبنايات العشوائية بالجماعة الترابية الدخيسة والتي همت 70 مسكنا، مما أدى إلى مواجهات دامية بين الساكنة والقوات العمومية

[308]. الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان، ص.224

- تقاطع المصالح بين الفاعل السياسي والاقتصادي والمؤسساتي وحتى المدني، لإنتاج تراتبية اجتماعية واقتصادية، هدفها الأسمى إقرار السلم الاجتماعي على حساب جودة الحياة الحضرية[309]؛

✓ **تحديث السكن مؤشر على الدينامية العمرانية بالجماعات الترابية المدروسة**

يعتبر عمر المسكن من المؤشرات التي تدل على حداثته أو قدمه[310]، إذ أن جل البنايات هي حديثة العهد، وهذا مؤشر على التحول العمراني التي تعرفها هذه الجماعات.

وتأتي في مقدمة الجماعات الترابية التي يسود بها سكن حديث لمدة تقل عن 10 سنوات (الإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014)، جماعة الدخيسة بنسبة 43.9%، تليها جماعة واد الجديدة بنسبة 27.6%، ثم جماعة دار أم سلطان ب 23.6%. كما أن السكن الذي يزيد عمره عن 20 سنة سجل بجماعة دار أم سلطان ب 25.6 % وأدنى نسبة بجماعة آيت ولال ب 16.4%. في حين أن المنازل التي عمرها بين 20 و40 سنة، نجد جماعة آيت ولال (47.5%) وتليها جماعة مجاط ب (44.5%).

جدول رقم 47: عمر السكن بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	أقل من 10 سنوات (%)	من 10 سنوات إلى 19 سنة (%)	من 20 سنة إلى 49 (%)	من 50 سنة فأكثر (%)
دخيسة	43,9	21,3	27,3	7,5
واد الجديدة	27,6	22,9	36,6	12,9
مجاط	15,7	19,6	44,5	20,62
س س م كيفان	22,1	19,4	42,5	16
ايت ولال	16,2	16,4	47,5	19,9
دار أم سلطان	23,6	25,6	39,2	11,6
جهة فاس مكناس	19,2	19,6	41,4	19,8
مجموع المغرب	20,1	22,2	37,4	20,3

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014

[309]. حنزاز محمد (2016): تشكيل المجالات الضاحوية بالمغرب: بين مقتضيات السياسة العمومية ونزع الفاعلين، حالة تكتل الرباط–سلا–تمارة، مجلة تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب، ص.107

[310]. بوشنتوف سمية (2015): مرجع سابق، ص.254

الصور رقم 31-32 و33: دينامية أشغال البناء بالجماعات الترابية المدروسة

المصدر: تصوير الباحث 2018

لقد بدأت عملية الانتشار الواسع للسكن بمجال الدراسة خلال بداية الثمانينات، سواء من خلال المبادرات الفردية للسكان أو من خلال برامج إعادة الإيواء أو إعادة الهيكلة، التي أشرفت عليها الدولة وهمت مجموعة من التجمعات السكنية، واستمر هذا التطور بوتيرة متسارعة، كما توضحه الخريطة رقم "29"

الشكل رقم 29: تطور المجال المبني بالجماعات الترابية لضاحية مكناس ومراكزها القروية بين سنتي 1985 و2018

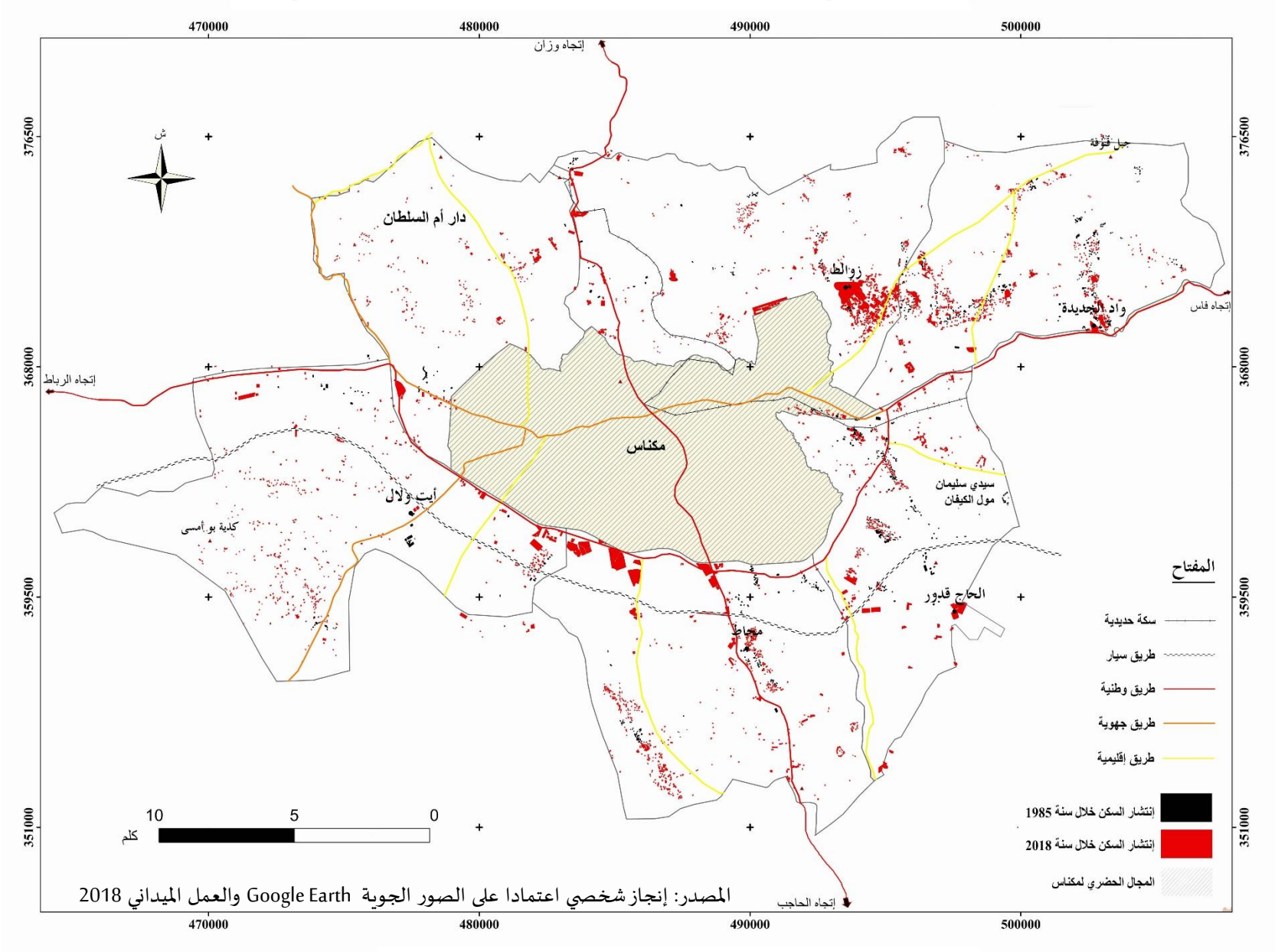

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على الصور الجوية Google Earth والعمل الميداني 2018

يتضح من خلال الخريطة التحول العمراني الذي شهدته الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس ما بين سنتي 1985 و2018، والتي تركز توزيعه المجالي أساسا في توسع مراكز هذه الجماعات (الزوالط، واد الجديدة، مجاط، الحاج قدور)، وكذلك من خلال انتشار السكن على طول المحاور الطرقية الرئيسية، وإحداث التجزئات السكنية.

✓ **بروز أشكال جديدة في حيازة السكن**

كان النمط السائد في الأرياف المغربية هو الامتلاك الخاص للسكن الذي يتم بناؤه سواء فوق أرض ذات ملكية خاصة أو جماعية. وقلما وجدت أنواع أخرى لحيازة السكن. غير أنه في المناطق القريبة من المدن يلاحظ تواجد متزايد لأسر غير مالكة لسكنها، كمؤشر آخر رئيسي على التحول الذي يعرفه السكن بجميع بنياته[311]. وهذا ما ينطبق على مجال الدراسة باعتبارها تعبيرا عن الدينامية والتحول المجالي الذي يشهده.

جدول رقم 48: صفة حيازة السكن بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس ما بين 2004 و2014

الجماعة	2004 (%)			2014 (%)		
	ملك	كراء	آخر	ملك	كراء	آخر
دخيسة	82,8	0,7	16,5	85,4	2	12,6
واد الجديدة	88,1	0,1	11,8	88,3	1,6	10,1
مجاط	60,3	0,3	39,4	76,4	3,9	19,7
س س م كيفان	74,4	0,2	25,4	71	13,2	15,7
ايت ولال	55,1	0,6	44,3	67,2	0,1	32,7
دار أم سلطان	74,9	0,7	24,4	84,6	1,1	14,3

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004 و2014

حسب طريقة حيازة السكن فإن الملكية الخاصة هي الأكثر انتشارا في كل الجماعات الترابية المدروسة، إذ نجدها تفوق 80% بكل من الدخيسة وواد الجديدة. وهذا ما يبرر أن تملك السكن هو الباعث على الاستقرار بمجال الدراسة، ورغم الانتشار المهم لهذا النوع من الحيازة، فقد بدأت تظهر بالجماعات الترابية أشكال أخرى من الحيازة تعبر عن إحدى خاصيات المجال الحضري، خاصة الحيازة بالكراء التي بلغت بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان 13.2%، وهذا ما يعكس التحول الذي تعرفه أشكال حيازة السكن بمجال الدراسة.

[311]. بوشنتوف سمية (2015): مرجع سابق، ص.264

مبيان رقم 14: طريقة حصول أرباب الأسر على سكن بالجماعات الترابية المدروسة

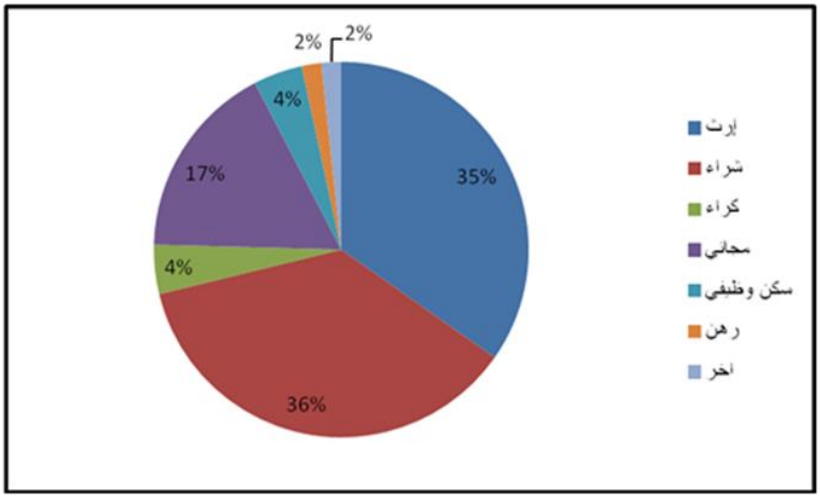

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

شكل السكن الهش المشهد العام الذي ميز مجال الدراسة سابقا. لكن هذ النوع عرف تراجعا كبيرا خلال العقود الأخيرة، ويرجع أساسا إلى الامتداد الحضري الذي أدمج مجموعة من الدواوير (دوار السوسي على سبيل المثال). بالإضافة إلى رغبة الفلاحين الذين سمحت لهم ظروفهم المادية بتغيير منازلهم باعتباره مظهرا من مظاهر الارتقاء الاجتماعي والتأثر بنمط الحياة الحضرية.

بيان رقم15: توزيع نوع السكن حسب الجماعات الترابية المدروسة

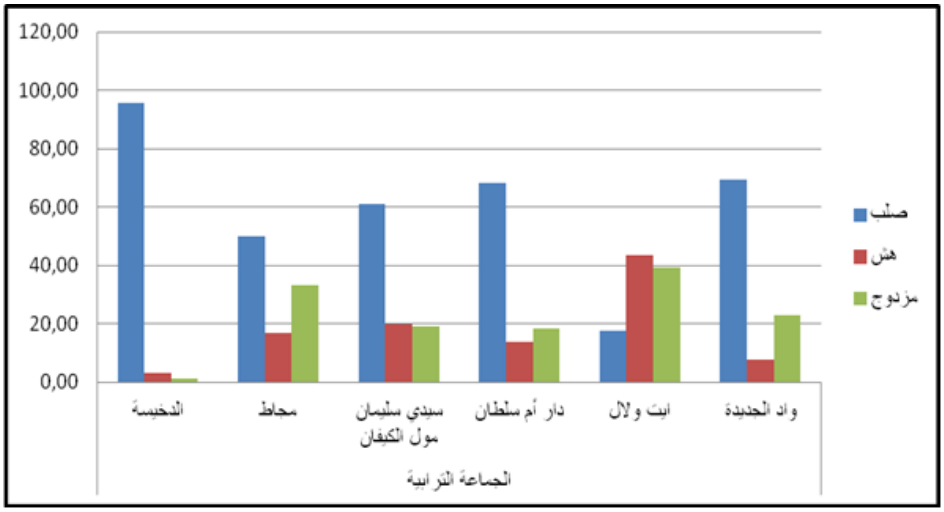

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

يتضح من خلال المبيان التحول الذي عرفه السكن القروي. فبعدما كان البناء هشا أصبح النزوع نحو البناء الصلب واضحا بمجال الدراسة، مع استمرار بعض حالات التعايش بين السكن الهش والصلب. لكن تبقى ظاهرة نقص التجهيز خاصية مشتركة بين الجماعات الترابية المدروسة، مع وجود تفاوت من جماعة إلى أخرى.

محاربة السكن العشوائي بمجال الدراسة أصبح ضرورة ملحة للحد من توسع المجال المبني، وذلك من خلال إعادة هيكلتها واتخاذ إجراءات زجرية في حق من ثبت تورطه في تشييد سكن بشكل غير قانوني[312]، ومحاربة المضاربة العقارية التي تؤدي إلى تجميد الأراضي وارتفاع قيمتها، ومراقبة السوق العقارية، وهذا لن يتأتى إلا بفرض الدولة لنظام ضريبي يعمل من جهة على كبح جماح المضاربين العقاريين، ومن جهة أخرى على توفير من جهة أخرى الأرض بأثمنة مناسبة لكافة المتدخلين الخواص والعموميين[313].

كما انعكست هذه الدينامية أيضا على مساحة السكن. فبعدما كان القروي يستغل مساحة شاسعة للسكن، أصبحنا أمام سكن بمساحة أقل، حيث نجد أن السكن المتراوح مساحته ما بين (100-50م) يشكل نسبة 55.8%، في حين أن السكن الذي تفوق مساحته أكثر من 200 متر لا يتعدى 9.7% لدى أسر مجال الدراسة، مما أفرز واقعا اجتماعيا ومجاليا جديدا.

مبيان رقم 16: توزيع السكن حسب مساحة السكن بالمتر^2

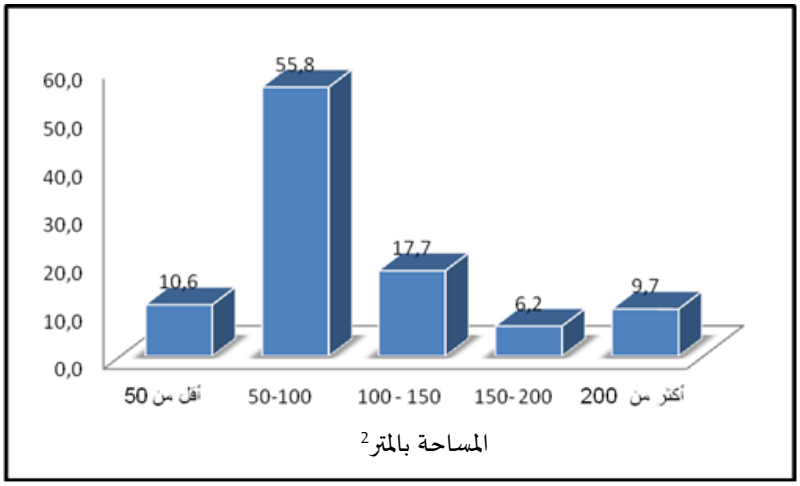

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

بالإضافة إلى الانتشار الكبير للسكن العشوائي بالجماعات المدروسة، فإنه يلاحظ التحاق فئات مهمة من الطبقة الميسورة بالمجال بحثا عن الهدوء والراحة. وقد أدخلت نمطا جديدا من السكن والمتمثل في سكن الفيلات.

---

[312]. سبق للمحكمة الابتدائية بمكناس أن أصدرت أحكاما قضائية في حق منتخبين وأعوان سلطة ومنعشون عقاريون على خلفية انتشار السكن العشوائي بالجماعة الترابية الدخيسة.

[313]. عبد المجيد ازمو (2006): التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة، حالة بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال، ص.272.

ج. رخص البناء

تعتبر رخص البناء أداة تمكن الجماعة الترابية من تدبير مجالها والتحكم في تطوره وتوجيهه وفق الاختيارات التي نصت عليها وثائق التعمير[314]، كما تعتبر وسيلة لإضفاء الصبغة القانونية على عمليات البناء. إلا أن تسليم رخص البناء بالمجالات الريفية تواجهها مجموعة من الصعوبات التي تتعلق بتطبيق القواعد المحددة للمساحة الدنيا للقطع الأرضية (شرط الهكتار)، وصعوبات تطبيق الضوابط المتعلقة كذلك بالمساحة المبنية التي لا يجب أن تتعدى 2% (أي ما يعادل 200 متر مربع في الهكتار الواحد و800 م^2 كحد أقصى للمساحة المبينة وبعلو لا يتجاوز 8.50م).

وقد أشار وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أن نسبة الموافقة على رخص البناء بالعالم القروي بلغت 71% خلال سنتي 2017 و2018، أي ما يشكل 58461 ملفا مدروسا. كما أن الملفات التي حصلت على الرأي الموافق بلغت 26448 للبناء في أقل من هكتار، فيما ناهزت الملفات التي حصلت على الرأي الموافق للبناء في أكثر من هكتار 5961 ملفا[315].

وبمجال دراستنا فالأمر مغاير، فلقد لوحظ انتشار مكثف للسكن الخارج عن كل ضوابط التعمير، وهذا يرتبط بمرونة تعامل السلطات المحلية مع المخالفين تفاديا لأي احتقان اجتماعي واستغلال الساكنة بعض المناسبات وخاصة فترة الانتخابات لإنتاج وحدات سكنية خارجة عن نطاق الرخص المعمول بها من جهة، وعدم تغطية تصاميم التهيئة لكل أجزاء الجماعات الترابية من جهة أخرى.

---

[314]. تشير المادة 41 من قانون التعمير 90.12 صلاحية تسليم رخص البناء لرئيس مجلس الجماعة وفي المنطقة المحيطة بجماعة حضرية يسلم رخصة البناء رئيس مجلس الجماعة القروية المزمع إقامة البناء على أرضها بتنسيق مع رئيس مجلس الجماعة الحضرية.

[315]. تصريح وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة أمام لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة بمجلس النواب، بتاريخ 11 يونيو 2019

جدول رقم 49: تطور عدد رخص البناء بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعات الترابية المدروسة	الدخيسة	مجاط	دار أم سلطان	واد الجديدة	س,س,مول الكيفان	آيت ولال
2010	-	40	07	09	53	24
2011	-	43	78	13	89	25
2012	-	30	12	19	69	44
2013	94	41	16	19	71	54
2014	112	26	07	27	49	62
2015	138	65	05	15	56	83
2016	127	271	08	17	53	152
2017	120	301	07	22	46	314
2018	-	344	05	22	47	324

المصدر: مصلحة التصاميم بالجماعات الترابية المدروسة 2018

تحتل الجماعة الترابية مجاط الرتبة الأولى على مستوى منح رخص البناء بين الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى حدود سنة 2018، وقد ناهزت 1161 رخصة، فيما احتلت جماعة آيت ولال المرتبة الثانية ب 1082 رخصة، وجاءت جماعة سيدي سليمان مول الكيفان ثالثا ب 533 رخصة بينما جاءت دار أم سلطان احتلت الرتبة الأخيرة ب 145 رخصة.

وعلى الرغم من ذلك، هذه الرخص لا تعكس بالمطلق التطور العمراني الذي تشهده هذه الجماعات. الأمر الذي يفسر صعوبة ضبط حركة البناء بمختلف دواوير الجماعات المعنية من طرف السلطات المحلية المخول لها مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء[316] التي تجد نفسها مضطرة في كثير من الأحيان إلى التعامل بمرونة أكثر في تطبيق توجهات التعمير والبناء. كما تتغاضى أحيانا أو لا تلجأ إلى المساطر القانونية، مما يؤدي إلى إنتاج وحدات سكنية خارجة عن ضوابط التعمير.

يمكن أن نشير إلى أن المشرع حدد الحصول على رخصة البناء في المجال القروي في مساحة 10000 متر مربع، أي ما يعادل هكتارا واحدا. إلا أنه استثناء بالنسبة لأراضي الجموع على مستوى جماعة سيدي سليمان مول الكيفان وجماعة الدخيسة تم الاتفاق منذ سنة 2010 بين مصالح الجماعة والوكالة الحضرية وقسم التعمير بعمالة مكناس على تخفيض المساحة إلى 4000 متر مربع. لكن سيظهر فيما بعد أن فئة محدودة من السكان بأراضي الجموع هي التي تتوفر على هذا الشرط، مما يعني غالبية السكان الراغبين

[316]. أسندت هذه المهمة حسب القانون رقم 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء، المادة 63، الجريدة الرسمية عدد 6501- 17 ذو الحجة 1437 (19 سبتمبر 2016) لضباط الشرطة القضائية، ومراقبو التعمير التابعون للوالي أو العامل أو للإدارة المخولة لهم صفة "ضابط الشرطة القضائية"

في البناء على مساحة أقل من المساحة المحددة، ليتم الاتفاق من جديد بين المصالح السالفة الذكر على تقليص المساحة الى ما بين 4000 و1000متر مربع بهدف الحصول على ترخيص من أجل البناء.

3. التعمير الاستثنائي وفتح مناطق جديدة للتعمير

أدى الاعتماد على مسطرة الاستثناء بالجماعات الترابية المدروسة إلى فتح مناطق جديدة للتعمير على حساب الأراضي الزراعية. ويبرر اللجوء إلى إعمال هذه المسطرة بافتقار وثائق التعمير إلى المرونة واتسامها بالتصلب والصرامة في سياق اقتصادي اجتماعي دائب الحركة والتطور، وعجزها عن إدماج الحاجيات الطارئة سواء لدى السكان أو المستثمرين، وهذا استوجب توفير مرونة أكبر في دراسة الملفات المعروضة على أنظار الإدارة، مع تسريع وتيرة معالجتها، لكن هذا التبرير لا يجد مشروعيته من خلال تحول هذه الاستثناءات إلى شكل من أشكال الريع الإداري[317].

إن استقراء ما تم التوصل إليه من حصيلة تخص الاستثناء في مجال التعمير، يكشف أن أغلب الاستثناءات المطلوبة تتعلق بتغيير التنطيق والرفع من نسبة شغل السطح واستعماله، ويكشف أيضا أن نصيب الاستثمار المنتج للثروة يظل محدودا جدا.

كما يلاحظ أن الأماكن المخصصة لفضاءات الترفيه والمرافق العمومية تصبح في أغلب الأحيان عرضة لزحف الإسمنت، وتوضح المؤشرات المدعومة بالأرقام أن مساحة 900 هكتار، كانت مخصصة أصلا لمنشآت ذات منفعة عامة حولت إلى عمارات ومبان فوتت للخواص[318]، كما أنها لا تخضع لوثائق التعمير القائمة على دراسات مسبقة، بل يتم التعامل معها كذلك بطريقة استثنائية، حيث تحظى الشركات العقارية بمجموعة من التسهيلات والامتيازات كما هو الشأن بالنسبة لمسطرة تفويت أراضي الجموع لفائدة شركة العمران عن طريق الوكالة الحضرية أو ما يسمى ب "إقرار الصديق" (déclaration de command)[319].

وقد تم إحصاء 26 مشروعا عقاريا على مساحة إجمالية تقدر ب 822 هكتار مكنت من إنتاج 44400 وحدة سكنية ما بين الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2014، وذلك اعتمادا على مسطرة الاستثناء التي بواسطتها تم فتح مناطق جديدة للتعمير على حساب الأراضي الفلاحية بالشمال الشرقي والغربي وجنوب

---

[317]. خاصة أن الدوريات لا توضح بما فيه الكفاية مسالك ومعايير قبول المشاريع المرشحة للاستفادة من الاستثناء، ولا تنص على أي إجراء كفيل بتتبع إنجاز المشاريع المستفيدة من هذه المسطرة، مما يؤدي إلى نوع من الغموض المسطري، ويخلف هامشا واسعا لتأويل منطوق تلك المقاربات وتنافرها، لهذا نجد أن كل جهة تطبق مسطرة الاستثناء بطريقة تختلف عن الجهات الأخرى.

[318]. المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي (2004): تقرير حول الإحالة التي توصـــل بها المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي من مجلس النواب في موضوع: دراسة التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير، ص 8.

[319]. يقصد بها الوسيط القانوني في مجال تفويت أراضي الجموع، صيغت ضمن دورية وزير التعمير وإعداد التراب الوطني عدد 11462 بتاريخ 24 يونيو 2013.

مدينة مكناس[320]، ومن المرتقب أن يتم بآيت ولال وحدها بناء حوالي 4000 مسكن على مساحة 700 هكتار من خلال إحداث 14 تجزئة سكنية عصرية.

جدول رقم 50: مشاريع السكن المنجزة اعتمادا على مسطرة الاستثناء بالجماعات الترابية الضاحوية (2007-2013)

المشروع	سنة انطلاق المشروع	المساحة بالهكتار	عدد المساكن المبرمجة في المشروع
آيت باها	2007	70	3251
ويسلان 1	2007	52,5778	3310
رياض العمران	2011	234,08	10800
رياض المنزه 1	2003	21,4971	108
رياض المنزه 2	2004	27,4891	166
رياض الخير	2005	14,5972	84
نجمة الوسط	2007	22,8595	1577
رياض المنزه 3	2008	24,0672	152
رياض الإسماعيلية الأول	2008	43,3857	3070
المنتزه 1	2009	48,7227	3036
بريدية	2011	21,9822	2080
منازل الكوثر	2013	23,4145	1450
اسوار مكناس 1	2013	2,8365	690
اسوار مكناس 2	2013	11,405	244

المصدر: الوكالة الحضرية لمكناس

الصور رقم 34 و35: مشاريع التجزئات السكنية بكل من جماعتي واد الجديدة والدخيسة بضاحية مكناس

المصدر: تصوير الباحث 2017

[320]. Amal Akhdadache (2016) : Impacts de L'urbanisation sur les Terres agricoles de Meknès : Approche Diagnostic Territoriale, thèse de doctorat en Biologie, université Moulay Ismail, Faculté des Sciences, p.10

كما تجذر الإشارة أن العديد من هذه المشاريع السكنية يتم إحداثها في مناطق لا تتوفر على خدمات اجتماعية قادرة على استيعاب الطلب المحلي، وغير مرتبطة بشبكة وسائل النقل العمومي، مما يبعدها عن مراكز النشاط الاقتصادي. ويجد السكان في هذه المناطق أنفسهم إزاء أشكال جديدة من التهميش، الذي يزيد من حدته إقصاء مزدوج: الإقصاء الاجتماعي بسبب الفقر الذي يتفاقم بسبب نقص فرص الشغل، وإقصاء مجالي ناتج عن البعد عن المركز الحضري حيث تتركز الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية...، ولذلك، ينبغي ألا تقتصر السياسة المعتمدة في هذا القطاع على أهداف كمية متعلقة بعدد الوحدات السكنية الواجب بناؤها، بل يجب أن تشمل أبعادا اجتماعية تهم التعليم والتنقل والاتصال، والثقافة، والصحة. وقبل هذا وذاك، توفير فرص الشغل وتأهيل المجال الاقتصادي، وبدون شك، فإن هذه الأحياء أو المدن الجديدة، ستولد إشكاليات إضافية مرتبطة بالإقصاء والتهميش الاجتماعيين[321].

كما أن هذا النوع من السكن لا يستجيب، ولا يعكس ثقافة المجتمع، فالسكن المصنف "اقتصاديا" أو "اجتماعيا" على الخصوص، لا يختلف في حقيقة الأمر عن "السكن السري" أو "الصفيحي". إلا بتجهيزه بالماء والكهرباء. فكيف لأسرة يتكون عدد أفرادها من 5 أو 6 أفراد ان تقطن بسكن لا يتعدى 50 م^2

[321] . المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017): التقرير السنوي، ص. 79

الشكل رقم 30: التجزئات السكنية التي أنجزت في إطار مسطرة الإستثناء بالمجال الضاحوي

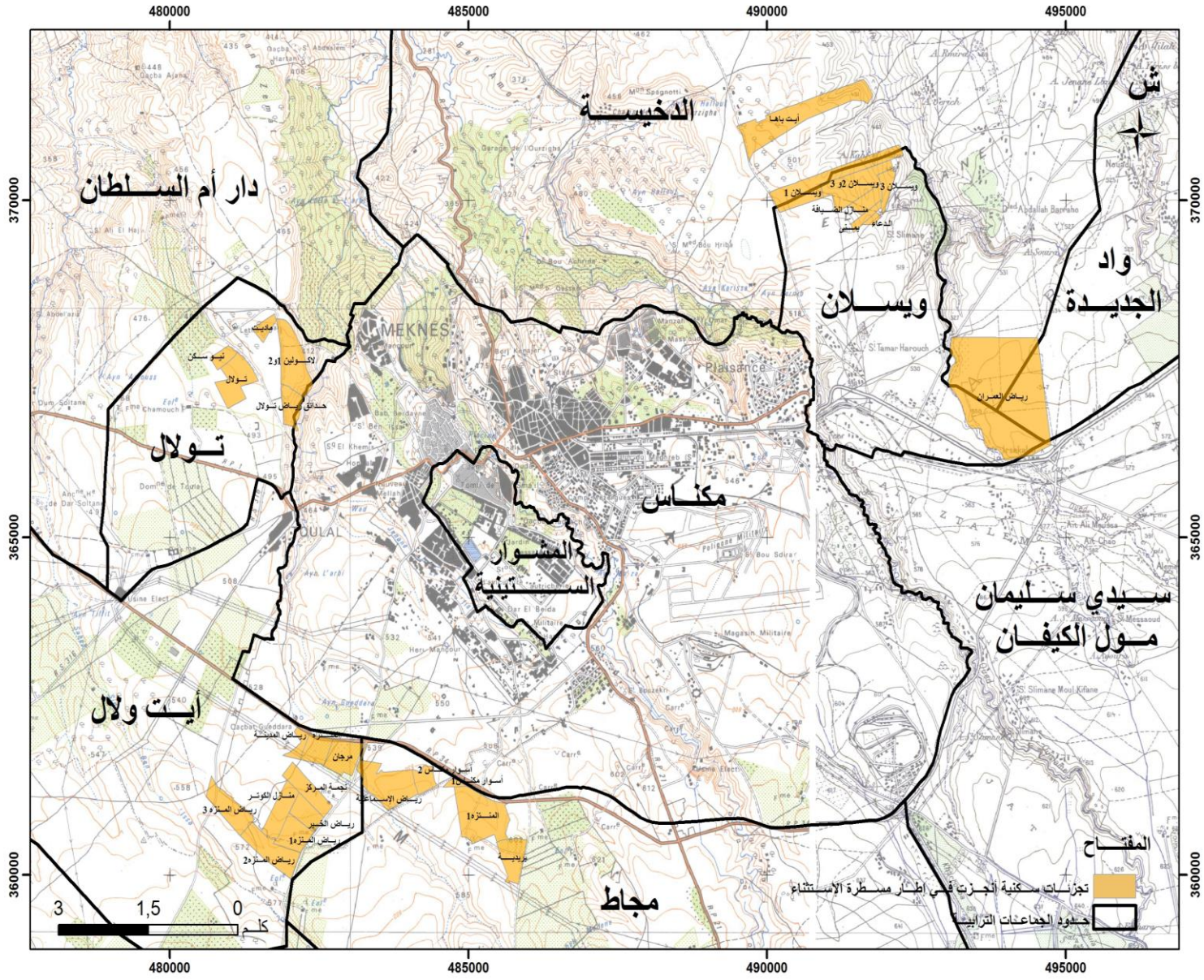

المصدر: الوكالة الحضرية لمكناس

هذا وقد سبق للسلطات المحلية بمكناس أن أصدرت قرارا عامليا تحت عدد 15055 بتاريخ 13 أكتوبر 2006 يحدد الإجراءات والمساطر المنظمة لدراسة المشاريع ذات الصبغة الاستثمارية، التي يمكن أن تحظى باستثناء في ميدان التعمير- نصت على تمكين الجماعة من الاستفادة من مقابل يتناسب مع نوع المشروع - والهدف من هذا الإجراء، هو مساهمة المنعشين العقاريين الذين استفادوا من رخصة الاستثناء بتخصيص بقع أرضية مجهزة أو إنجاز بعض المشاريع، كإعادة إسكان دور الصفيح، أو بناء مرافق عمومية، أو إنشاء بنيات تحتية خارج فضاء المشروع، وذلك حسب قيمة المقابل المزمع دفعه للجماعة، وعلى هذا الأساس حدد القرار السالف الذكر مجموعة من المعايير :

1- تحديد قيمة المقابل بمحضر الاستثناء؛

2- إشعار المنعشين العقاريين كتابيا من طرف السيد الوالي بقيمة المقابل، وذلك تبعا لمحضر الاستثناء؛

3- يبقى الرأي المطابق للوكالة الحضرية مشروطا بمدى تقديم المنعش العقاري المستفيد من الاستثناء لدفتر التحملات باحترام نوعية المقابل؛

4- إخبار المحافظة العقارية بالرسم العقاري موضوع الاستثناء من أجل التقيد بمضمون دفتر التحملات؛

5- يبقى التسلم المؤقت للتجزئة أو منح رخصة السكن أو رخصة المطابقة رهينا بمدى احترام مضمون قيمة المقابل[322]، إلا أنه نادرا ما نجد التزام المنعش العقاري بهذه الالتزامات وما تتضمنه دفاتر التحملات.

ساهم موقع الجماعات الترابية المدروسة في توفرها على رصيد عقاري مغر، جعل منها محل أطماع عدد من المتدخلين، تحركهم مصالح مختلفة، وذلك في غياب فاعل محلي حامل لمشروع تنموي مندمج، يشجع المستثمرين العقاريين على فتح عدة مناطق للتعمير، حسب الفرص العقارية المتاحة، وإذا كانت هذه المشاريع قد ساهمت في إنعاش قطاع البناء، فإنها أخلت بالتنظيم المجالي لهذه الجماعات، وزادت من تعقد الوضع بها على مستوى التدبير والتحكم في ديناميتها، كما أنها أشعلت نار المضاربات العقارية، إذ تم سنة 2007 إحداث 12 منطقة جديدة للتعمير (ZUN) بمساحة إجمالية تناهز 1303 هكتار، تقع تسعة من هذه المناطق (1053هكتار) داخل المدار الحضري لمدينة مكناس، وثلاثة (205 هكتار) بالضاحية الجنوبية للمدينة والتي تشمل ثلاث جماعات آيت ولال وسيدي سليمان مول الكيفان ومجاط.

كما أن عمليات التعمير الكبرى ينبغي إلزاما أن تتجاوز إطار عمليات منعزلة، وأن تندرج في اتجاه اندماج حضري متجانس، يضمن التمازج والتنوع سواء من الناحية الوظيفية أو الاجتماعية. ولهذا، أصبح ضروريا تحديد إطار قانوني لها، كأداة إستراتيجية لمواكبة التعقيدات التي تطرحها عمليات من هذا القبيل.

---

[322]. الدورة الثالثة عشر للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لمكناس، التقرير الأدبي والمالي (2014)، ص. 52-53

4. المضاربة العقارية نتاج التوسع الحضري

ما يميز المضاربة العقارية في المغرب هو مسها لمختلف الفئات الاجتماعية، وممارسة أساليب ذات خصوصية محلية من بينها، "النوار" وتجميد الأراضي، وإنتاج السكن دون تسويقه في انتظار ارتفاع ثمنه، والتعامل مع مقاولات غير مهيكلة في مراحل إنجازه. فهامش الربح الذي يجب أن يحققه المنعش العقاري من خلال إنتاج السكن المبني هو ما بين 25 و30%، بينما أصبح فعل المضاربة يصل إلى 60%، وهذا يحدو بنا إلى اعتبار المضاربات العقارية بالوباء الخطير[323].

لقد ولد قرب الجماعات المدروسة من قطب حضري نشيط (مدينة مكناس)، استقطابا حادا تمثل في الطلب المتزايد على الأرض، حيث ساهم القرب من مكناس إلى تحديد اتجاه التطور لمجال الدراسة، مما أدى إلى استبدال قيمتها الرمزية التقليدية التي قامت على الانتفاع والانتماء إلى مجال للربح والريع، لاسيما الأراضي الزراعية القريبة من بعض المحاور الطرقية التي يبقى ثمنها مرتبطا بالبعد أو القرب من الطريق. كما أن ثمن الأرض يتحكم فيه التوفر على بعض التجهيزات الأساسية كشبكة التطهير السائل وشبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء، كما هو الشأن لتجمع الزوالط بالدخيسة ومركز الحاج قدور بسيدي سليمان مول الكيفان، حيث ارتفع سعر الأرض من 80 درهم سنة 2005 إلى 400 درهم للمتر مربع سنة 2012، لتباع في الوقت الراهن بين 2000 درهم و4000 درهم من طرف المنعشيين العقاريين.

نستنتج انطلاقا مما سبق، أن المراكز والتجمعات السكنية بالجماعات الترابية المدروسة بضاحية مكناس تعرف مرحلة نمو ذاتي لقطاع السكن، وأن التدخلات القائمة لا تلبي احتياجات الأفراد، مما يعكس الأزمة التي يعاني منها هذا المجال، لكونه لا يواكب التحولات الاجتماعية والمجالية التي لحقت الهياكل الريفية، التي نجمت عن تداخل جملة من العوامل (المضاربة العقارية، ضعف المراقبة، استشراء ظاهرة الفقر وتراجع مصادر المياه...)، مما يفرض إعداد رؤية جماعية مشتركة، حول منظومة متكاملة لإعداد التراب، تقوم على الاستشراف، وتروم ترشيد استغلال المجال والموارد المتاحة، وتساهم في إعادة التوازن للشبكة الحضرية، وتقوية قدراتها على التكيف والتأقلم مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، مع العمل على تقليص الفجوة بين المجالات الحضرية والأحياء الهامشية والمناطق القروية[324].

---

[323]. بوشتى الخزان (2013): الدينامية الحضرية وأزمة العقار بمدينة فاس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، العدد 19، ص.305

[324]. مقتطف من الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال المنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية بتاريخ 21 دجنبر 2017 بالرباط

II.التخطيط الحضري: ضعف المقاربة المنهجية وغياب الاستراتيجية الشمولية

اعتمدت سياسة التعمير بالمغرب على التخطيط الحضري (SDAU-PA)، وكذا على التخطيط الاستراتيجي (SNAT-SRAT). فالقاسم المشترك بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الحضري يتمثل في اعتماد مقاربة استشرافية للمجالات الترابية التي قد تعني الجهة مثل المخطط الجهوي لإعداد التراب (SRAT) أو أحد التجمعات السكنية (مخطط توجيه التهيئة العمرانية SDAU)، أو الجماعة الحضرية (تصميم التهيئة العمرانية (PA). أما الاختلاف بين التخطيط الاستراتيجي والتخطيط الحضري فيكمن في قوتهما القانونية. فوثائق التخطيط الحضري (مخطط توجيه التهيئة العمراني وتصميم التهيئة) هي عكس وثائق التخطيط الاستراتيجي (التصميم الجهوي لإعداد التراب والمخطط الجماعي للتنمية) ملزمة قانونيا للإدارات وللعموم[325].

شكل التعمير رهانا من الرهانات الأساسية للسلطات العمومية، لاسيما وأن الهدف هو التحكم في المجال ورصد تحولاته[326]، فلقد عرف المغرب أولى القوانين المرتبطة بتنظيم المجال الحضري منذ فرض الحماية عليه، وتم إصدار في هذا السياق ظهير 16 أبريل 1914 المتعلق بالتصفيفات وتصميم المدن وتوسيعها، ثم جاءت بعد ذلك مجموعة من النصوص القانونية التي كانت تهدف إلى تحسين وتنظيم المشهد الحضري وتوجيه التوسع الذي عرفته المراكز الحضرية، كظهير فاتح أبريل 1924 الذي يلزم الحصول على رخصة مسبقة من طرف مصلحة الفنون الجميلة والآثار التاريخية للقيام بإنجاز بنايات، ثم ظهير 1952 و1953 المتعلق بالتعمير وتقسيم العقارات، ثم ظهير 25 يونيو 1960 المتعلق بتنمية التجمعات بالمجالات القروية، ثم قانون 12-90 المتعلق بالتعمير.

1. مخططات توجيه التهيئة العمرانية

يشتمل مخطط توجيه التهيئة العمرانية على تخطيط التنظيم العام للتنمية العمرانية، وذلك لمدة لا تتجاوز 25 سنة. ويهدف إلى تنسيق أعمال التهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين بما فيهم الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العامة والهيئات[327]. وهو وثيقة تشريعية وتعميرية تندرج ضمن التخطيط طويل الأمد.

ومع صدور قانون التعمير 12-90 أصبح لمخطط توجيه التهيئة العمرانية الأساس القانوني، حيث نص هذا القانون لأول مرة على المحافظة على الأراضي الفلاحية، ويهدف إلى " تحديد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للرقعة الأرضية المعنية...وتحديد

---

[325]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2013، ص.57

[326]. الشويكي مصطفى (1996): مرجع سابق، ص. 485

[327]. قانون التعمير رقم 90.12، المادة 3

المناطق العمرانية الجديدة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية والمناطق الغابوية.[328]، وقد شهدت مدينة مكناس وضاحيتها مجموعة من مخططات توجيه التهيئة العمرانية والتي تتجلى في:

1-1. مخطط توجيه التهيئة العمرانية 1979

انطلق إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة مكناس سنة 1976، ودامت الدراسة فيه خمس سنوات، وقد أعطى دورا محوريا للمدينة العتيقة داخل منظومتها الحضرية،...لكن يعاب عليه أن مجال الدراسة اقتصر فقط على المدينة الأصلية[329].

هذا المخطط هم مدينة مكناس في حدودها الإدارية، مما جعله يتسم بالقصور في بلورة رؤية استشرافية في التخطيط لتطور المدينة والمجالات المحيطة بها، لاسيما وأن ظهير 30 يوليوز 1952 أقر أن مخططات توجيه التهيئة العمرانية يجب أن تشمل بالإضافة إلى الجماعة الحضرية المعنية حدود 10 كلم خارج المدار الحضري. لاسيما وأن التهيئة الحضرية لها بعدان: بعد مكاني وبعد زماني. وعلى هذا الأساس تلزم معرفة مكونات وخصوصيات الحيز المرشح لاحتضان هذا التطور المرتقب وضبط الآليات المتحكمة فيه، حتى يتأتى رسم خطة ملائمة وتحديد الإجراءات اللازمة لتحقيقها وتحديد الاستعمالات المناسبة لخصوصيات المكان موقعا وموضعا وتنظيما واستغلالا[330]، وكان من الأولى أن تحتل المجالات المحيطة بالمدينة مكانة معتبرة ضمن هذه الوثيقة، باعتبار مستقبل المدينة والتحولات التي تشهدها تنظيما وبنية وإنتاجا.

1-2. مخطط توجيه التهيئة العمرانية لسنة 1994

تم تحيين المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية لمدينة مكناس (لسنة 1979 سنة 1994)، ولم يصادق عليه إلا في سنة 2001، وقد أهمل هذا المخطط المجال المحيط بالمدينة، واهتم بالمدينة في حدودها الإدارية، وخاصة تأهيل النسيج العتيق للمدينة القديمة. فيما تم تغييب الجماعات المحيطة بها، وهذا يطرح تساؤلات حول مكانة هذه المجالات ضمن وثائق التعمير والتخطيط باعتبارها مجالات لنمو وتطور المدينة. والحال

---

[328]. تضمنت المادة 4 من القانون المتعلق بالتعمير الصادر في 17 يونيو 1992 (منشور في الجريدة الرسمية عدد 4159 محرم 1413، 15 يوليوز 1992) تحديد الأغراض العامة المخصصة لهذه الأراضي وتعيين مواقع المناطق الزراعية والغابوية، والمناطق السكنية وكثافتها، والمناطق الصناعية والتجارية والمساحات الخضراء، والتجهيزات الكبرى كشبكة الطرق الرئيسية ومنشآت الموانئ الجوية والموانئ والسكك الحديدية والمؤسسات الرئيسية الصحية والرياضية والتعليمية.

[329]. مصطفى كنكورة (2013): مدينة مكناس العتيقة بين اليات التخطيط الحضري وإشكالية ردا لاعتبار، أشغال اليوم الدراسي المنظم يوم 21 أبريل 2011، مجموعة البحث في الجغرافيا والمجتمع والتهيئة، سلسلة الندوات 37، ص.46-48

[330]. الطيب الشقار (1997): مرجع سابق، ص. 100

أنه، إذا كان الهدف هو تنظيم المجال وظيفيا، فإنه من الضروري تناوله ككيان واحد وبكيفية شمولية بدل معالجته بطريقة تجزيئية، لاسيما وأن هذا المجال هو مستقبل المدينة.

جاء هذا المخطط لرسم مسار تطور الحيز المخطط له مستقبلا. وعلى هذا الأساس يجب ضبط مختلف استعمالات الأرض، وبالتالي تحديد الوظيفة أو الوظائف الموكولة لكل جزء – بعد تحديده بدقة ووضوح على مستوى المفهوم والمكان- وتحديد الأجزاء المحتمل أن تحتضن هذا النمو. لذا وجب أن تشمل الدراسة الجسم المخطط ككل، وهذا غير ممكن ما لم يكن التحديد دقيقا وشاملا لكل المجموعة الحضرية (المدينة وضاحيتها)، وهذا ما لا نجد له أثر في هذه الوثيقة[331].

3-1. مخطط توجيه التهيئة العمرانية لمكناس الكبرى 2013

يشمل هذا المخطط (مكناس، المشور الستينية، تولال، ويسلان)، الجماعات الترابية الست المدروسة (الدخيسة، دار أم سلطان، واد الجديدة، سيدي سليمان مول الكيفان، ايت ولال، ومجاط) يمتد على مساحة تناهز 57000 هكتار، ويظهر هو الآخر من خلال الدراسات المنجزة قصوره في التعامل مع مجال الجماعات المحيطة بمدينة مكناس وتكريسه النظرة التجزيئية في التعامل مع هذا الحيز، وهو ما جعل أجزاء من أراضي هذه الجماعات "الضاحية القريبة لمكناس الكبرى" مهيأة لإضافتها للمدار الحضري للمدينة. إذ لازال هذا المخطط موضوع تعرض من طرف وزارة الفلاحة بسبب فتح المجال الزراعي للضاحية أمام زحف التعمير.

وهذا ما يجعلنا نتساءل، هل خيار توسيع المدينة عبر قطع أجزاء من الجماعات الترابية المحيطة بها هو الحل لمواجهة التحديات الراهنة؟ أم أنه يجب البحث عن خيارات للتخطيط والتهيئة يكون لها وقع على مستوى تقنين وتنظيم المدينة وباقي المجال المحيط بها في إطار يتسم بالواقعية والتفاعل المستمر مع التحولات الجارية؟ ومن خلال هذه الوثائق نسجل مجموعة من الملاحظات وهي:

- ✓ طول مدة الدراسة وعدم الانضباط للآجال المحددة للتشاور؛
- ✓ تعدد المتدخلين وضعف انخراطهم في إعداد هذه الوثائق؛
- ✓ وثائق غير مرنة تعتمد على مبدأ المطابقة مما يجعلها لا تستجيب للخصوصيات المحلية؛
- ✓ عدم ملاءمة الإسقاطات المجالية والخيارات المعتمدة للدينامية الحضرية ولواقع الحال؛

ويبدو أن مخططات توجيه التهيئة العمرانية تتجه نحو تلبية الحاجات المتزايدة من العقار الموجه للبناء والتعمير باقتطاع أجزاء مهمة من مساحات أراضي المجال الزراعي للجماعات المدروسة من أجل إدراجها ضمن المدار الحضري لمدينة مكناس، كما أنها لم تحدد قطاعات واضحة للضاحية التي يجب إعادة

---

[331]. الطيب الشقار (1997): مرجع سابق، ص. 101

هيكلتها أو تجديدها، بالإضافة إلى عدم تضمنها طريقة التنسيق والتمفصل بينها وبين تصاميم التهيئة للمراكز الضاحوية.

2. تصاميم تهيئة المراكز القروية: توجهات طموحة تصطدم بإكراهات التفعيل

أولت السلطات العمومية منذ بداية الاستقلال اهتمامها للمراكز القروية (مخطط تنمية التجمعات القروية PDAR سنة 1960، ومخططات الهيكلة القروية SAR (المخطط الخماسي 1968-1972)، ومراكز الجماعات القروية خلال المخطط الثلاثي 1978- 1980..... إلا أن هذه المراكز لم تحظ بنفس الاهتمام إلا في السنوات الأخيرة، بعدما تم إطلاق مخططات التنمية خاصة في شقها المتعلق بالتهيئة والتعمير.

يعتبر تصميم التهيئة أداة لتنفيذ توجهات مخطط توجيه التهيئة العمرانية ووثيقة تعميرية تهدف إلى تحديد مختلف المناطق التي تستعمل لأغراض أساسية بداخل أو على هوامش المدار الحضري. كما يوضع تصميم التهيئة لجميع أو بعض كل من الجماعات والمراكز والمناطق،...أو لجميع أو بعض أراضي جماعة قروية أو جماعات قروية، ...وهذا يستوجب تحديد نموها العمراني المرتقب عن طريق تهيئة تخضع لرقابة إدارية[332]، يسري مفعولها لمدة 10 سنوات، وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- ✓ تحديد تخصص المناطق: السكن والأنشطة والمرافق والتجهيز والترفيه والنطاقات محظورة البناء؛
- ✓ وضع حدود الطرق، والمسالك والمساحات ومواقف السيارات المراد الحفاظ عليها أو تغييرها أو إحداثها؛
- ✓ تحديد النظام المطبق على البناء والإرتفاقات التي ينبغي احترامها أثناء دراسة طلبات تراخيص مشاريع البناء؛
- ✓ تحديد حدود المجالات المراد إعادة هيكلتها أو تجديدها؛
- ✓ تحديد المناطق الجديدة المفتوحة للتعمير؛
- ✓ تحديد المناطق التي تخضع تهيئتها لنظام قانوني خاص[333].

إن إعداد تصاميم التهيئة، من شأنها أن تهيكل مراكز الجماعات الترابية المدروسة، وتعمل على تأطير نمو المجال المبني في إطار تهيئة متجانسة ومتوازنة، لاسيما في ظل الطلب المتزايد على الأرض المخصصة للبناء، واستهلاك المجال الفلاحي لهذه الجماعات الترابية.

ونظرا لعدم وجود أي وثيقة تعميرية للجماعة الترابية آيت ولال، فإننا سنتطرق إلى تصاميم خمس مراكز هي، مركز الزوالط، ومركز الحاج قدور ومركز مجاط ومركز واد الجديدة ودار أم سلطان.

---

[332]. أنظر المادة 18 من القانون المتعلق بالتعمير الصادر في 17 يونيو 1992 (منشور في الجريدة الرسمية عدد 4159 محرم 1413، 15 يوليوز 1992)

[333]. هلال عبد المجيد وآخرون (2005): التأهيل الحضري بالمغرب واقع الحال ومتطلبات الحكامة الترابية، التاهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدورة السادسة والعشرون، ص.71-72

الشكل رقم 31: مراكز الجماعات الترابية المدروسة المغطاة بتصميم التهيئة

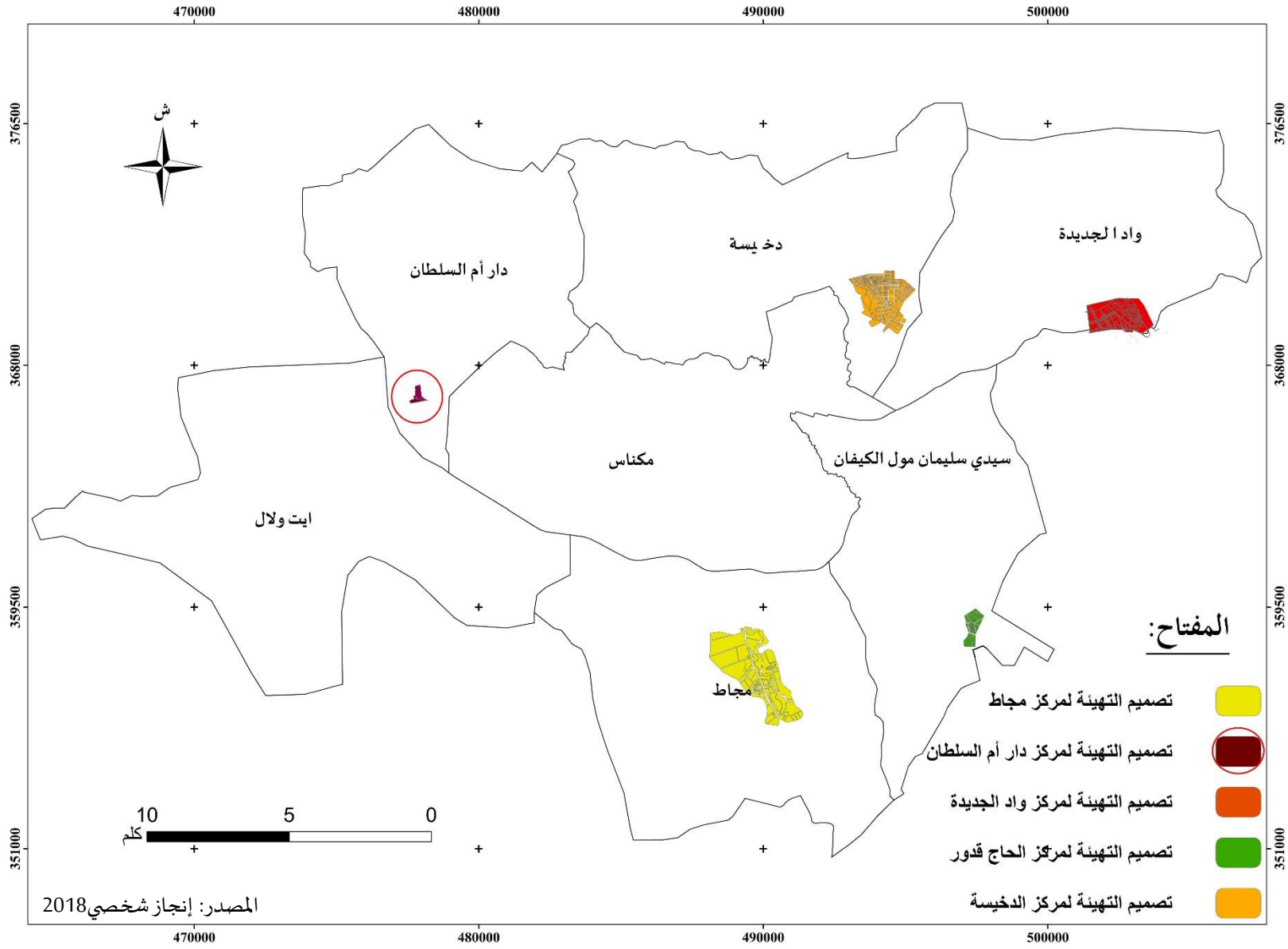

المصدر: إنجاز شخصي2018

2-1. -مركز زوالط

يعتبر من بين المراكز الواقعة بضاحية مكناس، عرف انتشارا واسعا للسكن غير القانوني، وشهد مرحلة تطور مهمة، إذ انتقل بموجبها من تجمع فلاحي إلى جبهة من جبهات التمدين، وخاصة بعد تحول دوار السوسي إلى مركز حضري (بلدية ويسلان)، يسود بهذا المركز السكن المبني بالإسمنت المسلح والآجور. ويمتد على طول الطريق الرابطة بين طريق فاس إلى دوار "عبد الله بن رحو" ثم إلى "الباعيش الرمل" و"الزوالط" ثم "المخاطير"، لتشكل هذه الدواوير مجتمعة تجمعا كبيرا وهو الزوالط.

صور رقم 36 و37: مركز الزوالط

المصدر: تصوير الباحث 2018

يتكون هذا التجمع من قبيلة الدخيسة التي اتخذت هذا الموضع مستقرا لها. وقد عرف هذا التجمع في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مرحلة تطور سريعة تمثلت في بداية الانتقال من تجمع قروي إلى مجال تظهر عليه ملامح التمدين، وخاصة مع تحول دوار السوسي من مجال استقطب غالبية ساكنة التجمع إلى مجال طارد بعد إحداث مصنع الإسمنت بالخمسينات من القرن الماضي.

الصورة رقم 38: دوار السوسي سنة 1960

المصدر:أرشيف بلدية ويسلان

شهد المركز تزايدا ديمغرافيا مضطردا، إذ انتقلت نسبة النمو السنوي السكان من 2.3% ما بين 1994-2004، إلى 6.9% للفترة 2004-2014، فيما انتقل عدد الأسر من 605 أسرة سنة 1994، إلى 2012 أسرة سنة 2014.

مبيان رقم 17: تطور ساكنة مركز الزوالط

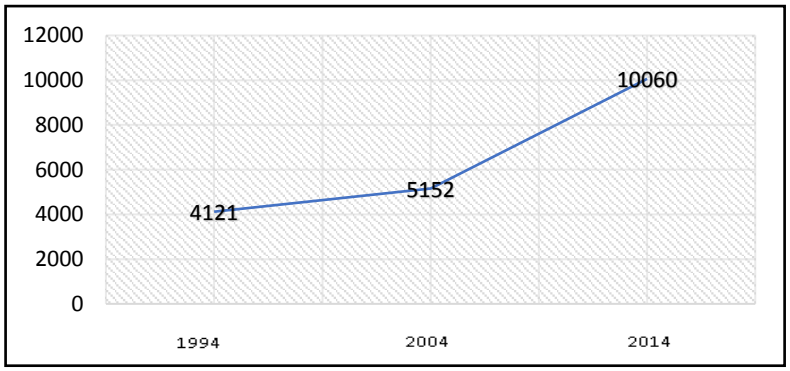

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى

رافق هذا التزايد الديمغرافي إحداث محلات تجارية وخدماتية (دكاكين، مقاهي،...) وبدأت ملامح التحول تظهر على هذا الحيز من مركز فلاحي إلى مركز ضاحوي، بعدما عرف تكثيفا لأشغال البناء وظهور منازل تحاكي المجال الحضري، جلها يندرج ضمن السكن غير القانوني والبناء العشوائي، مما استدعى تدخل السلطات المختصة لإعادة هيكلة هذا المركز، التي كانت الأساس في إعداد تصميم التهيئة سنة 2009 على مساحة تغطي 435 هكتارا، لتتدخل شركة العمران فيما بعد لتأهيل المركز عن طريق عمليات التجزيء والبناء.

الصورة رقم39: تجمع الزوالط سنة 2004

الصورة رقم 40: تجمع الزوالط سنة 2017

المصدر: موقع (Google Earth)

إن وتيرة الدينامية العمرانية التي يشهدها المركز لم يستطع تصميم التهيئة معها أن يوقف تزايد حدة السكن العشوائي، بالإضافة إلى انتشار الفساد الإداري الذي ووجه بحملة الاعتقالات التي همت العديد من المنتخبين وموظفي الجماعة وأعوان السلطة جراء التغاضي عن البناء العشوائي وتسليم رخص خارج الضوابط القانونية. وهذا ما جعلنا ندرج وبشكل استثنائي تصميم تهيئة هذا المركز ومطابقته مع صورة القمر الصناعي للوقوف بشكل واضح على مظاهر الخلل والتجاوز التي شهدتها هذه الوثيقة ميدانيا.

شكل رقم 32: توقعات تصميم التهيئة لمركز الزوالط

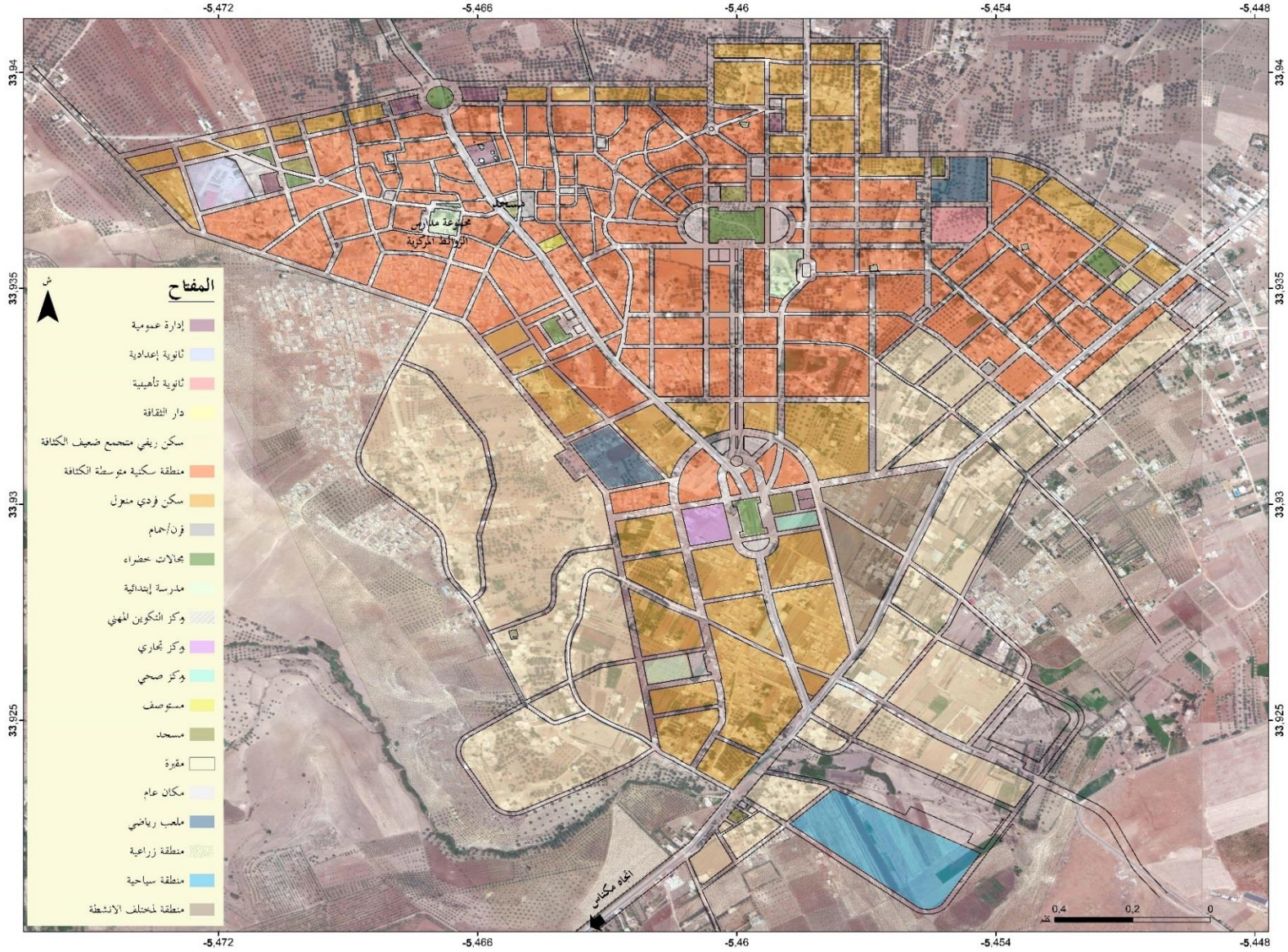

المصدر: تصميم التهيئة لمركز الزوالط، بتصرف

من خلال تصميم التهيئة الخاص بمركز الزوالط فإننا نستنتج نزوع المركز من طابعه الفلاحي إلى تبني وظيفة جديدة. وهي توفير السكن الناتج عن النمو الديمغرافي الذي يشهدها باعتباره أحد جبهات التمدين، فالسمة التي تطبع هذا المركز هو الانتشار الكثيف للسكن بقلب المركز، ووجود حزام من السكن الريفي يحيط به، مع برمجة مشاريع وتجهيزات جماعية لم تر النور بعد. بالإضافة إلى أن اختيارات التنطيق التي تم اعتمادها بهذا التصميم لم يتم احترامها في العديد من الجوانب.

2-2 - مركز الحاج قدور

يوجد مركز الحاج قدور بين مدينتي مكناس والحاجب، ويقع في الجنوب الشرقي لمدينة مكناس، التي لا تفصلها عنه سوى 12 كلم^2 عبر الطريق الدائري رقم 13 جنوبا. ويحتل المركز جزءا مهما من تراب جماعة سيدي سليمان مول الكيفان، بعدما كان في التقسيم ما قبل 1992 تابعا لبوفكران. ويعتبر من المراكز الأولى التي أحدثت في فترة الحماية. ويتميز مركز الحاج قدور بكونه يوجد بمحيط يتسم بالاستغلاليات الفلاحية، وتربة ذات جودة عالية، بالإضافة إلى موقعه على مفترق الطرق بين مكناس وبوفكران وسبع عيون. وهو يعرف ازدواجية على مستوى التصنيف، حيث اعتبر منذ إحصاء 2004 مركزا حضريا، بينما وضعه الإداري يعتبره مركزا قرويا، رغم تزايد عدد سكانه المضطرد.

مبيان رقم 18: تطور عدد ساكنة مركز الحاج قدور

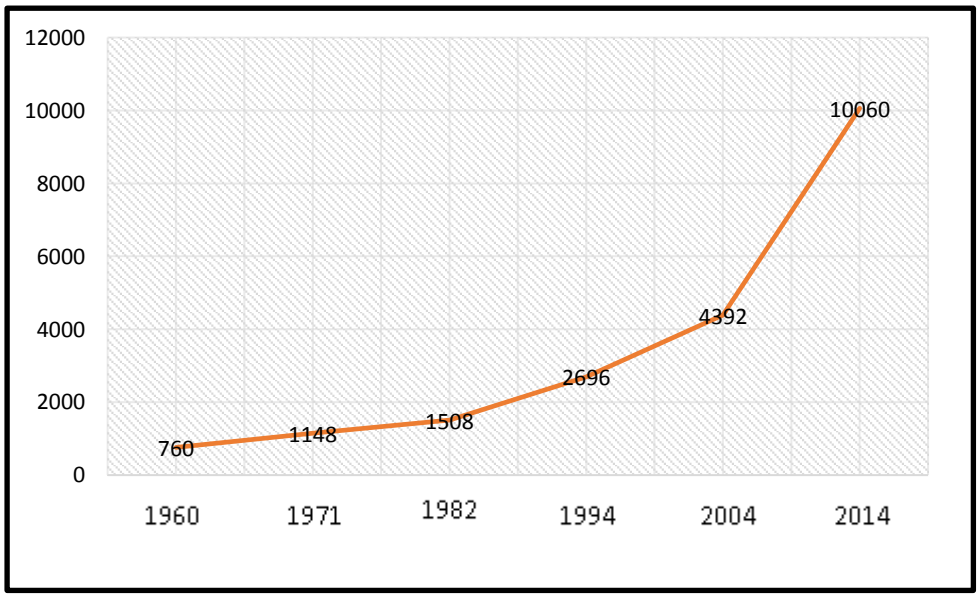

المصدر: الإحصاءات العامة للسكان والسكنى

صور رقم 41: مركز الحاج قدور بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان

المصدر: تصوير الباحث2017

عرف المركز في إطار مخطط توجيه التهيئة العمرانية لمكناس الكبرى توسعا لمحيطه ليشمل تعاونيات الإصلاح الزراعي " السعادة وويسلان وتعاونية الخيرات"، وذلك بعدما صادق عليها مجلس جماعة سيدي سليمان مول الكيفان في دورته الاستثنائية بتاريخ 13 أبريل 2017، وكذلك فتح منطقة للسكن بدوار خروبة وتحويل تعاونية الإصلاح الزراعي " الشرفاء" (الجزء الممتد بين الطريقين الإقليميتين 7045 و7058 إلى حدود الطريق السيار) وتغيير التخصيص المبرمج لها من منطقة للأنشطة (zone d'activités)، إلى منطقة للسكن.

الشكل رقم 33: توقعات تصميم التهيئة لمركز الحاج قدور

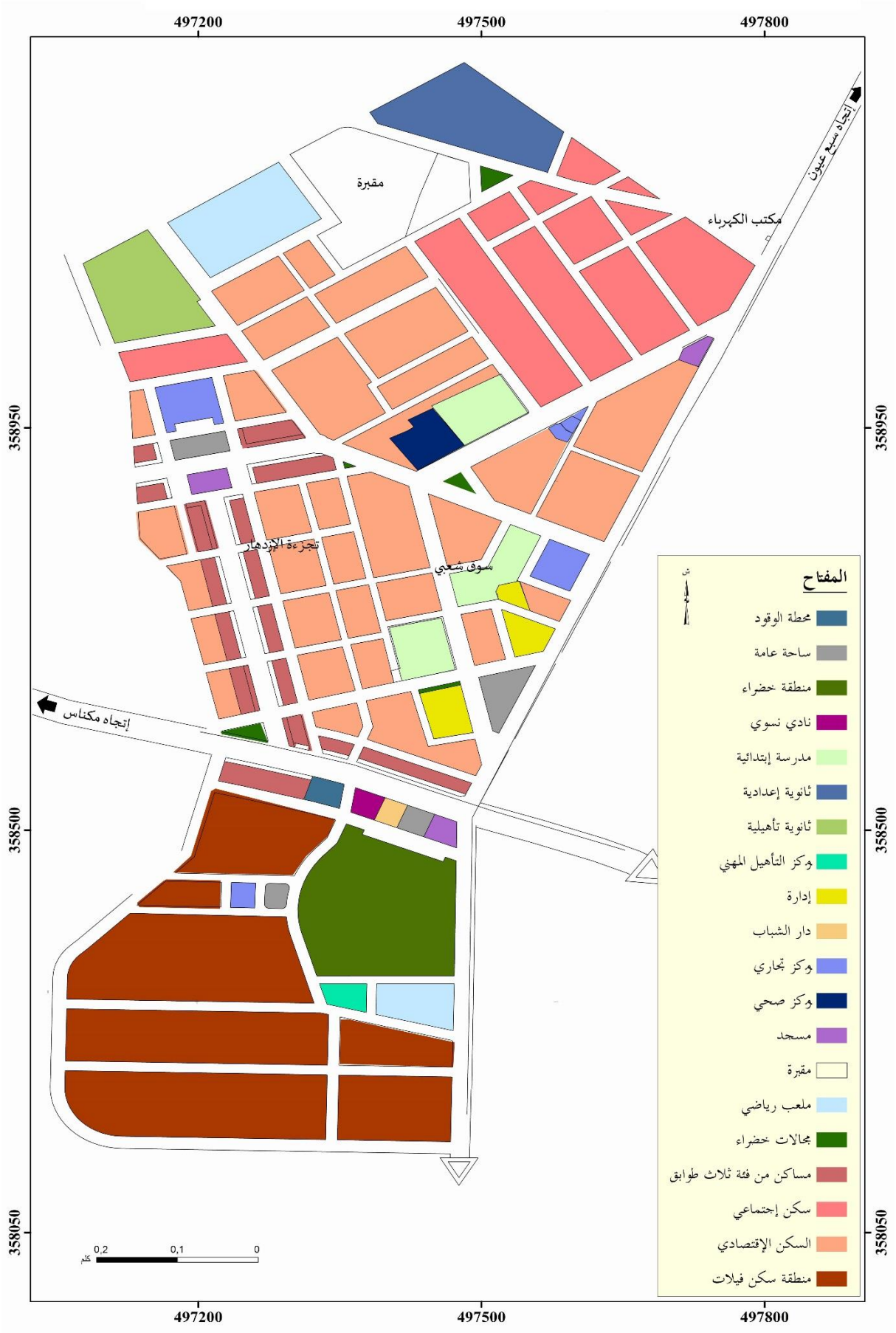

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على خلفية تصميم التهيئة لمركز الحاج قدور

يتميز تصميم مركز الحاج قدور باحتوائه على سكن يخص فئات اجتماعية متنوعة وتوافق هندسة هذا التصميم إلى حد ما واقع حال المركز، حيث شهد انطلاقة متقدمة في مجال التعمير المنظم من خلال التجزئات السكنية التي أصبحت تنتشر كإحدى ملامح التحول لفك الارتباط بنمط السكن التقليدي، وكمؤشر على سرعة التمدن التي عرفها بعد الحركات الهجروية التي وفدت عليه.

2-3 - مركز مجاط

يتميز المركز القروي الناشئ مجاط بكونه يقع على الطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين مكناس وإفران على مسافة 11 كلم جنوب مدينة مكناس، والطريق السيار(فاس-الرباط)، وقد عرف توسعا عمرانيا كبيرا بمساهمة المنعشين العقاريين، العموميين أو الخواص، بالإضافة إلى ظهور السكن غير القانوني، وذلك على حساب الأراضي الفلاحية، حيث يحتضن حوالي 4850 نسمة. ويعتبر مركز مجاط المركز الوحيد من بين المراكز القروية بالجماعات الترابية المدروسة الذي يتوفر على صفة مركز محدد[334]، وذلك طبقا للمرسوم رقم 2.07.1114 الصادر في 30 من شعبان 1428 الموافق ل 13 شتنبر 2007.

وبدأت مظاهر التحول على هذا الحيز مع بداية الثمانينات، وذلك بتوافد هجرة مهمة تزامنت مع التكثيف الفلاحي الذي عرفه هذا الجزء، نظرا للغنى الفلاحي الذي يتميز به. وقد زاد من تطوره موقعه المجاور للطريق وقربه من مدينة مكناس وجماعة بوفكران.

كل هذه العناصر شكلت قوة جذب للمركز الذي انتقل من سيادة السكن الهش (كاريان ب كلم9) إلى مجال يتناسل فيه السكن العصري، وتنشتر به المحلات التجارية التي ما فتئت تتمركز على جنبات الطريق، وإحداث مقر الجماعة والقيادة وكذا التحول الذي عرفه الانتقال من تجمع فلاحي إلى مركز طريقي وضاحوي.

كما أن قرب مجاط من أهم منطقة صناعية بمكناس (سيدي بوزكري) واحتضانها لمنطقة صناعية ساهم في زيادة جاذبيتها، مما جعلها مؤهلة لاحتضان منشآت صناعية على ترابها بالإضافة إلى انفتاحها على الطريق السيار الذي يوجد في مدخل الجماعة.

كل هذه العوامل والمؤهلات التي يوفرها الموقع تجعل المركز من أكثر التجمعات تأثرا بالتحولات التي يعرفها مجال الدراسة، وهي عناصر تشكل أرضية لتنظيم المجال وظيفيا.

[334] . يقصد بالمركز المحدد أجزاء من جماعات قروية تعين حدودها السلطة التنظيمية.

صور رقم 42 و43: للمركز القروي مجاط

المصدر: تصوير الباحث 2018

ونتيجة لدينامية هذا المركز، قامت المصالح المختصة بإنجاز تصميم للتهيئة تم تضمينه مجموعة من التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى تحديده لمناطق إنتاج السكن الموجه لمختلف الفئات (أنظر الشكل رقم34):

الشكل 34: توقعات تصميم التهيئة لمركز مجاط

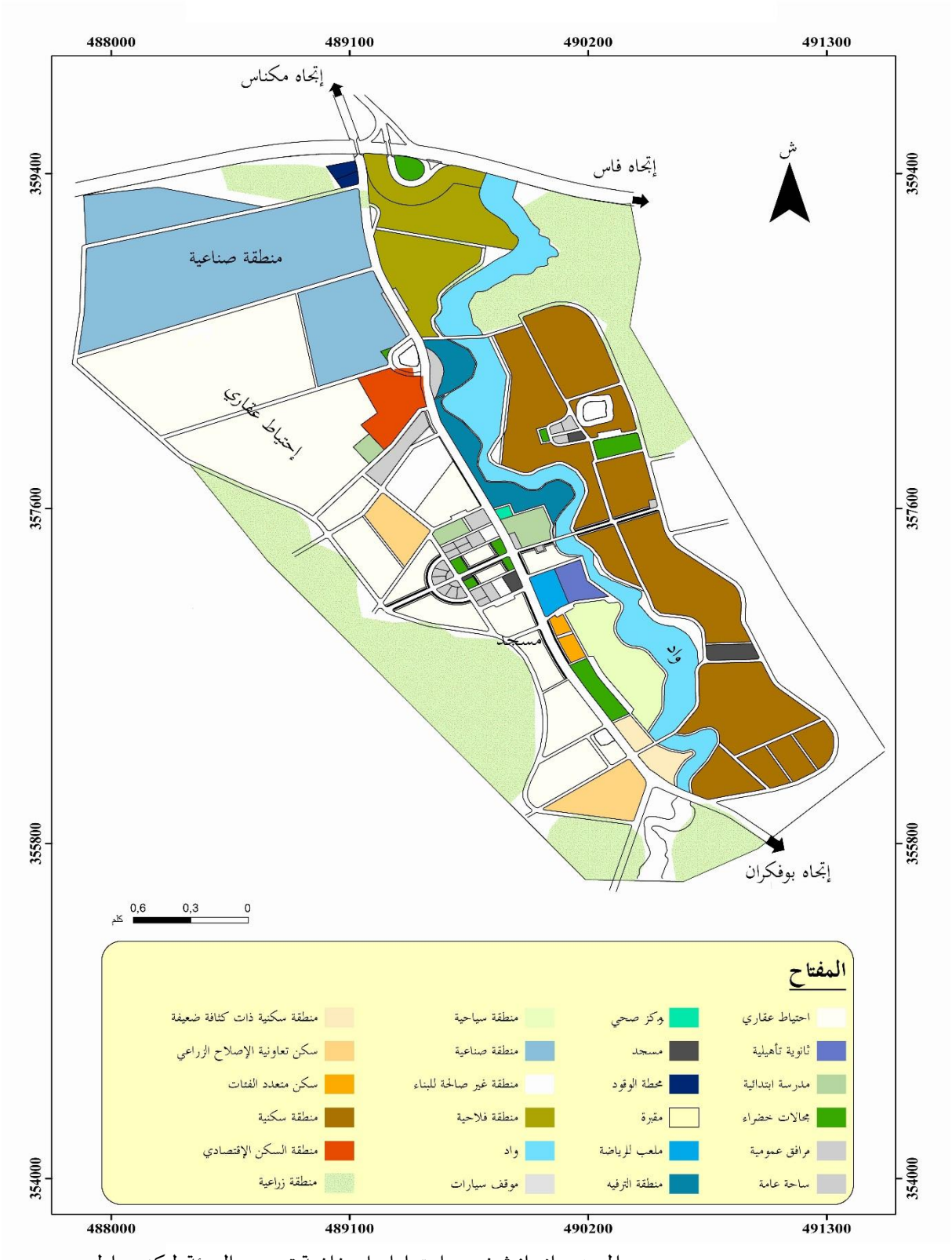

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على خلفية تصميم التهيئة لمركز مجاط

2-4 - مركز واد الجديدة

يقع مركز واد الجديدة على الطريق الوطنية رقم 6. **لايبعد** عن مدينة مكناس إلا ب 17 كلم، كما يتميز بسهولة الولوجية والانفتاح على مناطق مهمة ومنها:

- ✓ قربه من مدينة فاس (42 كلم)؛
- ✓ محطة القطار سبع عيون (6 كلم)؛
- ✓ شبكة طرقية جهوية مهمة تمكنه من الاتصال بباقي المراكز والمدن الصغرى لسايس، بالإضافة الى الانفتاح على جهات الغرب والشمال الغربي.

ويتكون مركز واد الجديدة من وحدتين متميزتين، من حيث الشكل، والوظائف والتطور التاريخي، حيث نجد:

- ✓ دوار واد الجديدة لاكار الذي يضم غالبية السكان، ويبعد بحوالي 500 متر شمال الطريق الوطنية فاس-مكناس، بحواف هضبة سايس.
- ✓ والمركز الذي تتركز فيه معظم الأنشطة التجارية والبنيات الاجتماعية والإدارية.

وقد أحدث هذا المركز في الأصل نتيجة التحولات الناتجة عن الاستعمار الزراعي الذي استولى على جزء كبير من الأراضي الجماعية لقبائل ذوي منيع، كما هو الحال في معظم أجزاء هضبة سايس.

وتعتبر القبيلة المستوطنة بواد الجديدة من أصل عربي كيش، فقدوا جزءا كبيرا من الأراضي التي كانت تشكل أهم مورد لهم (الزراعة البورية، تربية الماشية)، إذ تم طرد السكان من طرف المعمرين ليستقروا بالسفوح الوعرة.

أدت تدفقات الهجرة التي تعاقبت على المركز إلى توسيعه تدريجيا. فقد تغيرت معالم المجال من أكواخ بسيطة ونوالات إلى سكن صلب، وزاد من هذا التضخم تزايد تدفق "البراني" على المركز.

يعرف المركز ميولا للتوسع على جنبات الطريق، وذلك للاستفادة من الفرص التي يتيحها القرب من الطريق خاصة على مستوى الشغل والتجارة. فحتى نهاية المرحلة الاستعمارية كان المركز يتوفر فقط على نزل بسيط (cafè-Bar) الذي أحدث للمستوطنين بالمنطقة.

وقد ساهم القرب من مركز سبع عيون (حيث استقر أغلب الأوربيين) وضعف حركة المرور على الطريق في عدم تطوره، واستمر هذا الوضع حتى منتصف الثمانينات، إذ بدأت تظهر بعض المحلات التجارية المخصصة أساسا لمستعملي الطريق (مطاعم، جزارة، مقاهي). وقد أضفى إحداث المدرسة الابتدائية ومحطة التزود بالوقود نفسا جديدا للرواج الاقتصادي بالمركز.

وبعد التقسيم الإداري لسنة 1992، تم إحداث الجماعة القروية واد الجديدة، التي ستحمل نفس اسم المركز، وسيعرف تطورا كبيرا بعد إنشاء مقر الجماعة وبعض التجهيزات. وفي أواخر التسعينات سيشهد المركز إطلاق إنجاز تجزئة من قبل المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء ERAC، وبناء إعدادية لتلبية حاجيات الساكنة المتمدرسة.

ويعرف المركز حاليا امتدادا على الطريق بعد ضم جزء من تراب جماعة سبع عيون (محلات المقاهي والمطاعم على الطريق الوطنية رقم6) لتـراب جماعة واد الجديدة، وتوسعا داخليا نحو دوار واد الجديدة لاكار، بالإضافة إلى مشروع تجزئة جنان الزيتون الذي تشرف عليه مؤسسة العمران، مما جعل المركز يستقطب المزيد من المهاجرين، وهذا ما ينبغي الوعي به لاسيما في ظل غياب تهيئة استباقية.

الشكل رقم 35: توقعات تصميم التهيئة لمركز واد الجديدة

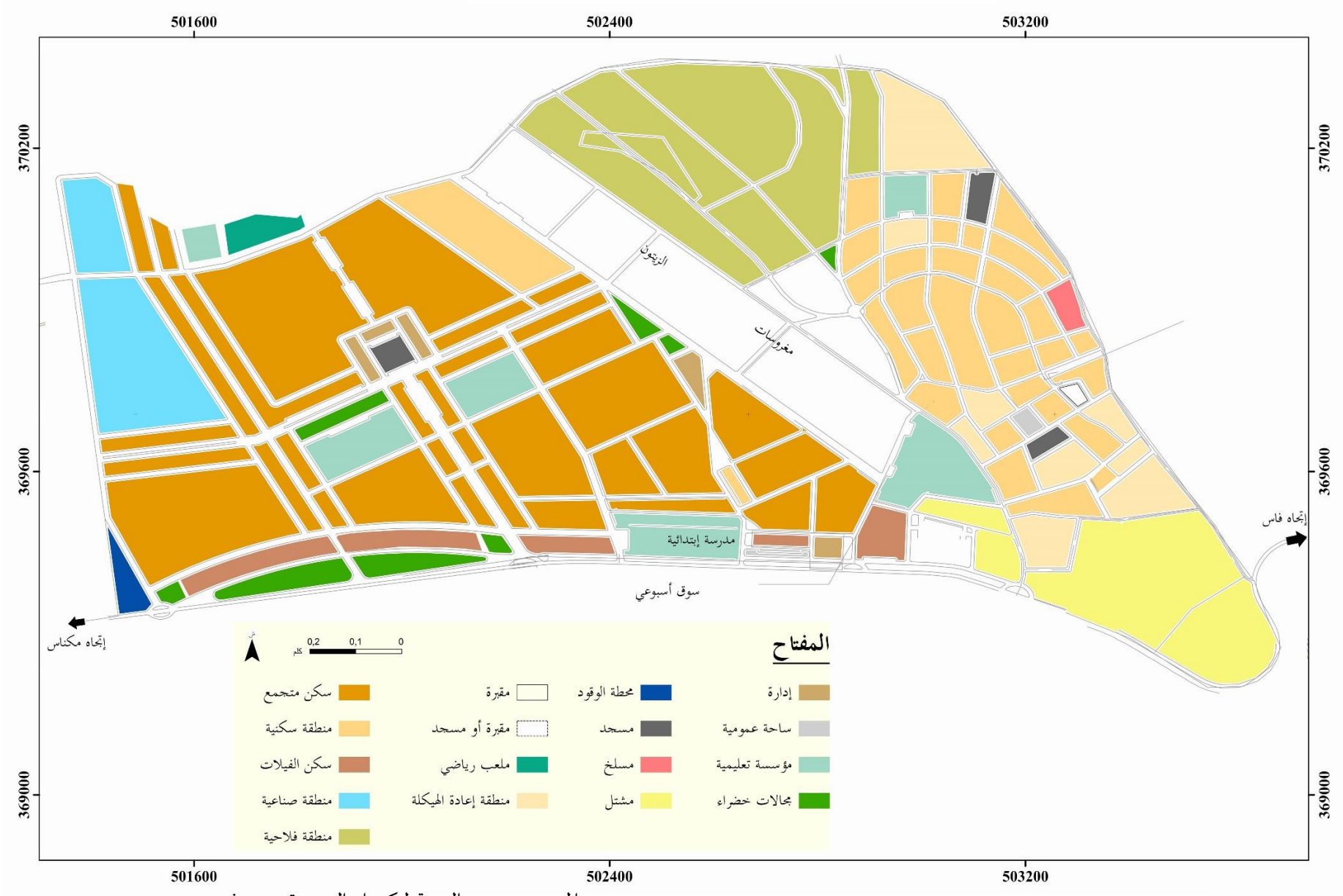

المصدر: تصميم التهيئة لمركز واد الجديدة، بتصرف

2-5 - مركز دار أم سلطان

يقع المركز غرب مدينة مكناس، ويبعد عنها ب 6 كيلومترات، جاء تصميم التهيئة من أجل محاربة السكن غير اللائق بهذا المركز، وذلك في إطار السياسة المتبعة من طرف السلطات العمومية في تنزيل برامج إعادة الهيكلة التي استفاد منها ما يناهز 220 أسرة كانوا يقطنون بدور الصفيح.

وتم في هذا السياق تجهيز تجزئة سكنية بتراب المركز ضمت حوالي 143 بقعة أرضية للسكن الاقتصادي و13 بقعة مخصصة لسكن الفيلات.

وقد انتهت مدة صلاحية هذا التصميم منذ 31 دجنبر من سنة 2013، حيث ما فتئت المجالس المنتخبة تطالب بتوسعة مجال تصميم التهيئة ليشمل أراضي جديدة وخاصة جنوب الطريق الوطنية رقم 6، الأمر الذي ترفضه المديرية الإقليمية للفلاحة والوكالة الحضرية لمكناس بدافع أن التوسع سيكون على حساب المجال الفلاحي.

وتجدر الإشارة إلى انتهاء الدراسة لتصميم التهيئة الجديد لمركز دار أم سلطان بإضافة أربع هكتارات، مما جعل المجلس الجماعي يرفع ملتمسا تمت المصادقة عليه بالإجماع في دورة المجلس الاستثنائية المنعقدة بتاريخ 22 شوال 1438 الموافق ل 17 يوليوز2017، بإضافة منطقة للأنشطة الاقتصادية بالمركز من أجل محاربة الهشاشة[335].

[335] . محضر الدورة الاستثنائية لمجلس الجماعة الترابية دار أم سلطان المنعقدة بتاريخ 22 شوال 1438 الموافق ل 17 يوليوز 2017

الشكل رقم 36: توجهات تصميم التهيئة لمركز دار أم سلطان

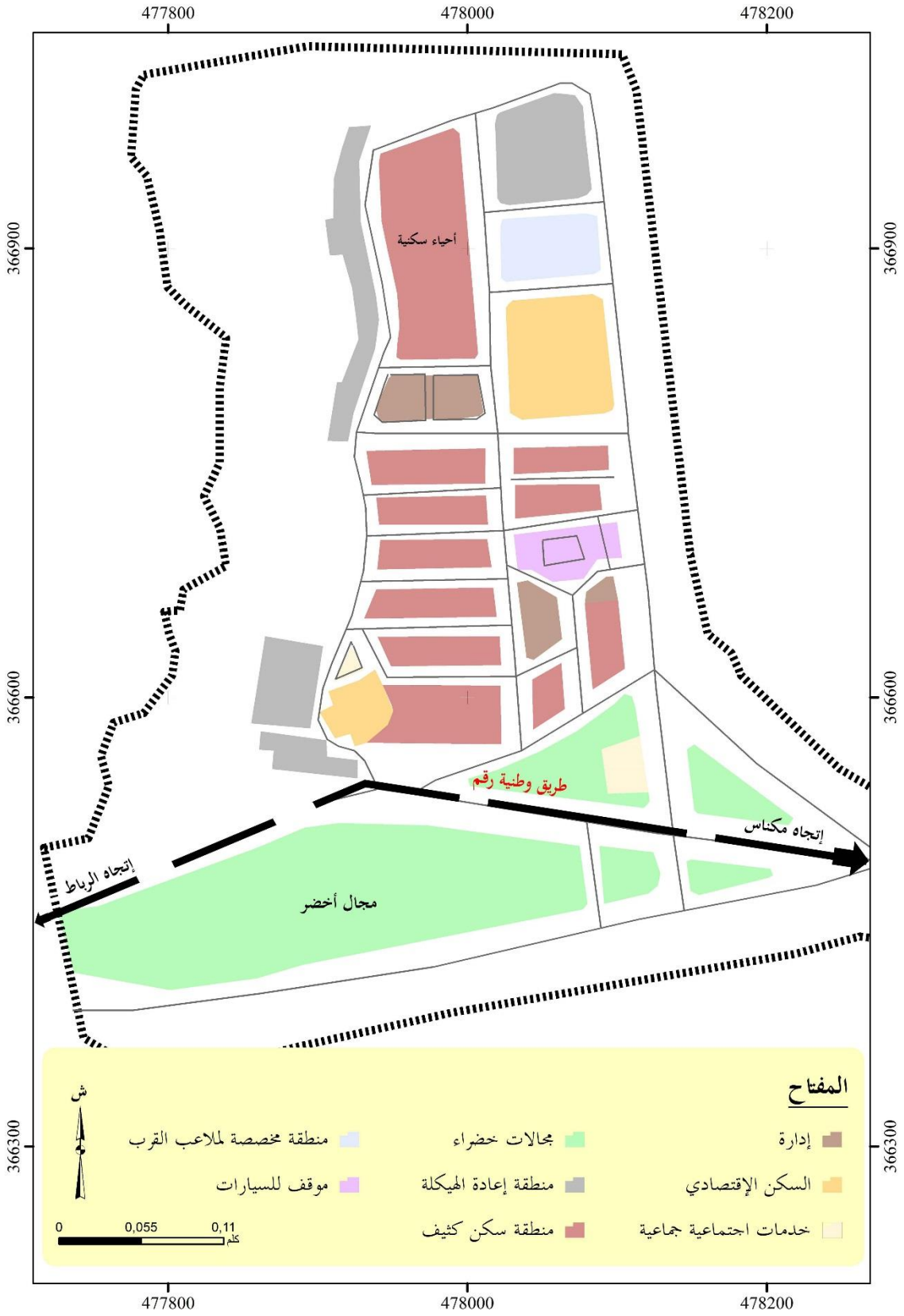

المصدر: إنجاز شخصي اعتمادا على خلفية تصميم التهيئة لمركز دار أم سلطان

من خلال الاطلاع على مختلف تصاميم التهيئة لمراكز جماعات مجال الدراسة، نسجل أنها اعتمدت على دراسات لم يراع فيها البعد الزمني من حيث الإنجاز والتطبيق. ويعزى هذا إلى جملة من الأسباب، يتداخل فيها العامل المالي والعقاري والإداري والسياسي، مما غيب أسس الترابط بين مضامين التصميم الخاص بكل مركز، والتحولات التي يعرفها من جهة وتوجهات المخطط التوجيهي من جهة أخرى، هذا إضافة إلى ضعف تشخيص مؤهلات وموارد المجال موضوع التصميم في علاقة بالوظائف والأدوار والمكانة التي قد تخولها له هذه المؤهلات والموارد في إطار المنظومة التي ينتمي إليها.

هذا الواقع يكرس تكرار نفس الوصفة تقريبا من مركز إلى آخر بالنسبة لاختيارات التهيئة والتنطيق، بالإضافة إلى وضعية التجاوز التي تصبح عليها هذه المخططات في كثير من الأحيان قبل أو أثناء إنجازها، حيث تظهر ديناميات عفوية معاكسة لاختيارات التهيئة المعتمدة، خاصة وأن إعداد بعض هذه الوثائق تنجزها مكاتب دراسات أجنبية، مما يطرح مدى استحضار شرط الخبرة والكفاءة والمعرفة الدقيقة بخصوصيات المجال.

كما أن هذه التصاميم حددت حيز المراكز الذي هو مجال التهيئة، ويمكن قانونيا ونظريا من تنظيم البناء (إجبارية الرخص في حدود المدارات المقننة)، لكنه لا يؤدي بالضرورة إلى التحكم في التوسع خارج الحدود القانونية لهذه المدارات(الدواوير). وهذا ما نلاحظه من خلال تناثر السكن بمختلف دواوير مجال الدراسة، مما جعل هذه التصاميم مبتورة وجزئية، في الوقت الذي نجد فيه أن الجماعة الترابية آيت ولال لم تستفد من أي وثيقة من وثائق التعميربسبب عدم وجود مركز قائم الذات.

ينص قانون التعمير على إشراك الفاعلين في مختلف مراحل إعداد وثائق التعمير، غير أن هذه المشاركة تبقى جد محدودة، لسببين:

- ✓ انتظامها في إطار لجنة القيادة، التي تجتمع عند اكتمال كل مرحلة من مراحل الدراسة المنصوص عليها في دفتر التحملات، مما لا يتيح تقييما عميقا للنتائج والخيارات وتقديم البدائل والتفاوض بشأنها بين الفاعلين، وهو تصور للمشاركة لا يمكن أن يتحقق إلا بالعمل في إطار لجن مختصة؛
- ✓ إقصاء الفاعلين الذين ينتجون المدينة على أرض الواقع من اللجنة، يتعلق الأمر تحديدا بالملاكين والمنعشين العقاريين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالتعمير (ودادیات الأحياء، وجمعيات حماية البيئة وجمعيات المستهلكين). وهؤلاء لا تتاح لهم إمكانيات إبداء الرأي في خيارات التعمير؛[336]

[336]. علي فجال (2010): في قضـايا التمدين والتعمير الكبرى بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشـكاليات وفي المناهج، العدد 7، ص.41

أمام هذه التحولات التي أفرزت تحديات كبيرة بالمجال المدروس، فإنه بات من الضروري دعم العلاقة بين ما هو حضري وقروي على مستوى المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية بالنظر إلى حدة التعمير الضاحوي للمدن وهشاشة المناطق الهامشية، وذلك من خلال:

- ضبط التعمير بخلق حزام أخضر ونهج تعمير خاص يضمن الحفاظ على الطابع الفلاحي للضواحي؛

- إدراج أقطاب ضاحوية وجعلها مراكز حضرية وسيطة قادرة على خلق نوع من التوازن المجالي والوظيفي مستدام مبني على النجاعة والفعالية الاقتصادية. وهذه المراكز بإمكانها امتصاص العجز السكني والتخفيف من الضغط على الهوامش الحضرية التي تعرف تناميا كبيرا للسكن غير المهيكل وناقص التجهيز؛

- خلق أقطاب للتوازن تسمح بتجميع السكن المتناثر بإعادة تأهيل السكن القروي، وخلق أنشطة خدماتية وأنشطة مرتبطة بالفلاحة. هذه المراكز قد تساهم أيضا في دعم وهيكلة قطبية المجال القروي المحادي للمدن الكبرى[337].

نستنتج من خلال ما سبق أن تطبيق مقتضيات هذه الوثائق تشوبه مجموعة من الاختلالات، مما يزيد من اتساع الهوة بين ما تتضمنه هذه الوثائق من مقترحات للتهيئة وما ينجز على أرض الواقع. وهو ما يفقد من قيمة هذه الوثائق باعتبارها أدوات للتخطيط الاستشرافي. كما أن هذه المراكز تتوسع على الفوضى، وبالتالي تبقى مندرجة في إطار التعمير الاستدراكي، مما يتطلب إرساء أسس تعمير يقوم على مراعاة الهويات، والخصوصيات المحلية، ويسعى إلى بلورة مقاربات متجددة لإنتاج فضاءات متناسقة، أكثر إنتاجية واندماجية واستدامة، قادرة على مواجهة مختلف التحديات والرهانات[338].

وعليه، فالسلطات العمومية لم تخطط لإنتاج هذه المراكز والتجمعات السكنية، بقدر ما أنها نتاج لتطور مجموعات بشرية وعلاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية...، وبالتالي فاالمطلوب هو العمل على تخطيطها ومدها بما يلزم من التجهيزات، لكي لا تتحول إلى مراكز تصدر المدينة إليها كل ما هو غير مرغوب فيه، حيث تنشط المضاربة العقارية ومظاهر الانحراف بشتى أنواعه، ويتم من خلالها القضاء على المجال الأخضر الذي ميز المحيط القروي للمدينة ليحل محله السكن الصلب.

وهذا ما يجعلنا نتساءل، هل الجماعات الترابية ومراكزها القروية الناشئة بضاحية مكناس تشكل احتياطا عقاريا للمدينة تلجأ إليه عند الحاجة أم مجالا لبلورة تنمية ترابية مندمجة ومستدامة تراعي خصوصيات هذه المجال؟

---

[337]. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية، ص.13

[338]. مقتطف من الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال المنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية بتاريخ 21 دجنبر 2017 بالرباط

خاتمة الفصل الأول:

من خلال ما سبق نستنتج أن الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس عرفت تنوعا في تنظيمها المكاني، الذي يعكس تنوع الفئات الاجتماعية التي شكلته، وأن هذا المجال يشترك في مسار التحول من استيطان فلاحي إلى تجمعات حضرية وشبه حضرية، تطورت بفعل حركة التمدين الذي تتفاوت درجاته من جماعة إلى أخرى، وهو ما خلق وضعيات مختلفة تتراوح بين الاندماج والانتظار.

حيث إن مدينة مكناس تنمو على حساب الجماعات الترابية المجاورة لها، والتي ما فتئت تفقد خصوصياتها الفلاحية لتشكل جبهة للتمدين، فقد عرف السكن القروي الذي ميز المجال في الماضي تراجعا كبيرا، ليحل محله السكن الحضري، حيث إن الأزمة الحضرية جعلت مجال الدراسة قبلة لشرائح اجتماعية مختلفة هدفها تحقيق المشروع السكني لمن لا مسكن له، وبناء السكن الثانوي للفئات ذات الدخل المتوسط والمرتفع.

كما أدى هذا التحول على مستوى السكن، إلى بروز أحياء ناقصة التجهيز، ساهم فيها التفريخ العشوائي للمساكن، والتي لم تستطع برامج إعادة الإيواء من التحكم فيه، مما أفرز واقعا مجاليا واجتماعيا يتسم بالإقصاء والتهميش.

كما ساهمت عمليات التعمير الكبرى التي تقوم بها الشركات العقارية، إلى تعميق الوضع، حيث أن السكن الذي تنتجه، وخاصة "السكن الاجتماعي" يعتمد على أهداف كمية، تتعلق بعدد الوحدات السكنية التي يجب بناؤها، وذلك في إطار انتهاز الفرص العقارية المتاحة، التي زادت من حدتها الاستفادة من مسطرة الاستثناء.

لم تستطع سياسة التعمير المعتمدة في وقف التوسع الحضري الذي تعرفه هذه الجماعات، ولا إلى تنميتها، مما أدى إلى تضخم مشاكلها، نظرا لوضعية التجاوز والهوة التي توجد بين ما تتضمنه مخططات التعمير وما ينجز على أرض الواقع.

لذا أصبح من الضروري تبني استراتيجية خاصة تجعل المحيط القروي للمدينة عمقا ترابيا في سياسة التخطيط والتدبير. اعتمادا على التشاور والتعاقد حول أنجع السبل لتدبير هذا المجال الذي تتقاطع فيه الرهانات وتتعارض حوله المصالح والتصورات، ويشهد تنافسا بين مختلف القطاعات والوظائف، مما يجعلنا نتساءل عن ما مدى توفر المجالس المنتخبة على استراتيجيات للتدبير المحلي بهذه المجالات الضاحوية؟

الفصل الثاني: الجماعات الترابية بضاحية مكناس، رهانات التنمية والحكامة الترابية

مقدمة الفصل الثاني:

تعتبر العودة إلى المحلي توجها استراتيجيا لمقاربة قضايا التنمية ومواجهة التحديات الراهنة، فالمجالس الجماعية بما تتمتع به حاليا من صلاحيات، تعد الإطار الأنسب لبلورة المشاريع التنموية الجديرة بالتطبيق نظرا لاحتكاكها أكثر من غيرها بواقع تراب الجماعة، وتتجلى أهمية هذا التوجه في تراجع دور الدولة، وتفويض المزيد من الصلاحيات للمؤسسات المحلية في إطار توسيع الحقل الديمقراطي ومجال اللامركزية. كما لا يمكن عزله عن عوامل جديدة أخرى أهمها ظهور فاعلين محليين جدد، والنزوع نحو اندماجية وتوطين المشاريع مع ما يفرضه من شروط التفاوض والتشارك والتعاقد، هذا إضافة إلى تنامي دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تسيير برامج التنمية وتدبير الشأن المحلي، كما وجدت العودة إلى المحلي مرتكزا حقيقيا في المعارف المحلية التي باتت تكتسي أهمية متزايدة في مشاريع التنمية الموجهة للعالم القروي[339]، وأن إقرار الديمقراطية يقوم على التدبير المحلي لشؤون السكان بأنفسهم، من خلال تقسيم ترابي يتم تعريفه وتحديده وتنميطه من منطلق أن كل دوار أو مدشر أو حي يجب أن يكون موضوع جماعة محلية، تضم مجموعة من السكان لهم حدود معروفة ومضبوطة، ولهم خصوصيات ومميزات، وقيم اجتماعية وعادات وتقاليد وأعراف وأمجاد، أفرزتها الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تميزهم عن الآخرين[340].

[339]. جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز–فاس، العدد 10، ص.14

[340]. شنفار عبد الله (2015): الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، دراسة في القرار المحلي، مطبوعات المعرفة مراكش، الطبعة الاولى. ص 47.46

I.استرتيجيات التدبير الجماعي بين رهانات التنمية وإكراهات التنزيل

1. الجماعة الترابية فاعل أساسي في التنمية

عرف التدبير الجماعي تطورا قانونيا ملحوظا، وقد شكلت فترة الستينات بداياته الأولى من خلال الميثاق الجماعي الأول لسنة 1960، الذي منح فيها المشرع اختصاصات اقتصادية واجتماعية متواضعة للجماعات المحلية. وبعد ذلك أتى ظهير 30 شتنبر 1976 المتعلق بالتنظيم الجماعي الذي شكل قفزة نوعية في تدبير الشأن العام الاقتصادي وفضاء مندمجا للتنمية المحلية. ويعكس هذا التطور المهام التنموية والصلاحيات التي أنيطت بالمجلس الجماعي، إذ منحه المشرع اختصاصات وصلاحيات واسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم تخويل رئيس المجلس الجزء الأكبر من الاختصاصات التي كانت بيد السلطة المحلية[341]. بل اعتبر الجماعات المحلية شريكا رئيسيا في المسلسل التنموي. ويمكن هذا التحول في تراجع الدولة وتخليها عن بعض وظائفها، في مقابل الوظائف الجديدة التي أصبحت تمارسها في تدبير الشأن العام[342].

وحسب المادة 2 من القانون التنظيمي الخاص بالجماعات، فإن الجماعة تشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة، وهي جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي[343]. لذا فالمشرع أناط الجماعة الترابية بمهام تقديم خدمات القرب للمواطنات والمواطنين في إطار اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة، واختصاصات منقولة.

تعتبر الاختصاصات الذاتية للمجالس الجماعية آلية تدبيرية تتمكن من خلالها الجماعات الترابية من تحديد مسارها التنموي والتخطيط الاستراتيجي لمحاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في حدود مواردها وداخل دائرتها الترابية، ثم الاختصاصات المنقولة التي تشمل الاختصاصات التي تنقل من الدولة إلى الجماعة بما يسمح بتوسيع الاختصاصات الذاتية بشكل تدريجي[344]، التي تهدف إلى تدعيم مشروع اللامركزية التي تقوم على مقاربة تشاركية تصاعدية.

يمكن القول، أنه بالنظر إلى المستجدات التي جاء بها قانون 00-78 المعدل والمتمم بقانون 08-17، فإن هناك منحى واضحا نحو تحقيق ما يسمى "بالجماعة المقاولة". فمن خلال مستجدات الميثاق الجماعي

---

[341]. المصمودي نجيب (2014): الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، الطبعة الأولى، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، مطبعة الخليج العربي 152، ص.282

[342]. القسنطلي حميد (2013): حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل، الطبعة الأولى، ص. 77

[343]. القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7يوليوز 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015، ص. 6660

[344]. المادة 77 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 بتاريخ 20 من رمضان 1436 (7يوليوز 2015)، الجريدة الرسمية عدد 6380، بتاريخ 23 يوليوز 2015

الجديد رقم 08-17، عمل المشرع على إقرار مجموعة من الآليات التي ستمكن من تفعيل الحكامة بشكل يسمح للجماعات الترابية بمواكبة المستجدات التي يعرفها التطور المتزايد والسريع لقضايا القرب والحاجيات الملحة للساكنة المحلية، التي تحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى ضرورة الاستجابة لمطالبها، وذلك وفق مقاربات تجعل من الحكامة وحسن التدبير أساسا تعتمد عليه الجماعات لممارسة اختصاصاتها الاقتصادية، تحت إشراف سلطات الوصاية وفقا لعنصري القرب والمواكبة، واعتماد المقاربة التشاركية باعتبارها أساسا للحوار والتواصل بين الجماعة ومحيطها[345].

وذلك لجعل الجماعة الترابية ليس مجرد إطار للتأطير الإداري واستهلاك الميزانية العمومية، ورهينة لدورها التقليدي المتمثل في الشواهد الإدارية والجباية المحلية، بل يجب أن تصبح مساهمة في إنعاش الاقتصاد المحلي وخلق الثروة من أجل القضاء على الفقر والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، الذي أدى إلى تجدر الإحباط لدى المواطنين وفقدهم الثقة في الانتخابات وكل ما يتعلق بها أو ينتج عنها.

ينطلق التدبير الجماعي بإعمال استراتيجية المقاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهذا يرتبط بداية بوعي المجالس المنتخبة بوضع برامج تتمفصل مع تطلعات الساكنة والخروج من حالة الارتجال التي ميزت المراحل السابقة. لكن تحقيق هذه الغاية يتطلب تطوير أداء الفاعلين المحليين وتوفير الإمكانيات اللازمة.

2. تطوير أداء المنتخب المحلي

تميز نظام التمثيلية في البوادي بهيمنة الأعيان...، إن الفلاحين يعتقدون بأن لا أحد غير الأعيان يستحق تمثيلهم بشكل مقبول. فهم يعرفون الخبايا، ويقدمون القروض، ويحلون المشاكل... إنهم يستغلون إلا أنهم يحمون[346]، ظل هذا النمط من التفكير اتجاه الأعيان هو السائد في البوادي المغربية، نظرا للحظوة التي تتمتع بها هذه الفئة والتي يتحكم فيها منطق المال، مما أدى إلى تهميش الكفاءات المحلية وفوت على الجماعات القروية فرص تحقيق التنمية والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

يتسم التدبير الجماعي بالمجال القروي، كما هو الحال بالمجال الحضري، بنشوب الخلافات بين أعضاء المجالس المنتخبة، كما إن هذه الصراعات تحد من الفعالية في التدبير الجماعي وسيادة التنافر وغياب التجانس بين أعضاء المجالس المنتخبة، وذلك من خلال تضارب مصالح المستشارين الجماعيين وسيادة النزعة السياسية وغياب رؤية موحدة للإشكاليات المطروحة، وهو ما ينعكس سلبا على تدبير الجماعات الترابية ويطرح برامج مندمجة تهدف إلى الارتقاء بتنمية الجماعة. ومن خلال اللقاءات المسترسلة التي قمنا

---

[345]. المصمودي نجيب (2014): مرجع سابق، ص.288

[346]. العطري عبد الرحيم (2009): مرجع سابق، ص.55

بها مع مختلف موظفي الجماعات المدروسة، يروي لنا أحد المواطنين بالجماعة الترابية واد الجديدة أنه في أحد السنوات بقي للجماعة فائض بحوالي 400 مليون سنتيم وطالب جميع المستشارين بأحقية استفادة الدوائر الانتخابية التي يمثلونها من قيمة هذا المبلغ، مما تعذر التوافق حول طريقة صرفه، وهذا ما دفعهم إلى تقسيمها حسب دوائرهم الانتخابية لتستفيد كل دائرة ب 260 متر من تعبيد الطريق.

وخلال إعداد برامج عمل الجماعات تصطدم الفرق التقنية المختصة أو مكاتب الدراسات بضغوط من المستشارين لفرض تضمين هذه البرامج لمشاريع بالدوائر التي يمثلونها حتى وأنهم يعرفون مسبقا باستحالة تحقيقها نظرا لضعف الإمكانيات المادية.

هذا الوضع يرهن مستقبل الجماعات لمدد طويلة ويفوت عليها فرص إنجاز عدة مشاريع حيوية، مما يجعل تدبيرها لا يستجيب لطموحات وحاجيات الساكنة، ويجعلها غير راضية على تدبير الجماعات الترابية كما هو الحال بالنسبة لساكنة المجال المدروس، فقد عبر 41% من العينة المستجوبة عن عدم رضاهم على ما تقوم به الجماعات الترابية، في حين 59% صرح عن رضاهم على الخدمات التي تقدمها الجماعات المنتخبة[347].

إن نجاح الجماعة الترابية في تحقيق مهامها يتوقف على قدرة واحترافية الطاقات البشرية، إذ بواسطتها يتم نقل تصورات واستراتيجيات ومداولات المجالس المنتخبة إلى حيز الوجود وعلى التطبيق الفعلي، فالسياسات المحلية من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء المنتخب ومرتبطة بكفاءة وتوازن عمل المجالس المنتخبة. ومن هنا تأتي أهمية المنتخبين والأطر المحلية. فكلما كانت هاته الفئة مؤهلة وذات خبرة، كلما تمكنت من طرح تصورات واقعية فعالة وقابلة للإنجاز[348].

كما أن مسألة التدبير المحلي لا تنحصر فقط في تتبع مداخيل الجماعة وفي عملية التجهيز، بل تتجاوز ذلك إلى الاهتمام بالتركيبة الاجتماعية للمجالس المنتخبة، باعتبارها عاملا مهما في تفسير المواقف والقرارات المتخذة من عملية التدبير[349].

إن الدولة مطالبة اليوم بتبني برنامج شامل عملي لتطوير أداء المنتخبين المحليين فيما يرتبط بالتسيير اليومي لشؤون جماعاتهم المحلية. وذلك بهدف الرفع من القدرات التدبيرية والتفاوضية لمسيريها، ... كما أن هناك أطرافا أخرى مطالبة بتسهيل عمل الدولة، ونخص بالذكر: الأحزاب السياسية المزكية للمرشحين لتولي

---

[347] . نتائج استمارة البحث الميداني 2017

[348]. القسنطلي حميد (2013): حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل، الطبعة الأولى، ص. 29

[349]. محمد امدافعي (2000): دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 85، ص. 63-65

مسؤولية تسيير الجماعات الترابية، وكذا المجتمع المدني الذي يمارس دورا رائدا في تأهيل الطاقات وتنمية الكفاءات[350].

مبيان رقم 19: المستوى التعليمي لمستشاري مجالس الجماعات بالمغرب حسب نتائج استحقاق 4 شتنبر 2015

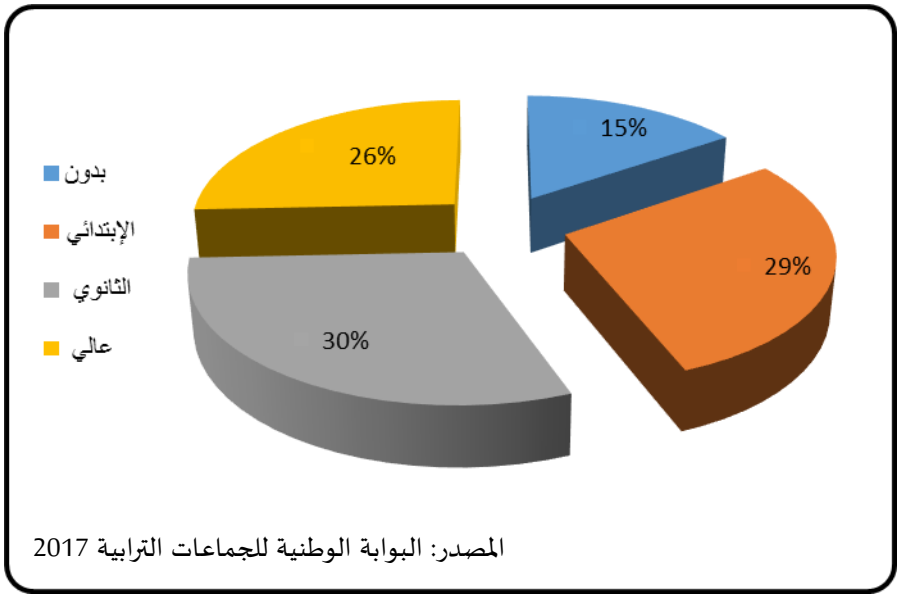

المصدر: البوابة الوطنية للجماعات الترابية 2017

كما يجب على المنتخبين بالمجالس الجماعية أن يتوفروا على تكوين وثقافة "جماعية" وتدبيرية متينة تجعلهم في نفس الوقت قادرين على خدمة القضايا اليومية الملحة للسكان المحليين بكل استعداد وكفاءة ونزاهة، وكذلك على اقتراح وبلورة مشاريع تنموية محلية،...علما أن رئيس الجماعة بوجه خاص، يعتبر مسؤولا سياسيا ومسيرا إداريا ومنعشا للحركة الاقتصادية والثقافية....[351].

إن تدبير الشأن العام المحلي بشكل ناجع يتطلب تطوير وتقوية قدرات المنتخبين والموظفين الترابيين، من أجل ترسيخ مقومات حكامة ترابية فعالة وتقديم خدمات جيدة للمواطنين، وبالتالي تحصين استقلالية اتخاذ القرار من طرف الهيئات المنتخبة وتعزيز مبدإ التدبير الحر الذي كرسه دستور 2011.

ونظرا لكون الجماعات الترابية، بما تتمتع به من صلاحيات، الإطار الأنسب لبلورة المشاريع التنموية الجديرة بالتطبيق، لاحتكاكها أكثر من غيرها بواقع الرقعة الجغرافية المحدودة، فهي بذلك الأدرى بطموحات وحاجيات سكانها. إلا أن معظم الجماعات الترابية حاليا لاترقى إلى مستوى التخطيط الحقيقي لعملية التنمية المحلية. فتكوين جل منتخبيها لايسمح بإيجاد نظرة شمولية للتنمية المحلية والجهوية. لذا ينبغي أن نعي هذه المسألة التي تربطنا حتما بمغزى الديمقراطية، وما يجب أن تكون عليه الجماعات الترابية،

---

[350]. حميد القستلي (2013): حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل، الطبعة الأولى، ص. 31-32

[351]. المختار الأكحل (2004): مرجع سابق، ص. 116

خاصة الأعضاء المنتخبين الذين يرهنون مستقبل الجماعات لمدد طويلة، ويفوتون عليها فرص إنجاز عدة مشاريع حيوية. ونلمس حاليا هذه الظاهرة من خلال التباين الواضح في وتيرة التنمية من جماعة ترابية لأخرى دون أن يرتبط ذلك بوفرة مواردها أو قلتها[352].

جدول رقم 51: المستوى التعليمي لأعضاء المجالس الجماعية بالجماعات المدروسة

الجماعة	المستوى الدراسي (%)				
	بدون	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي
الدخيسة	14,3	32,14	10,71	32,14	10,71
مجاط	5,88	29,41	29,41	5,88	29,41
س. س. مول الكيفان	3,7	14,83	29,63	29,62	22,22
دار أم سلطان	25	18,75	25	12,5	18,75
ايت ولال	-	-	28,57	57,15	14,28
واد الجديدة	5,27	15,8	26,31	26,31	26,31

المصدر: بحث ميداني 2017

إن المستوى التعليمي لأعضاء المجالس المنتخبة يختلف من مجلس إلى آخر، لكن السمة المشتركة هو ضعف نسبة التعليم الجامعي لدى غالبية مستشاري الجماعات المدروسة، حيث نجد أعلى نسبة بجماعة مجاط 29.41%، فالمنتخب المحلي يعد الفاعل الرئيسي في العمل التنموي المحلي باعتباره عاملا مهما في تفسير المواقف والقرارات المتخذة في عملية التدبير[353]، فالمستوى التعليمي يطرح العديد من الإكراهات في ترجمة انتظارات الساكنة وطرح تصورات عملية لاستراتيجيات التنمية المحلية.

3 توفير موارد مالية كافية وربط المسؤولية بالمحاسبة

من المهام التي تعكس الجانب المهم في عمل المجلس الجماعي هو وضع الميزانية وفهم تقنياتها، وذلك باستغلال كل الموارد سواء كانت عادية أو استثنائية، لتمكين الجماعة المحلية من تغطية كافة نفقات تسييرها ومواجهة جانب مهم من نفقات تجهيزها[354]. وتعتبر المداخيل الذاتية أهم العناصر التي ترتكز عليها مالية الجماعات الترابية، والتي تتكون من مستخلصات الرسوم المحلية والضرائب (ضريبة النظافة والضريبة على الأراضي غير المبنية داخل مدار التهيئة)، كما تضم مداخيل الممتلكات العمومية (كراء

[352]. جنان لحسن (1989): إشكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، صفرو ومنطقتها نموذجا، ص. 209

[353]. محمد امدافعي (2000): دور المجالس الجماعية في التدبير الجماعي، مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء، مجلة المدينة المغربية بين التدبير المحلي والتنظيم الجهوي، تنسيق محمد الرفاص، سلسلة منشورات ومناظرات رقم 85، كلية الآداب الرباط، ص.65

[354]. العمري علوي وفاء (2013): واقع التنمية المحلية بالوسط القروي بجهة مكناس تافيلالت، حالة جماعتي آيت بوبيدمان والدخيسة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ص. 228

الأسواق الأسبوعية والمحلات التجارية والسكنية)، وبالتالي فالموارد المالية للجماعات الترابية تتشكل أساسا من الضريبة على القيمة المضافة. فقد منح الإصلاح الضريبي رقم 38-83-1 المتعلق بالجبايات المحلية والمؤرخ في 23 أبريل 1984 الجماعات حق الاستفادة من حوالي 30% من المبالغ المالية التي يتم تحصيلها في إطار هذه الضريبة، تعمل الدولة على توزيع هذه الحصة على الجماعات كل سنة وفق معايير محددة[355].

جدول رقم 52: تطور الموارد المالية للجماعات الترابية المدروسة

السنوات	الدخيسة		مجاط		سيدي سليمان مول الكيفان		دارام سلطان		واد الجديدة	
	المداخيل	المصاريف	المداخيل	المصاريف	المداخيل	المصاريف	المداخيل	المصاريف	المداخيل	المصاريف
2013	1218131613	436157246	570802114	5708021.14	4625764	4625764	2498137,55	2498137,55	5287595,73	10139832,3
2014	948885431	508402516	622699889	6226998.89	5258726	5258726	2949719,44	2949719,44	5553024,62	6941389,65
2015	1035199572	599542500	824075952	8240759.52	5086202	5086201	2999663,75	2999663,75	5415920,9	6715672,79

المصدر: برامج عمل الجماعات الترابية المدروسة

في ظل ضعف الموارد الذاتية لهذه الجماعات، ونظرا لعدم وجود مداخيل مهمة، فإن هذا يجعلها تتخلف عن الالتزام بإنجاز المشاريع ضمن برنامج عملها أو اللجوء إلى البحث عن تمويلات خارجية كقروض صندوق التجهيز الجماعي. كما يلاحظ أيضا من خلال تركيبة الموارد المالية للجماعات المدروسة أن نسبة مهمة من ميزانيتها مخصصة لتسديد أجور الموظفين، باستثناء بعض الجماعات التي انتعشت مداخيلها نتيجة الدينامية العمرانية والصناعية التي تعرفها، كالجماعة الترابية مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان.

إن ضعف الموارد المالية من شأنه أن يعرقل جهود التنمية والرهانات التي يمكن أن تلعبها الجماعات الترابية في تحقيق التنمية الترابية. وهنا يمكن أن نميز في مالية الجماعات الترابية بين، ميزانية التسيير وميزانية التجهيز:

- ❖ نفقات التسيير وتشمل:
  - ✓ نفقات الموظفين والأعوان؛
  - ✓ نفقات الصيانة والأدوات والتوريدات؛
  - ✓ المصاريف المالية المتعلقة بإرجاع الدين؛
  - ✓ الإمدادات الممنوحة والمساهمات في عمليات ذات فائدة عامة؛
  - ✓ تحملات أخرى مختلفة؛

[355]. ازمو عبد المجيد (2006): مرجع سابق، ص.260

❖ نفقات التجهيز:

✓ تكاليف الأشغال الجديدة والتجهيزات ذات النفع العام؛

✓ استهلاك رأسمال الدين المقترض؛

✓ الإمدادات الممنوحة؛

✓ حصص المساهمات في الإنجازات ذات الفائدة العامة؛

أمام هذا الوضع المالي الذي يعوق عمل الجماعات ويحول دون القيام بأدوارها في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فقد بات من الضروري على مجالس هذه الجماعات البحث عن بدائل تنموية، واعتماد الحكامة والتدبير الجيد للموارد المتاحة.

4 توفير الموارد البشرية ضرورة ملحة لتطوير فعالية العمل الجماعي

يعتبر المستشارون والموظفون الجماعيون الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تدبير وتسيير شؤون الجماعة الترابية. كما يتوقف على كفاءاتهم ودورهم الفعال في الرفع من مردودية العمل الجماعي ونجاح تطبيق برامج التخطيط[356]. إلا أنه بالجماعات الترابية المدروسة يظل عدد الموارد البشرية غير كاف لتلبية الخدمات المقدمة للساكنة التي ما فتئت تعرف تزايدا مضطردا، مما ينعكس سلبا على جودة الخدمات، لاسيما في ظل العدد المحدود في عدد الأطر العليا.

جدول رقم 53: الموارد البشرية بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	الأطر العليا	الأطر المتوسطة	الأعوان
الدخيسة	9	5	17
مجاط	9	-	4
سيدي سليمان مول الكيفان	6	5	4
دار أم سلطان	7	11	-
ايت ولال	4	6	5
واد الجديدة	8	7	5
المجموع	43	34	35

المصدر: بحث ميداني 2018

بالإضافة إلى النقص المسجل في الموارد البشرية، فإنها تعرف توزيعا غير متكافئ بين الجماعات الترابية المدروسة، وفي هذا الصدد فقد رصد التقرير السنوي (2016-2017) للمجلس الأعلى للحسابات،

[356]. ازمو عبد المجيد (2006): مرجع سابق، ص.253

الاختلالات التي تعرفها الجماعات الترابية من حيث الموارد البشرية، داعيا إلى التفكير بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها لإعادة هيكلة أعداد الموظفين بالجماعات الترابية، قصد ملاءمتها مع حاجيات المرفق العمومي المحلي. وينبغي أن تسعى هذه التدابير لتحقيق هدفين: أولهما التغلب على الاختلالات التي يعرفها توزيع الموظفين، وثانيهما الحد من وزن كتلة الأجور في ميزانيات الجماعات الترابية. ولتحقيق ذلك يوصي المجلس الجماعات الترابية والسلطات المكلفة بالمراقبة الإدارية بما يلي:

- العمل، في مرحلة أولى، على إعادة انتشار أعداد الموظفين التي تشكل فائضا مع التوجه نحو مقاربة ترمي إلى تحسين الجودة ونسبة التأطير؛
- تيسير حركية وإعادة انتشار أعداد الموظفين بين الجماعات الترابية، وبين هذه الأخيرة وإدارات الدولة، والعمل على جعل الوظيفة العمومية الترابية أكثر جاذبية؛
- إعداد وتنزيل خطة لإصلاح الوظيفة العمومية على المستوى الترابي تهدف إلى إعادة هيكلتها من حيث عدد الموظفين والكفاءات؛
- العمل على مستوى كل جماعة ترابية، على تحديد المهام التي يجب أن يؤديها كل موظف من أجل تحديد العدد المناسب للموظفين؛
- إعمال التدبير التوقعي للموارد البشرية حسب الحاجيات الراهنة والمستقبلية فيما يخص الأعداد والكفاءات بارتباط مع مشاريع الجماعات الترابية والضرورات الملحة لتحسين جودة الخدمات المقدمة[357].

إن تمكين الجماعات الترابية من موارد مالية وأطر مؤهلة أضحت ضرورة حتمية لتتمكن من تدبير وتهيئة مجالها، لاسيما الجماعات الترابية الضاحوية التي تعتبر ذات خصوصية ومستقبل للمدينة. وفي ظل ضعف التعاون بين الجماعات الترابية المدروسة (الذي اتضح من خلال اطلاعنا على أشغال المجالس المنتخبة ومحاضر الاجتماعات) يظهر قصور على مستوى التعاون، رغم أن الدستور المغربي لسنة 2011 دستر مسألة التعاون بين الجماعات الترابية[358].

أضحى دعم التكامل البيجماعي مسألة أساسية وضرورية، إذ تمكن من خلق علاقات وظيفية متنوعة وتنمية شمولية ومستدامة وعادلة، فكل جماعة ترابية تساهم بما لديها من إمكانيات وتستفيد من إمكانيات وموارد الجماعات الأخرى، كما أن وثائق التعمير وعلى الأخص المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بحكم أبعاده الاستراتيجية يستوجب أن يدرج ضمن تشخيصاته وتوجهاته وتوقعاته البعد البيجماعي بحكم التفاعلات الممكنة والمحتملة مع مجالات ترابية قد توجد أحيانا خارج مدار التهيئة[359].

---

[357]. التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول.ص.162

[358]. أنظر الفصول 143، 144، 146 من الدستور المغربي الصادر في 29 يوليوز 2011

[359]. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية، ص.15

5 برامج عمل الجماعات الترابية: مشاريع طموحة بإمكانيات ضعيفة

لعل التعديلات الدستورية وتعزيز الجهوية ومسار الدمقرطة، هي التي ستجعل القوى السياسية تعطي أهمية لدعم المبادرات التي تحفز المؤسسات المحلية، وخاصة الجماعات الترابية، وذلك لأن هذه المناطق هي الأكثر تضررا من التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع المغربي[360]، في هذا السياق، نص القانون التنظيمي للجماعات رقم 113.14 في المواد 78 إلى 82 على أنه يتوجب على الجماعة إعداد برنامج عمل الجماعة في السنة الأولى من مدة انتداب المجلس على أبعد تقدير بانسجام مع توجهات برنامج التنمية الجهوية، ووفق منهج تشاركي.

واعتبارا لوظيفته كآلية للتخطيط، فإن الغاية من برنامج العمل الجماعي تكمن بالأساس في الأهداف التالية:

- ✓ يمكن المجلس الجماعي في بداية مدته الانتخابية، من الوقوف على الأعمال التنموية الضرورية التي يجب إنجازها لتلبية حاجيات الساكنة، والأخذ بعين الاعتبار التوجهات والبرامج المعتمدة من طرف القطاعات والمؤسسات العمومية وكذا تطلعات الساكنة.
- ✓ يمكن المجلس الجماعي من تحديد الإمكانيات والوسائل الضرورية لتنفيذ البرنامج الذي يعتزم القيام به، ويتعلق الأمر بما يلي:
  - الإمكانيات المادية التي يمكن رصدها من موارد ذاتية، واقتراضات ومساهمات الفرقاء والمساعدات المالية التي يمكن تعبئتها؛
  - الموارد البشرية والكفاءات التي يجب أن تتوفر عليها الإدارة الجماعية للقيام بمهامها على الوجه المطلوب؛
  - النمط والمقاربة التي يرتقب اعتمادها لإنجاز المشاريع المبرمجة؛
- ✓ بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين وللمستثمرين داخل الدائرة الترابية للجماعة، يعتبر برنامج العمل الجماعي وثيقة أساسية تنيرهم فيما يخص القرارات والمشاريع التي يتوخون اعتمادها[361].

وقد تميزت الرؤية التي اعتمد عليها واضعو برامج عمل الجماعات المدروسة على تعزيز دور هذه الجماعات من خلال تدبير مجالها، عبر إعداد وثائق التعمير وتفعيل مقتضياتها والقضاء على السكن غير اللائق، وتطوير البنيات التحتية والخدمات الأساسية وتسهيل الولوج إليها، وتحقيق التنمية الاقتصادية عبر

---

[360]. امحمد مهدان (2007): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية، ص. 147

[361]. مشروع برنامج العمل الجماعي (2021-2016): الجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان، ص.3.2

دعم القطاع الفلاحي وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتأهيل القطاع الصناعي ودعم الأنشطة التجارية بمراكز الجماعات وتشجيع قطاع الصناعة التقليدية والسياحة. ولتحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على ثلاث محاور رئيسة وهي:

- ✓ تهيئة المجال العمراني وتأهيل البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية؛
- ✓ النهوض بالتنمية الاقتصادية؛
- ✓ الحكامة وتقوية قدرات الفاعليين المحليين؛

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو المنهجية التي يتم اعتمادها في تفعيل وإنجاز هذه المشاريع على أرض الواقع؟ علما أن واقع الحال يوضح عكس ذلك، خاصة وأن إنجازها يتطلب تكاليف مادية كبيرة تفوق الإمكانات المادية للجماعات الترابية. كما أن هذه المشاريع التي تضمنتها برامج عمل الجماعات نجدها تحمل في كثير من جوانبها طابع البرامج الانتخابية، هدفت إلى إرضاء المستشارين الجماعيين من خلال تضمين بعض مطالب دوائرهم الانتخابية رغم علمهم المسبق باستحالة تحقيقها، مما جعل هذه البرامج تتسم بعدم الواقعية في كثير من جوانبها[362].

بالإضافة إلى ذلك فإن تنزيل البرامج المتضمنة في برامج عمل الجماعات تعتبر من بين العوائق التي تواجهها عدم ملاءمة البرامج القطاعية التي تقترحها المصالح العمومية المنخرطة في التنمية. الأمر الذي جعل ممثلي هذه المصالح لا يشاركون إلا نادرا في وضع هذه المخططات، وذلك بسبب تقيدهم بالبرامج والاستراتيجيات القطاعية التي تضعها وزاراتهم، إذ لاتوجد اليوم أية وسيلة لربط هذه الأنشطة[363]، ببرامج عمل الجماعات الترابية. وهذا ما حدا بالسلطة الحكومية إلى الإسراع على إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري.

---

[362]. مقابلة مع أحد المستشارين بالمجلس الجماعي للجماعة الترابية واد الجديدة

[363]. امحمد مهدان (2007): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية، ص. 148

شكل رقم 37: خطاطة المبادئ التوجيهية للاتمركز الإداري

المصدر: وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية، عرض حول اللاتمركز الإداري رافعة لورش الجهوية المتقدمة، مجلس النواب. 28 نونبر 2017، بتصرف

تنص المادة (3) من المرسوم التنظيمي على أن اللاتمركز الإداري لمصالح الدولة هو تنظيم إداري مواكب للتنظيم الترابي اللامركزي للمملكة القائم على الجهوية المتقدمة، وأداة رئيسية لتفعيل السياسة العامة على المستوى الترابي، قوامه نقل السلط والوسائل وتخويل الاعتمادات لفائدة المصالح اللاممركزة على المستوى الترابي، والهدف هو تمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، واتخاذ المبادرة تحقيقا للفعالية والنجاعة[364]. لكن التخوف الذي أبداه العديد من المهتمين بخصوص هذا التوجه هو إنتاج مركزية من نوع جديد من خلال تركيز تنسيق مهام البنيات الإدارية واللاممركزة في يد الولاة والعمال. وهذا يطرح إشكالية تحديد التمفصلات بين مختلف المستويات المجالية والإدارية في تحقيق التقائية واندماجية التدخلات العمومية.

[364] . الجريدة الرسمية، المادة 3 من مرسوم رقم 2.17.618 صادر في 18 من ربيع الأخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، 9788

II.النسيج الجمعوي والتعاوني بمجال الدراسة

يأتي بروز دور المجتمع المدني بالمغرب في إطار التحولات الحديثة التي أملتها ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية، انعكست على بنيات النسيج الاجتماعي المغربي[365]، إذ شكل دستور 2011 نقلة نوعية في مسار التجربة الديمقراطية المغربية، فقد تم التنصيص لأول مرة على جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بتعزيز أدوارها المحورية في المجالات التنموية والثقافية والبيئية والاجتماعية، بوظائف جديدة في إطار الديمقراطية التشاركية في وضع السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، وذلك"... بما أصبحت تشكله الجمعيات من ثروة وطنية هائلة ومن تنوع في مجالات عملها، وما تجسده من قوة اقتراحية فاعلة، أصبحت بفضلها بمثابة الشريك الذي لا محيد عنه لتحقيق ما نبتغيه لبلادنا من تقدم وتحديث[366]، وتبرز أهمية ذلك من خلال قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني باعتباره رافعة لإدماج النساء والشباب، إذ يهم هذا القطاع إلى متم سنة 2013، على ما يربو 000 12 تعاونية تضم أكثر من 000 440 منخرط، مما يوفر فرصا كفيلة بتطوير القدرات المقاولاتية للنساء، وبروز الحس الإبداعي لدى الشباب،... ومهما يكن، فإن هذا القطاع يتطلب خلق تجانس بين السياسات العمومية المتعلقة بذاك الكم الهائل من الأنشطة التي يشملها، ويتعين تعزيز المبادرات في هذا المجال، عبر مضاعفة الجهود في مجال التكوين وتقوية القدرات، وخاصة في مجال تدبير وتسويق المنتجات، وتسهيل الولوج إلى التمويل[367]، ويوجد بالجماعات الترابية المدروسة عددا لا بأس به من الجمعيات (154جمعية) والتعاونيات (24 تعاونية) التي تعمل في ميادين متعددة. وتعتبر قيمة مضافة يمكن أن تسهم في إشعاع المجال وتنزيل برامج التنمية.

---

[365]. الساهل سالم (2003): تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب. مجلة أبحاث، العدد 55، الدار البيضاء، ص 44.

[366]. من الرسالة الملكية للمشاركين في الأيام الدراسية حول التدبير الجمعوي.2012/02/14

[367]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2013، ص.53

جدول رقم 54: عدد الجمعيات والتعاونيات بالجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	الجمعيات	التعاونيات
دخيسة	47	7
واد الجديدة	20	6
مجاط	10	5
س س م كيفان	54	5
ايت ولال	16	0
دار أم سلطان	7	1
المجموع	154	42

المصدر: عمل ميداني7 201

1. جمعيات مجال الدراسة: تزايد عددي مهم بإسهام محدود

نظرا للدور الذي أصبحت تحظى به المقاربة التشاركية في صياغة البرامج التنموية واتخاذ القرارات، فإن الفعل الجمعوي أصبح له أهمية خاصة، وهذا ما يجعل الفاعل الجمعوي مطالبا بأن يندمج في هذه الدينامية ويساهم من موقعه في تحقيق التنمية، من خلال المشاركة الإيجابية والاقتراحات البناءة. وهذا ما يتطلب منه امتلاك الآليات الكفيلة بلعب هذا الدور.

1.1. على مستوى طرق الاشتغال

يواجه العمل الجمعوي بمجال الدراسة مجموعة من العوائق التي تحول دون مساهمته الفعالة في تحقيق الأهداف المنتظرة منه، إذ نجد أن 71.42 % من الجمعيات بمجال الدراسة لم يسبق لها أن استفادت من أي تكوين، وأن 30% فقط من الجمعيات هي التي تتوفر على موقع بشبكة الأنترنيت[368]. وهذا ما يجعل إشعاع أغلب هذه الجمعيات لا يتجاوز نطاق الجماعة التي ينتمي لها أغلب أعضائها.

[368]. نتائج استمارة العمل الميداني، 2017

مبيان رقم 20: مجال نفوذ الجمعيات بمجال الدراسة

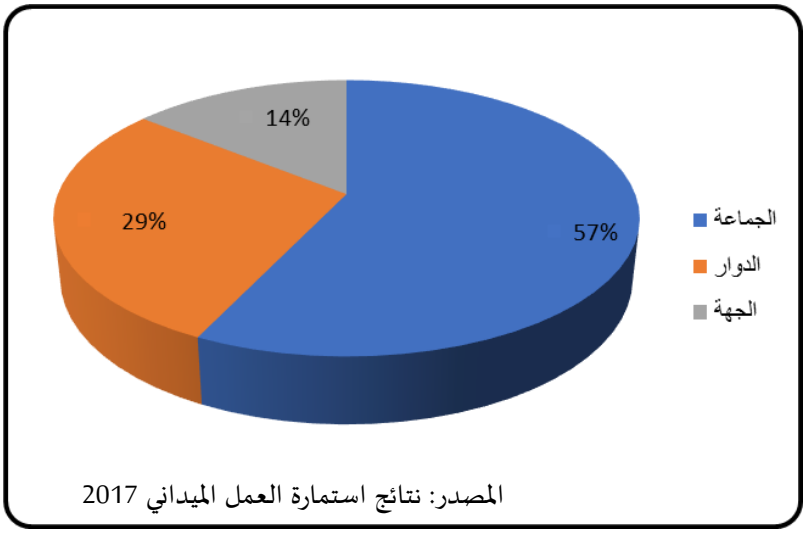

المصدر: نتائج استمارة العمل الميداني 2017

إذا كانت معظم الجمعيات بالجماعات المدروسة أحدثت بعد سنة 2005، أي بعد الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبعد الخطاب الملكي الذي اعتبر فعاليات المجتمع المدني فاعلا رئيسيا في التنمية، وضرورة استفادتها من الدعم والتمويل العموميين، فإن أنشطة هذه الجمعيات تبقى محدودة مقارنة بعددها. وبالتالي فإنه يجب على هذه الجمعيات أن تتسم بسمات الحماس والتجديد والنزوع إلى التعاون داخل شبكات، وامتلاك حس الخدمة العمومية والصالح العام، باعتباره مكونا أساسيا للرأسمال الاجتماعي وللإمكان البشري للبلاد، له قدرات باهرة على التجديد في ميدان الحكامة والتنمية[369]، إذ نجد أن 68% من الجمعيات بمجال الدراسة تأسست بإيعاز من مصالح الدولة، في حين أن 32% تأسست بمبادرة ذاتية من طرف الساكنة[370].

يعتبر تزايد عدد الجمعيات بمجال الدراسة (154 جمعية) مؤشرا إيجابيا على تنامي الوعي لدى المواطنين بضرورة الاشتغال في إطار تنظيمات قانونية ومهيكلة. إلا أن هذا التزايد العددي يخفي عدة إكراهات تواجه العمل الجمعوي من بينها: ضعف التنسيق بين مكوناته، حضور النزعة الفردية والمصلحية، سيادة الاتكالية ومحدودية المبادرات الجماعية، مما يجعل انخراط الساكنة محتشما ومتسما بالسلبية واللامبالاة.

2.1. على مستوى التصور المستقبلي

رغم كل هذه الإكراهات، فإن أدوار الجمعيات بمجال الدراسة يراهن عليها في إسهامها النشيط والفعال في بلورة أفكار ومشاريع التنمية محليا، لاسيما أن الاختيارات التنموية الراهنة أضحت تعطي اهتماما

[369]. تقرير الخمسينية (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص.48.

[370]. نتائج استمارة العمل الميداني 2017

أكثر للإنسان باعتباره فاعلا ومخططا ومدبرا ومتلقيا للتنمية في بيئته الطبيعية، في إطار القيمة المضافة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجالية التي يساهم بها، التي هي نتاج مشاريع منبثقة من التراب المحلي. تعتبربمثابة نسق يتم بناؤه من خلال ربط الفاعلين المحليين الملتزمين، سواء كانوا خواصا أو عموميين، بدينامية التراب المحلي، وذلك من خلال مشاريع اجتماعية واقتصادية وثقافية وبيئية، تنجز على مستوى التراب المحلي[371]. من خلال الاستثمار في التضامنات التقليدية التي أبانت عن أهميتها ونجاعتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال أشكال التعاون والتعاضد والتدبير المشترك للموارد الجماعية، وذلك في إطار مشاريع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

خلال تبويب الجمعيات بالجماعات الترابية المدروسة حسب نوع نشاطها. نجد الجمعيات التي يرتبط نشاطها بالشأن الثقافي والتنموي هي التي تهيمن، لاعتبارات ترتبط بحصولها على الدعم، بينما نجد الجمعيات المرتبط نشاطها بما هو تربوي وبيئي في المرتبة الثانية من حيث توزيع الجمعيات بمجال الدراسة حسب نوعية نشاطها، ويدخل ضمنها جمعيات آباء وأولياء التلاميذ والجمعيات التي تأسست لغاية تأطير النقل المدرسي، في حين يسجل تدن في الجمعيات المهتمة بالقطاعات المهنية والحرفية، رغم خصوصيات المجال الفلاحية.

جدول رقم 55: توزيع الجمعيات بالجماعات المدروسة حسب نوع نشاطها ب (%)

نوع الشاط / الجماعة	فلاحية	تربوية- بيئية	ثقافية- تنموية	دينية	رياضية	مهنية- حرفية
الدخيسة	8,51	29,78	38,32	12,76	10,63	-
واد الجديدة	10	15	65	-	5	5
ايت ولال	30	30	35	-	5	-
دار أم سلطان	-	-	57,14	-	42,86	-
س س مول الكيفان	14,25	12	46,29	-	18,21	9,25
مجاط	-	40	40	10	10	-

المصدر: عمل ميداني 2017

من شأن تعزيز أدوار المجتمع المدني، أن يتيح للسلطات العمومية الاعتماد على النسيج الجمعوي المحلي، من أجل تحقيق درجة القرب من الساكنة وإضفاء فعالية على جهود التنزيل الترابي للسياسات العمومية. كما يقتضي هذا الأمر تسريع إعمال اللاتمركز الإداري والجهوية المتقدمة، بوصفهما

[371]. Kolosy katalyn (2006) : le développement local : réflexion pour une définition théorique du concept. In: horizon local. www.Globenet.org.p.6

آليتين لملاءمة السياسات العمومية مع الحاجيات الخاصة[372] بالساكنة المحلية، التي لازالت تعزف عن ممارسة العمل الجمعوي بسبب عدة عوامل، والتي يبقى أهمها حسب العينة المستجوبة مرتبطا بضعف التأطير وانعدام الثقة.

مبيان رقم 21: أسباب عدم انخراط الساكنة في الجمعيات بالجماعات المدروسة

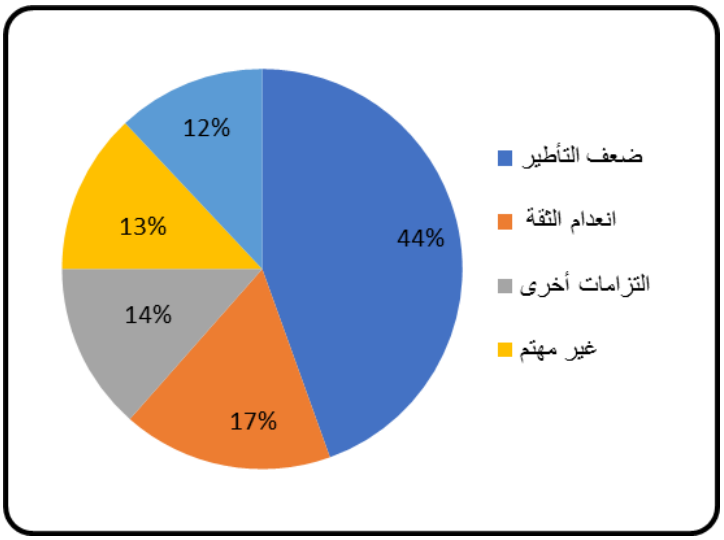

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

2. التعاونيات

1.2. يحظى العمل التعاوني باهتمام خاص وبحظوظ واعدة

يقوم العمل التعاوني على أسس التعاون، والتضامن، والعمل المشترك والديمقراطية، إنه مجموع الأنشطة الإنتاجية لمختف السلع والخدمات التي تنتظم في شكل إطارات مهيكلة ومستقلة (تعاونيات، جمعيات، تعاضديات،...)، حيث تخضع لتدبير ديمقراطي وتشاركي من أجل مشروع موحد. وتنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي التضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي من خلال إنتاجها سلعا وخدمات ترتكز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء[373]، لقد جاء الاقتصاد الاجتماعي التضامني نتيجة مجموعة من التحولات التي طرأت على اختيارات السياسة الاقتصادية، التي اعتمدتها بلادنا منذ بداية الثمانينات، والرامية إلى نهج سياسة اقتصادية أكثر ليبرالية تتميز بتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي وإنعاش دور القطاع الخاص واعتماد سياسة الانفتاح على الخارج[374]. هذه الاختيارات طرحت العديد من الصعوبات، حيث تقتضي معرفة الاقتصاد

---

[372]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2017): التقرير السنوي، ص.94.

[373] . تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، الدورة السابعة والأربعين بتاريخ 26 فبراير 2015، ص.7.

[374]. كريم محمد (2012): الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء، ص.37.

التضامني مقارنته مع الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتمد أساسا على السعي وراء الربح المادي وعلى الرأسمال وعلى التدبير الفردي، مما تكون له انعكاسات سلبية على المجتمع. وتتمثل في عدم إعطاء الاعتبار للمردودية أو الثروة أو المنفعة العامة، ولا يهتم بالثروات الطبيعة. فالاقتصاد التضامني يرتكز على المنفعة الاجتماعية في مقابل الربح السريع للرأسمالية، ويعتمد على المعيار الاجتماعي، إذ يتم بالتضامن، ويعتمد على الموارد البشرية، ويقوم هذا الاقتصاد على التدبير الجماعي، على اعتبار أن الرأسمال لا يدبره شخص أو مدير شركة، ولكن هناك شركاء، مما يكون له العديد من الإيجابيات. إنه لا مكان للتنمية الاجتماعية بدون تنمية اقتصادية، مما يستوجب بناء اقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وإذا كنا نعتمد اقتصاد السوق، فهذا لايعني السعي لإقامة مجتمع السوق، بل يعني اقتصادا اجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الاقتصادية بالتضامن الاجتماعي...[375].

تقوم أسباب تقوية التنافسية وتأهيل المجتمع المحلي، من خلال تثمين أنساق الإنتاج المحلية التي تميز مجال الدراسة. والمقصود هنا بالنسق ليس هو اجتماع الأشخاص حول نشاط معين، بقدر ما هو انتماؤهم لنفس الكيان الثقافي المحلي، ولقيم مشتركة تضمر قيمة مضافة بالغة الأهمية، يمكن تثمينها محليا[376]. ولقد تم تخصيص إطار تشريعي خاص بها، من خلال القانون 12-112 الخاص بنظام التعاونيات ووضعيتها القانونية، كما تجذر الإشارة إلى أن النسيج التعاوني بالمغرب يتميز بهيمنة القطاع الفلاحي بنسبة 65%، يليه ميدان الصناعة التقليدية بنسبة 13%، ويأتي مجال السكن في المرتبة الثالثة بنسبة12 %[377].

2.2. الاقتصاد الاجتماعي التضامني رافعة لتثمين منتوجات التعاونيات بمجال الدراسة

أ. على مستوى أشكال الاشتغال

- ✓ **الشراكات**

يحيل مفهوم الشراكة إلى اتفاق أو نظام يجمع بين أشخاص أو مؤسسات أو تنظيمات مختلفة، تتقاطع مصالحها وأهدافها، من أجل العمل المشترك وتبادل المنفعة بينهما. وقد تم استعمال المفهوم بداية في المجال الاقتصادي، قبل أن يتطور لاحقا ليشمل ميادين معرفية أخرى من بينها العلوم الإنسانية والاجتماعية[378].

نشير هنا إلى أن 67% من التعاونيات بالجماعات الترابية المدروسة لم يسبق لها أن قامت بعقد شراكات مع مؤسسات عمومية أو خاصة. في حين أن 33% هي التي أبرمت اتفاقية شراكة[379]، معظمها مع

---

[375]. مقطف من خطاب العرش لسنة 2000

[376]. لحسن جنان (2014): المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية، مختبر التراث والمجال والتنمية، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز–فاس

[377]. الموقع الالكتروني لمكتب تنمية التعاون. 2015

[378] . البحيري زهير، مرجع سابق، ص. 345

[379]. نتائج استمارة العمل الميداني 2017

مؤسسة التعاون الوطني ومصالح العمالة قصد الاستفادة من المشاريع الممولة من طرف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

✓ **طرق تسويق المنتوجات**

بسبب محدودية الإنتاج التعاوني، يلجأ المتعاونون إلى التسويق المحلي بشكل كبير، ويعتمد أساسا على البيع في مقر التعاونية الذي ناهز 37% من طرق التسويق التي تعتمدها تعاونيات مجال الدراسة في تسويق منتجاتها. وهذا راجع بالأساس إلى عدم توفر التعاونيات على الوسائل اللوجيستيكية الممكنة للتسويق خارج مجالها المحلي. بالإضافة إلى عدم تمكنها من أساليب التسويق الحديثة، في حين نجد 31 % من تسويق المنتوج يمر عبر الوسطاء، مما يجعل هامش الربح بالنسبة للتعاونية ضعيفا، ثم نجد 27% من خلال المشاركة في المعارض التي تستفيد منها تعاونيات محدودة.

مبيان رقم 22: طرق تسويق منتجات التعاونيات

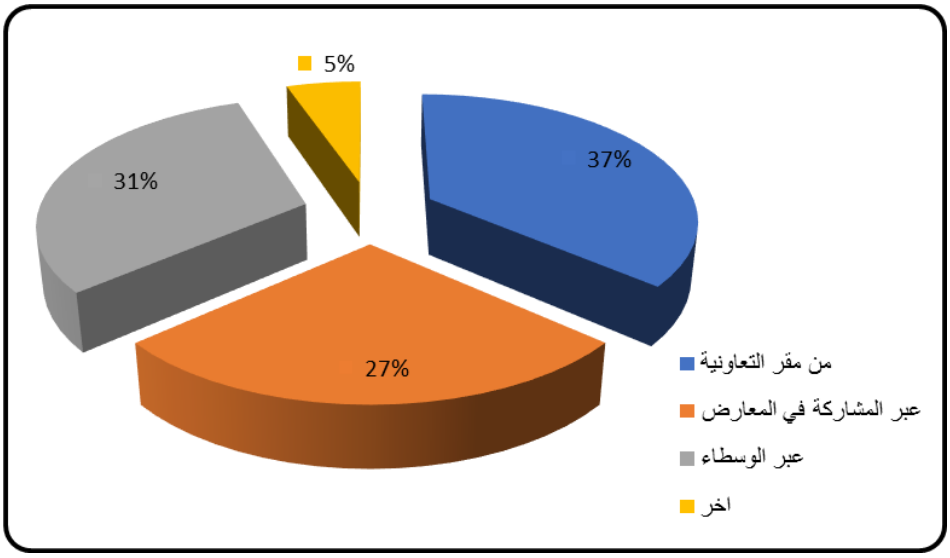

المصدر: نتائج البحث الميداني 2017

3. إكراهات العمل التعاوني بمجال الدراسة

تواجه التعاونيات مجموعة من الصعوبات التي تحد من فعاليتها. وتتمثل أساسا في مشكل تسويق المنتجات الذي يجعل المتعاونين يلجأون إلى التسويق المحلي (الأسواق المحلية والمراكز القريبة)، الشيء الذي يحرم المنتجين من مداخيل مهمة بسبب انخفاض الأسعار، في ظل محدودية التسويق الخارجي، نتيجة الصعوبات والإجراءات المعقدة.

تتميز وحدات الإنتاج التعاوني بصغر حجمها بسبب غياب الإمكانيات المالية واعتمادها بشكل مهم على دعم الدولة. فمعظم المنتجين في التعاونيات فلاحون أو حرفيون صغار لا تتوفر لديهم الإمكانيات المالية الكافية لإنشاء مشاريع ووحدات إنتاج كبيرة، مما يجعل رقم معاملات هذه الوحدات ضعيفا والإنتاج متدنيا، حيث لا تستطيع منافسة الوحدات العصرية المتطورة، التي توظف رساميل ضخمة وتحقق إنتاجا أكبر.

مبيان رقم 23: إكراهات العمل التعاوني بالجماعات المدروسة

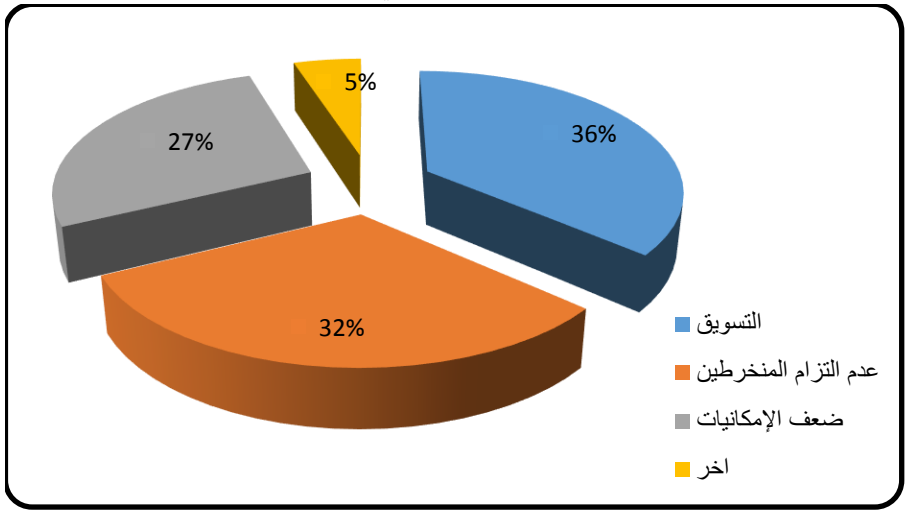

المصدر: نتائج البحث الميداني2017

صور رقم 44 و45: جانب من مقر تعاونية قريتي بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان

المصدر: تصوير الباحث 2017

رغم الصعوبات التي تواجهها تعاونيات مجال الدراسة، فإنها تبقى فاعلا مهما في العديد من الجماعات المدروسة، التي تقوم فيها هذه التعاونيات بمجهودات فعالة في مجال الاقتصاد الاجتماعي التضامني. لذا يجب تقديم الدعم لها ومواكبتها عبر برامج التكوين والتأطير لخلق أنشطة مدرة للدخل، وكذا

تنشيط الحقل التربوي والثقافي بهذه المجالات، وقد خلصت مجموعة من الدراسات وخاصة تلك التي شملت مجال الدراسة أن محدودية هذا النسيج التعاوني ترجع إلى عدة عوامل، أبرزها:[380]

- ✓ نقص في التحسيس والتأطير لتأهيل الموارد البشرية خصوصا فيما يتعلق بالتسيير الإداري والمالي؛
- ✓ ضعف الدعم المادي والخبرة في البحث عن موارد التمويل؛
- ✓ غياب التنسيق والتواصل وضرورة خلق إطار لتنسيق العمل التعاوني على مستوى العمالة وكذلك ائتلاف أو تنسيقية للتعاونيات المحلية من أجل تحسين التواصل.

بادر المغرب إلى تطوير هذا القطاع، من خلال اعتماد استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني 2010-2020. وعلى الرغم من الجهود المبذولة في إطار هذه الاستراتيجية، فإن النتائج لاترقى إلى مستوى الأهداف المسطرة، بالنظر إلى أن مساهمة القطاع حاليا في الناتج الداخلي الخام لا تتجاوز 2%، عوض 3.9% المحددة كهدف في أفق سنة 2020. كما يشغل القطاع نحو 5% من السكان النشيطين، عوض 7.5% التي استهدفتها الاستراتيجية.

III. المشاريع المهيكلة بالجماعات الترابية المدروسة: برامج مهمة تنقصها كفاءة التنزيل

1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجهودات مهمة بنتائج محدودة

جاءت هذه المبادرة لترجمة التزام سياسي قوي وثمرة لمسعى مجدد، وهو الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي في الجماعات المستهدفة، وإرساء دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاهية الساكنة على المدى البعيد[381]. "إن المبادرة التي نعطي انطلاقتها اليوم تعتبر لبنة جديدة لاستكمال بناء هذا الصرح وتوحيد أركانه.

إن المنظور الجديد لمسألة التنمية البشرية يجب أن ينطلق من العمل الجماعي، ومن الاقتصاد التضامني، عبر تطوير أساليب التضامن داخل الأوساط الفقيرة والهشة، والتركيز على منهجية القرب وبناء المشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتضامني، اعتمادا على المبادرات المحلية (سكان، جمعيات، تعاونيات،...)[382].

اعتمدت المبادرة في اختياراتها الإستراتيجية على أربع مقومات أساسية، وهي:

- ❖ استهداف الإشكالية الاجتماعية عبر مقاربة سوسيومجالية مرتكزة على التمييز الواعي، بين ثلاث وحدات قياسية للعجز الاجتماعي (الفقر والإقصاء الاجتماعي والهشاشة الاجتماعية)؛

---

[380] . REMESS et all (2016) : Promotion de l'économie sociale et solidaire des communes rurales de Oued Jdida et Sidi Slimane Moul kifane, Diagnostic territorial participatif.

[381]. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2012، ص.38

[382]. بن عاشور عبد الحكيم (2014): مرجع سابق، ص.191

- ❖ هيكلة القيادة الترابية للمبادرة على نحو يراعي منظومة قيم كونية في تغيير أساليب اشتغال الحكامة المحلية، وتدبير مشاركة الفاعلين المحليين غير المؤسساتيين في بلورة القرار المحلي؛
- ❖ تكييف المرامي والمخارج مع متطلبات تقوية النسيج الاجتماعي وفق منظور استباقي واحترازي؛
- ❖ إسهام المبادرة في مسار إنتاج التنمية الاجتماعية الترابية بوصفها استثبات لحاجات البرامج القطاعية للنجاعة الاجتماعية المطلوبة على مستوى تحسين شروط عيش الفئات الاجتماعية الضعيفة.[383]

فما هي أهم مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي عرفها مجال الدراسة؟

نظرا للأهمية التي تم إيلاؤها لهذه المبادرة وتقييم مدى نجاعة المشـاريع التي أنجزت في إطارها بمجال الدراسـة، دفعنا ذلك إلى البحث عن المعطيات الخاصـة بهذه المشـاريع، وأتاح لنا الاطلاع على مختلف المشـاريع المنجزة في هذا الإطار، أن اسـتفادة الجماعات المدروسـة من دعم المبادرة يختلف من جماعة ترابية إلى أخرى، وتحتل الجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان المرتبة الأولى بغلاف مالي ناهز 13.581.932 درهم، ثم جماعة واد الجديدة ثانيا ب 15.455.307، في حين نجد في المرتبة الأخيرة الجماعة الترابية آيت ولال ب 4.804.909 درهم.

جدول رقم 56: حصيلة مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الجماعات الترابية المدروسة

الجماعة	عدد المشاريع	الكلفة/الدرهم	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية/الدرهم	نسبة مساهمة المبادرة (%)
الدخيسة	36	12 517 651	8 728 816	69,7
مجاط	29	16 772 674	9 158 401	54,6
س. س. مول الكيفان	30	22 474 627	13 581 932	60,4
دار أم سلطان	27	13 066 198	7 701 178	58,9
ايت ولال	18	11 159 683	4 804 909	43
واد الجديدة	37	20 496 274	13 455 307	65,6
المجموع	177	96 487 107	57 430 543	59,5

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة مكناس 2018

كما قمنا بتبويب أهم هذه المشاريع حسب القطاعات الأساسية بالجماعات المدروسة. وهي المشاريع التي تهم التزود بالماء الصالح للشرب، والفلاحة، والصحة، والتربية والتكوين، كما هو مبين بالجدول التالي:

[383]. رجب سعاد ويحياوي مصطفى (2009): تحليل الدينامية الترابية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، 14، ص. 133-134

جدول رقم 57: مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب القطاعات بالجماعات الترابية المدروسة بين 2005 و2017

الجماعة	التزود بالماء الصالح للشرب			الفلاحة			الصحة			التربية		
	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية	مساهمة المبادرة	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية	مساهمة المبادرة	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية	مساهمة المبادرة	عدد المشاريع	التكلفة الإجمالية	مساهمة المبادرة
الدخيسة	1	997 128	263 330	4	805 902	539 051	1	991 500	796 500	21	6 995 494	5 272 948
مجاط	-	-	-	1	120 460	84 322	4	1 340 168	990 568	12	5 812 324	4 183 789
س,س مول الكيفان	3	10 984 22	603 000	4	975 578	628 012	3	505 269	436 963	4	1 268 752	1 093 752
دار أم سلطان	6	3 567 752	1 937 232	1	489 314	489 314	4	701 900	594 400	3	684 100	684 100
ايت ولال	2	5 814 183	14 540 29	1	129 500	88 200	1	315 000	210 000	3	1 040 000	637 000
واد الجديدة	4	46 963 52	1 557 984	5	766 396	48 476	3	1 400 000	970 000	12	6 532 168	4 608 051
المجموع	16	10 379 063	4 361 546	16	3 287 150	1 877 375	16	5 253 837	3 998 431	55	22 332 838	16 479 640

المصدر: قسم العمل الاجتماعي بعمالة مكناس 2018

يتبين أن الجماعات الترابية استفادت بشكل متباين من برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سواء من حيث طبيعة المشاريع المنجزة أو من حيث الأغلفة المالية المرصودة، فقد استحوذ قطاع التربية على أكبر حصة من حيث عدد المشاريع المنجزة، وذلك ب 55 مشروعا، وتتجلى في إحداث وترميم مجموعة من المؤسسات التربوية وتوفير النقل المدرسي بالإضافة إلى دور الشباب.

الصور رقم 46-47 و48: بعض إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجماعات الترابية المدروسة

المصدر: تصوير الباحث 2018

ورغم بعض التجهيزات السوسيوثقافية التي أنجزت بتراب الجماعات المدروسة، فإن مستوى التنشيط الثقافي والتأطير التربوي والرياضي يبقى ضعيفا إن لم نقل غائبا في العديد من هذه الجماعات، ويرجع بالأساس إلى غياب جمعيات فاعلة للمجتمع المدني باعتبارها شريكا مع الجماعات الترابية في استثمار هذه المراكز، وهذا يحول دون تحقيق الاندماج الاجتماعي لساكنة هذه الجماعات وخاصة الشباب والنساء. كل هذا يطرح إشكالية مستويات التدخل والانفتاح على السكان في إطار المستويات المجالية الصغيرة (الدوار) فيما يخص تحديد الأولويات وإنجاز مشاريع القرب.

2. مخطط المغرب الأخضر

ساهم مخطط المغرب الأخضر حسب المعطيات الرسمية في تحسين الفلاحة المغربية، لاسيما على صعيد ميزانية الاستثمار. وتبرز النتائج أن الاستثمار الفلاحي تضاعف بنسبة 1.7% بين سنتي 2008 و2014. كما عرفت الفلاحة التضامنية بدورها تحسنا هاما، بعد إطلاق مشاريع تنموية في إطار الدعامة الثانية، إذ بلغ عدد المستفيدين المستهدفين من 700 مشروع سنة 2010 حوالي 767000. علاوة على أن المساحات المعنية قد تجاوزت 800000 هكتار. وخلال السنوات الأخيرة، أثار تطوير وتسويق المنتجات المحلية اهتماما خاصا بهدف إعادة تثمين هذه المنتجات وتعزيز التعاونيات النسوية والاستغلاليات وجمعيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني[384].

[384] . الجريدة الرسمية عدد 6588– شوال 1438 (20 يوليوز 2017)، رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول تنمية العالم القروي، التحديات والافاق، 4213

إن الهدف من هذا المخطط هو تحسين المردودية من خلال تحسين الإنتاج. ويتكون هذا المخطط من دعامتين:

- الدعامة الأولى: وتخص الفلاحة العصرية، بالمناطق البورية وبالمناطق السقوية، ذات مردودية لا بأس بها، تستجيب لمعايير السوق، تهم كبار الفلاحين، وترمي إلى:

- ❖ خلق مشاريع مندمجة ومجمعة؛
- ❖ الاعتماد على الاستثمار الخاص؛
- ❖ خلق نموذج عادل للتجميع (وحدة تثمين الزيتون، وحدة للتبريد،...) من أجل تثمين أفضل للزيتون وتحسن تنافسية أفضل للسلسلة؛

- الدعامة الثانية: تخص الفلاحة التضامنية، المعاشية، بالمناطق البورية الملائمة، ذات مردودية ضعيفة، تهم صغار الفلاحين، وتهدف إلى:

- ❖ خلق مشاريع مدعمة من طرف الدولة، وتمول 100%؛
- ❖ توسيع المساحة من ناحية الغرس؛
- ❖ تحسين المردودية؛
- ❖ تحسين دخل الإنتاج؛
- ❖ محاربة انجراف التربة؛

وقد استفادت الجماعات الترابية المدروسة من بعض المشاريع التي تدخل في إطار مخطط برنامج المغرب الأخضر وهمت الدعامة الثانية من المخطط.

جدول رقم 58: مشاريع مخطط المغرب الأخضر بالجماعات الترابية المدروسة

المشروع	الجماعات المستفيدة	عدد المستفيدين	التكلفة	المساحة بالهكتار
غرس الزيتون	الدخيسة	48	-	50
تكثيف وتثمين إنتاج الحليب	مجاط والدخيسة وواد الجديدة	236	22.53 مليون درهم	-
استبدال زراعة الحبوب بأشجار الزيتون	سيدي سليمان مول الكيفان وواد الجديدة	-	10.128 مليون درهم	600

المصدر: المديرية الإقليمية للفلاحة بمكناس2017

انطلاقا من الجدول يتبين أن الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس استفادت من عدد محدود من مشاريع مخطط المغرب الأخضر. كما أن المشاريع المنجزة ارتبطت أساسا بغرس الزيتون وبأغلفة مالية لا تعكس المكانة الفلاحية للجماعات الترابية ضمن مجال سايس.

كما تم في إطار هذا المخطط إحداث المشروع الفلاحي أكروبوليس بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان الذي سبق وأشرنا إليه، وهو يندرج في إطار الصناعة الغذائية، الذي عوض أن يستقطب شركات متخصصة في التصنيع الفلاحي نجد أنه عرف استقرارا لشركات متخصصة في الأسلاك الكهربائية، مما يطرح مشكل الارتباط بين النشاط الزراعي والصناعة المرتبطة به.

من المنتظر أن تستفيد الجماعات الترابية المدروسة (باستثناء الجماعة الترابية دار أم سلطان) من مشروع إنقاذ سهل سايس السقوي، الذي جاء لتعويض العجز المائي للفرشة المائية. وذلك عن طريق مد المجال بإمدادات مائية سطحية من سد مداز. وتصل مساحة هذا المشروع 30000 هكتار، تشمل 22 جماعة ترابية تهم عمالات وأقاليم فاس، مكناس، مولاي يعقوب، صفرو، الحاجب وافران. والذي سيغطي 7157 ضيعة فلاحية، ستستفيد منه ساكنة تناهز 347000 نسمة.

وتتجلى أهداف المشروع أساسا فيما يلي:

* سد العجز المائي للفرشة المائية الجوفية فاس-مكناس؛
* اعتماد نظام ري عصري مقتصد في المياه؛
* الرفع من تثمين مياه الري والتكثيف الزراعي؛
* تحسين دخل المزارعين في منطقة المشروع.

تبقى هذه "المشاريع" السالفة الذكر دون المستوى المأمول، نظرا لمحدودية وقعها على المجال والساكنة المحلية، وذلك في غياب التقائية هذه البرامج. فكل قطاع يتدخل بشكل عمودي بسبب غياب التوافق وميكانيزمات التنسيق فيما بينها، مما يجعلها أحيانا تتناقض. الأمر الذي يضع المستشارين الجماعيين ورؤساء الجماعات أحيانا تحت ضغط البرامج التي تفرض عليهم، والتي تكون مخالفة لطموحاتهم رغم محدوديتها، وكذا خلق بنيات خارج المجال القروي من أجل تدبير هذه البرامج[385].

ووعيا بهذا الإشكال أصدرت وزارة الداخلية دورية تحت عدد D1095 بتاريخ فاتح مارس 2019 تتعلق بإعداد مخططات مندمجة للتنمية تهم العمالات والأقاليم، وقد تم تحديد المشاريع على مستوى عمالة مكناس من خلال القرار العاملي رقم 147 بتاريخ 21 ماي 2019. وتشكيل لجنة إقليمية للقيادة يعهد إليها إعداد مخطط التنمية المندمج لعمالة مكناس (والتي يدخل ضمنها الجماعات الترابية المدروسة) والسهر البحث عن التمويل، والتنسيق بين كافة المتدخلين، وهي غاية تبقى بعيدة المنال في غياب إرادة حقيقية من طرف جل الفاعلين، وعدم وجود إطار مؤسساتي تسند له مهمة التنسيق والتتبع.

---

[385] . مهدان امحمد (2017): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية، ص. 146

إن تحقيق المنجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي والتخطيط والتنسيق بين مختلف المؤسسات والفاعلين.....، فليس من المنطق أن نجد أكثر من مائة برنامج للدعم والحماية الاجتماعية من مختلف الأحجام، وترصد لها عشرات المليارات من الدراهم، مشتتة بين العديد من القطاعات الوزارية، والمتدخلين العموميين، بالإضافة إلى ذلك، فهي تعاني من التداخل، ومن ضعف التنسيق فيما بينها، وعدم قدرتها على استهداف الفئات التي تستحقها، فكيف لهذه البرامج في ظل هذا الوضع، أن تستجيب بفعالية، لحاجيات المواطنين وأن يلمسوا أثرها[386].

انطلاقا مما سبق نقترح اعتماد استراتيجية مندمجة لتنمية الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس حتى يتمكن هذا المجال من رفع التحديات الراهنة واستباق الأخطار التي تهدد خصوصياته الطبيعية وتزيد من حدة التجزئ وتكرس الاختلالات الاجتماعية والمجالية.

IV.استراتيجية التنمية المندمجة للجماعات الترابية بضاحية مكناس الكبرى

إن اعتماد استراتيجية لتنمية الجماعات الترابية بضاحية مكناس الكبرى، يعد تصورا يهدف إلى تجاوز التدخلات القطاعية وبلورة نظرة شمولية تسمح بتوفير إطار أمثل لحياة حضرية جيدة وتحقيق تنمية مستدامة وذلك بشراكة ودعم من لدن كل الفاعلين[387]. كما تعد آلية جديدة تمكن من التقائية تدخلات جميع الفاعلين في إطار تشاوري وتشاركي وتعاقدي، متجاوزا التدبير القطاعي الضيق، إلى نظرة شمولية مندمجة وموحدة.

ويأتي اقتراحنا لهذه الاستراتيجية كتصور منا لتجاوز مظاهر الخلل والعجز اللذين ميزتا تدبير مجال الدراسة، التي ارتبطت أساسا بالقصور المنهجي في العديد من برامج التنمية[388]. وبالتالي فإن الاستراتيجية المقترحة تندرج في إطار تنمية شاملة تدمج المدينة وضاحيتها باعتبار أن مستقبل مدينة مكناس مرتبط بمستقبل ضاحيتها، ومن شأن هذا أن يشكل قطيعة مع النهج التقليدي للتخطيط القائم على النظرة العمودية والقطاعية، إذ أضحى تحقيق التقائية السياسات العمومية رهانا استراتيجيا على مختلف المستويات الترابية وفق رؤية استراتيجية مندمجة تقوم على معالجة الاختلالات المطروحة واستشراف المستقبل بهدف تقوية تنافسية وجاذبية المجالات الترابية وتعزيز دورها في التنمية.

---

[386]. مقتطف من الخطاب الملكي يوم الأحد 29 يوليوز 2018 بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش

[387]. حزوي محمد والحاج علي ألفة (2005): المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني، ص. 63

[388]. سبق وأن تم الإعلان عن استراتيجية تنمية مكناس الكبير 2015-2020 من خلال برنامج عمل مستعجل وآخر على المستوى المتوسط، إلا أن هذا البرنامج لم يقم على تشخيص علمي وعملي ولم يحدد الأولويات وفق برامج عملياتية وكان مآله الفشل.

1. المحاور الاستراتيجية لتنمية مكناس وضاحيتها

1.1 التحكم بالمجال الضاحوي مدخل لتحقيق الحكامة الترابية

إن تأخر إدراج حكامة المجال ضمن منطق التهيئة الترابية جعل المجالات تتسم بتدبير مجالي تميز بضعفه الاستشرافي[389]. لذا فإن ربح رهان الحكامة الترابية بضاحية مدينة مكناس يقوم على ما سيعتمد من توجهات وما سيتخذ من إجراءات، من أجل توزيع فعال للمهام والوظائف بين مختلف مستويات التراتبية الحضرية[390]، وخاصة في مجال يعرف دينامية حضرية سريعة، وهو ما يفرض ضبط السوق العقارية وتوجيه إنتاج المجال الحضري.

يعد العقار أهم عائق يقف أمام تبني الاختيارات والسيناريوهات التي ترسمها وثائق التعمير (توجهات مخططات التوجيه والتهيئة العمرانية وتصاميم التهيئة، وتصاميم التنطيق وتصاميم التنمية). نظرا لتعقد أشكال الملكية العقارية وتعقد المساطر القانونية في تفويت الأرض[391] وعدم توفر الكثير من النصوص التشريعية للمراسيم التطبيقية والآليات التنظيمية اللازمة لتنزيلها، بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية[392].

وعلى اعتبار أن العقار يشكل حجر الزاوية في ضبط توازنات السوق العقارية وتوفير الوعاء العقاري لإنجاز ما تنص عليه خيارات التعمير (بنيات تحتية ومرافق عمومية وبرامج سكنية وتجهيزات اقتصادية)، وفي غياب استراتيجية عقارية يجعل إنجاز خيارات التعمير مشروطة بالفرص العقارية (الملك العام للدولة، أراضي الجيش، والأراضي السلالية وأراضي الأوقاف) مرهونة بالممارسات المضاربية[393].

إن الوضع القانوني للعقار لا يمكن في الشروط الراهنة أن يلعب دوره كاملا إلا باعتباره عنصرا فعالا في تشجيع الاستثمار، بل على العكس من ذلك، يعد مسرحا للمضاربة والربح السريع ووسيلة لتغذية النمط التراكمي الريعي السائد. ولهذه الأسباب والاعتبارات يتعين:

* التحكم في العقار باعتباره شرطا أساسيا لنهج سياسة فعالة وناجعة في مجال التنمية وإعداد التراب، خاصة في مجال التعمير والتهيئة الحضرية؛

---

[389]. تقرير الخمسينية (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ص.204

[390]. جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال (مداخلة غير منشورة)

[391]. صواب ماجدة والخزان بوشتى (2012): مدينة فاس بين التخطيط الحضري ومتطلبات التنمية: اية استراتيجية؟، أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق ذ. بوطيب الطاك، مختبر الدراسات الجغرافية والكرطغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، ص.100-101

[392]. تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب (2015): مناظرة وطنية في موضوع السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص.4.

[393]. فجال علي (2010): في قضايا التمدين والتعمير الكبرى بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي بالمغرب، قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس، العدد 7، ص. 41-42

* اعتبار العقار بمختلف أصنافه ثروة وطنية ذات وظيفة اجتماعية واقتصادية أساسية، يجب التعامل معها من منظور المنفعة العامة ومن زاوية الصيانة المندمجة والتثمين.[394]

1. 2.الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية المجال الزراعي

تشكل الفلاحة أبرز مقومات النشاط الاقتصادي للجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس، التي يساهم فيها عامل الانبساط وخصوبة التربة. إلا أن موقع هذه الجماعات الترابية جعلها محط رهانات اقتصادية جديدة غير فلاحية.

وفي ظل هذا الوضع، يجب دعم وتطوير النشاط الفلاحي باعتباره قطاعا اقتصاديا رئيسيا مع الانفتاح على باقي القطاعات، والحرص على الخصوصيات المجالية[395]، وذلك عبر تحسين تدبير الاستغلالية وتبني استراتيجية تنموية فلاحية تهتم بالنوع والجودة بدل الكم، وتوجه الاستغلالية نحو التسيير المقاولاتي.

ولتحقيق ذلك يجب خلق فئة متوسطة فلاحية، واعتماد سياسة لإعادة توزيع الأراضي وضمها، عبر إعادة النظر في ظهير 1-62-105 الخاص بمسطرة ضم الأراضي الفلاحية وتجويده حتى يتسنى تحقيق استثمار فلاحي يحقق للفلاحين مداخيل مقبولة يواجهون بها الإغراءات التي تمارس عليهم من طرف لوبيات العقار.

عرف تأهيل المناطق الفلاحية التي عرفت زحفا عمرانيا من خلال تطوير مفهوم "الريف-المتمدن" عبر الإبقاء على الفلاحة مع إعادة تنظيمها حسب حاجيات السكان وحسب تقنية "التجزئة الفلاحية" حيث المشارات ذات الاستعمال الفلاحي تقع في انسجام مع مشارات مخصصة لاستعمالات أخرى (السكن، الأنشطة) وحسب نماذج إعدادات حضرية (أزقة، مجالات عمومية، إلخ)[396].

إن منطق التهميش الممارس من طرف المدينة، التي تعتبر الضاحية ملجأ لحل مشاكلها المستعصية (التجهيزات التي تتطلب مساحات كبيرة أو تشكل خطرا عليها)، لن يساهم في تأسيس دعائم التنمية بهذا المجال. فالتجهيزات لا تستفيد منها سوى المدينة وحدها، بل وقد تكون في كثير من الأحيان ضارة بالضاحية اقتصاديا (اقتطاع مساحات مهمة من الأراضي الفلاحية)، وبيئيا، (رمي النفايات وتحويل مياه السقي لصالح المدينة وغيرها). كما أن السياسة الحضرية بصفة عامة لا تأخذ بعين الاعتبار مستقبل الضاحية حينما يتعلق الأمر بصراع المصالح مع المدينة[397].

---

[394]. جنان لحسن (2009): الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، العدد 6، ص. 8

[395] . وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية، ص. 5

[396]. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): مرجع سابق، ص.25

[397]. دوحد المفضل (2000): ضاحية فاس: دراسة جغرافية، دبلوم لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، جامعة محمد الخامس–أكدال، ص. 177

بالإضافة إلى أن الامتداد الأفقي للمدن غالبا ما ينتج عنه استهلاك للاحتياطات العقارية على حساب الأراضي الزراعية الخصبة وذات المردودية الإنتاجية العالية. علاوة على ارتفاع كلفة التدبير الحضري، وضعف نجاعة الخدمات العمومية[398]، فقد صار تطبيق مبدأ الحماية الصارمة، بالنسبة لهذه المناطق أمرا ملحا للحد من الانتشار الحضري للتجمعات السكنية، وذلك عبر خلق مجالات طبيعية وفلاحية "عازلة" بين الأراضي الفلاحية والمجالات التي طالها التمدن للحيلولة دون تطورها إلى تجمعات حضرية وتضخمها[399].

كما أن تحديد المناطق الفلاحية داخل المجال الذي يشمله مخطط التهيئة العمرانية، عن طريق وضع مجموعة من الخرائط، يبقى مجرد إجراء تقني ضروري. قد لايساعد على المحافظة على هذه الأراضي الفلاحية مادامت لم تصاحبه تدابير عملية تهدف النهوض بالقطاع الفلاحي بهذه المناطق والرفع من المردودية الاقتصادية للاستغاليات الفلاحية حتى تتمكن من مواجهة الضغوطات العقارية للمجزئين العقاريين. وفي هذا الإطار، بات من الضروري إيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي يعاني منها فلاحو هذه المناطق. فلابد من تقديم الدعم المادي والمعنوي لملاكي الأراضي، والتخفيف من الديون المتراكمة عليهم وتوفير مياه السقي التي هم في أمس الحاجة إليها من أجل العناية أكثر بأشجار الزيتون بمختلف الزراعات التي يمارسها هؤلاء الفلاحين[400].

3.1. تنمية قطاع الصناعة الغذائية وتطويره

تشكل الصناعة الغذائية البنية الفوقية للفلاحة، ويصطلح على تسمية الصناعة الغذائية بأنها كل الصناعات، التي توفر أكثر من 50% من المواد الموجهة للتغذية. نظرا للتحولات التي لحقت المجتمعات ومن بينها المغرب، وما ارتبط بها من تغير في أنماط العيش وعادات الاستهلاك، الشيء الذي يتطلب تحويل وتكييف للإنتاج الفلاحي قبل وصوله للمستهلك، إذ يمكن عمليات التحويل والتكييف من تثمين المنتجات الفلاحية والاقتصاد الفلاحي[401].

ونظرا للإمكانيات الفلاحية التي يتيحها المجال، فإن تطوير قطاع الصناعة الغذائية بات يكتسي أهمية بالغة، وذلك بإقامة علاقات عصرية مع القطاع الفلاحي نظرا للمكانة التي أصبح يحتلها ضمن فروع الصناعة التحويلية، إذ يتوفر المجال على قطب فلاحي أكروبوليس (Agropolis)، والذي يمكن أن يشكل مرجعا وطنيا بالنسبة لسلاسل إنتاج الفواكه والخضر والحبوب، لو تم الالتزام بالضوابط التي أنجز من

---

[398]. مقتطف من الرسالة الملكية إلى المشاركين في أشغال المنتدى العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية بتاريخ 21 دجنبر 2017 بالرباط

[399]. وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية، ص.26

[400]. ازمو عبد المجيد (2006): مرجع سابق، ص. 273

[401]. أحمد الكيحل (2010): الصناعة الغذائية بالمغرب، قراءة في المسألة الزراعية وفي السياسة الفلاحية. نماذج من حوض اللكوس، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، العدد 7، ص. 103

أجلها، خاصة أنه يتوفر بالإضافة إلى المنطقة الخاصة بالوحدات المختصة في الصناعات الغذائية، لمنطقة لوجيستيكية ومدينة ذكية خاصة بالتكوين والبحث العلمي.

إلا أن تطوير هذا القطاع يتطلب خلق أرضية جاذبة للاستثمار وتشجيع تمركز الوحدات الصناعية المختصة، وكذلك خلق التقائية في السياسات القطاعية (مخطط المغرب الأخضر، مخطط تسريع التنمية الصناعية،...)، بالإضافة إلى تطوير اليد العاملة المؤهلة، والتي تتطلب خلق مؤسسات متخصصة في التكوين والتأهيل.

بالإضافة الى ذلك فإن تنظيم المعرض الدولي للفلاحة بمدينة مكناس، يمكن أن يشكل محركا لنمو قطاع الصناعة الغذائية، خاصة وأن المعرض أصبح له إشعاع دولي، يعكسه عدد الزوار والعارضين.

4.1. تأهيل المراكز القروية الناشئة

يقوم منطق إعداد التراب على التوزيع العادل للأنشطة والخدمات والثروات، لتحقيق عدالة مجالية واجتماعية، خاصة بين المدن وأريافها. وخلق هيكلة حضرية وتراتبية مجالية متوازنة في كل الجهة. ومن هنا يأتي دعم دور المراكز القروية الناشئة، وهي مراكز تعرف بأنها " كل تجمع يضم تجهيزات جماعية وخدمات تجارية وغير تجارية، يلعب دور الاستقطاب للسكان والأنشطة، وتتموقع ما بين المستوى القروي (الدوار) والمستوى الحضري (المدينة الصغيرة)"[402]، خاصة أن قلة التجهيزات والمرافق وضعف فرص الشغل تبقى أهم مطالب الساكنة بهذا المجال الضاحوي.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها المراكز القروية الناشئة تعتزم السلطات العمومية إعداد برنامج وطني للتنمية المندمجة لها، ومن المرجح أن تستفيد منه حسب نتائج الدراسات التي تقوم بها اللجن المختصة، ثلاث مراكز بمجال الدراسة، وهي مركز الحاج قدور ومركز مجاط ومركز الزوالط.

رغم المحاولات التي بذلت للتخفيف من حدة الاختلالات والتباينات المجالية والاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية بين المدينة والجماعات الترابية المحيطة بها، فإن التجهيزات المنجرة بمراكز هذه الجماعات تبقى ناقصة كما وكيفا، ومن الأدوار التي يراهن عليها بالنسبة لهذه المراكز الصاعدة، أن تشكل أداة للرفع من التأطير الإداري والاجتماعي والثقافي على الصعيد المحلي، إلا أنه لا يمكن بلوغ هذه الغاية دون تقوية المرافق الأساسية والبنيات التحتية لهذه المراكز.

وهكذا فإن السياسة التنموية يجب أن تنكب على توفير الخدمات بهذه المراكز وتحسين الولوج إليها، باعتبارها مدن الغد وآلية لتحقيق التوازن السوسيومجالي ورافعة للتنمية الترابية المندمجة. إذ يمكن لهذه المراكز أن تلعب دورا في التنمية المحلية، كأقطاب صغيرة ضمن الشبكة الحضرية الجهوية، وليس مجرد

---

[402]. Brejon de Lavergnée : Ibid p : 78

نقطة لتراكم السكان المهاجرين من الأرياف[403]، أو كأنوية مجهرية تعيش في ظل المدينة الكبيرة[404]، خاصة وأن هذه المراكز أصبحت تشكل إطارا جديدا للتحضر بالأرياف المغربية،.... كما أنها تتميز بقدرتها على الاندماج السريع في الحياة الاقتصادية العصرية وذلك بتعدد الأنشطة داخلها (تجارية ومالية وإدارية)، مع الاحتفاظ ببعض البنيات والسمات التقليدية كدينامية الأسواق القروية واستمرارية بعض الحرف والصنائع التقليدية إضافة إلى عدم تلاشي بعض الممارسات الثقافية، (استمرار زيارة أضرحة الصلحاء والأولياء- بهدف التشافي من بعض الأمراض النفسية) مما يزيد من قوة جذب البعض من هذه المراكز[405].

وإذا كان المأمول من تطوير وتنمية المراكز الصاعدة هو تشكيل أقطاب محلية للتخفيف من الضغط على المدن المتوسطة والكبيرة، وتشكل أنوية للتنمية المحلية، فإن ذلك يمر حتما بتشخيص دقيق للحاجيات والتحديات وصياغة مخططات واقعية وقابلة للتنفيذ[406].

الشكل رقم 38: دور المراكز الصاعدة في تحقيق التنمية الترابية

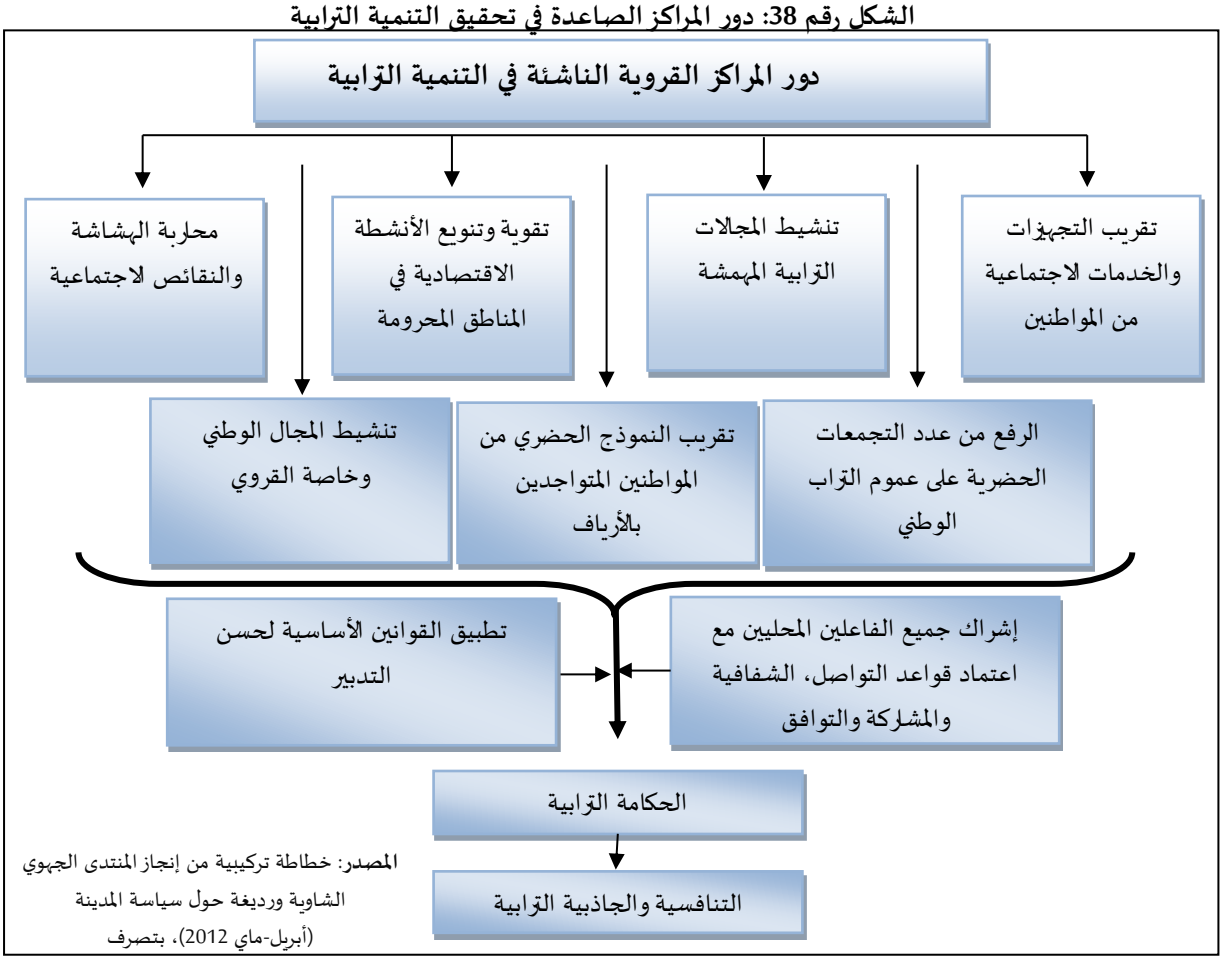

المصدر: خطاطة تركيبية من إنجاز المنتدى الجهوي الشاوية ورديغة حول سياسة المدينة (أبريل-ماي 2012)، بتصرف

[403]. بنحليمة حسن (1988): المدن الصغرى ودورها في التنمية المحلية، مدينة صفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني لصفرو، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، ص.17.

[404]. Mohamed Laghouat (1983) : Le rôle des petites villes dans la problématique du développement économique et social d'un pays sous-développé, R.G.M, N 7

[405]. بنحليمة حسن (1988): مرجع سابق، ص.17.

[406]. فتوحي محمد (2009): إستراتيجية تنمية المدينة: مقاربة منهجية قابلة للتطبيق على المراكز الناشئة في المجال الريفي المغربي، تمدن البوادي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 162، ص.21.

4.1. تنمية القطاع الثقافي والسياحي بالضاحية

4.1.1. المهرجانات والملتقيات الثقافية تجسيد للتراث المحلي

يعرف مجال الدراسة تنظيم العديد المهرجانات التي تستقطب عددا مهما من الزوار وتعطي إشعاعا للمجال، ومنها المهرجان السنوي للفروسية بآيت ولال، الذي تتخلله مجموعة من الفنون الشعبية وفن التبوريدة التي تكتسي بعدا سياحيا وثقافيا وترفيهيا للساكنة المحلية.

كما ينظم المجلس الجماعي للدخيسة المهرجان السنوي للجماعة أيام 20-21-22 غشت، الذي يشكل تقليدا سنويا دأبت الجماعة على تنظيمه إكراما لإحدى الوليات الصالحات لساكنة الدخيسة التي عرفت بكرمها وصلاحها. ويصادف المهرجان الاحتفال بذكرى ثورة الملك والشعب، وتتخلله فقرات من الفروسية وتنظيم دوري لكرة القدم ومحاضرات وقراءات شعرية.

ويعتزم المجلس الجماعي تنظيم المهرجان الثقافي بالجماعة، وذلك إحياء لموسم سيدي يحي وموسم سيدي الغازي، الذي توقف خلال نسخته الأولى سنة 2010 بعين طوطو، إذ يتميز بتنظيم مجموعة من الأنشطة الفلكلورية في الفروسية وأنشطة فنية ورياضية مختلفة، وذلك بتنسيق مع جمعيات المجتمع المدني النشيطة على مستوى الجماعة، حيث يعزى توقف المهرجان إلى قلة الموارد المالية، بالإضافة إلى المهرجان السنوي بالجماعة الترابية آيت ولال.

صور رقم 49 و50: مهرجان الفروسية بالجماعة الترابية آيت ولال

المصدر: تصوير الباحث 2017

كما تحتضن جماعة سيدي سليمان مول الكيفان الموسم السنوي للبصل والذي أعطي انطلاق دورته الأولى سنة 2013، وتتميز فقراته بمجموعة من العروض الفلكلورية، وتشجيع المنتجين بمنحهم جوائز رمزية، إذ تساهم هذه التظاهرة في تعزيز التنمية الفلاحية والتعريف بأحد أهم المنتوجات التي يتميز بها المجال.

4.2.1 المواقع التاريخية والطبيعية

تزخر الجماعات المدروسة بمجموعة من المآثر التاريخية التي تعكس مختلف المراحل التاريخية التي شهدها المجال، فهناك بعض المآثر التاريخية التي توجد بالجماعة الترابية دار أم سلطان، و تعود إلى

عهد السلطان المولى إسماعيل، كقصبة أجانا التي تعتبر المربض الثاني للخيول بعد صهريج السواني، وكذا صهريج قصبة حرطان وهو الثالث بعد صهريج السواني، وصهريج لخميس، كما توجد طاحونة تقليدية كانت تشتغل بقوة المياه المتدفقة من واد الردم، والقصبة الخالية والبرج الذي يطلق عليه حاليا اسم برج المنوني.

وكانت الشعبة السعيدة إلى عهد قريب تستقطب الزوار من مختلف مناطق البلاد. وتسعى العديد من الفعاليات المحلية إلى طلب تصنيفها كتراث إيكولوجي وطني، بالإضافة إلى العديد من المناظر الطبيعية المختلفة.

صورة رقم 51: حالة الشعبة السعيدة في السابق

المصدر: أرشيف الجماعة الترابية دار أم سلطان

صور رقم 52: الوضعية الراهنة للشعبة السعيدة

المصدر: تصوير الباحث 2017

إن تنوع المنتوج السياحي بالمجال، لا يواكبه تصور واضح من لدن الفاعلين المحليين، بتطويره وتسويقه حتى يلعب دوره في التنمية المحلية واستقطاب زوار مغاربة وأجانب وبالتالي خلق حركية اقتصادية وسياحية بالمجال، وتعتبر تعبئة الفاعلين المحليين وتظافر الجهود إحدى أهم مداخل التنمية السياحية بضاحية مكناس، التي ستمكن من الاستغلال الأمثل لهذه المكونات السياحية حتى تلعب دورها في التنمية الترابية.

وبناء على نتائج العمل الميداني، فإن حاجيات التنمية لدى السكان تتجه في مجملها إلى توفير الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية (التعليم، الماء الشروب، الصرف الصحي،...)، باعتبارها مطالب تحظى بالأولوية من طرفها، والتي من شأنها أن تعزز قدرتها وتعيد لها الثقة في مؤسسات الدولة.

كما اتجهت نسبة مهمة من انتظارات الساكنة إلى الشق الاقتصادي، والتي عبرت عن رغبتها في خلق أنشطة اقتصادية تتوافق وخصوصية المجال، من خلال إحداث أنشطة سياحية ترتبط بالسياحة الايكولوجية وهيكلة المواقع الاركيولوجية التي يتوفر عليها المجال، بالإضافة إلى تثمين المنتجات المحلية عبر دعم التعاونيات المحلية (زيت زيتون، تربية الأبقاروتسمين العجول، تربية النحل،...) حتى يتسنى لها خلق مناصب الشغل للساكنة وخاصة الشباب.

الشكل رقم 39: خيارات التنمية المقترحة بالجماعات الترابية المدروسة ومراكزها

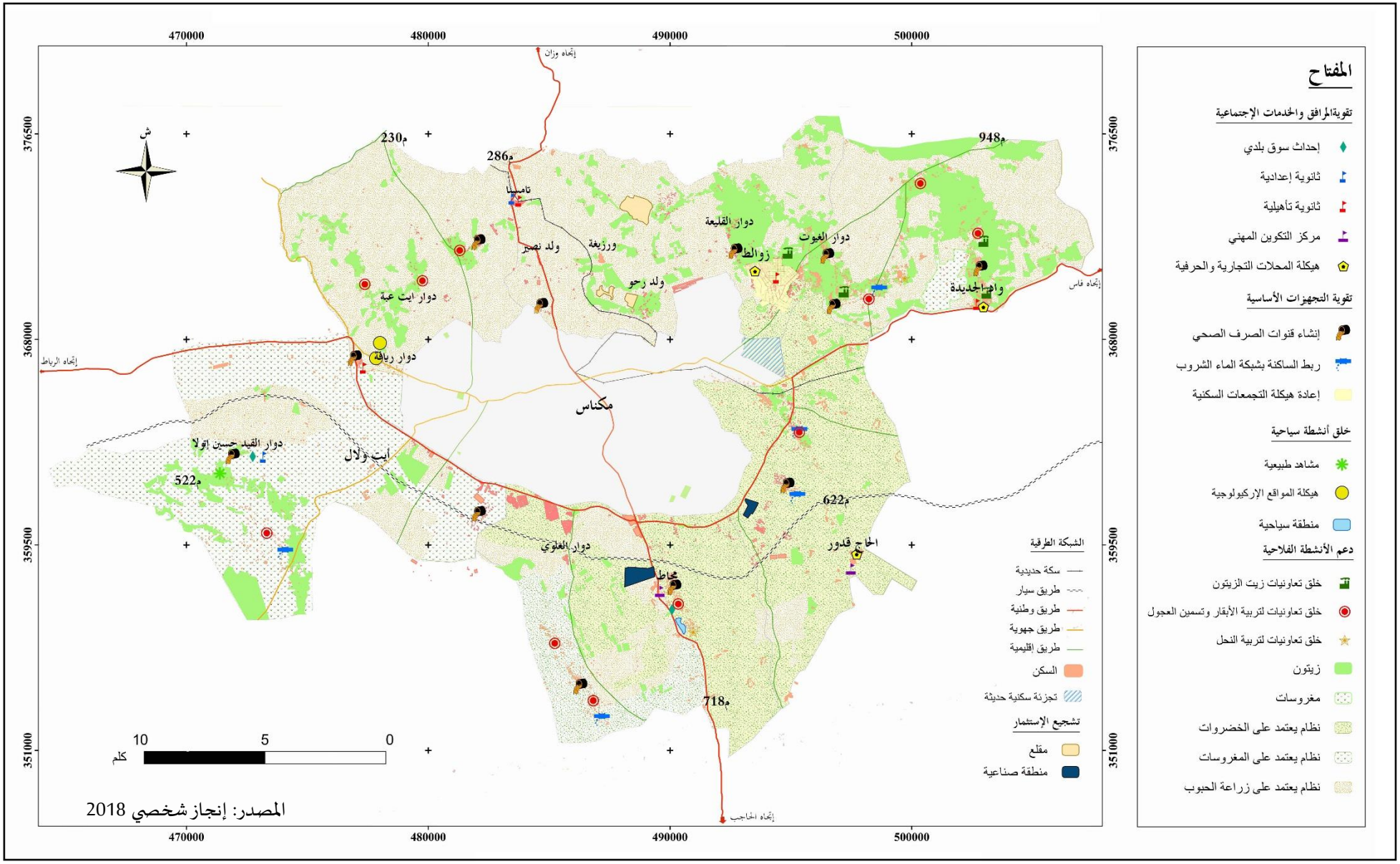

المصدر: إنجاز شخصي 2018

نعتقد أن خيارات التنمية التي اقترحناها من خلال (الشكل 39)، هي مشاريع متواضعة في معظمها، يمر تحقيقها عبر تقوية المرافق والخدمات الاجتماعية، باعتبار أن توفير هذه الخدمات بمثابة مصالحة مع الساكنة حتى تستعيد ثقتها في السياسات والمؤسسات العمومية، وتنخرط بإيجابية في الفعل التنموي الذي يقوم على المشاركة والتشاور.

كما أن جل هذه الخيارات المقترحة لا تتجاوز مبدئيا الإمكانات الذاتية للجماعات الترابية أو الدولة، بل من هذه الاقتراحات ما يتخذ طابعا إصلاحيا أو تنظيميا ولا يفرض بالضرورة رصد اعتمادات هامة لتحقيقها ما دام العائق الأساسي للتنمية في البلدان النامية على العموم هو ضعف الموارد المالية، والشروط الموجهة والمجحفة التي تمليها عليها المؤسسات المالية الأجنبية المقرضة[407].

V.نظام المعلومات الترابية للجماعات المدروسة

1. أهمية نظام المعلومات الترابية

بفعل التحولات التي يشـــهدها العالم تقنيا من خلال تطور وانتشـــار التكنولوجيا المتقدمة وتقنيات التواصل، أضحى من الضرورة تطوير الأداء الترابي وإخضاعه للآليات الجديدة للتدبير، ويعتبر التسويق الترابي إحدى هذه الآليات التي أصبح على الجماعات الترابية اعتماده للرفع من جاذبية المجال والتنافسية الترابية. علما أن المجال المحلي يعتبر بكل تأكيد المجال الأمثل لطرح القضـايا الجوهرية للتنمية، انطلاقا من المعرفة المضبوطة للعناصر العامة الطبيعية والبشرية لهذا المجال.

بفضـــل هذا النظام، يمكن لكل مســـتخدم (فاعل) الحصـــول على العديد من المعلومات الموطنة والبيانات حول الجماعات الترابية المدروســة، المرتبطة بمجموعة من مكوناتها (موارد، ظواهر طبيعية، معطيات بشرية...)، عن طريق النقر على الخريطة في الصفحة الرئيسية، إذ تم تمثيل المعطيات في شكل خرائط ورسـوم وفقرات وصـور. ليكون من السـهل التعامل معها (التكبير، عرض البيانات، الطباعة،...). ومن الممكن أيضـا عرض المعلومات الوصـفية عن طريق النقر على عناصـر الخريطة، أو عبر موقع الكتروني خاص بالنظام إذا ما تم تفعيله.

وتحقيقا لمبدأ التواصـل والإشـراك، وتقاسـم المعلومات بين مختلف الفاعلين، يمكن للنظام أن يتيح إمكانية:

* تحميل خرائط تتضـــمن: معلومات عن اســـتعمالات التربة، ومجموعة من المعطيات الطبيعية والبشرية.

---

[407]. جنان لحســن (1988): إشــكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صــفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، صفرو ومنطقتها نموذجا، منشورات الجواهر، 204

* تطوير البحث الأكاديمي حول الجماعات الترابية المدروسة، عبر الكم الهائل من المعطيات التي يوفرها، والتي تشكل أرضية لبحث وتحليل مجموعة من الإشكاليات.

* تحقيق معرفة أعمق للحيز الترابي من طرف المتعلمين (المحيط الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي..).

* توفير كم هائل من المعلومات الموطنة حول الجماعات الترابية المدروســة بالنســبة لمختلف المستثمرين والسياح، مما يتيح إمكانية جلب استثمارات أجنبية وتطوير القطاع السياحي[408] بالجماعات المعنية.

2. منهجية إعداد نظام المعلومات الترابية بالجماعات المدروسة

سمحت لنا الدراسة التي قمنا بها لمجال الدراسة، من خلال العمل الميداني واستغلال العديد من التقنيات الحديثة (صــور الأقمار الاصــطناعية، نظم المعلومات الجغرافية، ...) بالإضــافة إلى الخرائط الطبغرافية، وجمع مختلف المعطيات (دراســات، إحصــاءات، ...) من بناء قاعدة للمعلومات الخاصــة للجماعات الترابية بضاحية مكناس والتي شكلت أرضية نظام المعلومات الترابية.

وتضم الواجهة الرئيسية للنظام خمس واجهات وتتمثل في:

- الإطار الجغرافي؛
- المحددات الديمغرافية؛
- استعمالات التربة؛
- الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية؛
- البنية التجارية لمراكز الجماعات الترابية المدروسة؛

وتتضــمن كل واجهة نوافذ تتوفر كل واحدة منها على مجموعة من الخرائط الموضــوعاتية التي أنجزت وفق مقاربة تشـــخيص ترابي دقيق، توفر العديد من المعطيات الموطنة جغرافيا، والتي يمكن معالجتها وإخراجها[409].

---

[408] . عبد الحكيم بن عاشور، مرجع سابق، ص. 293

[409] . يمكن تصفحه من خلال الرابط: https://sites.google.com/site/circlemeknes/home

الشكل رقم40 : الواجهة الرئيسية للبرنامج

فاختيار مثلا نافذة "استعمالات التربة" فإننا سنجدها تتضمن خريطة تتضمن استعمالات التربة للمجال سنة 1985، وخريطة استعمالات التربة لسنة 2018، مع إمكانية أن يبقى هذا النظام مفتوحا لإجراء أي تعديل وتطوير باستمرار.

خاتمة الفصل الثاني

يشكل ضعف الإمكانيات البشرية والمادية للجماعات الترابية المدروسة عائقا أمام بلورة تهيئة مندمجة لهذا المجال الحيوي، مما يفرض تمكينها من الوسائل الضرورية حتى تؤدي المهام المنوطة بها، كما ينبغي تأهيل الموارد البشرية العاملة بإداراتها حتى تتمكن من استيعاب المستجدات المتعلقة بالتدبير والتسيير، عبر اعتماد المقاربة التشاركية من خلال الانفتاح على جمعيات المجتمع المدني، والاعتماد على أساليب جديدة في التنمية.

كما أن برامج التنمية المعتمدة بالمجال، تعرف ضعفا على مستوى الترابط فيما بينها، مما يجعلها تتسم بانعدام التجانس والالتقائية، ويجعل الساكنة لا تستفيد منها بالشكل الذي يضمن لها الانخراط الفعلي في المسلسل التنموي، وبالتالي فإن الحاجة أضحت تتطلب استراتيجية للتنمية، نظرا لما تتضمنه من تشارك وتعاقد والتقائية في التخطيط والتدبير، باعتبارها مشروعا يلتقي مجاليا ومنهجيا مع الإشكالات المطروحة، ومن شأنه أن ينتج قيمة مضافة، مما يقتضي تعبئة جماعية وتوفر نخب جديدة وكفاءات قادرة على كسب رهان التنمية الترابية المستدامة.

خاتمة الباب الثالث

ساهم المد الحضري الذي تعرفه مدينة مكناس على حساب الأراضي الزراعية للضاحية، إلى تقليص المساحة الصالحة للزراعة، من خلال الانتشار الواسع للسكن سواء المتعلق بالسكن الفردي، أو من خلال البرامج المتعلقة بتوفير السكن من طرف المنعشين العقاريين.

أدى هذا الوضع إلى دينامية عمرانية كبيرة، أدت إلى خلق مجالات جديدة للإقصاء المجالي والتوتر الاجتماعي، عبر فتح المجال أمام المضاربات العقارية، تجلت في الاستقطاب الحاد على الأرض، التي أصبحت مجالا للربح والريع، وقد عمقت هذه الديناميات الاعتماد المفرط على مسطرة الاستثناء، الذي تحظى من خلاله العديد من المقاولات بمجموعة من التسهيلات والامتيازات.

مما يلزم اعتماد آليات إجرائية للحد من الاستثناءات الممنوحة للمنعشين العقاريين، ومراجعة التدابير التحفيزية التي تمنحها الدولة للمنعشين العقاريين، لا سيما فيما يخص السكن الاجتماعي، وكذا التطبيق الصارم للمقتضيات القانونية الخاصة بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

كما يجب معالجة الاختلالات التي تشوب وثائق التعمير، باعتبارها أدوات للتخطيط الاستشرافي، وخلق أسس الترابط والتمفصل بين مضامينها، والتحولات التي يشهدها المجال في خطة تخطيطية استباقية.

وهذا لن يتحقق إلا من خلال المشاركة الفاعلة للجماعات الترابية، التي يجب أن تتوفر على كل الإمكانيات البشرية والمادية للقيام بدورها في التنمية الترابية، باعتبارها الأقرب إلى واقع تراب الجماعة، وذلك بالعمل على تطوير أداء المنتخبين المحليين وتوفير إطار للتنسيق يحدد التمفصلات بين مختلف المستويات المجالية والإدارية، بهدف تجاوز إشكالية ضعف الالتقائية.

كما أن الجمعيات والتعاونيات رغم الإكراهات التي تواجهها، تبقى ذات أهمية كبيرة، خاصة فيما يرتبط بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الذي يتطلب استثمار الانتماء القبلي عبر تعزيز الرابط الاجتماعي واستثماره في مشاريع ترابية تقوم على تقوية التضامنات التقليدية والعمل الجماعي.

خاتمة عامة

بناء على ما سبق، يمكن الجزم بأن مجال الدراسة تأثر بشكل كبير بالتحولات المجالية والاجتماعية التي عرفتها مدينة مكناس بصفة عامة والجماعات الترابية المحيطة بها بصفة خاصة. فإذا كانت العلاقة بينهما انبنت على التكامل الوظيفي ولمدة زمنية طويلة، فإنها اليوم تعيش تراجعا لصالح هيمنة النمط الحضري وامتداده إلى الضاحية.

كان للتدخل الاستعماري وقع كبير على هذا المجال، من خلال السياسة التي اتبعها المستعمر واستحواذه على أجود الأراضي وتهميشه للساكنة المحلية. وقد أفرز هذا أنظمة إنتاجية واجتماعية متباينة، وأقحم المجال في نمط ثقافي جديد، يقوم على تسريب قيم السوق، من قبل العمل المأجور وانتشار العلاقات الأجرية والمعاملة بالنقد، مما أدى إلى تفكك الروابط الاجتماعية وخلق علاقات وقيم جديدة.

إذ استمر مسلسل التحولات غداة الاستقلال من خلال ما قامت به الدولة من تدخلات. كانت لها انعكاسات جوهرية أدت إلى خلق نظام عقاري جديد (أراضي التعاونيات)، إذ كانت تهدف من خلاله إلى توزيع وسائل الإنتاج بشكل أقل تفاوتا، إلا أن ذلك لم يتحقق ولم يغير من واقع المجال، ولم يستفد منه صغار الفلاحين، وزاد من حدة تركز الملكية لدى عدد محدود من المستفيدين.

ساهمت كذلك التقطيعات الإدارية التي همت بالأساس تكسير النظام القبلي وتفكيك البنية التقليدية. في تحول المجال من خلال الانتقال من نظام اجماعة إلى الجماعة الترابية وذلك سعيا إلى استبدال الأساس القبلي والعرقي بالأساس الترابي والإداري، إذ كان لهذه التحولات انعكاسات على المستوى الديمغرافي والتركيبة السوسيومهنية للسكان، الذين تحول جزء كبير منهم إلى مأجورين سواء داخل مجال الدراسة أو بمدينة مكناس.

لم تواكب السلطات العمومية هذا التحول الديمغرافي بالضاحية بما يضمن من ولوج عادل للخدمات والتجهيزات الأساسية، إذ لازال الولوج إليها تعتريه العديد من الصعوبات، سواء على مستوى الكم أو النوع أو التوزيع الجغرافي، فقد أتاح لنا واقع حال الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية على مدى الضعف الذي تعرفه، إذ يسجل نقصا على مستوى المؤسسات التعليمية الثانوية الإعدادية، التي لا تتوفر عليها كل من جماعتي دار أم سلطان وآيت ولال، كما أن الجماعات الترابية الضاحوية لا توجد بها أي ثانوية تأهيلية، مما يدفع بالعديد من تلاميذ المجال إلى الانقطاع الدراسي، كما يسجل ضعف كبير على مستوى الخدمات الصحية، والمرتبط بقلة الأطر الطبية، التي لا تتعدى طبيب واحد لكل مركز صحي بالجماعة (باستثناء جماعتي مجاط وسيدي سليمان اللتين يتوفران على طبيبان)، وكذا ضعف التجهيزات الطبية بالمراكز الصحية، وبعدها عن الساكنة، مما يجعلها تتنقل إلى المدينة.

ورغم المجهودات التي تبذل، فإنها لاترقى إلى مستوى الإنصاف الاجتماعي للولوج للخدمات، إذ لازال يسجل ضعف كذلك على مستوى الاستفادة من الماء الصالح للشرب، والتزود بالكهرباء والتغطية

بشبكة الصرف الصحي، مما يغذي لدى الساكنة الإحساس بالإقصاء وعدم الثقة ويساهم في تفشي انعدام الأمن، وبالتالي فإن أي استراتيجية للتنمية، لابد أن تبدأ أولا برفع هذه العوائق، وتدارك الخصاص.

أما على مستوى التحول المجالي فقد تراجعت أهمية النشاط الفلاحي بمجال الدراسة خاصة وسايس عامة، إذ أوضحت المقارنة التي أجريناها بين خريطة استعمالات الأرض لسنة 1985 وسنة 2018 التحول الكبير الذي طرأ على المجال، فأثمنة الأرض التي غالبا ما تكون مغرية جعلت فلاحي المجال يفكرون في تغيير نشاطهم الفلاحي (63%)، بالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهونها والمرتبطة أساسا بصغر حجم الملكية وضعف الإمكانيات المادية وقلة التساقطات، مما دفع بالأسر إلى تنويع مصادر الدخل اعتماد على أنشطة غير فلاحية.

إذ أصبحت تتنافس في المجال أنشطة جديدة (الصناعة، التجارة،...)، مما أدى إلى انطلاق ديناميات جديدة. خاصة بعدما شهدت الجماعات الترابية تمركزا لمجموعة من الوحدات الصناعية، خاصة بجماعتي مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان، إذ تفرض هذه الدينامية تطوير الصناعة الغذائية بالمجال، خاصة أن المجال عرف إحداث قطب وطني للصناعة الغذائية أكروبوليس، والذي يتعين القيام بإحداث مؤسسات ومراكز التكوين حتى يستفيد شباب الجماعات الترابية من هذه الاستثمارات، أما القطاع التجاري فإنه لازال محصورا في بعض المواد الغذائية الأساسية، والذي يغلب عليه طابع اللاتهيكل، مما ينبغي القيام بإحداث أسواق نموذجية تنظم التجار وتحقق من خلالها الجماعات الترابية مداخيل لميزانيتها بتحصيل الضرائب.

هذه الدينامية جعلت ساكنة المجال أكثر ترددا على المدينة، إذ أضحى ذلك امرا اعتياديا، في ظل الارتباط الكبير بين الجماعات الترابية المدروسة ومدينة مكناس، والتي يرجع أهم أسبابه إلى التجارة والخدمات (46.9%) والإدارة (22.2%).

وهذا التردد يطرح إشكالية توفير وسائل النقل، حيث يسجل قصور على هذا المستوى، إذ أن خطوط النقل الحضري تمتد بشكل متعامد مع المدينة، ولا توجد خطوط أفقية تربط بين الجماعات الترابية الضاحوية، بالإضافة إلى عدم وجود خطوط قارة بين المدينة وبعض المراكز كمركز واد الجديدة ومجاط وآيت ولال، مما يجعل الساكنة تعتمد على وسائل بديلة من بينها النقل السري.

ولم يتوقف تأثير المدينة عند هذا الحد، بل امتد ليشمل مختلف أشكال استعمالات الأرض، خاصة بعد تعاظم أزمة السكن بالمدينة، مما أدى إلى ظهور أحياء ناقصة التجهيز، شكلت ملجأ للفئات الاجتماعية الهشة. إذ زاد الوضع تفاقما مع اشتداد حدة المنافسة والمضاربة العقارية مع دخول فاعلين جدد في مجال العقار والبناء، التي ساهم فيها اعتماد مسطرة الاستثناء، مما أسس لبوادر إقحام مجال الدراسة في حل أزمة السكن التي باتت تعرفها مدينة مكناس.

فالمدينة أضحت تنمو على حساب الجماعات الترابية الضاحوية، مما جعلها تفقد أجزاء مهمة من مجالها الزراعي، الذي جعلها تفقد هويتها، خاصة بالناحية الجنوبية التي تخضع لضغط قوي وانفتاح كبير على المضاربة العقارية والتي تتكون من جماعات مجاط وسيدي سليمان مول الكيفان وآيت ولال.

فقد عرف السكن تحولا كبيرا هم الشكل ونمط البناء، وكذلك مستوى التجهيزات المنزلية التي أضحت تحاكي النموذج الحضري، إلا أن تطور البناء بهذا المجال يتم بطريقة عفوية وغير متحكم فيها، خارج ضوابط التعمير، بالإضافة إلى الانتشار الملحوظ للسكن الاجتماعي من طرف المنعشين العقاريين، والذي زاد من حدته اعتماد مسطرة الاستثناء، الشيء الذي أدى إلى تعميق الاختلالات المجالية وتشويه الخصوصيات المحلية (المشهد الفلاحي)، وهذا يستدعي مراجعة الآليات المعتمدة في منح الاستثناءات للمنعشين العقاريين، ومراجعة التدابير التحفيزية التي تمنحها الدولة للمنعشين العقاريين، لا سيما فيما يخص السكن الاجتماعي، وكذا التطبيق الصارم للمقتضيات القانونية الخاصة بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

بالموازاة مع هذا الواقع، لم تستطع المجالس المنتخبة للجماعات الترابية المدروسة، مواجهة هذه التحولات نتيجة قلة إمكانياتها المادية والبشرية، وضعف التعاون البيجماعي والتنسيق بين تدخلات الفاعلين.

أمام هذا الوضع، وانطلاقا مما تم رصده، فإن تحقيق التنمية المحلية يرتبط برفع العوائق المتعلقة بتحقيق التجهيزات الأساسية، التي من خلالها يمكن إعادة الثقة للساكنة المحلية في السياسات العمومية، وتحفيزها على الانخراط الإيجابي في الفعل التنموي، عبر تشجيع المبادرات المحلية التي تؤطرها أساسا الجمعيات والتعاونيات.

كما أن تجاوز وضعية الخلل هذه، تقتضي تبني استراتيجية مندمجة لمكناس الكبيرة، والتي تدمج مدينة مكناس والجماعات الترابية المدروسة، بعيدا عن النظرة التجزيئية والقطاعية في تدبير المجال، التي يمكن معها تحقيق الاندماج الترابي محليا وجهويا، لاسيما في ظل الديناميات الراهنة. مما يتطلب من كل المتدخلين اعتماد تنمية مندمجة، تعيد للمجال توزانه وتحافظ على خصوصياته وتضمن له تنمية عادلة ومنسجمة مع إيقاعات التحولات السوسيومجالية، والتي ترتكزعلى المحاور الاستراتيجية التالية:

- التحكم بالمجال الضاحوي مدخل لتحقيق الحكامة الترابية؛
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية المجال الزراعي؛
- تنمية قطاع الصناعة الغذائية وتطويره؛
- تأهيل المراكز القروية الناشئة؛
- تنمية القطاع الثقافي والسياحي؛

وفي هذا الصدد، يجب العمل على جعل المحيط القروي للمدينة عمقا استراتيجيا في سياسة التخطيط والتدبيرعن طريق التشاور والتعاقد بين مختلف المتدخلين، وخاصة فيما يخص العقار القروي، ويعد التحكم

في الضاحية مدخلا ورهانا قويا في إعداد سياسة مجالية مندمجة، تقوم على تعزيز الخصوصية والاستقلال بالدور والوظيفة. كما يجب إحداث قطيعة مع التعمير الاستدراكي والاستثنائي وتطوير الاستراتيجيات البيجماعية كبديل للتدبير -المغلق- المحكوم بالتقطيع الإداري الضيق، وتحقيق ذلك يقوم بشكل أساسي على تحقيق الالتقائية باعتبارها الأداة الناجعة للحكامة الجيدة بين مختلف الفاعلين مما يفرض معالجة الاختلالات في سياق إدماجي عام يربط مجال الدراسة والمدينة، وخلق إطار مؤسساتي تناط له مهمة التنسيق والتواصل مركزيا وجهويا.

لائحة المصادر والمراجع

- **المصادر والكتب والمؤلفات العلمية**

- ✓ ابن خلدون عبد الرحمان (1959): العبر وديوان المبتدأ والخبر، الجزء 6
- ✓ الأكحل المختار (2004): دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة: هضبة بنسليمان.
- ✓ اكنينح العربي (2005): انفتاح المغرب على السوق الدولية في القرن التاسع عشر وانعكاساته على تطور البنيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للبادية المغربية، نموذج قبائل هضبة سايس، مطبعة أنفو برينت فاس الطبعة الأولى.
- ✓ ألبير عياش (1956): المغرب والاستعمار- حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين السعودي، الطبعة الأولى، دار الخطابي للطباعة والنشر، الدار البيضاء
- ✓ ايت حمزة محمد (2016): ملامح التحولات السوسيومجالية بحوض أسيف مكون، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 60
- ✓ بالزاع عبد الكريم (1998): أراضي الجموع محاولة لدراسة بنيتها السياسية والاجتماعية ودورها في التنمية. مطبعة النجاح الجديدة
- ✓ بدوي أحمد زكي (1982): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان ساحة رياض الصلح، بيروت
- ✓ بدوي عبد الرحمان (1977): مناهج البحث العلمي. الكويت
- ✓ بلفقيه محمد (2002): "الجغرافيا القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستيمولوجية"، دار نشر المعرفة، الرباط،
- ✓ بلوح إبراهيم (2016): التنمية المحلية وسؤال التدبير التشاركي، "دراسة سوسيولوجية لقبائل تيفلت وجمعيات المجتمع المدني
- ✓ بورقية رحمة (1991): الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، الطبعة الأولى
- ✓ بوشلخة محمد (2007): أرياف سوس ماسة التحولات الحديثة والديناميات السوسيومجالية، الجزء الأول، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير، سلسلة شهادات
- ✓ بوطالب محمد نجيب (2002): سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، سلسلة أطروحة الدكتوراه41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

- ✓ تفاسكا أحمد :الفلاحة الكولونيالية في المغرب 1912-1956، مطابع أمبريال. بدعم من المعهد الوطني للبحث الزراعي
- ✓ التوفيق أحمد (1983): المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر" اينولتان 1850-1912"، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط، سلسلة أطروحات ورسائل، الطبعة الثانية
- ✓ جون فرانسوا تروان، المغرب، مقاربة جديدة في الجغرافية الجهوية. دار طارق للنشر
- ✓ دليل مصطفى (1997): المجالس الجماعية في المغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 13
- ✓ شنفار عبد الله (2015): الفاعلون المحليون والسياسات العمومية المحلية، دراسة في القرار المحلي، مطبوعات المعرفة مراكش، الطبعة الأولى
- ✓ عاطف غيث (1967): دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت
- ✓ عبد الحق الصدق (2013): المدن والأرياف: العلاقات وتنظيم المجال في شمال-شرق المغرب، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية جامعة محمد الأول، وجدة 2013
- ✓ العطري عبد الرحيم (2013) :الرحامنة القبيلة بين المخزن والزاوية، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية
- ✓ علبوش سعيد (2016): قبائل أحواز مكناس على عهد الحماية: (1912-1956) نموذج قبيلة كروان
- ✓ عنبي عبد الرحيم (2014): الأسرة القروية بالمغرب من الوحدة الإنتاجية إلى الاستهلاك، دراسة ميدانية لاتجاهات التغير الأسري بالوسط القروي المغربي، جامعة ابن زهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكادير
- ✓ عنبي عبد الرحيم (2016): القيم الأسرية بين الفرداني والعلائقي، دراسة سوسيولوجية لتحولات القيم الأسرية بالوسط القروي_بني عمير الشرقيين جهة بني ملال_ خريبكة نموذجا، مجلة تحولات معاصرة، العدد الأول، مطبعة طوب بريس
- ✓ غريب عبد الكريم (1997): منهج وتقنيات البحث العلمي مقاربة ابستمولوجية. مطبعة النجاح الجديدة
- ✓ القستلي حميد (2013): حكامة المدن: نحو مستقبل حضري أفضل، الطبعة الأولى
- ✓ كريم محمد (2012): الاقتصاد الاجتماعي بالمغرب، التنمية المعاقة وجدلية الاقتصاد والمجتمع، مطابع افريقيا الشرق، الدار البيضاء
- ✓ كوال أحمد (2012): التحضر، التحديث الحداثة في المجتمع المغربي الحديث، افريقيا الشرق
- ✓ لوفو ريمي: الفلاح المغربي المدافع عن العرش.. ترجمة: محمد بن الشيخ، مراجعة: عبد اللطيف حسني. منشورات وجهة نظر
- ✓ محمد الدقس (1987): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان

- ✓ محمد شرقي (2009): التحولات الإجتماعية بالمغرب، من التضامن القبلي إلى الفردانية، مطبعة أفريقيا الشرق
- ✓ محمد عمر الطنوبي (1996): التغير الاجتماعي، منشأة المعارف بالاسكندرية جلال حزي وشركاه، جامعة الاسكندرية ج.م.ع، جامعة عمر المختار ليبيا
- ✓ مسدالي فاطمة (2007): التعاونيات الفلاحية النسائية بالوسط القروي، مهارات وأنشطة جديدة، مجلة البحث العلمي رقم49، تنسيق فاطمة مسدالي والكامل البيضاوية، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس السويسي
- ✓ المصمودي نجيب (2014): الجماعات الترابية بالمغرب بين مقومات التسويق الترابي ورهان التنمية المحلية المندمجة، الطبعة الأولى، سلسلة الحكامة الترابية ودراسة السياسات، مطبعة الخليج العربي 152
- ✓ المنصور محمد: المغرب قبل الاستعمار، المجتمع والدولة والدين 1792-1822.. ترجمة: محمد حبيدة. المركز الثقافي العربي
- ✓ مهدان امحمد (2017): السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا، الطبعة الثانية
- ✓ المودني عبد اللطيف (2013): الديناميات المحلية وحكامة الدولة، مطبعة افريقيا الشرق
- ✓ الناصري أحمد بن خالد (1956): الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، الجزء 7
- ✓ الهراس المختار وبن سعيد ادريس واخرون (2002): التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومحاضرات رقم 102، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى
- ✓ الهروي عبد الهادي (2004): القبيلة، الإقطاع والمخزن: مقاربة سوسيولوجية لمجتمع المغربي (1844-1934)، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء الطبعة الأولى

- **<u>الأطروحات والأبحاث الجامعية</u>**

- ✓ اكنينح العربي (1984): آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن: قبيلة بني مطير 1873 – 1912، أطروحة السلك الثالث في التاريخ الرباط
- ✓ ازمو عبد المجيد (2006): التوسع الحضري واستهلاك المجال الفلاحي بسهل تادلة، حالات بني ملال والفقيه بن صالح والسبت أولاد النمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافيا، جامعة القاضي عياض

- ✓ أمدافعي محمد (2002): التحولات المجالية ودور المؤسسات الجماعية في تدبير المجال، حالة ضاحية مدينة الدار البيضاء، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب بني ملال
- ✓ الناوي أحمد (1989): ساحل تطوان دينامية مجال متعدد الوظائف، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، تخصص جغرافية بشرية، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- ✓ بلزراق عبد الإله (2008): سياسة التعمير بين متطلبات التنمية وإكراهات الواقع، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، شعبة القانون العام، وحدة الإدارة والتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة
- ✓ بن عاشور عبد الحكيم (2014): المشروع الترابي لكتلة زرهون ومساهمة نظم المعلومات الجغرافية في بنائه – من أجل قطب لاقتصاد التراث- بحث لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس
- ✓ بوجروف السعيد (2007): الجبال المغربية: أي تهيئة ؟، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب تخصص جغرافية التهيئة، جامعة القاضي عياض، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
- ✓ بوشنتوف سمية (2015): التحولات المجالية وإشكالية التهيئة: حالة الجماعات القروية الجبلية المجاورة لمدينة تطوان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان
- ✓ تالحوت سالم (2012): الأنشطة غير الفلاحية ودورها في التنمية الريفية بضاحية الدار البيضاء الكبرى، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية أكدال
- ✓ الجرماطي عبد العالي (2014): أثر التدفق السكاني على تمدين ضواحي الدار البيضاء، حالة بلدتي تيط مليل ومديونة، بحث لنيل شهادة الماستر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية
- ✓ حسني المصطفى (2009): إشكالية التنمية الترابية بالمغرب نموذج جهة دكالة عبدة-المجلد الأول- أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، جامعة القاضي عياض كلية الآداب والعلوم الإنسانية مراكش
- ✓ دوحد المفضل (2000): ضاحية فاس: دراسة جغرافية، دبلوم لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس-أكدال، الرباط.

- ✓ زهير البحيري (2013): المجتمع والمشروع الحضري لمدينة صفرو (دراسة سوسيولوجية في التحولات وإشكالية التنمية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس
- ✓ الشقار الطيب (1997):"ضاحية مكناس: مقاربة جغرافية، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس، الرباط
- ✓ الشويكي مصطفى (1996): الدار البيضاء مقاربة سوسيومجالية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية عين الشق- جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء.
- ✓ صديق عبد النور (2013): التنمية الترابية وإعداد المجال بالمناطق السهوبية، دراسة جماعتي تادارت وهوارة اولاد رحو، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا بكلية الآداب والعلوم الانسانية ابن طفيل القنيطرة
- ✓ عبد الله صدقي (2007): إعداد المجال والتنمية المحلية بجماعتي المناصرة وبنمنصور"إقليم القنيطرة"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة ابن طفيل، القنيطرة.
- ✓ العمري علوي وفاء (2013): واقع التنمية المحلية بالوسط القروي بجهة مكناس تافيلالت، حالة جماعتي آيت بوبيدمان والدخيسة، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة
- ✓ الغمري العرابي (2004): تحديث الإدارة الترابية للدولة في المغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة.
- ✓ فراح عبد الرحيم (2006): "إعداد المجال والتنمية المحلية بضاحية فاس الجنوبية حالة الجماعتين القرويتين أولاد الطيب وعين الشكاك" بحث دكتوراه في الجغرافيا كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
- ✓ قتالي عبد الغاني (2010): عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر (دراسة ميدانية، دائرة ششار ولاية خنشلة) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الريفي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر
- ✓ محمد بودواح (2002): دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وافاق التنمية في جبال الريف، نماذج من الريف الأوسط، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص جغرافية، جامعة محمد الخامس أكدال، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط
- ✓ مداد محمد (1990): الجهاز الحضري بتادلة الفقيه بن صالح وسوق السبت مدينتان في توسع مفرط، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط

✓ المصطفى بوركية (2004): إعداد التراب والتنمية المحلية بجهة الغرب- الشراردة- بني حسن، حالة جماعتي القصيبية وبومعيز، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، كلية الآداب، القنيطرة

- **المقالات**

✓ أبركان عماد (2016): النموذج المغربي للتنمية المحلية ومتطلبات الحكامة الترابية، ضمن أشغال الندوة العلمية الوطنية: المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية العدد السادس

✓ ادريس الفاسي (1988): مكناس في بيئتها الطبيعية، أعمال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، ندوة الحاضرة الإسماعيلية 29

✓ أزهار محمد وآيت موسى وآخرون (2016): عقود من البحث الجغرافي في المجالات الضاحوية بالمغرب، حالة ضاحية الدار البيضاء: مقاربة منهجية واستنتاجية أولية، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، مئوية الجغرافيا المغربية، حضور متواصل في التنمية الترابية

✓ الأسعد محمد (2008): منطقة الغرب، تنمية منطقة ريفية بواسطة الري بالمغرب-الدار البيضاء الكبرى، تهيئة الحاضرة الاقتصادية للمغرب، الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء الثاني

✓ أعيسا نورالدين (2016): المجالس الجماعية ومسألة التنمية الترابية: حالة المجلس الجماعي لمدينة مارتيل، ضمن أشغال الندوة العلمية الوطنية: المسألة الترابية ورهان التنمية المستدامة، مجلة العلوم القانونية العدد السادس

✓ الأكحل المختار (2005): التحولات المعاصرة للمسكن الريفي، حالة هضبة بنسليمان، كتاب دينامية المجالات الفلاحية بالمغرب، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 121

✓ الأكحل المختار وفاتح عبد العالي (2008): الأرياف المجاورة للمدن بالمغرب: مجالات متفردة وسريعة التحول، حالة المجال الريفي بمدينة المحمدية، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، نحو استراتيجية لتخطيط التنمية المجالية في العالم العربي بأبعادها المحلية والقومية والعالمية، الجزء الأول، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغاربة

✓ امبارك بوعصب (2016): تحولات منظومة القيم وصراع المرجعيات بالمدرسة المغربية، مجلة تحولات معاصرة، العدد الأول، مطبعة طوب بريس

✓ امدافعي محمد (2000): دور المجالس الجماعية في التدبير المحلي حالة جماعتي مديونة وتيط مليل بظهير مدينة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 85

- ✓ أنفلوس محمد (2000): المدينة المغربية في أفق القرن الواحد والعشرون بين الهوية الوطنية والبعد المتوسطي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية، سلسلة الندوات رقم 12، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
- ✓ بوشعراء مصطفى (1984): الاستيطان والحماية بالمغرب (1865-1894)، تقديم عبد الوهاب بنمنصور، الجزء الاول، المطبعة المكلية، الرباط الطبعة الأولى
- ✓ بوصفيحة صباح (2015): الدينامية العمرانية بالمراكز والمدن الصغرى بسايس: بين استراتيجية التأهيل وإكراهات التفعيل، التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدروة السادسة والعشرون
- ✓ جنان لحسن (1985): ميكانيزمات ومظاهر تحول العالم القروي بدير الأطلس المتوسط الشمالي (تقرير حول أشغال ندوة)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، عدد خاص1، شعبة الجغرافيا
- ✓ جنان لحسن (1989): إشكالية التنمية المحلية في المجالات الجبلية والدير: منطقة صفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب، صفرو ومنطقتها نموذجا
- ✓ جنان لحسن (2010): العالم القروي في البحث الجغرافي، سلسلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز-فاس، العدد 10
- ✓ جنان لحسن (2012): البعد المجالي والمقاربة الترابية في سياسة المدينة، ندوة آفاق سياسة المدينة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والترابية المستدامة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال
- ✓ جنان محمد (2010): المنهاج الجغرافي وتطور أدوات البحث في الجغرافية: حالة التعبير الكرطغرافي في ديداكتيك الجغرافيا، دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز –فاس، العدد 7
- ✓ حزوي محمد والحاج علي ألفة (2005): المشروع الحضري وتحديات التنمية الترابية، مجلة دفاتر جغرافية، العدد الثاني
- ✓ حسن بنحليمة (1988): المدن الصغرى ودورها في التنمية المحلية، مدينة صفرو نموذجا، الملتقى الثقافي الثاني لصفرو، التنمية المحلية وتهيئة المجال بالمغرب
- ✓ حنزاز محمد (2016): تشكيل المجالات الضاحوية بالمغرب: بين مقتضيات السياسة العمومية ونزع الفاعلين، حالة تكتل الرباط-سلا-تمارة، مجلة تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب
- ✓ حواش محمد (1999): البادية المغربية وعلاقتها بالمدينة خلال سنوات الثلاثينات، البادية المغربية عبر التاريخ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم77

- ✓ الخزان بوشتى (2013): الدينامية الحضرية وأزمة العقار بمدينة فاس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز- فاس، العدد 19
- ✓ الدكاري عبد الرحمان (2012): سياسة المدينة بين إكراهات السياسات الحضرية المتعاقبة والرغبة في تجاوز مظاهر الأزمة، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، سياسة المدينة: الواقع وأفق التفعيل، الدورة الثالثة والعشرون
- ✓ زرنين محمد (2002): من منطق القسم إلى منطق الملف، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102
- ✓ الساهل سالم (2003): تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب. مجلة أبحاث، العدد 55، الدار البيضاء
- ✓ سعاد رجب ومصطفى يحياوي (2009): تحليل الدينامية الترابية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، المجلة المغربية للسياسات العمومية، 14
- ✓ شقرون محمد (1989) مادة البادية المغربية، معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء الثالث
- ✓ صواب ماجدة والخزان بوشتى (2012): مدينة فاس بين التخطيط الحضري ومتطلبات التنمية: اية استراتيجية؟، أشغال ندوة الهجرة والتنمية، تنسيق ذ. بوطيب الطاك، مختبر الدراسات الجغرافية والكرطغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس
- ✓ عبد الهادي أعراب (2002): حدود مساهمة المدرسة في التحولات الاجتماعية والثقافية بالبادية المغربية، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102
- ✓ عياد مصطفى (2003): مادة الضاحية، معلمة المغرب، مطابع سلا، الجزء 17
- ✓ فتوحي محمد (2009): إستراتيجية تنمية المدينة: مقاربة منهجية قابلة للتطبيق على المراكز الناشئة في المجال الريفي المغربي، تمدن البوادي بالمغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 162
- ✓ فجال علي (2010): في قضايا التمدين والتعمير الكبرى بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، البحث الجغرافي بالمغرب قراءة في الإشكاليات وفي المناهج، العدد 7
- ✓ فجال نجلاء (2006): السكن القروي بجماعة الورتزاغ إقليم تاونات، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة

- ✓ كرزازي موسى (2004): مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة، في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113
- ✓ كنكورة مصطفى (2013): مدينة مكناس العتيقة بين اليات التخطيط الحضري وإشكالية رد الاعتبار، أشغال اليوم الدراسي المنظم يوم 21 أبريل 2011، مجموعة البحث في الجغرافيا والمجتمع والتهيئة، سلسلة الندوات 37
- ✓ كوال أحمد (2012): التحضر، التحديث، الحداثة في المجتمع المغربي الحديث
- ✓ لحسن جنان (2009): الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، مجلة دفاتر جغرافية، الموارد الترابية والبيئة والتنمية، العدد 6
- ✓ لحسن جنان (2014): المقاربة الترابية من خلال منهجية بناء الأنساق الإنتاجية المحلية، دورة تكوينية، مختبر التراث والمجال والتنمية، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس
- ✓ لعمش أحمد (1999): النهوض بالتعليم في العالم القروي بين مشروعية الطموح وعناد الواقع، مجلة علوم التربية، المجلد الثاني، العدد 17 السنة الثامنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء
- ✓ محمد نجدي (1999): أملاك المخزن بالبادية في عهد السلطان مولاي الحسن، ورد في: البادية المغربية عبر التاريخ، تنسيق: إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 77. الرباط
- ✓ مخلص الدرقاوي العلوي وعلى فالح (2015): حركية السكان بمدينة فاس: دراسة حول التنقلات الحضرية، الديناميات الترابية والتحولات السوسيو اقتصادية بالمغرب دراسة نماذج، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات الجغرافية والتهيئة والخرائطية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس
- ✓ مرزوق ورياشي قيس (1988): التراتبات الاجتماعية والتراتبات المجالية، تطور العلاقات بين البوادي والمدن في العالم العربي، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 10
- ✓ مشكوري عبد السلام، إديل عمرو (2016): مكناس خلال الحقبة الاستعمارية: مدينة صاعدة، مجلة التراب والتنمية، العدد الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس

- ✓ مشكوري عبد السلام، إديل عمرو (2016): مكناس خلال الحقبة الاستعمارية: مدينة صاعدة، مجلة التراب والتنمية، العدد الثالث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز-فاس

- ✓ موساوي امحمد (2006): تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة
- ✓ موسى كرزازي (1988): النظام والبنية العقاريان للأراضي بالبوادي المغربية ودورهما في عرقلة التنمية بالأرياف وانعكاساتها على المدن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم10
- ✓ موسى كرزازي (2004): مناهج البحث في الأرياف من خلال تطبيقات حول الهجرة، ورد في مناهج البحث في الوسط الريفي المغربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 113
- ✓ نشوي مصطفى (2002): تطور الظاهرة الحضرية بالمغرب خلال القرن العشرين: التدخلات، الإفرازات والعبر، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد رقم7، مائة سنة من التعمير والتحضر بالمغرب
- ✓ الهراس المختار (2002): التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 102
- ✓ هلال عبد المجيد وآخرون (2005): التأهيل الحضري بالمغرب واقع الحال ومتطلبات الحكامة الترابية، التأهيل الحضري بالمغرب، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو الدورة السادسة والعشرون
- ✓ اليعقوبي راضية (2012): المدينة المغربية من السياسات القطاعية إلى سياسة المدينة، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، ماستر القانون والعلوم الإدارية للتنمية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة
- ✓ يوسف حافظي ومحمد انفلوس (2018): المراكز الصاعدة في سياق الفوارق الحضرية- الريفية بالمغرب. حالة مركز أولاد زيان بإقليم برشيد، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين، العدد 06

- **<u>الدراسات والتقارير</u>**

- ✓ برامج عمل الجماعات الترابية (دخيسة، واد الجديدة، سيدي سليمان مول الكفيان، مجاط، دار أم سلطان، وآيت ولال)

- ✓ تقرير الخمسينية (2006): المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء
- ✓ التقرير السنوي (2017): المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
- ✓ التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016 و2017، الجزء الأول
- ✓ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، الدورة السابعة والأربعين بتاريخ 26 فبراير 2015
- ✓ تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب (2015): مناظرة وطنية في موضوع السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- ✓ الدورة الثالثة عشر للمجلس الإداري للوكالة الحضرية لمكناس، التقرير الأدبي والمالي (2014)
- ✓ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (2004): تقرير حول الإحالة التي توصل بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من مجلس النواب في موضوع: دراسة التأثيرات المترتبة عن الاستثناءات في مجال التعمير
- ✓ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2012
- ✓ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي 2013
- ✓ وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (2019): دليل مرجعي حول تهيئة المجالات القروية

- **<u>مراجع باللغة الأجنبية</u>**

❖ **<u>Ouvrages généraux</u>** :

- Abouhani Abdelghani (1999) : pouvoirs, villes et notabilités locales, qaund les notables font les villes, publié avec le concours de URBAMA.
- Balandier Georges (1982) : Sens et puissances, Les dynamiques sociales, 2ème Edition, presses Universitaire des France, Paris.
- Bernadette Merenne-Schoumaker (1994) : Les disparités et les dynamiques territoriales, Introduction méthodologique, Bulletin de la société géographique de liège.
- Casteigts Michel (1999) : L'aménagement de l'espace, Editions de la Librairie Général de Droit et de Jurisprudence, 116p.
- Guy Rocher (1968) : Le changement Social, Edition HMH, Paris.
- La petite Larousse (2002) : sous la direction d'Alain Rey, Paris.

- Manesse Jacques (1998) : L'Aménagement du territoire. Des instruments pour quelle politique ? Ed. L.G.D.J.
- Nicole de Montricher (1995) : L'aménagement du territoire, Éd. La découverte, Paris.
- Taghbaloute Aziz (1996) : L'arrière-pays de Meknès : exploitation d l'espace et organisation administrative, du XIX^e siècle jusqu'à nos jours, Université Jean Monnet-Saint-Etienne.

Thèses et travaux universitaires :

- Akhdadache Amal (2016) : Impacts de L'urbanisation sur les Terres agricoles de Meknès : Approche Diagnostic Territoriale, thèse de Doctorat en Biologie, Faculté des Sciences, Université Moulay Ismail, Meknès
- Atika-El haouli.Mimouna (1993) : Le Sais de Meknès et ses bordures, Mutations Récentes d'une Société Rurale, thèse de doctorat, Universite Paul Valery, Montpellier III.
- Belfquih M'Hammed (1972) : L'évolution de l'espace géographique, au sud-ouest de Rabat, (L'influence d'une capitale), D.E.S, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Mohamed V. Rabat.
- Bousfiha Sabah (1989): LES Petites Agglomérations Du Sais: Etude Typologique, volume I, doctorat de 3ème cycle, Université François- Rabelais-Tours.
- Yazghi moubachir Mohamed (1983) : Les terres récupérés dans le Sais de Meknès, Etude de géographie agricole, Doctorat de 3ème Cycle, Université Francois Rebelais-Tours.

❖ **Articles** :

- Ben Makhlouf Fouad (1978) : Et si la ville n'était qu'un reflet évolutif de l'économie régionale ? In urbanisation au Maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, université de Poitiers Fascicule N°3.
- Bouderbala Najib (1997) : les terres collectives au Maroc dans la première période du protectorat (1912- 1930), In Revue du Monde Musulmane et Méditerranéenne N°79 éd. Edisud.
- Brigitte Bertoncello et Bénédicte de lataulade (1995) : Banlieue : une identité Territoriale ? In Travaux de l'Institut Géographie de Reims, Vol. 23-24, N°91-92, Marginalité et exclusions dans l'espace urbain. pp. 71-88.
- Brunet Roger, Ferras Robert, Thery Hevré et Reynaud Alain (1993) : Les Mots de la géographie, dictionnaire critique, 3ème édition revue augmentée, collection dynamique du Territoire, RECLUS, la documentation Françaises, Paris.

- Chapuin Pierre (1995) : Concept de la géographie humaine. In A. Bailly et al., Ed Masson. pp. 151-164.
- Fatah Abdelali et Karzazi,moussa (2011): La multifonctionnalité de la banlieue de Rabat-Temara et le sort de l'activité agricole, In Produit agricoles touristiques et développement local.
- Jennan Lahcen, Oléiculture et paysannerie dans la région de Fès, R.G.M, n°9, Nouvelle série.
- Kolosy katalyn (2006) : le développement local : réflexion pour une définition théorique du concept. In: horizon local. www.Globenet.org.p.6
- Laghouat.Mohamed (1983) : Le rôle des petites villes dans la problématique du développement économique et social d'un pays sous-développé, R.G.M.
- Lazarev Grigori (1971) : Changement social dans les campagnes marocaines, Etudes Sociologiques sur le Maroc, sous la direction de Abdelkader Khatibi, Publié dans un cahier du Belletin Economique et Social du Maroc, pp. 129-143.
- Leeming Frank et Soussan Jhon (1979) : Les structures à la périphérie des villes, In Revue Internationale des Sciences Sociales, vol. 41, N°2, pp. 273-281.
- Milton Santos (1971) : L'économie pauvre des villes des pays sous- développés, In. Cahiers d'outre-mer, N^0 94, pp.105-122.
- Nacciri.Mohamed (1977) : Pouvoir de commandement, espace rural et modernisation au Maroc, In Etat, Pouvoir et Espace dans le Tiers Monde, Bataillon C. (dir), Paris, SEDES (Tiers Monde), PUF, pp. 65-83
- Troin Jean-François (1965) : Une nouvelle génération des centres ruraux au Maroc, les agglomération commerciales, Revue de géographie du Maroc, $N^0$8.
- Troin Jean-François (1979) : La petite ville au Maroc, la fin d'un mythe ? In urbanisation et nouvelle organisation des campagnes au Maghreb. ERA 706 du C.N.R.S, université de tours et CIEM, Université de Poitiers. Fascicule $N^0$5.

❖ **Rapports** :

- Etude de faisabilité de la sauvegarde de la plaine irriguée de sais située dans les régions de Fes-Boulmane et Meknès-Tafilalet, Rapport Mission III : propositions de variantes d'aménagement hydro-agricole avec les couts correspondants (Aout 2013).
- Etude de Schéma régionale d'aménagement du territoire, Meknès-Tafilalet, rapport du diagnostic, 2008.
- Etude du SDAU du grande Meknès et plan d'aménagement de Meknès, Mission 1, Phase I : Diagnostic et Orientations.

- Etude des Pôles périphériques de L'agglomération de Meknès, document I: Diagnostic de la Situation du Centre de boufekrane, réalisée par: Yazghi Moubachir, 2004
- Etude des Centres périphériques de L'agglomération de Meknès, document I: Diagnostic du Centre Toulal, réalisée par: Abdesalem mechkouri, 2004
- Plan d'aménagement du centre de Sidi Slimane Moul kifane (rapport diagnostic), 2002
- Les coopératives de la réforme agraire de Meknès : bilan de 30 années d'existence. Touzani Mohammed, Direction provinciale d'agriculture de Meknès.
- Ministère de l'agriculture et de pêche maritime (Juillet 2012) : Rapport Mission 1 : Diagnostic de la situation actuelle irriguée au niveau de la plaine de sais.
- REMESS et all (2016) : Promotion de l'économie sociale et solidaire des communes rurales d'Oued Jdida et Sidi Slimane Moul kifane, Diagnostic territorial participatif.
- Urbanisation en périphérie de Meknès (Maroc) et devenir des terres agricoles : l'exemple de la coopérative agraire Naiji cah Agri.Vol. 22, N°6, novembre-décembre 2013.

الملحق

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ظهر المهراز – فاس

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان
مختبر الدراسات الحضرية

بحث لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع: التحولات السوسيومجالية والتنمية الترابية

بضاحية مكناس

استمارة الساكنة المحلية

	الخصائص الديمغرافية والاجتماعية								الخصائص الاقتصادية			
	الاسم والنسب	الجنس	السن	الحالة العائلية	مكان الازدياد	تاريخ الاستقرار بالجماعة	المستوى الدراسي (B)	نوع النشاط (C)	المهنة	مقر العمل	الموقع في المهنة (D)	طبيعة النشاط (E)
رب الأسرة												

I. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر

1- الأسرة

(B) المستوى الدراسي : بدون مستوى (1) _كتاب (2) _ابتدائي (3) _إعدادي (4) _ثانوي (5) _جامعي (6)
(C) نوع النشاط: فلاح- عامل- موظف- متقاعد- آخر
(D) الموقع في المهنة : مشغل (1) _أجير (2) _شريك (3) _مساعد عائلي (4) _آخر (5)
(E) طبيعة النشاط : موسمي (1) _ دائم (2)

2- السكن

– كيف حصلت على السكن: إرث ☐ شراء ☐ كراء ☐ مجاني ☐ سكن وظيفي ☐ آخر ☐

– في حالة شراء السكن: ما هو مبلغ اقتناؤه؟ .....درهم

- في حالة الكراء: كم سومة الكراء؟ .....درهم

– ما هي طريقة التمويل؟ ذاتي ☐ قرض ☐ عائلة ☐

2-1- خصائص السكن

	المنزل	المراب	الاسطبل	بهو	اخر	المساحة الاجمالية
المساحة ب م2						

*** المساحة المبنية:**

المساحة المبنية ب م2	عدد الطوابق	عدد المساكن	عدد الاسر	نوع السكن				عدد الغرف
				صلب	هش	مزدوج	اخر	

*** التجهيز وعناصر الترفيه**

	الماء(A)	الإنارة(B)	الصرف الصحي(C)	الحمام		اخر
				عصري	تقليدي	
نعم						
لا						
السنة						

(A) شبكة التوزيع :سقاية عمومية(1)_بئر خاص(2)_بئر عمومي(3)_عين(4)_اخر(5)

(B) شبكة الكهربائية : مولد(1)_الطاقة الشمسية(2)_القنديل(3)_الشمع(4)_اخر(5)

(C) الصرف الصحي : الواد الحار(1)_مطمورة(2)_الهواء الطلق(3)_آخر(4)

2-3- السكن بالمدينة

- هل تملك سكنا بالمدينة؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة الإجابة ب نعم، في أي مدينة .....

- ما هي وظيفته؟ .....

- ما هو أصله؟ إرث ☐ شراء ☐ كراء ☐ آخر ☐

II) التجهيزات الاجتماعية

1)- التمدرس

- ما هو عدد الأفراد المتابعين لدراستهم؟ الذكور..... الإناث
- ما هو عدد الأفراد المنقطعين عن الدراسة؟ الذكور.....الإناث
- أين يتابع الأبناء دراستهم؟ .....

	الكتاب	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	التكوين المهني	الجامعي
مكان الدراسة						
المسافة الفاصلة بين السكن والمؤسسة						
وسيلة النقل						

- ما هي أسباب الانقطاع عن الدراسة؟
- الذكور.....
- الإناث.....
- ما هو تمثلك للمدرسة.....

2- الصحة

- إلى أين تتوجه من أجل:

وضع المرأة لمولودها	تلقيح الأطفال	الطب العام	الطب الخاص	الصيديلية

- هل أنت راض عن الخدمات الصحية المقدمة بالمركز الصحي للجماعة؟ نعم ☐ لا ☐
- في حالة (لا)، لماذا؟ .....

3- التنقل والنقل

الدوافع / المكان	العمل	المدرسة	الإدارة	الصحة	التجارة والخدمات	زيارة العائلة	آخر	وسيلة التنقل
الجماعة								
مكناس								
فاس								
الرباط								
آخر								

3-2 الهجرة

- ما هو عدد أفراد الأسرة المهاجرين من الجماعة؟ .....إلى أين؟.....
- ما هي أسباب مغادرتهم للجماعة؟ .....

4- قطاع التجاة والخدمات

- إلى أي سوق أسبوعي تتجه إليه للتسوق؟ .....
- خارج يوم السوق، أين تتسوق؟ .....
- ما هي في نظرك أسباب عدم نجاح السوق الأسبوعي في جماعتك؟ .....

5- العلاقات الاجتماعية

- علاقتك بالجيران جيدة..... غير جيدة؟ ..... لماذا؟.....

- أشكال العلاقات: -تبادل الزيارات ..... -تقديم المساعدات المادية.....

– أشكال أخرى.....

III) الحيازة الفلاحية

- ما هي مساحة الحيازة الفلاحية بالهكتار؟ .....

- ما هي المساحة التي تستغلها للزراعة بالهكتار؟ ..... كم عدد القطع؟ .....كم تبعد عنك أبعد قطعة؟ .....كلم

1) الوضعية العقارية(القانونية) للحيازة الفلاحية

	نوع الفلاحة	الوضعية القانونية للحيازة					
		الملك	الجموع	حبوس	كيش	ملك الدولة	آخر
المساحة بالهكتار	بورية						
	مسقية						

في حالة الملك الخاص، هل هو محفظ؟ نعم ☐ لا ☐

2- مصدر الحيازة الفلاحية

		توزيع الأراضي الجماعية	إرث	شراء	كراء	شراكة	آخر	المجموع
المساحة بالهكتار	بورية							
	مسقية							

3- أنواع الاستغلال

3-1- أنواع الاستغلال لحيازتك

نوع الاستغلال	مباشر	كراء	مقابل الكراء			اخر
			النصف	الثلث	المال	
عدد القطع						

4- السقي

- ما هو مصدر مياه السقي: بئر شخصي ☐ بئر جماعي ☐ الواد ☐ عين ☐ آخر ☐

- نوع ومدة السقي والمساحة المسقية :

النوع	المساحة(ه)	المدة الزمنية(ه)
السقي بالغمر		
السقي بالتنقيط		
طرق أخرى		

- ما هو النظام المتبع في عملية السقي؟ .....

5- عوامل الإنتاج

– هل تستعمل المعدات الفلاحية؟ نعم ☐ لا ☐

	ملك خاص	كراء *	استعمال بدون مقابل
المحراث التقليدي(الزويجة)			
الجرار			
الات الحصاد			
الات الضخ			

*كراء، ممن: .....

- هل تستعمل المدخلات الفلاحية؟

	الأسمدة بالقنطار في السنة	البذورة المختارة بالقنطار في السنة	المبيدات باللتر في السنة	آخر
نعم				
لا				

6- الإنتاج والتسويق

6-1 الزراعة والمغروسات

نوع المنتوج	المساحة	الإنتاج السنوي	الكمية الموجهة سنويا للتسويق	مكان التسويق	مصاريف التسويق	كيفية التسويق	ثمن البيع بالدرهم
الحبوب							
القطاني							
الخضروات							
البقيات							
الزراعات العلفية							
زراعات الورديات							
زراعات أخرى							

6-2 تربية الماشية

	عدد الرؤوس		محلي	هجين	مصدر التغذية		مكان الإيواء	مكان التسويق	مراحل التسويق	المردود السنوي من البيع بالدرهم
	ملك	شركة			صيف	الشتاء				
الأبقار										
الأغنام										
الماعز										
الدواجن										
النحل										
خيول										
بغال										
حمير										

7- اليد العاملة

اليد العاملة	العدد	الدائمة	المؤقتة
عائلية			
مأجورة			

8- ما هو ثمن الأرض بالدوار :.....

هل سبق لك أن بعت قطعة أرضية : نعم ☐ لا ☐

سنة البيع :.....

أسباب البيع :.....

مهنة المشتري :.....مكان إقامته :.....

الهدف من شراء الأرض.....

هل ترغب في الاستمرار في ممارسة النشاط الفلاحي : نعم ☐ لا ☐

في حالة (لا)، لماذا :.....

- قيمة المداخيل الفلاحية السنوية (تربية الماشية، زيتون، زراعات) .....درهم
- تكفيك المداخيل الفلاحية لسد جميع حاجيات الأسرة.....
- هل تعتمد على مصادر عيش أخرى؟.....ما هي.....

*ما هي صعوبات الاستغلال الزراعي؟

- صغر الملكية.....

- قلة التساقطات.....
- ضعف الإرشاد والتوجيه.....
- صعوبات أخرى.....نوعها.....

-هل تتمكن من التغلب على بعضها كيف؟.....

-هل تقترض من القرض الفلاحي؟.....

-مشاكل السلف.....

V) علاقة المستجوبين بمؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني

1) علاقة المستجوب بمؤسسات الدولة:

1-1 : الجماعة الترابية

- ماهي نوع الخدمات التي تقدمها الجماعة؟.....
- هل أنت راض على ما تقوم به الجماعة من تدخلات؟.....
- ما هي التدخلات التي تريد أن تقوم بها الجماعة؟.....

1-2 مركز الأشغال الفلاحية

- هل تستفيد من خدمات مركز الأشغال الفلاحية؟.....
- ما هي نوع الخدمات؟.....
- هل أنت راض على تدخلات مركز الأشغال الفلاحية؟.....
- ما هي الخدمات التي تريد أن يقوم بها مركز الأشغال الفلاحية؟.....

2) المستجوب ومنظمات المجتمع المدني

- في نظرك ما هو الفرق بين التعاونية والجمعية؟.....

2-1 التعاونيات :

- هل يوجد تعاونية بالدوار أو الجماعة؟ نعم ☐ لا ☐
- هل أنت مشارك في إحدى التعاونيات؟ نعم ☐ لا ☐
- إذا كان الجواب ب لا، لماذا؟.....
- إذا كان الجواب ب نعم، ما هو اسم هذه التعاونية؟.....
- ما هو هدفها ومتى تم إنشاؤها؟.....
- أين يوجد مقرها؟.....
- ما هي مساهمتك؟ منتوج فلاحي ☐ نقود ☐ آخر ☐
- ما هي نوع الاستفادة من التعاونية؟.....
- هل أنت راض على سير أشغال التعاونية؟.....
- ما هي المشاكل التي تعرقل سير عمل التعاونية؟.....
- ما هي الحلول التي تقترحها لتجاوز هذه المشاكل؟.....

2-2 الجمعيات :

-هل توجد جمعيات بالدوار أو الجماعة؟ نعم ☐ لا ☐

- هل تنتمي لإحداها؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كا الجواب ب نعم

- ما صفتك؟ عضو ☐ منخرط ☐

- ما هو اسم الجمعية؟.....

- ما هو تخصصها؟.....

- هل أنت راض على عمل هذه الجمعية؟.....

- ما هي المشاكل التي تعترض عمل الجمعية؟.....

- ما هي الحلول التي تقترحها لتحسين عمل الجمعية؟.....

3) آفاق التنمية بالجماعة

- ما رأيك في التنمية بجماعتك؟ .....

- ما هي الحلول التي تراها مناسبة للنهوض بتنمية جماعتك؟.....

4) الآفاق المستقبلية

هل أنت راض عن**؟**

- العمل الذي تمارسه: نعم ☐ لا ☐

- المداخيل: نعم ☐ لا ☐

– السكن والعمل في الضاحية: نعم ☐ لا ☐

- هل تنوي الهجرة؟ نعم ☐ لا ☐

- إلى أين؟.....

- لماذ؟.....

- ما هي الشروط الواجب توفرها كي لا تهاجر؟ .....

VI) انتظارات الساكنة المحلية من الفاعلين:

1 -في الميدان الاقتصادي:

- خلق المقاولات الصناعية..... ☐

- خلق الاستثمارات في الصناعة التقليدية..... ☐

- خلق الاستثمارات في المنتوج السياحي.....

- خلق المقاولات الصغرى..... ☐

- جلب المستثمرين..... ☐

- إحداث مناصب شغل..... ☐

- أخرى اذكرها:.....

2- في الميدان الاجتماعي:

2-1- المجال الصحي:

تحسين الخدمات الصحية..... ☐

بناء مستوصفات ..... ☐

أخرى، أذكره: .....

2–2– مجال التعليم:

- تحسين البنيات التحتية للمدارس..... ☐
- توفير مدارس ابتدائية أخرى..... ☐
- إنشاء ثانويات..... ☐
- إنشاء إعداديات أخرى..... ☐
- إحداث مراكز للتكوين..... ☐
- إعطاء منح دراسية..... ☐
- توفير النقل الجامعي للطلبة والتلاميذ..... ☐
- أخرى، أذكرها:.....

3-2- مجال الترفيه:

- توفير فضاء بالجماعة لإقامة أنشطة ثقافية..... ☐
- تشجيع إنشاء فرق رياضية..... ☐
- بناء دور للشباب..... ☐
- بناء حديقة بالجماعة..... ☐
- بناء ملاعب رياضية..... ☐
- أخرى، أذكرها:.....

4) ملاحظات.....

.....

استمارة الجماعة الترابية

I - معطيات عامة:

- اسم الجماعة : ..... قيادة: ..... دائرة:..... - مساحتها (بالكلم²) : .....

-تاريخ إحداثها.....

. - تطور التقسيم الجماعي (متى ؟ كيف).....

- معطيات سوسيوثقافية وسياسية لأعضاء المكتب المسير للجماعة

الجنس	السن	المستوى الدراسي	المهنة	الانتماء السياسي	المهام داخل المكتب

II- معطيات ديمغرافية:

- عددالسكان:

- عدد الدواوير: ..... عدد المشيخات.....

نوع السكن المهيمن: - متفرق ..... - متجمع ..... - عدد الدواوير الكبيرة (أكثر من 500 نسمة): .....

III - معطيات طبيعية:

- نوع التضاريس السائدة: جبال ☐ هضاب ☐ تلال ☐ سهول ☐

- أنواع التربة السائدة: .....

-المساحة الغابوية: ..... (ه)؛ أنواع الأشجار السائدة بها:.....

- العيون الكبرى بالجماعة:.....

- المساحات المائية بالجماعة (بحيرات طبيعية ، سدود ، سدود تلية): .....

- مصادر مياه الشرب بالجماعة: عيون ☐ سواقي ☐ أودية ☐ آبار ☐ سقاية عمومية ☐ إيصال خاص ☐ مصادرأخرى ☐ ما هي؟ .....

IV – التجهيزات الأساسية:

*الطرق:

- طولها (بالكلم): الوطنية ..... جهوية..... إقليمية .....مسالك .....

- ما هي نسبة جودة الطرق (بالكلم) : الجيدة ؟ .....المتوسطة الجودة ؟.....السيئة ؟.....

- ما هي نسبة الطرق : المعبدة؟ ..... غير المعبدة ؟ .....

- حاجيات الجماعة إلى طرق جديدة: ما هو طولها؟ .....

كلم، ما هي النقط التي ستربط بينها؟.....

* الإنارة:

- ما هي المراحل التي عرفتها الإنارة بجماعتكم ؟ .....

.....

- عدد السكان المستفيدين حاليا؟..... نسبة التغطية ؟..... %

- الدواوير التي توجد في طور التجهيز؟ .....

- عدد السكان الذين سيستفيدون من المشاريع الموجودة في طور الانجاز؟.....

- المراكز التي تحتاج إلى الإنارة؟ .....

- عدد السكان غير المستفيدين؟ .....

*** الماء الصالح للشرب:**

- عدد الدواوير والمراكز التي تستفيد حاليا من الماء الشروب؟.....

- عدد الدواوير والمراكز التي لا تستفيد حاليا من الماء الشروب ؟.....

- نسبة السكان المستفيدين حاليا من الماء الصالح للشرب ؟ ..... %

- ما هي المراكز التي توجد في طريق التزويد بالماء ؟ .....

- عدد السكان الذين سيستفيدون بعد الإنجاز؟ .....

- المراكز التي تحتاج إلى الماء الشروب ؟ .....

- عدد السكان غير المستفيدين ؟ .....

V – المرافق الادارية والاجتماعية والمؤسسات الدينية والثقافية

- هل يوجد بالجماعة :

مقر القيادة ؟	نعم ☐ لا ☐	مركز الأشغال الفلاحية؟	نعم ☐	لا ☐
مقر الجماعة ؟	نعم ☐ لا ☐	مصلحة المياه والغابات؟	نعم ☐	لا ☐
مركز بريدي ؟	نعم ☐ لا ☐	مركز الدرك الملكي ؟	نعم ☐	لا ☐
وكالة بريدية ؟	نعم ☐ لا ☐	محطة للأرصاد الجوية؟	نعم ☐	لا ☐
إعدادية؟	نعم ☐ لا ☐	ثانوية؟	نعم ☐	لا ☐
مدرسة فلاحية؟	نعم ☐ لا ☐	داخلية ؟	نعم ☐	لا ☐
مركز للتكوين المهني ؟	نعم ☐ لا ☐	روض الأطفال؟	نعم ☐	لا ☐
مستوصف؟	نعم ☐ لا ☐	مركز صحي؟	نعم ☐	لا ☐
ملاعب رياضية ؟	نعم ☐ لا ☐	طبيب بيطري؟	نعم ☐	لا ☐

مرافق أخرى؟ (اذكرها) .....

- عدد المجموعات المدرسية ؟.....- عدد الفرعيات؟.....- عدد المطاعم المدرسية ؟ .....

- عدد سيارات النقل المدرسي؟.....- من يمتلكها؟ الدول ☐ الجمعية ☐ الخواص ☐

- عدد مدارس التعليم الأولي (الروض) بالجماعة؟.....تاريخ إحداثها؟.....

- من أحدثها؟..... عدد الحجرات.....

- عدد التلاميذ بها حاليا .....طاقتها الاستيعابية؟.....

- عدد دور الشباب؟ ..... - عدد الأنذية النسوية؟ ..... - عدد الفرق الرياضية؟.....

- عدد سيارات الأجرة المرخصة بالجماعة؟ .....- عدد حافلات النقل العمومي.....

- عددالجمعيات؟.....

- عدد المواسم التي تقام بتراب الجماعة؟..... هل تستغل في النشاط السياحي؟ نعم ☐ كيف؟ .....

لا ☐ لماذا ؟ .....

VI – القطاعات الاقتصادية المنتجة:

* الفلاحة:

- السكان الذين يتعاطون للفلاحة: العدد..... ؛ النسبة..... %

- المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة..... هـ الأراضي المسقية ..... هـ البورية ..... هـ

- المساحة العامة للمراعي.....هـــ ؛ مساحة أراضي الجموع.....هـــ؛ مساحة أراضي الأحباس .....هـ

أراضـي الـدولـة ..... هـ؛ أراضـي الكَيش.....هـــ؛ أهم الزراعـات بـالجمـاعـة: .....

.....

- معطيات خاصة بالفلاحة السقوية:

- ما هي المساحة المسقية الإجمالية بالجماعة: ..... هـ

- ما هي مصادر مياه السقي المستعملة؟مياه جوفية ☐ الأنهار☐ العيون ☐ السدود ☐ البحيرات الطبيعية ☐

- هل توجد إمكانيات لتوسيع المساحة المسقية: نعم ☐ لا ☐

- ما هي التدابير الكفيلة بتوسيع المساحة المسقية: بناء سد كبير: ☐ بناء سد صغير: ☐ حفر آبار جديدة : ☐

الزيادة في عمق الآبار: ☐ بناء قنوات لإيصال مياه السقي إلى الحقول : ☐ التجهيز بالمضخات : ☐

تبني تقنيات حديثة (القطرة/القطرة): ☐ إعادة تأهيل التقنيات التقليدية: ☐ آخر، أذكره

.....

- تربية الماشية:

النوع	الأبقار	الأغنام	الماعز	الخيل	آخر (أذكره).....
العدد					

-عدد اسطبلات تربية الدواجن؟.....

- ما هو عدد وحدات تربية النحل بجماعتكم؟..... ما هي أصناف العسل المستخرجة ؟ .....

- أين يتم تسويقها ؟ محليا ☐ جهويا ☐ وطنيا ☐ دوليا ☐

- ما هي قنوات التسـويق ؟ تجار الجملة ☐ الفضـاءات التجارية الكبرى ☐ تجارة التقسـيط ☐ محلات خاصة بالتعاونيات ☐ قنوات أخرى حددها : .....

- ما هي المشاكل التي تعترض تنمية هذا النشاط بالجماعة؟ .....

- البستنة والتشجير:

- ما هي مساحة الأشجار المثمرة؟.....هـ؛ أنواع الأشجار المثمرة؟.....

-هل يخضع إنتاجها حاليا للتصنيع : نعم ☐ لا ☐ في حالة (لا) كيف يمكن تحويلها صناعيا؟.....

- **التعاونيات الفلاحية.**

التعاونيات الفلاحية	العدد	عدد المنخرطين
تربية المواشي		
جمع وتسويق الحليب		
تربية النحل		
التشجير والسقي		
تسويق المنتوجات الزراعية		
النباتات العطرية والطبية		
آخر(أذكره).....		

* القطاع المنجمي:

– هل هناك معادن في تراب جماعتكم قابلة للاستغلال: نعم ☐ لا ☐

– ما هي المعادن المستغلة حاليا: .....

– ما هي المعادن التي لا تخضع للاستغلال مع تحديد أسباب ذلك؟

المعادن	الأسباب
. .....	.....

– هل هناك مشاريع منجمية تقترحونها في جماعتكم: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها:

المشاريع	الموقع
....	....

– هل هناك محاجر (مقالع) مستغلة حاليا بالجماعة :

المقلع	الموقع	طبيعة المواد المستخرجة
.....	.....	.....

– ما هي المعوقات التي تحول دون فتح مقالع جديدة؟ .....

* الصناعة:

- هل هناك وحدات صناعية (فلاحية وغير فلاحية) في تراب الجماعة؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، اذكرها:

اسم المقاولة	طبيعة نشاطها	تاريخ إنشائها
.....	.....	.....
.....	.....	.....

- هل هناك مشاريع صناعية يمكن إنشاؤها اعتمادا على مواد أولية فلاحية أو معدنية بتراب جماعتكم:

نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها :

نوع المشروع	طبيعة المواد الأولية	موقع هذه المواد
.....	.....	.....
.....	.....	.....

- هل هناك مشاريع صناعية يمكن إنشاؤها اعتمادا على مؤهلات أخرى للجماعة؟ نعم ☐ لا ☐

في حالة نعم حددها كالتالي:

نوع المشروع	طبيعة المؤهلات
.....	.....
.....	.....

- هل هناك مشاريع صناعية مبرمجة في تراب جماعتكم: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حددها كالتالي:

نوع المشروع	الموقع	مستوى تقدم المشروع
.....	.....	.....

* الصناعة التقليدية:

– هل هناك أنشطة للصناعة التقليدية بجماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، حددها كالتالي:

طبيعة النشاط	نمط الإنتاج: 1- إطار عائلي 2 – إطار تعاوني 3- وحدات مستقلة
.....	.....

– هل هناك مشاريع في الصناعة التقليدية يمكن إنشاؤها بالجماعة: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالتالي:

طبيعة المشروع	المؤهلات التي يرتكز عليها المشروع	الموقع

- ما هي المشاكل التي تعوق تنمية الصناعة التقليدية بجماعتكم ؟ .....

– هل هناك مشاريع في الصناعة التقليدية مبرمجة في جماعتكم: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالتالي :

طبيعة المشروع	الموقع	مستوى تقدم المشروع
.....	.....	.....

* السياحة:

– هل توجد بالجماعة مواقع ذات قيمة سياحية مرتبطة بوجود:

- غابات: .....

- بحيرات وضايات: .....
- محميات للصيد البري: .....
- أودية أو خوانق: .....
- مواقع أثرية: .....
- صناعة تقليدية عريقة ومتميزة: .....
- مشاهد طبيعية استثنائية:.....
- مستحثات وعينات معدنية ذات قيمة: .....
- موارد أخرى، حددها: .....

– ما هي المواقع السياحية المستغلة في الوقت الراهن؟

إسم الموقع	طبيعة	نوعية الاستغلال
.....	.....	.....

- ما هي المواقع غير المستغلة حاليا وأسباب ذلك؟

إسم الموقع	طبيعة الموقع	الأسباب
.....	.....	.....

– ما هي أنواع السياحة الممارسة بالجماعة؟

أ – السياحة البيئية: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، ما هي هذه الأنواع ؟

- نشـــاط المشـــي والتنزه ☐ نشـــاط التنزه بـالـدواب ☐ تســـلق الجبـال ☐ أنواع أخرى : حـددهـا : .....

ب – السياحة الثقافية: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حدد أنواعها؟

- مواســم دينية ☐ مواســم مرتبطة بالإنتاج الفلاحي ☐ مواســم للموســيقى والفنون الشــعبية ☐ الـفـروســـيـة ☐ الإنـتـاج الســـيـنـمـائي ☐ لـقـاءات ثـقـافـيـة وعـلـمـيـة ☐ مـنـاســـبـات أخـرى ☐ حددها:.....

ج – السياحة الاستشفائية : نـــعـــم ☐ لا ☐ فـــي حـــالـــة نـــعـــم، حـــدد نوعها:.....

هـ - أنواع أخرى (حددها): .....

– ما هي المشاريع السياحية التي يمكن خلقها أو تطويرها بالجماعة؟

موقع المشروع	نوع المشاريع
....	....

– ما هي أهم المعوقات التي تعترض نمو القطاع السياحي بجماعتكم: .....

– ما هي التدابير التشجيعية التي تقترحها جماعتكم لتنمية القطاع السياحي بمنطقتكم؟ .....

.....

– هل هناك مشاريع سياحية مبرمجة في جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، ما هي:

.....

* التجارة والخدمات:

- التجارة:

- عدد تجار الجملة بجماعتكم .....عدد تجار نصف الجملة.....

- هل هناك أنشطة تجارية تحتاج إليها جماعتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم حددها :

.....

- الخدمات الخاصة:

- هل هناك خدمات خاصة توجد الجماعة في حاجة إليها ؟ نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالتالي :

- <u>خدمات مرتبطة بالفلاحة:</u> نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم :

طبيب بيطري ☐ إصلاح الآلات والأدوات الفلاحية ☐ أخرى، حددها: .....

.....

- <u>خدمات مرتبطة بالصحة:</u>نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حدد عددها كالآتي:

طبيب خاص ☐ ممرض(ة) ☐ مولدة ☐ صيدلية ☐ مستودع للأدوية ☐

خدمات أخرى، حددها .....

- <u>خدمات جديدة:</u> نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم، حددها كالآتي :

كشك هاتفي ☐ شبكة الاتصالات العمومية ☐ مقهى إلكتروني (Internet) ☐

مقهى ☐ خدمات أخرى: نعم ☐ لا ☐ في حالة نعم ، ما هي:

.....

<u>VII - مواطن القوة والضعف والفرص والمهددات</u>

- ما هي نقط قوة المجال؟ في علاقة مع توجهات الجماعة.....

.....

- ما هي الاكراهات التي تواجهها التنمية بجماعتكم.....

.....

- ما هي الفرص المتاحة للتنمية بجماعتكم؟.....

.....

- ما هي المهددات التي يمكن أن تعيق مسار التنمية بجماعتكم؟.....

.....

VII- المشروع أو المشاريع التي تقترحها الجماعة في إطار اختصاصتها واهتمامتها للتنمية ؟

- ما هي أهم المشاريع التي تقترحونها لتنمية جماعتكم؟ .....

.....

- ما هي مؤهلات جماعتكم من أجل خلق هذه المشاريع؟ .....

.....

- ما هي وسائل الانجاز المتوفرة أو المطلوبة؟ .....

.....

- ما هي المؤهلات غير المستغلة حاليا بالجماعة ؟.....

.....

- ما هي العراقيل التي تحول دون استغلالها ؟ .....

.....

-كيف يمكن تعبئتها مستقبلا ؟ .....

.....

VIII – الاستثمار بالجماعة من قبل الفاعلين الآخرين:

- من يستثمر بالجماعة ؟: فاعلون محليون ☐ فاعليون خارجيون مغاربة ☐

فاعلون خارجيون أجانب ☐ - ما هي الميادين الرئيسية لاستثمار كل فئة من هؤلاء؟

- الفاعلون المحليون:.....
- الفاعلون الخارجيون المغاربة: .....
- الفاعلون الخارجيون الأجانب: .....

- ما هي الحوافز التي توفرونها للمستثمرين ؟.....
- ما هي العراقيل تواجه الاستثمار بجماعتكم ؟ .....
- كيف يمكن رفع هذه العراقيل ؟ .....
- ما هي ميادين الاستثمار الأخرى التي تقترحونها للفاعلين ؟ .....

استمارة الجمعية

I- معطيات عامة

إسم الجمعية: .....

سنة التأسيس: .....

مجال نشاطها:.....

II - الإطار القانوني

1- أعضاء المكتب:

المهام داخل المكتب	السن	المستوى الدراسي	المهنة	الدخل الشهري
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....

2- العدد الاجمالي للمنخرطين: ..... عدد ذكور ..... عدد الإناث .....

3- هل تم تأسيس الجمعية بمبادرة ذاتية ☐ بإيعاز من مصالح الدولة ☐ بشراكة مع منظمات أجنبية ☐

4- هل تتوفر الجمعية على مقر نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم: بالدوار ☐ بالجماعة ☐ بالمدينة المجاورة ☐

5- ما هي منطقة نفوذ الجمعية: الدوار ☐ الجماعة ☐ الاقليم ☐ الجهة ☐

6- ماهي الأهداف التي تسعى الجمعية إلى تحقيقها؟

.....

7- هل حققتم الأهداف التي تسعون لها منذ تاريخ تأسيس جمعيتكم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا فماهي أسباب ذلك؟

.....

III- الشراكة والتعاون

1- هل تعملون في إطار شراكة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم: جمعيات أخرى ☐ مؤسسات الدولة ☐ منظمات مدنية أجنبية ☐

أخرى، أذكرها:.....

2- ما هي المشاريع المنجزة في إطار الشراكة ؟

اسم المشروع	المؤسسة الشريكة	الدوار/ الجماعة	سنة الإنجاز	الغلاف المالي
.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....

3- مصدر التمويل:

- ما هو مصدر تمويل الجمعية ؟

- إنخراطات ☐ منح حكومية ☐ تبرعات ☐ منح من منظمات أجنبية ☐

- ما هو قدره ؟ مع تحديد الجهة المانحة.....

الجهة المانحة	طبيعة المنحة		القيمة المالية بالدرهم
	نقدية	عينية	

- هل الموارد المالية التي تتوفرون عليها كافية لتغطية نشاطات الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا، فما هي الاجراءات التي تفكرون فيها لتنمية مالية الجمعية؟

.....

- هل سبق لكم أن قمتم بتقديم إقترحات حول واقع حال جماعتكم/ دواركم؟ نعم ☐ لا ☐

- ما هي نوعية علاقتكم بالمجلس الجماعي؟

ضعيفة ☐ متوسطة ☐ لابأس بها ☐ جيدة ☐

- ماهي علاقاتكم بباقي الفاعلين؟

الفاعل المحلي	ضعيفة	متوسطة	لاباس بها	جيدة
العمالة				
مجلس الجهة				
المصالح الخارجية للوزارات				
المجتمع المدني				

-هل سبق لكم أن أبديتم رأيكم حول المشاريع التنموية المنجزة من طرف الجماعة؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب بلا؟ هل المشكل مرتبط بكيفية مقاربة التشارك لدى المنتخبين؟.....

5- هل تتوفر الجمعية على موقع على شبكة الإنترنت؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم : ما هي الخدمات التي يقدمها لمستعملي الأنترنيت؟.....

- هل تستفيد الجمعية من هذا الموقع في التواصل مع مختلف منخرطيها وشركائها؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم، ما نوع هذه الاستفادة؟.....

6- هل استفادت جمعيتكم من بعض التكوينات؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم، ماهي القيمة المضافة التي حققتها لكم هذه التكوينات في عملكم؟

.....

- أذكر أهم الميادين التي أنتم في حاجة إلى التكوين فيها؟

.....

III- المشاكل التي تواجه العمل الجمعوي.

هل تواجهكم مشاكل في سير عمل الجمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم: ما هو نوعها ؟

- مادية: .....

- بشرية: .....

- قانونية: .....

- تقنية: .....

- طبيعية: .....

- ما هي الحلول المقترحة لتجاوزها؟ .....

IV- الآفاق المستقبلية للعمل الجمعوي.

1- هل تفكرون في وضع وإنجاز مشاريع جديدة؟ نعم ☐ لا ☐

2- كيف ترون آفاق العمل الجمعوي من خلال جمعيتكم ؟.....

3- هل لكم علاقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم. ما هي طبيعة هذه العلاقة؟.....

4- كيف تقيمون عمل المبادرة؟.....

V- المشروع أو المشاريع التي تقترحونها في إطار اختصاصكم واهتمامكم؟

1- ما هي أهم المشاريع التي تقترحونها لتنمية جماعتكم؟ .....

2- ما هي مؤهلات جماعتكم من أجل خلق هذه المشاريع؟.....

3- ما هي المؤهلات غير المستغلة حاليا بالجماعة ؟.....

4- ما هي العراقيل التي تحول دون استغلالها ؟ .....

5- كيف يمكن تعبئتها مستقبلا ؟ .....

استمارة التعاونية

- ✓ اسم التعاونية: .....
- ✓ سنة التأسيس :.....
- ✓ مجال نشاطها.....

- أعضاء المكتب :

المهام داخل المكتب	السن	المستوى الدراسي	المهنة	الدخل الشهري
.....	.....	.....	.....	.....

- عدد المنخرطين : - ذكور.....-إناث.....

- ما هي طبيعة وحجم مساهمة كل منخرط :.....

- هل تم تأسيس الجمعية بمبادرة ذاتية ☐ بإيعاز من مصالح الدولة ☐ بشراكة مع منظمات أجنبية ☐

- هل تخضع التعاونية لوصاية مصالح الدولة :.....

- هل تتوفر التعاونية على مقر؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم : - بالدوار ☐ بالجماعة ☐ المدينة المجاورة ☐

- ماهي منطقة نفوذ التعاونية؟ - الدوار ☐ الجماعة ☐ الدائرة ☐

- ماهي التجهيزات التي تتوفر عليها التعاونية؟.....

- ماهي الخدمات التي تقدمها التعاونية لكل منخرط؟.....

- هل تعملون في إطار شراكة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم، ماهي المؤسسات الشريكة؟.....

- هل استفادت التعاونية من دعم الدولة؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم : ماهو شكل هذا الدعم؟.....

- هل استفادت التعاونية من دعم جهات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم، ما هو شكل هذا الدعم؟.....

-كيف تسوق التعاونية منتوجاتها.....

- ما هي المشاكل التي تعترض عمل التعاونية؟.....

- ما هي الحلول المقترحة في نظركم لتجاوز هذه المشاكل؟.....

- ماهي الافاق المستقبلية للعمل التعاوني بالمجال من خلال تعاونيتكم؟.....

فهرس الأشكال:

الشكل رقم 1	التوزيع الجغرافي للدواوير التي شملتها عينة البحث الخاصة بالأسر	8
الشكل رقم 2	توطين مجال الدراسة	41
الشكل رقم 3	تدرج فئات الارتفاع	43
الشكل رقم 4	فئات الانحدار	44
الشكل رقم 5	التوزيع المجالي للتساقطات المطرية	46
الشكل رقم 6	التوزيع المجالي للحرارة	48
الشكل رقم 7	أودية مجال الدراسة	50
الشكل رقم 8	نوع التكوينات الجيولوجية	52
الشكل رقم 9	التوزيع المجالي للتربة بمجال الدراسة	54
الشكل رقم 10	القبائل الكبرى لمجال الدراسة	61
الشكل رقم 11	خطاطة لنتائج تمفصل الاقتصاد الفلاحي الرأسمالي والمعاشي	75
الشكل رقم 12	نسبة الفقر والهشاشة	101
الشكل رقم 13	توزيع المؤسسات التعليمية	110
الشكل رقم 14	توزيع المؤسسات التعليمية الابتدائية حسب نطاق الخدمة	112
الشكل رقم 15	توزيع مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي حسب نطاق الخدمة	114
الشكل رقم 16	توزيع المراكز الصحية حسب نطاق الخدمة بمجال الدراسة	117
الشكل رقم 17	الشبكة الطرقية بمجال الدراسة	123
الشكل رقم 18	تقييم قرب الساكنة من الطرق ومستوى العزلة بمجال الدراسة	125
الشكل رقم 19	استعمالات الأرض سنة 1985	133
الشكل رقم 20	الوضعية العقارية للأراضي بمجال الدراسة	137
الشكل رقم 21	توزيع الأنشطة التجارية والخدماتية بمركز الزوالط	159
الشكل رقم 22	توزيع الأنشطة التجارية والخدماتية بمركز الحاج قدور	161

الشكل رقم 23	توزيع الأنشطة التجارية والخدماتية بمركز مجاط	163
الشكل رقم 24	توزيع الأنشطة التجارية والخدماتية بمركز واد الجديدة	165
الشكل رقم 25	خريطة استعمالات الأرض 2018	173
الشكل رقم 26	ترددات ساكنة الجماعات الترابية المدروسة لمدينة مكناس	175
الشكل رقم 27	خطوط حافلات النقل الحضري بين مدينة مكناس ومجال الدراسة	178
الشكل رقم28	تطور التعمير بمدينة مكناس	192
الشكل رقم 29	تطور السكن بالجماعات الترابية المدروسة ومراكزها القروية ما بين 1985 و2018	201
الشكل رقم 30	التجزئات السكنية التي أنجزت في إطار مسطرة الاستثناء بالمجال الضاحوي لمدينة مكناس	210
الشكل رقم 31	مراكز الجماعات الترابية المغطاة بتصاميم التهيئة	218
الشكل رقم 32	توجهات تصميم التهيئة لمركز زوالط	221
الشكل رقم 33	توجهات تصميم التهيئة لمركز الحاج قدور	224
الشكل رقم 34	توجهات تصميم التهيئة لمركز مجاط	227
الشكل رقم 35	توجهات تصميم التهيئة لمركز واد الجديدة	230
الشكل رقم 36	توجهات تصميم التهيئة لمركز دار أم سلطان	232
الشكل رقم 37	خطاطة المبادئ التوجيهية للاتمركز الإداري	248
الشكل رقم 38	خطاطة لدور المراكز الصاعدة في التنمية الترابية	269
الشكل رقم 39	خريطة خيارات التنمية المقترحة بالجماعات الترابية المدروسة ومراكزها	272
الشكل رقم 40	الواجهة الرئيسية لبرنامج نظام المعلومات الجغرافية للجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس الكبرى	275

فهرس المبيانات:

مبيان رقم 1	معدل التساقطات المطرية الشهرية	46
مبيان رقم 2	متوسط الحرارة الشهرية بمجال الدراسة	47

مبيان رقم 3	تصور أرباب الأسر لمستقبل أبناءهم	91
مبيان رقم 4	طبيعة علاقات الجوار بين ساكنة مجال الدراسة	97
مبيان رقم 5	المداخيل السنوية للفلاحين بالجماعات الترابية	140
مبيان رقم 6	طرق سقي الاستغلاليات الفلاحية بالجماعات الترابية	143
مبيان رقم 7	طبيعة استخدام المعدات الفلاحية المستعملة من قبل فلاحي مجال الدراسة	146
مبيان رقم 8	طبيعة اليد العاملة بالاستغلاليات الفلاحية حسب الجماعات الترابية	151
مبيان رقم 9	صعوبات الاستغلال الفلاحي بالجماعات الترابية المدروسة	153
مبيان رقم 10	استعداد فلاحي الجماعات الترابية لتغيير نشاطهم الفلاحي	153
مبيان رقم 11	توزيع أرباب الأسر حسب المهنة	171
مبيان رقم 12	مكان المهنة لساكنة المجال حسب الجماعات الترابية	171
مبيان رقم 13	توزع وسائل النقل حسب أهمية استعمالها من طرف ساكنة مجال الدراسة	179
مبيان رقم 14	طريقة حصول الساكنة المستجوبة على سكن بالجماعات الترابية المدروسة	203
مبيان رقم 15	توزيع نوع السكن حسب الجماعات الترابية المدروسة	203
مبيان رقم 16	توزيع أرباب الأسر بالجماعات المدروسة حسب مساحة السكن	204
مبيان رقم 17	تطور ساكنة مركز الزوالط	220
مبيان رقم 18	تطور ساكنة مركز الحاج قدور	221
مبيان رقم 19	المستوى التعليمي لمستشاري الجماعات بالمعرب حسب نتائج استحقاق 4 شتنبر 2015	241
مبيان رقم 20	مجال نفوذ الجمعيات بمجال الدراسة	251
مبيان رقم 21	أسباب عدم انخرط الساكنة في الجمعيات بمجال الدراسة	253
مبيان رقم 22	طرق تسويق منتجات التعاونيات	255
مبيان رقم 23	اكراهات العمل التعاوني بالجماعات الترابية المدروسة	256

فهرس الجداول:

الجدول رقم 1	عدد الاسر والعينة المستجوبة	7
الجدول رقم 2	أنواع التربة	55
الجدول رقم 3	توزيع قبائل مجال الدراسة حسب عدد السكان	60
الجدول رقم4	التركيب الداخلي لقبائل مجال الدراسة	65
الجدول رقم 5	المساحة المزروعة حسب القبائل بأحواز مكناس	66
الجدول رقم 6	عدد قطيع الماشية حسب القبائل بأحواز مكناس سنة 1913	67
الجدول رقم 7	تراتب وتناسق التنظيم السوسيومجالي والاقتصادي عند القبائل قبل التدخل الاستعماري	69
الجدول رقم 8	توزيع تعاونيات الإصلاح الزراعي حسب الجماعات الترابية المدروسة	78
الجدول رقم 9	تطور عدد الجماعات الحضرية والقروية مت بين 1959و2015	81
الجدول رقم 10	تطور عدد سكان ومعدل النمو الديمغرافي الجماعات الترابية المدروسة	88
الجدول رقم 11	توزيع الكثافة السكانية بضاحية مدينة مكناس الكبرى	89
الجدول رقم 12	البنية العمرية لسكان الجماعات الترابية حسب إحصاء 2014	92
الجدول رقم 13	تطور المؤشر التركيبي للخصوبة بالجماعات الترابية المدروسة ما بين 2004 و2014	93
الجدول رقم 14	متوسط سن الزواج حسب الجماعات الترابية المدروسة	94
الجدول رقم 15	تطور عدد الأسر بالجماعات المدروسة	96
الجدول رقم 16	توزيع السكان النشيطين وغير النشيطين ومعدل النشاط حسب الجماعات	99
الجدول رقم 17	نسبة الفقر والهشاشة بالجماعات المدروسة	100
الجدول رقم 18	توزيع المرافق الأساسية للسكن حسب الجماعات	103
الجدول رقم19	توزيع الأجهزة المنزلية بضاحية مدينة مكناس الكبرى	104
الجدول رقم 20	توزيع السكان حسب المستوى الدراسي ونسبة الأمية بالجماعات المدروسة	106
الجدول رقم 21	توزيع المؤسسات التعليمية حسب الجماعات المدروسة	107

الجدول رقم 22	تطور عدد التلاميذ بسلكي الابتدائي والإعدادي ما بين 2008 و2017	108
الجدول رقم 23	توزيع عدد الأطر الطبية بالجماعات الترابية المدروسة	115
الجدول رقم 24	المسافة المقطوعة للاستفادة من خدمات المراكز الصحية حسب السكن	116
الجدول رقم 25	توزيع عدد الدواوير المستفيدة من الماء الصالح للشرب ونسبة الاستفادة	118
الجدول رقم 26	نسبة الاستفادة من الشبكة الكهربائية بالجماعات المدروسة	120
الجدول رقم 27	شبكة الصرف الصحي حسب الجماعات	121
الجدول رقم 28	أنواع الزراعات بأراضي صوديا بضاحية مكناس سنة 1982	132
الجدول رقم 29	توزيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حسب وضعيتها العقارية	136
الجدول رقم 30	فئات الملكيات بالجماعات الترابية	138
الجدول رقم 31	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة بالجماعات الترابية المدروسة	141
الجدول رقم 32	توزيع مساحة الأراضي المسقية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس خلال سنة 2012	142
الجدول رقم 33	الإنتاج الزراعي بالجماعات الترابية المدروسة خلال سنة 2000/2001	148
الجدول رقم 34	تطور المساحة المغروسة بمجال الدراسة بين 1996-2012	149
الجدول رقم 35	تربية المواشي بالجماعات الترابية المدروسة	150
الجدول رقم 36	عدد الأنشطة التجارية والخدماتية بالمراكز القروية للجماعات المدروسة	166
الجدول رقم 37	توزيع المرافق الاجتماعية والإدارية والثقافية بالجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس الكبرى	168
الجدول رقم 38	توزيع الراغبين في الهجرة من الجماعات الترابية حسب دوافع الهجرة	169
الجدول رقم 39	توزيع أرباب الأسر بالجماعات الترابية حسب المهنة	170
الجدول رقم 40	ترددات ساكنة الجماعات المدروسة لمدينة مكناس	174
الجدول رقم 41	أسباب تنقل أرباب الأسر بالجماعات المدروسة لمدينة مكناس	176
الجدول رقم 42	توزيع وسائل النقل حسب أهميتها من طرف الساكنة حسب الجماعات المدروسة	180
الجدول رقم 43	المستجوبون الذين يفكرون في الهجرة بمجال الدراسة	181

الجدول رقم 44	تطور الساكنة الحضرية بالمغرب ونسبة التمدين ما بين 1990 و2014	190
الجدول رقم 45	تطور المساحة الحضرية لمدينة مكناس	193
الجدول رقم 46	نوع السكن بالجماعات الترابية المدروسة ما بين 2004 و2014	196
الجدول رقم 47	عمر المسكن بالجماعات الترابية المدروسة	199
الجدول رقم 48	صفة حيازة السكن بالجماعات المدروسة بضاحية مكناس ما بين 2004 و2014	202
الجدول رقم 49	تطور عدد رخص البناء بالجماعات الترابية المدروسة	206
الجدول رقم 50	التجزئات السكنية المنجزة في إطار مسطرة الاستثناء بمجال الدراسة	208
الجدول رقم 51	المستوى التعليمي لأعضاء مجالس الجماعات المدروسة	242
الجدول رقم 52	الموارد المالية للجماعات الترابية المدروسة	243
الجدول رقم 53	الموارد البشرية بالجماعات الترابية المدروسة	244
الجدول رقم 54	توزيع الجمعيات والتعاونيات حسب الجماعات المدروسة	250
الجدول رقم 55	توزيع الجمعيات بالجماعات المدروسة حسب نشاطها	252
الجدول رقم 56	حصيلة مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب الجماعات	258
الجدول رقم 57	مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حسب القطاعات بالجماعات الترابية المدروسة	259
الجدول رقم 58	مشاريع مخطط المغرب الأخضر بالجماعات الترابية المدروسة	261

فهرس الصور:

الصورتين رقم 1 و2	حالة واد ويسلان بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان	49
الصورة رقم 3	المعهد المتخصص في الصناعات الغذائية وزراعة الزيتون بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان	98
الصورة رقم 4	مركزية الزوالط	107
الصورة رقم 5	فرعية الكريان بمركز مجاط	107

الصورة رقم 6	المركز الصحي مجاط	116
الصورة رقم 7	المركز الصحي الزوالط	116
الصورة رقم 8	ساقية بدوار قصبة حرطان بجماعة دار أم سلطان	119
الصورة رقم 9	عين النقاش بدوار باعيش الرمل بجماعة الدخيسة	119
الصورة رقم 10	انتشار الأسلاك الكهربائية في السكن الصفيحي بدوار صوديا -الجماعة الترابية آيت ولال	119
الصورة رقم 11	طرح المياه بعشوائية بدوار صوديا بالجماعة الترابية آيت ولال	120
الصورة رقم 12	الطريق الرابطة بين واد الجديدة المركز وواد الجديدة لاكار	126
الصورة رقم 13 و14	جانب من الزراعات المسقية بدوار البريدية بالجماعة الترابية مجاط	142
الصورة رقم 15 و16	جانب من طرق السقي بالغمر المعتمدة بالجماعات الترابية المدروسة	143
الصورة رقم 17 و18	عمل النساء بجماعة سيدي سليمان مول الكيفان في تنقية الفلفل الأحمر	152
الصورة رقم 19 و20	المنطقة الصناعية مجاط	156
الصورة رقم 21 و22	بعض الأنشطة التجارية بمركز الجماعة الترابية واد الجديدة	167
الصورة رقم 23	محطة حافلات النقل الحضري بمركز مجاط	179
الصورة رقم 24	الامتداد العمراني على حساب الاراضي الزراعية بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان	194
الصور رقم 25-26 و27	مظاهر تحولات السكن بالجماعات الترابية لمدروسة	197
الصور رقم 28-29 و30	مظاهر السكن الصفيحي بالجماعات الترابية المدروسة	198
الصور رقم 31-32 و33	دينامية أشغال البناء بالجماعات الترابية المدروسة	200
الصورة رقم 34 و35	مشاريع التجزئات السكنية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس	208
الصورة رقم 36 و37	مركز الزوالط	219
الصورة رقم 38	دوار السوسي سنة 1960	208
الصورة رقم 39	تجمع الزوالط سنة 2004	220

الصورة رقم 40	تجمع الزوالط سنة 2017	220
الصورة رقم 41	مركز الحاج قدور بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان	223
الصورة رقم 42 و43	المركز القروي مجاط	226
الصورة رقم 44 و45	جانب من مقر تعاونية قريتي بالجماعة الترابية سيدي سليمان مول الكيفان	256
الصورة رقم 46-47 و48	بعض إنجازات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالجماعات الترابية المدروسة	260
الصورة رقم 49 و50	مهرجان الفروسية بالجماعة الترابية آيت ولال	270
الصورة رقم 51	حالة الشعبة السعيدة في السابق	271
الصورة رقم 52	الوضعية الراهنة للشعبة السعيدة	271

فهرس الموضوعات:

تقديم عام:.....1

إشكالية البحث:.....2

أهداف الدراسة:.....3

منهجية البحث:.....4

تقنيات ووسائل البحث:.....4

منهجية دراسة استعمالات الأرض.....

الدراسات والأبحاث التي تناولت إشكالية البحث:.....9

الباب الأول: الإطار النظري والجغرافي للبحث...12

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لدراسة التحولات السوسيومجالية والتنمية بضاحية مكناس.....14

مقدمة الفصل الأول:.....15

I. التحولات: مقاربة نظرية للمفهوم:.....16

1. مفهوم التحول:.....16

2. مفهوم التغير الاجتماعي :.....17

3. عوامل التحول:.....18

II. الأرياف المغربية: الديناميات ومظاهر التحول.....19

1. الظروف التاريخية والسياسية:.....20

2. الديناميات الاجتماعية والاقتصادية:.....21

III. الأرياف وإشكالية الهوية الترابية:.....23

1. الوظائف التقليدية للأرياف المحيطة بالمدن:.....23

أ. الوظيفة الإنتاجية: تزويد المدينة بالمنتجات الفلاحية 23

ب. الوظيفة الترفيهية:.....24

ج. الوظيفة الدفاعية:.....25

2. نحو تشكل المجال الضاحوي:.....26

أ. مفهوم الضاحية:.....28

ب. المجال الضاحوي: مسرح للمنافسة بين الاستهلاكين الحضري والقروي.....30

IV. التهيئة والحكامة الترابية أهم تحديات المجالات الضاحوية.....31

1. الأهمية الاستراتيجية للتهيئة وإعداد المجال بالضاحية.....31

1.1. التهيئة بالمجالات الضاحوية 31
2.1 أهمية التهيئة في تحقيق التوازنات السوسيومجالية بالضاحية: 32
2. التدبير الجماعي مدخل أساسي لتحقيق الحكامة الترابية:.....33
1.2. التدبير الجماعي وتطور مسلسل اللامركزية:.....33
2.2. أهمية الحكامة الترابية في تدبير الجماعي: 35
خاتمة الفصل الأول: 37
الفصل الثاني: المجال الضاحوي لمدينة مكناس الكبرى: المحددات الجغرافية والتاريخية 38
مقدمة الفصل الثاني: 39
I. خصائص الوسط الطبيعي لمجال الدراسة:..... 40
1. موقع جغرافي متميز: 40
2. الوحدات التضاريسية: هيمنة الطابع الهضبي.....41
1-2 الطبوغرافية:..... 41
2-2 فئات الانحدار..... 42
3. المناخ 45
1-3. التساقطات المطرية:.....45
2-3. الحرارة:.....46
4. تراجع الموارد المائية وسوء استغلالها:.....48
1-4. المياه السطحية:..... 48
2-4.المياه الجوفية:.....50
5. الإطار الجيولوجي:.....51
6. التربة:.....53
II. التنظيمات القبلية بمجال الدراسة..... 56
1. قبيلتي مجاط وبني مطير.....56
2. قبيلة جروان.....57
3. الدخيسة..... 58
4. عرب سايس.....59
III. التنظيم الاجتماعي والاقتصادي القبلي بمجال الدراسة 61

1. التنظيم الاجتماعي لقبائل مجال الدراسة.....61
أ. القبيلة.....62
ب. الفخذة.....63
ج. الدوار:.....63
2. النظام الاقتصادي.....66
أ-النشاط الزراعي.....66
ب-أهمية الثروة الحيوانية.....67
IV. المرحلة الاستعمارية وتسارع وتيرة التحولات السوسيومجالية بمجال الدراسة.....70
1. التقليص من دور القبيلة 70
2. الاستيطان الفلاحي.....71
V. مرحلة الاستقلال والتنظيم الجديد للمجال.....75
1. سياسة الإصلاح الزراعي وانعكاساتها على مجال الدراسة.....76
2. التقسيمات الإدارية وسيرورة إدماج المجالات الضاحوية.....79
خاتمة الفصل الثاني: 82
الباب الثاني: التحولات السوسيوديمغرافية والأسس الاقتصادية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس ..83
الفصل الأول: التحولات السوسيوديمغرافية والتأثيرات الحضرية.....86
مقدمة الفصل الأول: 87
I. الدينامية الديمغرافية كاشفة لتحول المجال 88
1. نمو ديمغرافي متباين.....88
2. الأصول الجغرافية لساكنة الجماعات الترابية.....89
3. بنية ديمغرافية تتسم بالفتوة.....91
4. الخصوبة.....92
5. رابطة الزواج.....93
II. الخصائص الاجتماعية والثقافية لساكنة الجماعات الترابية المدروسة.....94
1. تزايد مضطرد لعدد الأسر.....95
2. تحول علاقة الجوار.....96
3. النشاط الاقتصادي 98
4. الفقر والهشاشة.....99

5. دور التعليم في التحولات الاجتماعية والثقافية..... 102
6. التحول على مستوى السكن والتجهيزات المنزلية..... 201
III. الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية بالجماعات الترابية المدروسة..... 104
1. قطاع التعليم، مجهود مهم ضمن واقع اجتماعي غير محفز..... 105
1.1. مستوى التمدرس بالجماعات الترابية انعكاس لمستوى الخدمات التعليمية 105
1-2. وضعية الخدمات التعليمية من خلال توظيف نظام المعلومات الجغرافية 107
2. الخدمات الصحية: ضعف التجهيزات وقلة الموارد البشرية 115
3. الماء الصالح للشرب..... 118
4. كهربة العالم القروي: برنامج طموح بنتائج مهمة 119
5. ضعف شبكة الصرف الصحي..... 120
6. شبكة طرقية مهمة باستفادة محدودة..... 121
خاتمة الفصل الأول:..... **Erreur ! Signet non défini.**
الفصل الثاني الأسس الاقتصادية للجماعات الترابية المدروسة بضاحية مكناس في ظل التحولات الراهنة .. 129
مقدمة الفصل الثاني:..... 129
I. الاستغلال الفلاحي أساس التحولات المجالية بمجال الدراسة..... 130
1.المشهد الزراعي بمجال الدراسة: المؤهلات والخصائص 130
2. النظام العقاري بالجماعات الترابية الضاحوية لمكناس..... 134
3. البنية العقارية للأرض بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس..... 137
4. المساحة المسقية ونظام السقي بالجماعات الترابية الضاحوية لمكناس..... 139
أ. المساحة المسقية..... 139
ب. أنظمة السقي بالجماعات المدروسة..... 141
5. التأطير الفلاحي..... 142
أ. تزايد الإقبال على المكننة..... 145
ب. القرض الفلاحي..... 146
II. نظام الإنتاج الفلاحي بالجماعات الضاحوية لمدينة مكناس..... 146
1. الإنتاج الزراعي..... 146

2. المغروسات.....148
3. تربية الماشية.....148
4. خصائص نظام استغلال الحيازة الفلاحية.....149
5. تحولات على مستوى اليد العاملة بالاستغلاليات الفلاحية.....150
6. صعوبات الاستغلال الفلاحي بالجماعات الترابية المدروسة.....151
III. الأنشطة غير الفلاحية بمجال الدراسة: اندماج اقتصادي أم تحول وظيفي؟.....153
1. الأنشطة الصناعية بالجماعات الترابية بضاحية مكناس.....154
2. انتشار جل الأنشطة التجارية والخدماتية بمراكز الجماعات الترابية.....156
2-1 . البنية التجارية لمركز الزوالط: هيمنة بيع المواد الغذائية.....157
2-2. مركز الحاج قدور: تنوع البنية التجارية.....159
2-3. مساهمة موقع مركزي واد الجديدة ومجاط في تحديد طبيعة الانشطة التجارية.....161
3. اتسام المرافق الأساسية بالضعف والتركز بالمراكز.....167
4. تراجع مكانة الفلاحة في مجموع أنشطة الأسر القروية بمجال الدراسة.....168
5. تباين حدة ارتباط ساكنة الجماعات الترابية بمدينة مكناس-القطب.....173
6. التجارة والتسوق أهم أسباب تنقل سكان مجال الدراسة إلى مدينة مكناس.....175
7.المراكز القروية الناشئة أداة لتحقيق التوازن السوسيومجالي.....179
خاتمة الفصل الثاني:.....183
الباب الثالث: التهيئة الحضرية ورهانات التنمية بضاحية مدينة مكناس الكبرى: **.....184**
الفصل الأول: الجماعات الترابية بضاحية مدينة مكناس الكبرى: التعمير والتهيئة وإعداد التراب **.....186**
مقدمة الفصل الأول: 187
I. الامتداد الحضري لمكناس على حساب الجماعات الترابية المدروسة.....188
1. التعمير وإنتاج السكن بالجماعات الترابية لضاحية مدينة مكناس.....188
2. السكن بالجماعات الترابية الضاحوية: كاشف للتحولات المجالية 194
أ.السكن من أبرز الوظائف الجديدة بالجماعات الترابية المدروسة.....195
ب.انتشار الأحياء ناقصة التجهيز من سمات التوسع المجالي بالجماعات المدروسة.....197
ج.رخص البناء.....205
3.التعمير الاستثنائي وفتح مناطق جديدة للتعمير.....206

4.المضاربة العقارية نتاج التوسع الحضري..... 211
II.التخطيط الحضري: ضعف المقاربة المنهجية وغياب الاستراتيجية الشمولية.....212
1.مخططات توجيه التهيئة العمرانية..... 212
1-1. مخطط توجيه التهيئة العمرانية 1979..... 213
2-1. مخطط توجيه التهيئة العمرانية لسنة 1994 214
3-1. مخطط توجيه التهيئة العمرانية لمكناس الكبرى 2013 215
2.تصاميم تهيئة المراكز الصاعد: توجهات طموحة تصطدم بإكراهات التفعيل..... 216
2-1- مركز زوالط..... 217
2-2 - مركز الحاج قدور 220
2-3 - مركز مجاط..... 225
2-4 - مركز واد الجديدة 228
2-5 - مركز دار أم سلطان..... 229
خاتمة الفصل الأول: 233
الفصل الثاني: الجماعات الترابية بضاحية مكناس، رهانات التنمية والحكامة الترابية **.....234**
مقدمة الفصل الثاني:..... 235
I.استرتيجيات التدبير الجماعي بين رهانات التنمية وإكراهات التنزيل.....236
1. الجماعة الترابية فاعل أساسي في التنمية 236
2. تطوير أداء المنتخب المحلي 237
3. توفير موارد مالية كافية وربط المسؤولية بالمحاسبة..... 240
4. توفير الموارد البشرية ضرورة ملحة لتطوير فعالية العمل الجماعي 242
5. برامج عمل الجماعات الترابية: مشاريع طموحة بإمكانيات ضعيفة 244
II. النسيج الجمعوي والتعاوني بمجال الدراسة..... 247
1.الجمعيات..... 248
1.1. على مستوى طرق الاشتغال 248
2.1. على مستوى التصور المستقبلي..... 251
2.التعاونيات..... 251
1.2. يحظى العمل التعاوني باهتمام خاص وبحظوظ واعدة..... 251

2.2. الاقتصاد الاجتماعي التضامني رافعة لتثمين منتوجات التعاونيات بمجال الدراسة 252
3. إكراهات العمل التعاوني بمجال الدراسة..... 255
III. المشاريع المهيكلة بالجماعات الترابية المدروسة: برامج مهمة تنقصها كفاءة التنزيل.....257
1. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مجهودات مهمة بنتائج محدودة 257
2. مخطط المغرب الأخضر 258
IV. استراتيجية التنمية المندمجة للجماعات الترابية بضاحية مكناس..... 261
1. المحاور الاستراتيجية لتنمية مكناس وضاحيتها.....262
1-1 التحكم بالمجال الضاحوي مدخل لتحقيق الحكامة الترابية.....262
1-2 الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية المجال الزراعي 263
1-3 تنمية قطاع الصناعة الغذائية..... 266
1-4 . تأهيل المراكز القروية الناشئة 265
1-5. تطوير القطاع الثقافي والسياحي بالضاحية..... 267
1.1.4. المهرجانات والملتقيات الثقافية تجسيد للتراث المحلي 267
1.2.4 المواقع التاريخية والطبيعية 270
V.نظام المعلومات الترابية للجماعات المدروسة ... .272
أهمية نظام المعلومات الترابية 272
منهجية إعداد نظام المعلومات الترابية بالجماعات المدروسة... ...273
خاتمة الفصل الثاني : 27
خاتمة عامة:.....277
لائحة المصادر والمراجع:.....279
الملاحق: 295
فهرس الأشكال: 317
فهرس المبيانات: 318
فهرس الجداول: 220
فهرس الصور: 322
فهرس الموضوعات..... 325